Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Mustapha Stambouli Mascara
جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: إستراتيجية التنمية وسياسات اقتصادية

تحت عنوان

آثار الاندماج الاقتصادي الإقليمي على التنمية الاقتصادية: حالة الدول المغاربية

Les effets de l'intégration économique régionale sur le développement économique : cas des pays maghrébins

من تقديم الطالب: مباركي عبد الإله **تحت إشراف: أ.د.مختاري فيصل**

لجنة المناقشة:

أ.د. بن عبو الجيلالي	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة معسكر**	**رئيسا**
أد.مختاري فيصل	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة معسكر**	**مقررا**
أ.د. عدوكة لخضر	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة معسكر**	**عضوا**
د. مكاوي مكي	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة معسكر**	**عضوا**
أ.د.بن سعيد محمد	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة سيدي بلعباس**	**عضوا**
أ.د.عمراني قمر عبد النور	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة سيدي بلعباس**	**عضوا**

السنة الجامعية 2018 -2019

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيكون لزاما علينا أن نشكر من كان له الفضل الكبير في إنجاز هذه الأطروحة

الأستاذ الدكتور مختاري فيصل الذي أرشدنا للعلم ولم يبخل علينا بنصائحه العلمية وتوجهاته وحرصه الدائم على متابعة هذا البحث في مختلف مراحله، فكان نعم المشرف الحريص على أمانة البحث العلمي.

فلك منا أستاذنا كل الامتنان، الشكر، التقدير والاحترام وجزاك الله كل الخير.

كما أتقدم بأسمى معاني التقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عبء قراءة ومناقشة هذه الأطروحة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة العامة 1

الفصل الأول: المقاربة النظرية للاندماج الإقليمي الاقتصادي 7

مقدمة الفصل 8

1. الإطار المفاهيمي للاندماج الإقليمي. **9**

1.1: محاولة توضيح المفاهيم. 9

1.1.1.الأقلمة: 9

2.1.1. الإقليمية: 10

3.1.1. الاندماج الإقليمي: 11

2.1: أهداف وموجات الاندماج. 12

1.2.1. أهداف الاندماج الإقليمي: 13

2.2.1.موجات الاندماج الإقليمي: 14

3.1: المفاهيم والنماذج السياسية للاندماج الإقليمي. 16

1.3.1. مفاهيم الاندماج الإقليمي: 16

2.3.1 .النماذج السياسية للاندماج الإقليمي: 18

2. نظريات الاندماج الإقليمي. **24**

1.2. النظريات المفسرة للاندماج الإقليمي. 24

1.1.2. النظرية التقليدية للتجارة الدولية: 24

2.1.2. نظرية الاتحاد الجمركي ونظرية الاختيار الثاني: 26

3.1.2.النظريات الحديثة للتجارة الدولية: 26

2.2. النظريات التقليدية للاندماج الإقليمي. 28

1.2.2.نظرية الاتحادات الجمركية التقليدية: 28

2.2.2. انتقادات النظرية التقليدية: 30

3.2. الآثار الديناميكية (النظريات الحديثة). 32

1.3.2. الاقتصاديات السلمية: 33

2.3.2.التمركز الصناعي والمنافسة: 35

3.3.2. المنافسة الاحتكارية: 36

4.3.2. الاستثمار الأجنبي المباشر: 37

5.3.2. دور تكاليف المعاملات: 37

3. الاندماج الاقتصادي والعولمة 38

1.3. العلاقة بين الاندماج والعولمة. 39

1.1.3.الاندماج الاقتصادي ورفض العولمة: 39

2.1.3.الاندماج الاقتصادي كرد للنقائص في العولمة: 39

3.1.3.الاندماج الاقتصادي كاتجاه نحو العولمة: 40

4.1.3.الاندماج الإقليمي عنصر محفز للعولمة: 40

5.1.3.الاندماج الإقليمي كحماية من للعولمة: 41

2.3. أشكال الاندماج الإقليمي. 41

1.2.3. التصنيف الكلاسيكي: 41

2.2.3.التصنيف الثلاثي:..... 44

3.3. معايير نجاح الاتفاقيات الإقليمية. 45

1.3.3. حجم التجارة: 45

2.3.3.التقارب الجغرافي: 46

3.3.3. التجارة البينية: 46

4.3.3.التكاملية التجارية: 46

5.3.3.منافسة الصادرات: 47

6.3.3.تمركز الصادرات: 47

7.3.3.السياسات التجارية والمحددات المؤسساتية للمؤسسة: 47

4.3. دور المؤسساتية في الاندماج الإقليمي. 48

1.4.3. إطار مؤسساتي لتخفيض تكاليف التبادل: 48

2.4.3. مكاسب المصداقية كمصدر للتنمية: 49

3.4.3. الشكل المؤسساتي والتنمية: 49

4.4.3. الترابط الاقتصادي كمصدر للاندماج المؤسساتي: 50

4.4.3. احتياجات التعاون الاقتصادي: 51

خاتمة الفصل..... **52**

الفصل الثاني: التجارب الدولية للاندماج الإقليمي الاقتصادي: التكتلات الإقليمية..... 53

مقدمة الفصل..... **54**

1. تكتلات الدول المتطورة والناشئة..... 55

1.1 الاتحاد الأوربي. 55

1.1.1.النشأة والتأسيس: 55

2.1.1. التطور: 56

3.1.1. أهداف الاتحاد الأوربي : 58

2.1. اتفاقية التجارة لأمريكا الشمالية. 60

3.1. السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية.....64
4.1. الآسيان.....67
5.1.التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC).....70
2. تكتلات الدول النامية. 72
1.2. مجلس التعاون الخليجي.....72
1.1.2. تطور الاندماج في مجلس التعاون الخليجي:.....73
2.1.2. أثر الاندماج الخليجي على النمو الاقتصادي في المنطقة:.....76
2.2. تكتل الأنديز 77
3.2. السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (الكوميسا).....82
4.2. الجماعة الكاريبية.....84
5.2.مؤتمر تنسيق التنمية في جنوب إفريقيا SADC.....86
3. التكتلات العملاقة. 88
1.3.شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي 89
2.3. الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية.....93
3.3. الاتفاق الاقتصادي والتجاري العالمي.....95
1.3.3.التطور:.....97
4.3. منطقة التجارة الحرة بين الآسيان والصين.....98
1.4.3.نشأة الاتفاق:.....98
2.4.3.أهداف الاتفاق:.....100
5.3. الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي.....102
1.5.3.نشأة الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي:.....103
2.5.3.أهداف الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي:.....104
خاتمة الفصل.....**106**
الفصل الثالث: اتحاد المغرب العربي ومسار التنمية في الدول المغاربية.....107
مقدمة الفصل.....108
1. مسار التنمية في الاقتصاد الجزائري. 109
1.1. طبيعة الاقتصاد الجزائري.....109
2.1. تطور الاقتصاد والتنمية في الجزائر.....111
1.2.1.مرحلة النهج الاشتراكي 1965/1962:.....112
2.2.1.مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي 1979/1967:.....112
3.2.1. أزمة 1985- 86 وبداية عملية الإصلاح :.....115
3.1. تطور الجزائر بعد الأزمة المالية وإصلاحات 1990.....116

1.3.1. انقطاع الإصلاح و "اقتصاد الحرب" (1992-1994) 116
2.3.1. برنامج الإصلاح الهيكلي (1994-98): 117
3.3.1. ارتفاع عائدات المحروقات واستئناف الإصلاحات 118
2. واقع الاقتصاد التونسي في ظل النمو الاقتصادي. 121
1.2. طبيعة الاقتصاد التونسي. 121
2.2. تطور الاقتصاد التونسي. 122
1.2.2. مرحلة التأميم 1956-1960: 122
2.2.2. المرحلة الاجتماعية أو مرحلة الاقتصاد الاشتراكي 1961-1969: 123
3.2.2. مرحلة الرأسمالية المقيدة 1970-1982: 123
4.2.2. مرحلة الأزمة 1982-1986: 124
5.2.2. الاقتصاد التونسي بعد 2010: 125
3.2. مسار التنمية الاقتصادية في تونس. 125
3. واقع الاقتصاد المغربي. 128
1.3. تطور الاقتصاد المغربي. 129
2.3. واقع وتحليل الاقتصاد المغربي. 131
3.3. المغرب والاندماج الإقليمي. 133
1.3.3.فوائد المغرب من الاندماج الإقليمي: 134
4. اتحاد المغرب العربي. 135
1.4. بناء اتحاد المغرب العربي. 135
1.1.4. الأسباب السياسية: 136
2.1.4. الأسباب الاقتصادية: 136
3.1.4. الحقيقة الجيوستراتيجية: 138
2.4. نشأة الاتحاد. 139
1.2.4. أهداف الاتحاد: 140
2.2.4. هيكل الاتحاد: 141
3.2.4. الاتفاقيات الموقعة في إطار الاتحاد: 141
3.4. التحديات الحالية للمغرب العربي. 142
1.3.4. التحدي الديموغرافي: 142
2.3.4. التحدي الغذائي: 143
3.3.4. التحدي الاقتصادي والتجاري: 143
5. نقاط القوة والقيود للاندماج المغاربي. 144
1.5. العوامل المساعدة ونقاط القوة. 144

1.1.5. العامل الجغرافي: 144
2.1.5. العامل التاريخي: 145
3.1.5. العامل الاقتصادي: 146
4.1.5. الاندماج استجابة للمشاكل الاقتصادية: 146
2.5. المعيقات المؤسساتية للاندماج المغاربي. 147
1.2.5. الصعوبات المؤسساتية: 147
2.2.5. الصعوبات السياسية: 148
3.2.5. التناقضات السياسية: 149
3.5. الصعوبات الاقتصادية للتكتل. 149
1.3.5. محدودية الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية: 150
2.3.5. وزن الديون الخارجية: 151
3.3.5. ضعف حجم التجارة البينية المغاربية: 151
4.3.5. التكاملية الاقتصادية المنخفضة: 152
5.3.5. العوامل المصاحبة للاندماج: 152
6.3.5. ضعف الممارسات المتعددة الأطراف: 153
خاتمة الفصل **153**
الفصل الرابع: قياس آثر الاندماج الاقتصادي الإقليمي في الدول المغاربية. 155
مقدمة الفصل. 156
1. تحليل الوضع الحالي للتجارة والاندماج الإقليمي في الدول المغاربية. 157
1.1. مبادرات تحرير التجارة. 157
2.1. اتجاهات التجارة العالمية في الدول المغاربية. 159
3.1. وصف أهم المؤشرات للاندماج الإقليمي. 162
1.3.1: التجارة البينية: 162
2.3.1: الاستثمار الأجنبي المباشر: 163
3.3.1: الاندماج المالي: 164
4.3.1: العمل: 166
2. الدراسات التجريبية. 166
3. منهجية الدراسة والنموذج المستخدم. 169
1.3. وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة. 171
2.3. وصف عينة الدول المستعملة في الدراسة. 174
3.3. خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج. 175
4.3. الارتباط بين المتغيرات التفسيرية. 176
5.3. منحنيات التشتت. 178

4. نتائج الدراسة. 190

1.4. تقدير النموذج. 190

2.4.اختبار Hausman. 191

3.4.مناقشة النتائج وتفسيرها. 192

4.4.التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة. 196

خاتمة الفصل **199**

خاتمة عامة..... 201

قائمة المراجع..... 205

قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الجدول (1.1): جوانب الاندماج الإقليمي 12

الجدول (2.1): خلق التجارة 29

الجدول (1.2): نقاط القوة ونقاط الضعف في الأنديز 81

الجدول (1.3): نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من الناتج الإجمالي 109

الجدول (2.3): نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي من الناتج الإجمالي 110

الجدول (3.3): مؤشرات ديمغرافية حول دول اتحاد المغرب العربي 145

الجدول (1.4): التعريف بمتغيرات الدراسة 170

الجدول (2.4): الوصف الإحصائي للمتغيرات 175

الجدول (3.4): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات 177

الجدول (4.4): تقدير معلمات النموذج باستخدام النماذج الثلاثة..... 190

الجدول (5.4): نتائج اختبار **Hausman**..... 192

الجدول (6.4): نموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model** 192

الجدول (7.4): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية 195

الجدول (8.4): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية 195

قائمة الأشكال

الشكل (1.1): أشكال الاندماج الإقليمي 44

الشكل (1.4): أهم اتفاقيات الدول المغاربية 157

الشكل (2.4): الانفتاح التجاري في الدول المغاربية 159

الشكل (3.4): مؤشر اختراق الصادرات 2015 160

الشكل (4.4): التجارة الإقليمية للدول المغاربية 162

الشكل (5.4): التجارة البينية للدول المغاربية (نسبة من الصادرات الإجمالية). 162

الشكل (6.4): التدفقات الصادرة إلى المغرب 164

الشكل (7.4): التدفقات الواردة من المغرب 164

الشكل (8.4): مؤشر الاندماج المالي 165

الشكل (9.4): العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر نمو الصادرات 1990-2017 178

الشكل (10.4): العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر نمو القيمة المضافة للزراعة: 1990-2017 179

الشكل (11.4): العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر نمو القيمة المضافة للتصنيع: 1990-2017 180

الشكل (12.4): العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر نمو القيمة المضافة للخدمات: 1990-2017 181

الشكل (13.4): العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر نمو القيمة المضافة للصناعة: 1990-2017 182

الشكل (14.4): العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر تكوين رأس المال الإجمالي: 1990-2017 184

الشكل (15.4): العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر واردات السلع والخدمات: 1990-2017 185

الشكل (16.4): العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ونسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج الإجمالي: 1990-2017 186

الشكل (17.4): العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ونسبة واردات السلع والخدمات من الناتج الإجمالي: 1990-2017 187

الشكل (18.4): العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ونسبة القيمة المضافة للصناعة من الناتج الإجمالي: 1990-2017 188

الشكل (19.4): العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ونسبة القيمة المضافة للخدمات من الناتج الإجمالي: 1990-2017 189

الشكل (20.4): التمثيل البياني للقيم الحالية والقيم المقدرة. 194

الشكل (21.4): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج. 195

قائمة المختصرات

ACFTA : منطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان

AEC : المجتمع الاقتصادي للأسيان

ALECA : اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والو.م.أ

APEC : التعاون الاقتصادي لدول أسيا والمحيط الهادئ

Asean : منتدى دول جنوب شرق أسيا

ATI : وكالة التأمين التجاري الإفريقي

Belt and Road initiative : مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين مع شركائها التجاريين

CAF : مؤسسة التنمية للأنديز

CARICOM : الجماعة الكاريبية

CEDEAO : المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

CEPT : التعريفة التفضيلية الفعالة المشتركة

CETA : الاتفاق الاقتصادي والتجاري العالمي

COMESA : السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية

CPCM : اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي

EABC : مجلس الأعمال الأوربي الأمريكي

EAEC : الجماعة الأوربية للطاقة الذرية

ECOWAS : الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

ECSC : المجموعة الأوربية للفحم والصلب

EEC : المجموعة الاقتصادية الأوربية

EMS : نظام النقد الأوربي

EU : الاتحاد الأوربي

FAR : الصندوق الاحتياطي للأنديز

FLAR : الصندوق الاحتياطي الأمريكي اللاتيني

FTA : منطقة التجارة الحرة

GATT : الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

GCC : مجلس التعاون الخليجي

GSO : هيئة التقييس الخليجية

GVC : سلاسل القيمة العالمية

IDE : الاستثمار الأجنبي المباشر

IER : الاندماج الاقتصادي الإقليمي

Maquiladoras: مناطق حرة لإعادة معالجة وإعادة تصدير المنتجات المستوردة في الو.م.أ

MERCOSUR : السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية

Meso-mondialisation : العولمة المتوسطة

NAFTA : اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

Neofonctionalisme : الاندماج الوظيفي الجديد

OCDE : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

OMC : منظمة التجارة الدولية

PCSC : الخطة التكميلية لدعم النمو

PSRL : خطة الانتعاش الاقتصادي

RCEP : الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية

Régionalisation : الأقلمة

Régionalisme : الإقليمية

SADC : مؤتمر تنسيق التنمية في جنوب إفريقيا

SAI : نظام التكامل الاندينزي

TABD : حوار الأعمال عبر الأطلسي

TEC : المجلس الاقتصادي عبر الأطلسي

TPP: الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادئ

Transactionalisme : الاندماج المعاملاتي

TTIP : شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي

UMA : اتحاد المغرب العربي

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

أفرزت التحولات الكبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية إلى بروز ظاهرة العولمة كأهم مظاهر النظام الاقتصادي العالمي، فهي تمثل الاتجاه نحو تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية من مختلف القيود بسبب انفتاح الأسواق، تشابكها واندماجها. كما عرف تسارع هذه الظاهرة ارتفاع في حجم التبادلات التجارية التي تجاوزت حجم الإنتاج الكلي، بالإضافة إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال وزيادة أهمية الشركات متعددة الجنسيات. إلا أن هذه التحولات لم تترافق بإنشاء منطقة تبادل حر لحركة عوامل الإنتاج أين يتم تبادل السلع والخدمات المنتجة دون عوائق ودون وجود أثر لعلاقات الجوار.

أدت هذه التطورات التي مست النظام العالمي في ظل تداعيات ظاهرة العولمة إلى تزايد الاهتمام والحاجة إلى تعاون وتكامل الدول فيما بينها لبناء كيانات اقتصادية قوية، تستطيع الوقوف في وجه التحديات الطارئة، وتضمن الازدهار وتطوير الأداء على المستوى الدولي. وبالتالي قامت فكرة التكتلات على أساس أن النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يكون بالشكل المطلوب دون تكامل هذه الاقتصاديات، لدى تسعى الدول إلى إقامة تجمعات إقليمية. وحسب Hugon، فإن الاندماج الاقتصادي الإقليمي، العولمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، مناطق التبادل الحر وانفتاح الأسواق هي المصطلحات الجديدة التي يرتكز عليها الاقتصاد الدولي الحديث.

شهدت الدول في سنوات 1990 زيادة وانتشار عمليات الاندماج الاقتصادي الإقليمي، وحسب BEKOLO-Ebe فإن هذه العمليات تلفت النظر بأن الاندماج الاقتصادي يعتبر شرط أساسي في نجاح المجهودات الخاصة في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية[1]. كما أنه يساعد الدول الأعضاء في تحسين قطاعها المؤسساتي والسياسي ويزيد من الأرباح الناتجة عن نقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى زيادة القدرة على التفاوض والتقليل من الصراعات بين الدول الأعضاء[2]. وبالتالي فإن الهدف من الاندماج الإقليمي هو تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، تنمية القطاع الصناعي وتكثيف التبادل التجاري والتخفيض من الفوارق في التنمية.

[1] Békolo-Ebé, B. (2001). L'intégration régionale en Afrique: caractéristiques, contraintes et perspectives. *Mondes en développement*, (3), 81-88.
[2] Nicolas, F. (2003). Mondialisation et integration regionale, des dynamiques complementaires. *CAHIERS FRANCAIS-PARIS-*, 59-63.

تطور الاندماج الاقتصادي من خلال بعدين رئيسيين. بعد اقتصادي بحكم الواقع، يتمثل في زيادة التدفقات التجارية خاصة بين المناطق الطبيعية. وبعد مؤسساتي بحكم القانون من خلال زيادة عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية وإنشاء قواعد مشتركة بين الدول الأعضاء[1] . فالبعد المؤسساتي يعني الاتفاقيات التي تربط بين دولتين أو أكثر بهدف إنشاء كتلة إقليمية. وهو عقد غير طبيعي يعبر عن إرادة سياسية تهدف إلى تحقيق إستراتيجية محددة[2]. كما يعني أيضا حسب Milner أنه الزيادة في النمو بين الدول المتجاورة وهو يعبر عن إرادة الدول لإقامة فضاء منظم لتسيير علاقات التجاور وتحقيق استراتيجيات موضوعة. كما يمكن اعتباره أيضا مجموعة من القرارات المنتهجة من طرف مجموعة من الدول تقع في إقليم واحد بهدف التعاون والوصول إلى التنسيق. أما البعد الاقتصادي للاندماج الإقليمي يمثل زيادة العلاقات بين الدول التي تقع في نفس المنطقة الجغرافية على باقي دول العالم. وذلك نتيجة تكاثف التدفقات بين الدول التي تشكل حسب منطقة طبيعية حتى دون وجود اتفاقيات تجارية. وبالتالي فهو يمثل التجمعات التي تنشأ بطريقة عفوية وطبيعية[3]. ويمكن القول أن مجموع هذين البعدين يعبر عن الاندماج الإقليمي، وهو يشمل عدة أشكال انطلاقا من القطاعات الهيكلية وصولا إلى الاتحادات السياسية ونقل السيادة.

لقد جاءت نظريات الاقتصاد الجغرافية بنظرة جديدة لإنشاء التكتلات الإقليمية، حيث شرحت الاختلاف بين المناطق عن طريق التقاء القوى الجاذبة التي تؤذي إلى تكتل النشاطات مع القوى الطاردة التي تؤذي إلى انتشارها[4]. وحسب المفهوم السائد للاندماج الإقليمي، فإن تحرير التبادلات وعوامل الإنتاج وتقوية الترابط بين الاقتصاديات يؤذي إلى الالتقاء أو التقارب الاقتصادي، أي الاتجاه إلى تحقيق معدلات نمو متساوية في الدخل أو في الناتج بالنسبة للفرد الواحد على المدى الطويل[5]. ولقد ارتبطت سياسة التقارب بنظريات النمو النيوكلاسيكية خاصة عبر نماذج Solow للنمو الخارجي ونظريات النمو الداخلي، حيث يمكن القول بأنه يوجد التقاء أو تقارب عندما تنمو دولة ما بسرعة أكثر من دولة غنية وتحقق معدلات نمو للفرد الواحد تقارب معدلات الدولة الغنية على المدى الطويل[6].

[1] OMAN, C. (1994). Globalisation et régionalisation: quels enjeux pour les pays en développement?, études du Centre de développement de l'OCDE.
[2] Bhagwati J. (1992), Regionalism versus Multilateralism, The World Economy Vol. 15, Issue 5, pp 535–556.
[3] Krugman, P. (1991), Geography and Trade, Cambridge, Massachusetts: Leuven University Press, MIT Press.
[4] Baumont, C. (1998). Economie géographique et intégration régionale (quels enseignements pour les pays d'Europe Centrale et Orientale?).
[5] Akanni-Honvo, A. (2003). Intégration régionale, effets frontières et convergence ou divergence des économies en développement. *Région et développement*, *17*, 17-2003.
[6] Barro, R. J., & Sala-i-Martin, X. (1992). Convergence. *Journal of political Economy*, 223-251.

إن مسار التنمية الاقتصادية لكل منطقة هو ناتج نشاط ديناميكي خاص بها، كما أنه يتأثر بالسياسات الاقتصادية المطبقة والصدمات بسبب مستويات الانتماء المكانية المختلفة، هذه الفرضية معززة بمؤشر Moran الذي يسلط الضوء على الارتباط الذاتي المكاني بين ناتج الفرد من الدخل في المناطق. وبالتالي فإن تأثير الامتدادات، علاقات الربط العمودي، تشابك الاتفاقيات الإقليمية هي عوامل يمكنها أن تؤثر على المسارات الاقتصادية للمناطق وبالتالي سرعة التقارب أو التباعد.

يعتبر المغرب العربي وهو محور بحثنا منطقة شاسعة في شمال غرب إفريقيا، يضم ما يقارب 6 ملايين كيلومتر مربع و100 مليون نسمة، ويشمل 5 دول، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا. تشترك هذه الدول في التاريخ، الثقافة واللغة إلى حد كبير، وتعتبر اقتصاديات بحرية مهمة تتمتع بموقع استراتيجي بين الاقتصاديات المتقدمة في أوربا عبر البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والاقتصاديات النامية ذات الإمكانيات العالية في جنوب صحراء إفريقيا في الجنوب. ويمكن القول أن هذه الدول حققت تقدما ملموسا في مجال التجارة، إلا أنها كتكتل تظل الأقل اندماجا في العالم حيث تشكل حصة التجارة البينية داخل المنطقة أقل من 5% من إجمالي التجارة المغاربية، وهي نسبة أقل بكثير منها في جميع التكتلات التجارية الإقليمية في العالم.

إن أبرز التحديات التي تواجه الدول المغاربية هو الحد من درجة التهميش على المستوى العالمي وتعزيز التنمية الاقتصادية. وبالتالي يعتبر الاندماج غالبا العامل المهم والمحدد الرئيسي في تحرير المؤهلات الاقتصادية والرفع من درجات النمو الاقتصادي. حيث أن تعزيز الاندماج الإقليمي في المنطقة من شأنه أن يخلق سوقا إقليمية تضم حوالي 100 مليوم شخص بمتوسط دخل يبلغ 4000 دولار للفرد من حيث القيمة الاسمية وحوالي 12000 دولار من حيث تعادل القوة الشرائية (صندوق النقد الدولي 2017)، هذا ما يجعل المنطقة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر ويخفض من تكاليف التجارة، رأس المال والحركة العمالية داخل المنطقة، ويزيد في كفاءة تخصيص الموارد ويجعل المنطقة أكثر مرونة تجاه الصدمات الخارجية وتقلبات السوق.

يمكن للاندماج المغاربي الإقليمي أن يلعب دورا مهما في إستراتيجية تعزيز النمو الاقتصادي من خلال أثر المنافسة والاقتصاد السلمي، حيث أن رفع الحواجز الجمركية يؤذي إلى توسع السوق وبالتالي يمكن المؤسسات من الاستفادة من الإنتاج في نطاق واسع وتحفيز الاستثمار. كما أنه يؤذي إلى زيادة المنافسة بين المؤسسات وبالتالي

تحسين فعاليتها[1]. وتشير التقديرات إلى أن الاندماج يمكن أن يساهم في زيادة النمو الاقتصادي في كل دولة بنسبة 1% على المدى الطويل والمتوسط.

إن فكرة الاندماج ليست جديدة، حيث تم التوقيع على معاهدة مراكش التي تتضمن إنشاء الاتحاد المغاربي العربي سنة 1989، وعلى الرغم من توقيع اتفاقيات تبادل في القطاع الزراعي وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والتي تتيح الفرصة لإنشاء منطقة تبادل حر، لم يتحقق ذلك بسبب المشاكل السياسية المتعلقة بالثقة وفعالية الالتزامات المشتركة، بالإضافة إلى غياب العلاقات الاقتصادية والاستثمار بين الدول. وبالتالي يجب على هذه الدول إيجاد الحلول والطرق لإحياء التبادلات وتحقيق انتعاش اقتصادي واحترام الالتزامات، وذلك للتكيف مع تطورات الاقتصاد العالمي. كما أنه توجد عدة عوامل ونقاط قوة تساعد على الاندماج لهذه الدول على الرغم من التباعد في عدة خيارات خاصة السياسية. من أهم هذه العوامل نذكر العوامل الجغرافية، حيث يمثل التقارب والجوار أساس كل عملية اندماج، ويعتبر شرط أساسي لتكثيف العلاقات بين الدول، فالحدود بين دول المغرب العربي تشجع على التبادل والتعاون الإقليمي البيني. بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والتي تتمثل في التنافس بين اقتصاديات الدول. ويمكن أن نضيف أن زيادة التجارة غير الرسمية بين هذه الدول يعتبر دليل مهم على وجود فرص تبادل مهمة يجب استغلالها.

أمام هذه الوضعية والمستوى المنخفض للتبادلات في دول الاتحاد المغربي، يجب التساؤل حول وجود عملية اندماج إقليمي مغاربي تؤذي إلى زيادة التنمية بين هذه الدول خاصة على المستوى الاقتصادي والذي يعتبر محور دراستنا. وبالتالي سنحاول دراسة التبادلات التجارية للدول المغاربية لمعرفة إمكانية وجود آثار محتملة عن اندماج الدول المغاربية، ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية. وسنحاول معالجة ذلك من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للاندماج الإقليمي أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

للإجابة على هذه الإشكالية سننطلق من فرضية أن الوضع الحالي للاندماج الإقليمي في المنطقة كما هو قائم لا يمكن أن يكون له أي تأثير إيجابي على تكثيف وزيادة التبادلات، وبالتالي لا يمكن أن يوفر اهتماما للمنطقة. لذلك سنحاول في هذه الدراسة من خلال الأخذ بالاعتبار خصائص كل دولة لمعرفة البعد الزمني والفردي للتبادلات

[1] Mondiale, B. (2008). Une nouvelle vision pour l'intégration économique du Maghreb. Volume I. Rapport No. 38359, Paris.

التجارية خاصة الصادرات وأثرها على تعزيز الاندماج الإقليمي في المنطقة. واستنادا لأدبيات الدراسة والدراسات التجريبية السابقة سنقوم بدراسة قياسية لأثر الاندماج الإقليمي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2017 باستعمال لوحة البيانات Panel في عينة تضم الجزائر، المغرب وتونس.

تطرقت العديد من الدراسات إلى هذا الجانب من دراستنا والذي يتعلق بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط والمغرب الكبير. وتتباين النتائج التي توصلوا إليها إلى حد ما تبعا للمتغيرات التي تم النظر فيها في النماذج. حيث استعمل Achy من جانبه نموذج جاذبية معزز للعديد من المتغيرات الثقافية والمؤسساتية على عينة من 146 دولة لفترات فرعية مدتها خمس سنوات بين 1970 و 2000. وأظهرت نتائج تقدير نموذج المربعات الصغرى العادية (OLS) على البيانات المجمعة مقارنة بالاتجاه الدولي، أن التجارة البينية في شمال إفريقيا أقل بعشر مرات مقارنة مع إمكانياتها[1]. وأجريت دراسة أخرى من طرف Millogo et Oulmane لتقدير إمكانيات التجارة بين الدول المغاربية على مدى فترة 25 سنة من 1982 إلى 2006. وأظهرت النتائج التي تم الحصول عليها أن هناك إمكانيات للتجارة بين دول اتحاد المغرب العربي خاصة بين الجزائر والمغرب[2]. كما يوجد دراسة أخرى للبنك الدولي حول تأثير اتحاد المغرب العربي على تجارة السلع بين الدول المغاربية باستخدام بيانات لوحة من عينة تضم 170 دولة خلال فترة امتدت من 1980 إلى 2004، وبينت النتائج أنه لا يتوقع وجود تأثير إيجابي على دول المنطقة. وتهدف دراسة Abderrezak, B., & Kamel, H. (2013) إلى تقييم إمكانية الاندماج الإقليمي المالي للدول المغاربية انطلاقا من تحرير الأسواق المالية، المراقبة والتنظيم الجبائي، وهي العناصر التي ترتكز عليها التجربة الأوربية. وخلصت الدراسة أن الاندماج المغاربي يعتبر حل لابد منه لمواجهة زيادة ظاهرة العولمة والتكتلات الإقليمية، وبالتالي زيادة الحصص في الأسواق العالمية ومواجهة المنافسة[3].

لقد حاولنا في هذه الدراسة إثراء الأدبيات العلمية حول هذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بالدول المغاربية، ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول. يتناول الفصل الأول الجانب النظري المتعلق بالاندماج الإقليمي والنظريات المفسرة له، بالإضافة إلى جوانبه الاقتصادية والمؤسساتية. أما الفصل الثاني فلقد حاولنا ذكر

[1] Achy, L. (2007). Le commerce intra-régional: l'Afrique du Nord est-elle une exception?. *L'Année du Maghreb*, (III), 501-520.
[2] Millogo, A., & Oulmane, N. (2012). Potentiel de commerce dans l'espace maghrébin. *Mondes en développement*, (2), 115-126.
[3] Fatima, T., Abderrezak, B., & Kamel, H. (2013). Integration Financiere Maghrebine: Defis ET Perspectives. *INTERNATIONAL RESEARCH JOURNAL OF FINANCE AND ECONOMICS*, (105), 73.

أهم التكتلات الإقليمية الموجودة في العالم لمعرفة أهم عوامل النجاح للعمل والاقتداء بها. أما الفصل الثالث انتقلنا إلى محور الدراسة وهي المغرب العربي أين تطرقنا لمسار التنمية وخصائص كل دولة على المستوى الاقتصادي لمعرفة نقاط القوة والمعيقات. بالإضافة إلى التطرق لتجربة اتحاد المغرب العربي ومعرفة أهم معيقاته ونجاحاته. وفي الفصل الأخير قمنا بالدراسة القياسية لأثر الاندماج الإقليمي المغاربي لمحاولة إيجاد الحلول المناسبة للإشكالية المطروحة.

الفصل الأول:

المقاربة النظرية للاندماج الإقليمي الاقتصادي

مقدمة الفصل:

إن معرفة الحاجة الضرورية التي تدفع الدول إلى مضاعفة جهودها نحو تعزيز الاندماج الإقليمي تستوجب أهمية التطرق لمختلف المفاهيم التي اهتمت بهذه الظاهرة. من أجل ذلك توجد العديد من الأدبيات النظرية والتجريبية عن الاندماج الإقليمي والتكتلات الاقتصادية، إلا أنه يمكن القول أنه لا يوجد إجماع على تعريف أو مفهوم موحد، حيث تختلف المفاهيم المستخدمة لتحديد التكتلات ومراحل الاندماج الإقليمي حسب النظام كالتجارة الدولية، اقتصاديات التنمية والعلوم السياسية، أو حسب الهدف من الظواهر الإقليمية كسبب، منهج أو كنتيجة، بالإضافة أيضا إلى الموقف من هذا الاندماج الإقليمي اتجاه العولمة وفيما يتعلق بتحرير التجارة.

1. الإطار المفاهيمي للاندماج الإقليمي:

نظرا لكثافة الدراسات الأدبية حول الاندماج الإقليمي فإنه يجب توضيح المفاهيم المتعلقة به والتي تتغير حسب فروع العلوم المختلفة من اقتصاد التنمية إلى الاقتصاد الدولي وحتى العلوم السياسية. في البداية يجب توضيح أن الإقليم يعرف أنه المنطقة التي تشمل مجموعة من الدول، ولتعدد مفاهيم هذه الظواهر الإقليمية سنحاول إعطاء لمحة عامة ومحاولة تصنيفها وأبرز المفاهيم المتعلقة بها بالإضافة إلى أهم أهدافها.

1.1. محاولة توضيح المفاهيم.

1.1.1.الأقلمة:

يرى Siroen أن الأقلمة تعني أن العلاقات بين الدول التي تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية تكون أكثر أهمية من باقي دول العالم. هذه العلاقات تنشأ نتيجة زيادة التدفقات بين الدول المتقاربة جغرافيا[1]، حيث تلعب آثار الجوار دور مهم في زيادة هذه التدفقات مشكلة ما يسمى بالمناطق الطبيعية للتبادل[2]، حيث أنها وحتى في غياب اتفاقيات تفضيلية فإن التبادلات التجارية تستمر في الزيادة. هذه المناطق الطبيعية تتميز بغياب تكاليف النقل أي التكاليف اللازمة لنقل منتج من مكان إنتاجه إلى مكان استهلاكه. كما يرى Nicolas أن الأقلمة عبارة عن عقد ينشأ بطريقة عفوية من طرف المؤسسات. وفي هذا السياق وضح Deblock أن التدفقات الناتجة عن الأقلمة تشمل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر[3]. كما يعتبر Bach أنها تعبر على نشاطات ديناميكية تنشأ نتيجة تجسيد سياسات إقليمية، كما يمكن أن تنشأ دون وجود سياسات وطنية[4].

يلعب التموقع الجغرافي دور مهم في الأقلمة والتبادلات بين الدول، حيث تم أخذها بعين الاعتبار في نظريات التجارة الدولية عن طريق مفهوم التجارة التميزية بين الدول المتجاورة. وترتبط الأقلمة بعدة عناصر أبرزها التقارب الجغرافي، وجود لغة مشتركة والتي تشجع على زيادة العلاقات الاقتصادية، السياسية، الثقافية والتاريخية. ويرى

[1] Siroën, Jean-Marc. *La régionalisation de l'économie mondiale*. La découverte, 2004.
[2] Krugman, Paul. "Increasing returns and economic geography." *Journal of political economy* 99.3 (1991): 483-499.
[3] Deblock, Christian. "17. Régionalisme économique et mondialisation: que nous apprennent les théories?." *La question politique en économie internationale*. La Découverte, 2006. 248-260.
[4] Bach, Daniel. "Régionalisme et régionalisation à travers le prisme de l'aire Saharo-Sahélienne." *Les relations transsahariennes à l'époque contemporaine. Un espace en constante mutation* (2004): 457-479.

Krugman أن هذه الحجج تؤثر على تكاليف المعاملات من خلال تسهيل الاتصالات بين الأفراد، ومن خلال تخفيض تكاليف العبور[1]. حيث بينت نماذج الجاذبية بوضوح دور هذه الأسباب في التوزيع الجغرافي للتجارة[32].

2.1.1. الإقليمية:

الإقليمية هي مجموعة من القرارات المتخذة من طرف مجموعة من الدول تنتمي لنفس المنطقة بهدف التعاون والتنسيق. كما أنها تمثل حسب Milner النمو في التجارة بين الدول[4]. فهي تمثل إرادة الدول في الحصول على فضاء أكثر تنظيم تربطه علاقات الجوار[5]. فالإقليمية هي شكل من الاتفاقيات التفضيلية بين الدول تجمع بين دولتين أو أكثر بهدف إنشاء كيان إقليمي[6]، وبالتالي هي ليست عقد عفوي بل تعبر عن إرادة سياسية تهدف إلى تحقيق إستراتيجية معينة. كما يرى Bach أنها تعبر على الفكرة الإيديولوجية، البرامج والسياسات التي تسعى إلى تعزيز الترابط بين فضاء جغرافي[7].

يرى Deblock أن الإقليمية ترتبط بتوسيع وتعميق شبكات العلاقات التفضيلية بين مجموعة من الكيانات، كما أضاف أن الاندماج يشمل كل عملية تكتل أو تجمع بين مجموعة من الدول بهدف إنشاء تجمع جديد، أو العملية التي من خلالها تنضم مجموعة من الدول إلى تكتل موجود أصلا، أو العملية التي تترابط من خلالها مجموعة من الدول بهدف تعميق الوحدة العضوية[8]. والإقليمية يمكن أن تأخذ شكلين: مؤسساتي بحكم القانون وأخر طبيعي بحكم الواقع. إلا أنه حسب البعض فهي لا تشمل إلا حكم القانون بما أنها تشمل الإرادة والرغبة في تحقيق التقارب

[1] Krugman, P., & Venables, A. J. (1990). *Integration and the competitiveness of peripheral industry* (No. 363). CEPR Discussion Papers.
[2] Frankel, J. A., Stein, E., & Wei, S. J. (1997). *Regional trading blocs in the world economic system*. Peterson Institute.
[3] Soloaga, I., & Wintersb, L. A. (2001). Regionalism in the nineties: What effect on trade?. *The North American Journal of Economics and Finance*, *12*(1), 1-29.
[4] Mansfield, Edward D., and Helen V. Milner. "The new wave of regionalism." *International organization* 53.03 (1999): 589-627.
[5] Boas, Morten, Marianne H. Marchand, and Timothy M. Shaw. "The weave-world: regionalisms in the south in the new millennium." *Third World Quarterly* 20.5 (1999): 1061-1070.
[6] De Melo, Jaime, and Arvind Panagariya. *New dimensions in regional integration*. Cambridge University Press, Press, 1995.
[7] Bach, Daniel. 465 مرجع سابق ص
[8] Deblock, Christian. 250مرجع سابق ص

والاندماج في حين يرى Guilhot أن الإقليمية تشمل الصفة السياسية والتي تعني أنها كل إنشاء سياسي من طرف الدول والموثقة بعقد، تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول، وتشجع على التعاون في عدة مجالات[1].

3.1.1. الاندماج الإقليمي:

إن الاندماج الإقليمي حسب Ballasa هو عملية تستوجب إجراء كل التدابير التي من شأنها أن تزيل كل أشكال التميز بين المؤسسات والهيئات الاقتصادية للدول الأعضاء، ومن هنا يعتبر أن إلغاء الحواجز الجمركية لا يكفي ما لم يقابله زيادة في معدلات التبادل التجاري بين هذه الدول[2]. كما يرى Myrdall أن الاندماج عبارة عن عملية عملية اقتصادية واجتماعية يتم من خلالها إلغاء الحواجز بين الوحدات الاقتصادية لتحقيق تكافؤ في الفرص على المستوى القومي والدولي أمام عناصر الإنتاج. وبالتالي يجب زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية والموارد المتاحة والتي تتحقق عن طريق التنسيق بين السياسات[3]. ويرى Machlup أن الاندماج عملية تجمع بين اقتصاديات مختلفة لتشكيل إقليم اقتصادي واسع. وهو يعني حسب Staley استعمال كل الفرص والإمكانات، والتقسيم الفعال للعمل[4]. ويعتبر OMAN من أوائل المحللين للاندماج الإقليمي، حيث حدد مفهومه من خلال الجانب الجانب السياسي والجانب الاقتصادي[5]، أي بحكم الواقع وبحكم القانون.

إن الاندماج الإقليمي حسب Hugon هو العمليات التي تشمل التعاون القطاعي وصولا إلى الاتحادات السياسية ونقل السيادة[6]، كما يرى Nicolas أن الاندماج بحكم القانون يشمل الإقليمية أما بحكم الواقع فهو يشمل يشمل الأقلمة[7]. فالاندماج الإقليمي يشمل جانبين، اقتصادي نتيجة تمركز التجارة بين الدول والذي يعبر عن استراتيجيات الشركات، وجانب مؤسساتي نتيجة العلاقات بين الدول وبالتالي فهو مجموع الأقلمة والإقليمية، كما أنه يشمل درجات مختلفة من التعاون والتسيير كما يوضحه الشكل التالي:

---

[1] Echinard, Yann, and Laëtitia Guilhot. *Le" nouveau régionalisme": de quoi parlons-nous?*. No. halshs-00194646. 2007.
[2] Balassa, Bela. "The Theory of Economic Integration. Homewood, IL: Richard D. Irwin." (1961): 74.
[3] Myrdal, Gunnar, and Paul Sitohang. "Economic theory and under-developed regions." (1957).
[4] Machlup, Fritz. *A History of thought on economic integration*. Springer, 1977.
[5] Organisation de coopération et de développement économiques. Centre de développement. (1994). *Globalisation et régionalisation: quels enjeux pour les pays en développement?*. Organisation de coopération et de développement économiques.
[6] Hugon, Philippe. *Les économies en développement à l'heure de la régionalisation*. KARTHALA Editions, 2003.
[7] Nicolas, F. (2003). Mondialisation et integration regionale, des dynamiques complementaires. *CAHIERS FRANCAIS-PARIS-*, 59-63.

الجدول رقم1.1: جوانب الاندماج الإقليمي.

	تمركز التدفقات التجارية		
		نعم	لا
التعاون المؤسساتي	نعم	اندماج إقليمي	إقليمية
	لا	أقلمة	لا يوجد

المصدر: من إعداد الباحث.

وضع Guilloht تركيبة للاندماج الإقليمي، والتي تفرق بين ثلاث مستويات للتعاون المؤسساتي والتي تسعى إلى:

- إنشاء وتطبيق قواعد مشتركة تشمل العلاقات الاقتصادية، والتي تسمى الإقليمية السطحية.
- البحث عن تنظيم نشاطات الدول الأعضاء والتشجيع على التقارب الهيكلي. وتسمى بالإقليمية المعمقة.
- تنظيم العلاقات عن طريق إنشاء هيئة إقليمية ذات سلطة فوق وطنية. وهي الإقليمية فوق الوطنية[1].

كما يرى Kritzinger-van Niekerk أن الاندماج يشمل ثلاث أبعاد[2]:

- مدى جغرافي يشمل عدد الدول المشاركة في الاتفاق الإقليمي.
- مجال التغطية وقطاع النشاط (تجارة، حركة اليد العاملة، سياسات قطاعية).
- عمق الاندماج لمعرفة درجة سيادة كل دولة.

2.1. أهداف وموجات الاندماج:

نشأت مختلف النظريات الاقتصادية على أساس تحقيق أكبر قدر من المكاسب الناتجة عن التبادلات الاقتصادية، حيث يعتمد هذا الأخير على التوزيع الأمثل للموارد. إلا أنه على الرغم من اختلاف التوجهات السياسية والمناطق الجغرافية ودوافع قيام كل تكتل بالإضافة إلى اعتبار المناطق التفضيلية كحلول من الدرجة الثانية، يمكننا استنتاج أهداف إنشاء التكتلات الإقليمية:

[1] Figuière, Catherine, and Laëtitia Guilhot. "Vers une typologie des «processus» régionaux: le cas de l'Asie orientale." *Revue Tiers Monde* 4 (2007): 895-917.
[2] Kritzinger-van Niekerk, Lolette. "Regional Integration Concepts, Advantages, Disadvantages, and Lessons of Experience." *World Bank, Washington, DC. http://siteresources. worldbank. org/EXTAFRREGINICOO/Resources/Kritzinger. pdf* (2005).

1.2.1. أهداف الاندماج الإقليمي:

أ .زيادة حجم السوق:

من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول من خلال التكتلات هو زيادة حجم السوق، بحيث تهدف للوصول إلى أسواق جديدة امتدادا لأسواقها المحلية، وما يزيد في ذلك هو انخفاض أو إلغاء التعريفات الجمركية بين الدول بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات مما يؤذي إلى انخفاض التكاليف وزيادة التخصص، وتحقيق اقتصاديات سلمية لأن تحقيقي ذلك يتطلب الوفرة في الإنتاج وهو ما يوفره اتساع السوق.

ب. زيادة القدرة التفاوضية:

يسمح الاندماج الإقليمي للدول الأعضاء بزيادة وأهمية مجال التفاوض، حيث يمكنها من تطبيق شروطها والتمسك بمطالبها مما يزيد من مكاسبها. حيث يعتبر Coussy الاندماج كوسيلة للتحالف ضد الأجانب وإعادة النظر في العلاقات الغير متوازنة بهدف تعزيز التفاوض[1]. كما أن التكتلات الاقتصادية تزيد من درجة التحكم في إنتاج وتداول بعض السلع الهامة عن طريق التحكم في شروط التبادلات التجارية، حيث تسعى الدول من خلالها إلى زيادة المصالح المشتركة. ويمكن القول أنه يوجد عدد قليل جدا من الدول التي تمتلك قوة كبيرة في السوق العالمية أو الإقليمية، وبالتالي يمكن للجميع أن يسمع صوته في المفاوضات العالمية أو الإقليمية من خلال الانضمام إلى تحالف إقليمي له نفس المصالح. وأشار SCHIFF إلى أن الأسباب السياسية بالنسبة لبعض الدول هي الحجج الوحيدة لصالح الهيكلة الإقليمية، حيث يساعد التكتل على تقاسم التكاليف المرتبطة بالمفاوضات الدبلوماسية[2]. ولجأت الدول النامية أولا إلى هذا الاندماج بحكم القانون من أجل الدخول في مفاوضات دولية أو إقليمية. إلا أن هذه التكتلات التي تهدف إلى دعم القدرة التفاوضية فشلت بحد كبير، حيث أدى التفاوت بينها إلى الحد من نطاق ومدى الاتفاقيات الموقعة. ويرى BHAGWATI أن هذا النوع من الاندماج يتميز بالبطء والتعقيد الكامن[3]. حيث تواجه الدول صعوبات في الاستماع إليها بسبب صعوبة إيجاد توافق مقبول في الآراء لجميع الأعضاء. ويعتبر هذا الإجماع أكثر تعقيدا حيث تواجه الدول النامية مشاكل اقتصادية مختلفة وليست متشابهة دائما، بالإضافة للتنوع الثقافي

[1] Coussy, Jean. "Causes économiques et imaginaires économiques de la régionalisation." *Cultures et conflits* 21/22 (1996): 347-372.
[2] ANDRIAMANANJARA, S. Y. S. (1998). *MAURICE." Regional Groupings among Microstates*. mimeo.
[3] Bhagwati, J. (1993). Regionalism and multilateralism: an overview. *New dimensions in regional integration*, *22*, 51.

والإيديولوجي والسياسي الذي يشكل التكتل واختلافها من بلد إلى آخر. بشكل عام لا يضمن الاندماج الإقليمي الدول الصغيرة والدول النامية، وهو ما يعكس اتخاذ قرارات عالمية أو إقليمية.

ج. الزيادة في المصداقية:

يعتبر الاندماج كوسيلة لزيادة المصداقية، تسعى من خلاله الدول لتحقيق اندماج معمق من خلال تطبيق إصلاحات على نظامها الاقتصادي والسياسي مما يسمح بزيادة قوة مؤسساتها الإقليمية، ويمكنها من القدرة على الضغط أيضا. كما أن الاندماج يؤثر على المؤسسات من خلال أثر التخفيف الذي ينتج عن تحويل القرارات إلى هيئات فوق وطنية، والتي تبحث عن الرفاهية الاقتصادية للمجتمع كخيار أول. بالإضافة إلى اختلاف المصالح والعدد المحدود من الدول يسهل من أثر الاندماج على المؤسسات[1]. ويتم اكتساب مصداقية أكبر فقط على السياسات الاقتصادية من خلال الانضمام إلى التكتلات الإقليمية. حيث يمكن أن يكون لذلك تداعيات كبيرة على الأوضاع الاقتصادية من خلال تسهيلات الاقتراض وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن هذا يبقى محدودا إذا لم يتبع ذلك بالإصلاحات الهيكلية. حيث تنص الاتفاقيات الإقليمية على اندماج أعمق وأحكام تتطلب من الدول إصلاح أنظمتها الاقتصادية والسياسية. ويرى Ethier أن الدول الأكثر قوة لها القدرة على ممارسة الضغط على باقي الدول الأعضاء[2]. وبالتالي ستبقى الحكومات المستقبلية ملزمة بمواصلة الإصلاحات المخطط لها. وتستند حجة المصداقية جزئيا على الحقائق التاريخية. فقد لوحظ أن سياسات الانفتاح الأحادية الجانب غالبا ما يتم التخلي عنها بمجرد ظهور الصعوبات الأولى، لاسيما في سياق الدول النامية. ومع اختلاف المواعيد السياسية والاقتصادية، تميل الحكومات إلى التشكيك في أي إصلاح جيد قبل التحقق من المنافع الاقتصادية. ومع ذلك، من الممكن أن نجد من الإخفاقات في هياكل التكتلات الإقليمية.

2.2.1. .موجات الاندماج الإقليمي:

إن الاندماج مصطلح قديم، بما أن الدول دائما ما كانت تسعى إلى نزع وإلغاء الحواجز المشتركة التي تعيق التبادلات. يمكن تقسيم موجات الاندماج الإقليمي إلى 4 موجات، فحسب Machlup فإن الدول قامت على أساس هذه القواعد (ألمانيا مع الاتحاد الجمركي الألماني و الولايات المتحدة الأمريكية قبل إنشاء عقد التأسيس)، بالإضافة

[1] De Melo, Jaime, Arvind Panagariya, and Dani Rodrik. *مرجع سبق ذكره*.
[2] Ethier, W. J. (1998). The new regionalism. *The Economic Journal*, *108*(449), 1149-1161.

إلى عدة اتحادات جمركية أوربية في القرن التاسع عشر بين الدول الاستعمارية[1]. وفي بداية القرن العشرين أنشأت بريطانيا 46 اتفاق تجاري إقليمي، إضافة إلى ألمانيا وفرنسا مما ساهم في تحقيق الاندماج الأوربي وتحرير النظام العالمي المتعدد. فبسبب هذه الاتفاقيات فإن المادة 24 من اتفاقيات الجات استثنت من قاعدة الدولة الأولى بالرعاية إمكانية إنشاء اتحادات جمركية ومناطق تبادل حر رغم أنها تشكل خيارا من الدرجة الثانية في مجال الرفاهية الاقتصادية.

شهدت الفترة بين الحربين العالميتين موجة أخرى من الاندماج الإقليمي. حيث تميزت هذه الأخيرة عن الموجة الأولى بالحمائية، ويرى Frankel أن هذه الاتفاقيات كانت تهدف إلى تقسيم العالم إلى تكتلات مغلقة ترتكز على المستعمرات، تشجيع تحويل التجارة وتخفيض العلاقات المتعددة الأطراف. وما عزز هذه الموجة هو انهيار النظام الذهبي وتطبيق سياسات حمائية من طرف بريطانيا. فأصبحت التبادلات تتم بين هذه النفوذ[2]. بعدها شهدت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية موجة أخرى للاندماج والتي يعتبرها العديد الموجة الأولى الحقيقية للاندماج الإقليمي. تميزت هذه الفترة بإنشاء اتفاقيات إقليمية لإنشاء الاتحاد الأوربي سنة 1957. ويمكن اعتبار هذا الاندماج مغلق بما أن التكتلات في تلك الفترة أنشئت في ظل استراتيجيات التنمية إحلال الواردات. وتميزت بتحقيق مستويات منخفضة من التنمية وتخصيص الموارد المتماثلة والتخصص بين الصناعات المشتركة[3]. كما ترافق الاندماج في هذه الفترة بزيادة التبادلات الدولية فيما يخص السلع والخدمات عن طريق إنشاء مناطق تبادل حر، واتفاقيات من الشكل شمال-شمال أو جنوب-جنوب[4]. ويمكن القول أن تكتلات هذه الموجة جاءت أيضا لأسباب أمنية. حيث أن إنشاء تكتل دول جنوب شرق أسيا ASEAN سنة 1967 كان كرد فعل على الصراع بين الفيتنام والولايات المتحدة الأمريكية. أرادت الدول الخمسة المنشئة الحماية من حدوث أي تجاوزات في مناطقها، بالإضافة إلى تخفيض التوترات بين إندونيسيا وماليزيا. كما لعبت الحماية والقضاء على الصراعات دور مهم في البحث عن التعاون بين البرازيل والأرجنتين[5]. ولقد جاءت هذه التكتلات كرد فعل لاتفاقيات الفترة السابقة، والتي تميزت بالحكومات الاستعمارية والتي شهدت صراعات دولية، كما أنها كانت تسعى لإنشاء مناخ يساعد على التعاون وليس المنافسة.

[1] Machlup, Fritz, and International Economic Association. "Economic integration: worldwide, regional, sectoral-Proceedings of a congress." (1976).
[2] Eichengreen, Barry, and Jeffrey A. Frankel. "Economic regionalism: Evidence from two 20th century episodes." *The North American Journal of Economics and Finance* 6.2 (1995): 89-106.
[3] Shams, Rasul. "Regional integration in developing countries: Some lessons based on case studies." (2003).
[4] Charles, Albert Michalet. "Qu'est-ce que la mondialisation." (2004).
[5] Echinard, Yann, and Laëtitia Guilhot .مرجع سبق ذكره.

إن الموجة الجديدة من الاندماج الإقليمي جاءت في أواخر التسعينات، فحسب المنظمة العالمية للتجارة، شهدت أكثر من 177 اتفاق منذ سنة 1980. فهذا التزايد بالإضافة إلى كونه كميا، شمل زيادة مجالات التطبيق من نشوء تكتلات جديدة أو إحياء تكتلات أخرى. تميزت هذه الاتفاقيات بضمها لدول من نفس درجة التنمية شمال-شمال أو جنوب-جنوب بما يدعى حسب Hugon بالاندماج الأفقي. كما ضمت اتفاقيات بين الدول النامية والدول المتطورة شمال-جنوب وهو ما أطلق عليه الاندماج العمودي. كما تميزت بالانتقال من نموذج التنمية المركزي إلى نموذج أكثر انفتاح على التصدير واستقبال الاستثمار الأجنبي. كما شملت التجارة، الخدمات، التعاون الاقتصادي. وتميزت بتقسيم العمل وزيادة الترابط بين الدول والعولمة[1]. كما يمكن إضافة نوع جديد وهو التكتلات العابرة للقارات، وهي تكتلات ضخمة تضم عدة تكتلات أخرى وأقاليم وهيئات دولية جاءت لامتصاص التشابك في الاتفاقيات والتي أطلق عليها صحن السباغيتي[2].

3.1: المفاهيم والنماذج السياسية للاندماج الإقليمي:

يرى Hugon أن الاندماج عملية معقدة، وبالتالي اقترح 5 مفاهيم للاندماج الإقليمي موضحا خصائص وأهداف كل نوع[3].

1.3.1. مفاهيم الاندماج الإقليمي:

أ.المفهوم الليبرالي:

يعتبر اندماجا مفتوحا، يعني تحرير التبادلات وعوامل إنتاج الأسواق، والناتجة عن الانفتاح التجاري في إطار العولمة. حيث يعتبر الاندماج كوسيلة لتخفيض الفوارق بين السياسات الوطنية والوصول إلى الأسواق العالمية عن طريق تقريب الحدود. هذا النوع يسمح بزيادة مردودية عوامل الإنتاج مما يؤذي إلى زيادة معدلات النمو، كما أن تخفيض التعاريف الجمركية، تحرير القطاع المالي، انخفاض تكاليف التنقل يسمح بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر[4].

[1] Hugon, Philippe. مرجع سابق
[2] Bhagwati, Jagdish N. *US trade policy: The infatuation with FTAs*. Columbia University, Department of Economics, 1995.
[3] Hugonمرجع سابق
[4] Baldwin, R. *A Domino Theory of Regionalism.(I. National Bureau of Economic Research, Ed.)*. Vol. 4465. NBER Working Papers, 1993.

ولقد بينت عدة دراسات أن أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي أثر ايجابي[321]، في حين أن أثر الاندماج متباين. بالإضافة أن الاندماج يؤذي إلى زيادة التبادلات التجارية البينية في التكتلات UE وALENA، لكن لم تشهد الدول النامية أي زيادة في إطار الاندماج الإقليمي.

ب. المفهوم الطوعي أو الإرادي:

يعتبر إقليمية مغلقة، حيث يرتكز الاندماج في هذا المفهوم على إنشاء نظام إنتاجي غير مرتبط بنظام الأسعار الدولية، والذي يهدف إلى الحماية من العولمة. إن أهداف الاندماج في إطار هذا المفهوم هو إنشاء سوق موسع، زيادة القدرة التفاوضية والموازنة بين القوى الإقليمية. كما أنها تستعمل أدوات الاقتصاد الموجه[4].

ج. المفهوم الإقليمي أو الصناعي:

هو شكل من أشكال الاندماج من الواقع، يرتكز على إستراتيجية الأعوان الاقتصاديين في إطار المنافسة غير الكاملة. وهي ناتجة عن العلاقات بين الشركات متعددة الجنسيات، أين توجد تكتلات تسير في إستراتيجيتها على مستوى إقليمي وتطبق معايير كحماية البيئة والاستغلال المشترك للموارد. تلعب آثار التكتل والاستقطاب دور مهم في هذا النوع، والتي تتميز بانخفاض تكاليف التنقل، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي وتنمية التبادلات. ويرى Krugman أن التموقع الجغرافي الناتج عن الاندماج الإقليمي في إطار العولمة يؤذي إلى تحقيق اقتصاديات سلمية (تكاليف المعاملات والتنقل) مما يزيد في التنافسية الدولية[5]. كما بينت عدة دراسات ونماذج جغرافية في إطار هذا النوع من الاندماج وجود تقارب بين الدول المتطورة أو التكتلات شمال-شمال، في حين يوجد تباعد في الدول الأقل تصنيع[6].

[1] Brahmbhatt, Milan, and Uri Dadush. "Disparities in global integration." *Finance and Development-English Edition* 33.3 (1996): 47-50.
[2] Edwards, Sebastian. *Capital flows, foreign direct investment, and debt-equity swaps in developing countries*. No. w3497. National Bureau of Economic Research, 1990.
[3] Dollar, David. "Outward-oriented developing economies really do grow more rapidly: evidence from 95 LDCs, 1976-1985." *Economic development and cultural change* 40.3 (1992): 523-544.
[4] Hugon نفس المرجع السابق
[5] Krugman, Paul. "What should trade negotiators negotiate about?." *Journal of Economic Literature* 35.1 (1997): 113-120.
[6] Venables, Tony. "Les accords d'intégration régionale: facteurs de convergence ou de divergence?." (2000).

د. المفهوم المؤسساتي:

هو اندماج بحكم القانون، يرتكز على نظام مشترك للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق السلطات العامة والأعوان الخاص. فالمؤسسات تسمح بتحقيق الاستقرار والحماية، وتضمن المصداقية عن طريق التخفيض من التمييز. كما أنها تهدف إلى تحقيق الحماية الإقليمية من الاقتصاد العالمي، وتحفز على تحويل السيادة إلى هيئات إقليمية. فهذا النوع من الاندماج يتمثل في تنظيم التشريعات الجبائية، الاجتماعية. كما أن الدراسات المؤسساتية الحديثة للاندماج الإقليمي تركز بالدرجة الأولى على العلاقات شمال-جنوب التي تعزز مصداقية السياسات الاقتصادية وتخفض من تضارب المصالح. كما أنها تشجع على التعاون والتنظيم لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل التكنولوجيا[1].

ذ. المفهوم الدبلوماسي أو السياسي:

هو اندماج فيدرالي يتمثل في نقل السيادة، والذي يهدف إلى الحد من الصراعات وإدخال السياسات على القرارات الاقتصادية بالإضافة إلى التقارب في المصالح الاقتصادية. كما أنه يهدف إلى إنتاج سلع محلية على المستوى الإقليمي. والتخفيف من المنافسة السياسية. وهو يضم الجانب الليبرالي والمؤسساتي. في هذا النوع، فإن الاندماج يسعى لتسيير عدم التوافق بين القرارات الاقتصادية والسياسية، وتشجيع التحاور وتخفيض التباعد السياسي. كما أنه يرتكز على دولة مهيمنة تضع قواعد على السلع العمومية الدولية.

2.3.1 .النماذج السياسية للاندماج الإقليمي:

من وجهة نظر سياسية، يمكن معالجة الاندماج من خلال عدة نماذج، من الفدرالي إلى الحكومي الدولي من خلال المعاملاتي (tansactionalism) ، الوظيفي والوظيفي الجديد. كل من هذه النماذج يمثل مفهوم للاندماج.

أ. الاندماج الفدرالي:

تم تطوير العديد من النماذج النظرية للاندماج الإقليمي خلال الموجة الأولى للتكامل، والتي اهتمت غالبا باكتشاف فوائد الاندماج. وتمثل هذا بشكل واضح من خلال عملية التكامل الأوروبي والنظرية التي تطورت لشرح هذه العملية، حيث شهدت الفترة ما بعد الحرب مباشرة في أوروبا الغربية غموضا وفرقا كبيرا بين الإطار النظري

[1] De Melo, Jaime, Arvind Panagariya, and Dani Rodrik مرجع سابق.

والإطار التطبيقي للاندماج الإقليمي. ولقد كان النموذج الفيدرالي التوجه السائد في تلك الحقبة ما بعد الحرب مباشرة، حيث اعتبر مشروع سياسي أكثر من توجه علمي مرتبط بالاندماج الإقليمي، ولعب دورا مهما في التفكير الأوروبي لحركات المقاومة قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية. كما أن المبادرات الأولى لعملية الاندماج الأوربي ما بعد الحرب قام بها الفيدراليون، والذين أسسوا مجلس أوروبا. ومع ذلك فإن هذا المشروع السياسي لم يترافق أبدا مع فكر علمي محض، كما هو الحال في النماذج اللاحقة. إلا أنه تميز بحقيقة أنه نموذج إيديولوجي سياسي، يتطلب تجسيده الجمع بين عناصر تشمل العرق، لغة مشتركة، والتقارب في الثقافة والخيارات السياسية الاقتصادية والاجتماعية[1]. كما يجب أن يكون هناك توازن معين بين الشعور بالانتماء إلى المجموعة الإقليمية وبين الانتماء إلى مجموعة جزئية. وارتبط النموذج الفيدرالي بالاتحاد الأوربي بدرجة كبيرة، حيث كان يشير إلى التفكير في محاولات التقدم في التكامل وزيادة سلطة الاتحاد الأوروبي. ولا يزال يمثل أهمية كبيرة باعتباره رمز وقيمة نظرية[2].

أن النموذج الأكثر انتشارا للاندماج الأوروبي هو النموذج الوظيفي الجديد neofunctionalisme. حيث يمتلك خصائص تجعله مميزا بشكل واضح عن النموذج النظري، ولكن ارتبط تطوره بتطور نظرية العلاقات الدولية. كما تطور النموذج المعاملاتي من خلال جهود علماء الاجتماع لفصل الجانب النظري للتكامل عن التطبيقي، بينما كانت النموذج الفدرالي دائما يميل إلى أن يكون مشروعا سياسيا. ويمكن القول أن النماذج الثلاثة تشترك في بعض الخصائص، حيث تطورت جميعها في سياق تاريخي مشبع إلى حد كبير بنتائج الحروب العالمية. وبالتالي فإنهم يتشاطرون نفس وجهة النظر المعيارية، وهي اكتشاف سبل تجنب الصراعات العسكرية في النظام الدولي. كما أنهم أرادوا تغيير المبادئ التنظيمية الأساسية للنظام الدولي، أي استبدال الدول القومية بشكل من أشكال المنظمات عبر الوطنية.

ب.الاندماج الحكومي الدولي:

ادعت النماذج الرئيسية للاندماج مثل الوظيفية والوظيفية الجديدة في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين أن مبادئ التنظيم الأساسي للنشاط البشري قد تغيرت بشكل عميق، وأن الدول القومية فقدت أهميتها كأساس للنشاط البشري، و هذا على غرار تحدي المنهج الوظيفة الجديدة في الستينيات من القرن الماضي. لكن الغريب أن التحدي الأقوى ضد هذا التيار لم يأتي من القيادة الأكاديمية في المقام الأول، بل قام به الرئيس الفرنسي

[1] Spinelli, A. (1972). The growth of the European movement since the Second World War. *European Integration*, 1.
[2] Oates, W. E. (1999). An essay on fiscal federalism. *Journal of economic literature*, *37*(3), 1120-1149.

شارل ديغول الذي اعترض على طلب العضوية البريطاني سنة 1963 وأوجد أزمة الرئاسة الفارغة سنة 1965. ونتيجة لذلك، واجه رواد هذا المنهج صعوبة في مطابقة نظرياتهم مع الواقع التجريبي.

قدم Sánchez تفسيرا لعملية الاندماج اعتبر كنقد للنظرية الجديدة. وذلك من خلال تسليط الضوء على أهمية المصالح الوطنية في سياسة التكامل الأوروبية. كما أكد أنه لا يمكن أن يحل منطق التكامل ذو سيادة فوق وطنية محل الدول القومية والمصالح القومية في أوروبا، حتى لو كانت السنوات الأولى من التكامل واعدة من منظور وظيفي جديد. واتفقت آراءه مع المدارس الواقعية في السياسة الدولية، والتي تقول إن الدول هي الوحدات الأساسية للنظام الدولي وغرضها الرئيسي هو تعزيز مصالحها الوطنية. كما وضح الفيتو الفرنسي أن الدول يمكن أن تؤثر على عملية التكامل بأكملها إذا أرادت ذلك، ولا يوجد شيء تلقائي في التكامل كما هو يوضح المنهج الوظيفي الجديد. ويبدو أن الافتراضات الأساسية للعلاقات الدولية لم تتغير على الرغم من أن الدول الأوروبية قد أنشأت منتدى جديد لتفاعلها الدولي وهذا يبين حدود الأسلوب الوظيفي[1].

إن التيار الحكومي الدولي قريب جدا من النظرة الواقعية السائدة في العلاقات الدولية الحالية، فوفقا للتيار الواقعي والواقعي الجديد، تعتبر الدول جهات شخصية فاعلة، تقوم بتكييف سلوكها في النظام الدولي وفقا لرؤيتها فيما يتعلق بموقفها في هذا النظام. وبالتالي فقد تمت الإشارة إلى أن عملية الاندماج لا يمكن أن تكون تلقائية كما يعتقد الوظيفيون الجدد. ولكن ستكون هناك دائما متغيرات في عملية الانتشار قد تجعل الدول الأعضاء أهم الجهات الأكثر تدخلا. ووفقا ل Kébabdjian، فإن المنهج الحكومي الدولي هو لعبة ذات مستويين، والتي تكون فيه الحكومة هي الفاعل الرئيسي بقدر ما تعمل على الساحة الوطنية والدولية. كما أنها تمنح المزيد من الاستقلالية للمجتمع المدني. ويعتقد أيضا أن الجهات الفاعلة الوطنية، الاقتصادية أو الاجتماعية يمكن أن تشكل مواقف سيتم الدفاع عنها من قبل النخبة الحكومية على المستوى الدولي. وذهب إلى أبعد من ذلك ليؤكد أن المصالح الاقتصادية، التي تمثلها بشكل أساسي جماعات المصالح، تفوق تلك المصالح السياسية.

ج.الاندماج المعاملاتي:

يعتبر الاندماج المعاملاتي أنه النموذج الأول الاندماج السياسي الذي يتميز بوجود صرامة علمية أكثر من النماذج الكلاسيكية الأخرى للتكامل السياسي. كما أنه لم يستند إلى أي تجربة تاريخية، ولكنه حاول رسم منطقه من خلال مجموعة كبيرة من الأدلة التاريخية. وحسب هذا التوجه، فإن الاندماج يعني أساسا إنشاء مجتمعات أمنية،

[1] Sánchez, R. A. S. (2010). *The politics of Central American integration*. Routledge.

حيث يتحقق الهدف من الاندماج المعاملاتي من خلال إنشاء مجتمع يسوده الأمن. فالاندماج يعتزم تحقيق الوفاء على نطاق واسع داخل الإقليم، لضمان فترة طويلة وآمال أكيدة من التغيير السلمي بين السكان[1].

وارتبط النموذج المعاملاتي بشكل كبير بأعمال Karl Deutsch. هذا الأخير ميز بين نوعان من المجتمعات الأمنية: مندمجة ومتعددة الوظائف. في المجتمع المندمج يعني التكامل المعنى كما في نماذج الاندماج الأخرى، وهو اندماج وحدتين مستقلتين في وحدة واحدة أكبر، والتي سيكون لها حكومة مشتركة بعد الاندماج. ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا النموذج السياسي. أما في المجتمعات الأمنية المتعددة، تحتفظ الأطراف المكونة لها باستقلالها، مع تمكنها من إنشاء مجتمع أمني. وتمثل دول الشمال أفضل مثال على ذلك. وعموما يمكن القول أنه توجد خمسة متطلبات أساسية من شأنها أن تسمح بإنشاء مجتمع أمني: توافق القيم الرئيسية، التواصل الاجتماعي بين وحدات التكامل، حرية حركة الأفراد بين الوحدات المشاركة، تعدد المعاملات وتوازنها، وأخيرا القدرة على التنبؤ المتبادل للسلوكيات. ومن هذا يمكن للمرء أن يستنتج بسهولة أن المعاملات والاتصالات مهمة في تحقيق مجتمع الأمان. ويؤكد Rosamond أن التكامل وفقا لهذه الرؤية يعتبر وظيفة اتصالات بين الدول. وبالتالي يمكن قياس إمكانيات التكامل تجريبيا من خلال مستوى المعاملات بين الدول. ويبقى النموذج المعاملاتي وتأسيس مجتمعات أمنية عناصر أساسية في مجال نظرية الاندماج. حيث ورغم الانتقادات على مستوى طريقة عمله، إلا أن هذا لا يقلل من أهميته. حيث نجحت الدول الأوروبية في تأسيس مجتمع أمني و تحقيق التعاون في الاتحاد الأوروبي وتعزيز سبل التعاون. أما في السياق الأفريقي، يبقى تحقيق مجتمع أمني مجرد هدف[2].

د. الاندماج الوظيفي:

يعتبر النموذج الوظيفي كنظرية للاندماج الإقليمي، وهي أكثر نظرية استخدمها الأكاديميون وفي نفس الوقت أكثر من تعرضت للانتقاد، والواقع أن هذا الأخير قد أصبح غير معروف منذ 1990 مع ظهور التيار الحكومي الدولي الليبرالي[3]. ويستند هذا المنهج على فرضية المنفعة، ويرى Yadi بأنه يرتكز على تنظيم الأنشطة الدولية وفقا للاحتياجات الأساسية المحددة كالنقل، الصحة، الأنشطة العلمية والثقافية، التجارة والإنتاج. أما حسب Braillard

[1] Deutsch, K. W., & Burrell, S. A. (1957). ua, 1957: Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience. *Princeton, NJ*.
[2] Rosamond, B. (2007). European integration and the social science of EU studies: the disciplinary politics of a subfield. *International Affairs*, *83*(2), 231-252.
[3] Moravcsik, A. (1991). Negotiating the Single European Act: national interests and conventional statecraft in the European Community. *International organization*, *45*(1), 19-56.

فهو يرتكز أساسا على العمل[1]. ويرتكز المنهج الوظيفي على عمل Mitrany الذي يعتبر أن الطريق إلى التكامل والسلام هو التعاون في بعض المهام الوظيفية ذات الطبيعة التقنية والاقتصادية، وليس بإنشاء مخططات سياسية لهياكل مؤسساتية جديدة. فهو مسألة إيجاد حلول واقعية للمشاكل التي تنشأ على المستوى العالمي، وإنشاء مؤسسات دولية ومؤسسات غير حكومية. فالاندماج الإقليمي هو وسيلة ضرورية لتحقيق الوحدة الدولية. للقيام بذلك يجب إلغاء الحدود الوطنية لتحقيق المصالح المشتركة. وأن المجتمع الإقليمي يعتبر مرحلة وسيطية بين الدولة القومية والدولة العالمية، وأنه يحاول أيضا تهيئة الظروف اللازمة لإنشاء نظام دولي سلمي. وبهذا المعنى ينتمي المنهج الوظيفي إلى نفس الحركة الفيدرالية والمعاملاتية لكن منهجه مختلف تماما. وبهذا المعنى تتحدى الوظيفية نظرة الدولة المركزية وتهتم بما إذا كانت الدول القومية هي الشكل الأمثل للمنظمات التي تهتم بتلبية احتياجات البشر[2].

كان لفكرة الاندماج السياسي معنى مختلف تماما بالنسبة للوظيفيين. حيث يعرف أنه العملية التي من خلالها يشكل طرفان أو أكثر لممثل أخر لا يشترط أن يكون دولة. ولقد رفع القائمون على المنهج الوظيفي شعار "الشكل يتبع الوظيفة"، حيث أن حاجات الإنسان تتغير بمرور الزمن وتختلف باختلاف المناطق. واقترحوا أيضا حلول مؤسساتية يمكنها أن تكون عملية مرنة، من خلال إنشاء منظمات دولية موجهة نحو مهام مرنة يمكنها تلبية احتياجات البشر على نحو أفضل من الدول القومية. وفي الوقت نفسه تقل فرص الصراع الدولي إلى حد كبير، حيث يسعى هذا النموذج إلى توحيد سياسي حقيقي المدى الطويل. والذي يفسر من خلال إنشاء مؤسسات ذات سيادة فوق وطنية.

ولقد تم انتقاد هذا النموذج لتجاهله الجانب السياسي في إنشاء منظمات دولية وظيفية، ولضعف القدرة على التنبؤ. ومع ذلك، فإنه لا يزال معلما هاما في تاريخ نظرية التكامل، لأنه سمح بولادة نموذج وظيفي جديد.

ذ. الاندماج الوظيفي الجديد:

لم يدرس أي منهج نظري آخر عملية الاندماج الإقليمي بقدر ما درسه المنهج الوظيفي الجديد. حيث ظهر لأول مرة في سياق تاريخي محدد لأحداث معينة، وتطورت نظرية الاندماج بمعنى أنها كانت محاولة لإضفاء صرامة نظرية على تفكير المؤسسين الأوائل للاندماج الأوروبي. ويعتبر منطق الاندماج الوظيفي الجديد تيارا سياسيا سرعان ما تطور إلى منهج نظري للاندماج الإقليمي مثل التيار الفيدرالي. حيث يستعمل تحليلات ومقاربات تطبيقية وبالتالي

[1] Braillard, P., & Djalili, M. R. (2012). *Les relations internationales:«Que sais-je?» n° 2456*. Presses universitaires de France.
[2] Taleb, F. *LE PROJET D'INTEGRATION REGIONALE MAGHREBINE: IMPACT SUR L'ALGERIE* (Doctoral dissertation).

قابلة للقياس. وكان الهدف من النسخة الأولى لهذه النظرية هو إظهار كيفية تقدم الاندماج الأوروبي في سياق تكون فيه جميع العقبات ذات طبيعة اقتصادية أو تقنية. كما أن أنصار هذه النظرية يدرسون عملية التكامل عن طريق تطور مجموعات الدول وليس النتائج المحققة. وبعبارة أخرى، فإنها تعتبر الاندماج كعملية ذاتية الاستدامة يتم بناؤها تدريجيا تحت تأثير الاحتياجات الوظيفية[1]. ولقد كان هذا التيار في ذروة هيمنته خلال الستينيات، كما أن معظم الأعمال الرئيسية لهذا التيار ترجع أيضا إلى هذه الفترة. حيث بدأت النظرية تتشكل سنة 1958 مع دراسات Haas عن اتحاد أوروبا، يليها عمل Lindberg. حيث يمكن القول أنهم من وضعوا أسس هذا المنهج الجديد.

توجد اختلافات بين الاندماج الوظيفي الجديد والاندماج المعاملاتي، فهذا الأخير يعتبر التكامل كشرط يتحقق من خلال إنشاء مجتمعات أمنية. في حين أن المنهج الوظيفي الجديد يعتبر التكامل كعملية يتم من خلالها إنشاء مجتمع سياسي جديد يحل محل السابق. كما كان الاندماج الوظيفي الجديد متميز بشكل واضح عن الفيدرالي في المنهج، حيث كان أكثر علمي . كما استفادت نظرية الاندماج بشكل عام من المنهج التحليلي الجديد. ففي محاولة تحديد المتطلبات الأساسية للتكامل الناجح، تم تلخيص الشروط التالية، أولا الحاجة إلى إنشاء مؤسسات وسياسات مركزية تكفل وتعزز الرؤية الإقليمية، وتسوي النزاعات بين الدول الأعضاء. ثانيا ينبغي أن تكون هناك صلة بين مصالح الدول الأعضاء وعملية الاندماج. ويعتبر القول أن الجزء الأكثر ابتكارا من هذا النموذج هو الشرط الذي ينص دائما على أن مهام المؤسسات القائمة توسعية. بعبارة أخرى من خلال اتخاذ إجراء يمكن في إطار تكامل فرض إجراءات جديدة بما يسمى آثار الامتداد. هو الوضع الذي يؤدي فيه خلق وتعميق الاندماج في قطاع اقتصادي واحد إلى خلق ضغوط في قطاعات أخرى من الاقتصاد. مثال ذلك هو الاتحاد الجمركي الذي أنشئ نتيجة لتعميق منطقة التجارة الحرة ونقل التحالفات الداخلية[2]. حيث تؤدي هذه إلى تطور الاندماج من خلال القطاعات الاقتصادية، التكنولوجية وكذلك السياسية. حيث تتولد التأثيرات على المستوى المحلي وتستمر على المستويات الوطنية والإقليمية وبين الأقاليم. ومع تقدم عملية الاندماج تظهر تداعياتها بعمق، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق اندماج سياسي رفيع المستوى.

[1] Kébabdjian, G. (2010). L'économie politique à l'épreuve de l'intégration européenne. *Études internationales*, *41*(1), 7-26.
[2] Sandholtz, W., & Sweet, A. S. (2012). Neo-functionalism and supranational governance. In *The Oxford Handbook of the European Union*.

2. نظريات الاندماج الإقليمي:

يقدم الاقتصاد الدولي دراسات متنوعة حول المحددات الاقتصادية لاتفاقيات التجارة الحرة والاندماج الإقليمي. ويمكن تصنيف المساهمات النظرية إلى عدة مجموعات رئيسية النظرية التقليدية القائمة على المزايا النسبية والأوقاف، النظريات الجغرافية الجديدة والنظريات الحديثة للاندماج الإقليمي والتي تختلف من حيث الفرضيات.

1.2.النظريات المفسرة للاندماج الإقليمي:

1.1.2. النظرية التقليدية للتجارة الدولية:

تعد النظرية الأساسية التي ترتكز عليها نظريات الاندماج من حيث الفرضيات ونماذج التحليل انطلاقا من نظريات التكاليف النسبية إلى نظرية هيكشر وأولين. هذه النظريات التقليدية للتجارة الدولية فسرت قيام التبادلات وتحقيق المكاسب في ظل وجود فوارق بين الدول، فوفقا لآدم سميث، فإن كل دولة تمتلك كفاءة أكثر من الآخرين في إنتاج سلعة واحدة على الأقل، وبالتالي يجب أن تتخصص في إنتاج هذه السلعة التي تكون تكاليف الإنتاج فيها أقل من الخارج. هذا الوضع يعني أنه على الدولة التخلي عن إنتاج السلع الأخرى التي تكون فيها تكاليف الإنتاج أعلى من التكاليف في الخارج، مما يشمل استيراد هذه السلع. ومن هذا المنظور، سيكون من الأسهل الوصول إلى تقسيم العمل الدولي وتحرير التجارة، الأمر الذي سيكون له أثر إيجابي على تحقيق الرفاهية للدول. تعرف هذه النظرية بنظرية المزايا المطلقة التي تعتمد على التكاليف المطلقة للدول من أجل تحديد تخصصها في السوق الدولية[1]. من جهة أخرى، يرى ريكاردو أن المكاسب من التبادلات تعتمد على المزايا النسبية وليس المطلقة، أي قد تكون دولة أقل كفاءة من الدول الأخرى في إنتاج جميع السلع التي يمكن تداولها، ومع ذلك تكون أكثر كفاءة نسبيا في إنتاج سلعة واحدة على الأقل، على الرغم من حقيقة أنها لا تمتلك أي ميزة مطلقة. يمكن القول هنا أنها تتمتع بميزة نسبية على هذا المنتج. بعبارة أخرى، تتمتع دولة بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة أقل مما هي عليه في الدول الأخرى. وبالتالي يمكن أن يكون التبادل بين الدول مربح إذا قامت كل واحدة منهم بتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية.

[1] Nyahoho, E., & Proulx, P. P. (2006). *Le commerce international: théories, politiques et perspectives industrielles*. PUQ.

يمكن النظر إلى وجود مكاسب مشتركة في التبادلات من زاويتين مختلفتين. فمن جهة، يمكن اعتبار التجارة طريقة غير مباشرة للإنتاج[1]. فبدلا من إنتاج سلعة معينة، يمكن للدولة أن تصنع سلعة أخرى وتبادلها بما تريد. لأنه حسب نظرية المزايا النسبية، كلما يتم استيراد سلعة ما، فإن إنتاجها غير المباشر يتطلب عملا أقل من الإنتاج المباشر. وهكذا تعطي التجارة الدولية هامش استهلاك أكبر للدول. من جهة أخرى، يعتمد توزيع هذه المكاسب بين الدول على الأسعار النسبية للتوازن. حيث يتم تحديد هذه الأسعار النسبية من خلال العرض والطلب النسبي العالمي، وتشمل أيضا معدل الأجر النسبي. وعلى الرغم أن هذا النموذج يقتصر على سلعتين، إلا أن امتداده إلى عالم يحتوي على العديد من السلع لا يغير من النتائج الرئيسية. كما أنه يظهر أن تكاليف النقل يمكن أن تؤدي إلى وضع تكون فيه بعض السلع غير قابلة للتداول. وتجدر الإشارة أن نظرية الفوائد النسبية لا تحدد المستوى الدقيق للأسعار والكميات المتداولة بين الدول، ومع ذلك فإن وجودها يبرر التجارة الدولية بغض النظر عن منشأ الميزة بقدر ما تزيد التبادلات الدولية من كفاءة المنتجين، مما يسمح باستخدام أفضل للموارد.

أما هيكشر وأولين أضاف عنصر رأس المال في التبادل، ولقد طور نموذج لفهم دور الأوقاف كعامل في التجارة الدولية[2]. حيث عرض في نموذجه سلعتين وعاملين للإنتاج، فعند مستوى معين من التعويض النسبي للعوامل، سيستخدم قطاع ما أحد هذين العاملين نسبيا أكثر من العامل الأخر. وطالما أن دولة ما تنتج سلعتين، فهناك علاقة وحيدة بين الأسعار النسبية للسلع وتلك الخاصة بعوامل الإنتاج. وبالتالي فإن الزيادة في السعر النسبي لمنتج من العمالة يؤدي إلى زيادة نسبية في أجر هذا العامل، هذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع الأجور الحقيقية. حيث تؤدي زيادة العرض لعامل إنتاج واحد إلى زيادة إمكانيات الإنتاج، ولكن بطريقة متحيزة مثلما يحدث عندما يكون هناك زيادة في إنتاج السلعة المكثفة في أحد العوامل، فإن إنتاج العامل الآخر ينقص بشكل كبير. وهكذا تميل كل دولة إلى إنتاج المزيد من السلع التي تستخدم فيها بشكل مكثف عاملها المتوفر، وهذا أساس هذا النموذج. أما فيما يتعلق بتأثير التوزيع، تشهد الأنشطة المتنافسة مع الواردات انخفاضا في أسعارها، ما يؤدي إلى تغيير في الدخل لأن العامل المستخدم في إنتاج السلعة يكون مكثف نسبيا أين سينخفض السعر. تدعى هذه النظرية بنظرية Samuelson و Stolper للتأثير التجاري على توزيع الدخل. ومن ناحية أخرى، فإن توسيع نطاق نظرية عوامل الأوقاف يفترض أن تحقيق مبدأ المساواة الدولية لأجور العوامل يبدأ من تطورات هذه الأجور في الدول المستوردة والمصدرة، بشرط أن

[1] Berthaud, P. (2017). *Introduction à l'économie internationale: le commerce et l'investissement*. De Boeck Superieur.
[2] De Melo, J., & Grether, J. M. (1997). *Commerce international: théories et applications*. De Boeck Supérieur.

لا تكون هذه الدول جد متمايزة. وهذا ما يسمى بنظرية هيكشر وأولين وساموبلسون H.O.S. وعليه فإن الدولة النامية تتخصص في إنتاج السلع الكثيفة في رأس المال، أما الدول المصنعة تتخصص في إنتاج السلع التي تتطلب رأس المال. هذا التخصص حسب هيكشر وأولين سيزيد في الرفاهية عند وجود تجارة حرة، أما في حال وجود اتفاق تمييزي فإنه لا يتم تشجيع تخصص البلد وفق ميزته النسبية[1].

2.1.2. نظرية الاتحاد الجمركي ونظرية الاختيار الثاني:

جاءت هذه النظرية لدراسة الآثار الناجمة عن إقامة اندماج إقليمي على الرفاهية للدول الأعضاء وباقي دول العالم. حيث كانت لإسهامات Viner الفضل في وضع الأسس النظرية لهذه الأنظمة التجارية التفضيلية من خلال مصطلحي خلق وتحويل التجارة وهي التي تعبر عن مصدر الإنتاج الذي تنتقل إليه الدولة بعد إنشاء الاتحاد الجمركي. والتي تؤثر على الرفاهية. يمكن تقسيم هذه الآثار إلى آثار ساكنة تتعلق بالرفاهية الناجمة عن إنشاء التكتل. وآثار ديناميكية تدرس هذه الآثار على المدى المتوسط والبعيد مع تغير في الفرضيات. وسيتم التطرق أكثر إلى هذه النظرية في المطلب اللاحق. وجاءت نظرية الاختيار الثاني ل Lipsey كتطور للنظرية الجمركية، حيث يرى أن الاتحاد الجمركي يعتبر اختيار ثاني مقارنة بالتجارة الحرة المتعددة. وارتبطت هذه النظرية بمثلية Pareto. وهو الشرط الذي يؤذي توفره إلى تحقيق مستوى مثالي للرفاهية. كما أنها ترى أن القيود الجمركية تعتبر كحاجز لتحقيق هذا المستوى. إلا أنه و حسب Lipsey أيضا، فإن إزالة القيود الجمركية لا يؤذي بالضرورة إلى زيادة الرفاهية لأن التكتل لا يتعامل وفق أوضاع مثالية. وبالتالي فالرفاهية ترتبط بأهمية الاستهلاك المحلي أي كلما زادت المنتجات المحلية زادت إمكانية زيادة الرفاهية[2].

3.1.2.النظريات الحديثة للتجارة الدولية:

ارتبطت هذه النظريات الحديثة بإدخال فرضيات جديدة في تحليل التجارة الدولية كالمنافسة غير التامة، الاقتصاديات السلمية المتزايدة، وتباين السلع والتجارة البينية[3]. وتسعى هذه النظريات إلى البحث عن مصادر أخرى للمزايا النسبية أكثر من مخصصات الأوقاف. ويمكن القول أنها تطبق أكثر على التجارة بين الدول المتقدمة وأنها تعتبر

[1] Nyahoho, Emmanuel, and Pierre-Paul Proulx. *مرجع سابق*

[2] Lipsey, Richard G. "The theory of customs unions: A general survey." *The economic journal* 70.279 (1960): 496-513.

[3] Krugman, Paul R. *Geography and trade*. MIT press, 1991.

شكلا غير كامل من أشكال المنافسة. ويعتبر الاقتصادي الأمريكي كروغمان Krugman أحد أهم مؤسسي نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد[1]. حيث تعتمد أفكاره على نظرية المنافسة غير الكاملة والسياسة التجارية الإستراتيجية التي تعطي أهمية لحجم السوق المحلي ونتائج المركز المهيمن على المستوى الدولي. ففي نماذج المنافسة غير الكاملة، تأتي المكاسب من تقليل نقائص السوق من خلال زيادة المنافسة، الاقتصاديات السلمية وزيادة تنوع المنتجات. إلا أن هذه النظريات تشترك مع نظريات المزايا النسبية في زيادة الفوارق في الأجور، ومع ذلك يمكن تجنب ذلك من خلال الأثر الايجابي للاقتصاديات السلمية الذي ينعكس على الأجور الحقيقية[2]. ولقد وضع إطارا نظريا تحليليا يشمل النظرية التقليدية والحديثة للتجارة الدولي ويفسر مختلف القوى التي تؤثر في عملية الاندماج الإقليمي. فهم يرون أن الدول تمتلك مخصصات هبات متشابهة تجعلها قادرة على التبادل في سلع متماثلة ولكن بأصناف مختلفة، وهذا يعني التجارة البينية. ولكنها في نفس الوقت متمايزة مما يؤذي إلى تخصصها وقيام التبادلات في سلع مختلفة، أي التجارة بين الصناعات[3].

يسلط الاقتصاد الجغرافي الضوء على الآليات المختلفة للتكتل والتشتت. كما يميز أيضا بين القوى الجاذبة التي تدفع إلى تركيز الأنشطة، والقوى الطاردة التي تشجع على التشتت. حيث أن هذا التحليل ينبثق من إشكالية التخصص لمعالجة تمركز الصناعات[4]. ويقدم الاقتصاد الجغرافي نتائج معقدة للغاية من حيث تأثير الاندماج على التخصص والتمركز. وهنا تجدر الإشارة أنه من الضروري اختيار الفرضيات المناسبة لأن نتائج الاندماج تختلف حسب ذلك. حيث أن الحركة الكاملة للقوى العاملة بين منطقتين متماثلتين تجعل من الممكن مساواة الفوارق الإقليمية في الأجور. كما قد يكون هناك أيضا تأثير آخر يتعلق بحجم السوق. فمن جهة، يمكن لأي تكتل صناعي أن يزيد من القوة الشرائية الحقيقية للمستهلكين الموجودين في المركز مما يجذب العمالة من المنطقة المحيطة. ومن جهة أخرى، فإن تمركز العمال يزيد من فرص العمل في الشركات، مما يؤذي إلى تدفقهم بعدد أكبر. ويعتمد هذا النموذج الذي يسمى نموذج مركز-محيط لكروغمان الاستنتاج السابق لتحليل تأثير زيادة الاندماج على الاقتصاديات الإقليمية. حيث يمكن لتخفيض تكاليف المعاملات أن يؤدي إلى السببية التراكمية، أي الوصول إلى تمركز الأنشطة بمجرد أن الوصول إلى عتبة معينة من الاندماج.

[1] Krugman, P. (1991). مرجع سابق ص 485
[2] Krugman, P. R. (2008). *International economics: Theory and policy, 8/E*. Pearson Education India.
[3] Krugman, P. R., & Helpman, E. (1985). Market structure and foreign trade: Increasing returns, imperfect competition, and the international economy.
[4] Krugman, P. (1991). مرجع سابق ص 485.

تمثل التجارة البينية الجزء الأكثر ديناميكية في التجارة الدولية حيث يرى Krugman أن 70% من التجارة الدولية تتم بين الدول من نفس لمستوى ومن نفس السلع. كما تزايد الاهتمام بالشركات متعددة الجنسيات وبالتجارة داخل الشركات أي التجارة التي تتم بين فروع الشركات متعددة الجنسيات، حيث تدعى هذه بالنظريات الجديدة - الجديدة أي أن التجارة الدولية تتم في نفس الشركات. كما يمكن الإشارة إلى أنه توجد نظريات جديدة تسمى بالاقتصاد الصناعي التنظيمي، والذي يمثل التجارة في القيمة المضافة عن طريق سلاسل القيمة الشاملة.

2.2. النظريات التقليدية للاندماج الإقليمي:

حسب Bhagwati and Panagariya، فإن نظريات الاتفاقيات التجارية التفضيلية أو نظريات الاندماج الإقليمي شهدت مرحلتين من التطور. حيث تفسر النظريات التقليدية للاندماج الاقتصادي الأرباح المحتملة من التجارة والتكامل. أو ما يشار إليه بالتحليل الثابت أو الساكن للاتفاقيات التفضيلية. ومع تطور الظروف الاقتصادية والبيئات التجارة ظهرت نظريات حديثة، والتي يشار إليها بالتحليل الديناميكي للاندماج الاقتصادي[1].

تعتمد النظريات التي تتحدث على الاندماج التجاري والتي تهتم بآثار الاتفاقيات التجارية التفضيلية على الدراسة المرجعية ل Viner سنة 1950. حيث يرى Salera أن كتاب (The Customs Union Issue) ل Viner أنه أول دراسة حقيقية تخص هذا المجال[2]. هذه النظريات ترافقت مع ظهور الموجة الأولى للاتفاقيات الإقليمية، وبالخصوص الإنشاء المتوقع لأكبر منطقة اندماج في أوربا. رغم أن قواعد اللعبة على مستوى التجارة المعرفة في قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة سنة 1947 (GATT) كانت تعتمد على مبادئ غير تمييزية[3].

1.2.2.نظرية الاتحادات الجمركية التقليدية:

تعتبر هذه النظرية أول من اقترحت معايير للتفريق بين المزايا و الأضرار المحتملة عن الاندماج الاقتصادي، والتي أطلق عليها التحليل الساكن للاندماج الاقتصادي. يقسم هذا التحليل الآثار المحتملة للاندماج إلى آثار خلق التجارة، وآثار تحويل التجارة.

[1] Bhagwati, Jagdish, and Arvind Panagariya. "The theory of preferential trade agreements: historical evolution and current trends." *The American Economic Review* 86.2 (1996): 82-87.
[2] Viner, Jacob. *The customs union issue*. Oxford University Press, 2014.
[3] Siroën, Jean-Marc. *مرجع سابق*, 2004.

يمكن القول أنه يوجد خلق للتجارة عندما يؤدي قيام اتفاق تجارة بين دولتين أو أكثر إلى انتقال التجارة من بلد مورد بتكلفة مرتفعة إلى عضو أخر منخفض التكلفة داخل الاتحاد الجمركي. هذا الانتقال يمثل التوزيع الأمثل للموارد الذي يرتكز على الموارد النسبية، ويحقق زيادة في مستوى رفاهية الأفراد. أما أثر تحويل التجارة يحدث عند تحول الواردات من مورد منخفض التكلفة من بلد غير عضو في الاتحاد (طرف ثالث) إلى مورد عالي التكلفة من بلد عضو داخل الاتحاد. هذا الانتقال يمثل الابتعاد عن التوزيع الأمثل للموارد ويتسبب في انخفاض رفاهية الأفراد[1]. وفي هذا المثال سنوضح هذين الأثرين:

لنفترض أن الدولة A تقيم اتحاد جمركي مع دولة B أو C. إن اتجاه التجارة سيتحول من بلد عضو مرتفع التكلفة (الدولة A) إلى عضو منخفض التكلفة (دولة B أو C) .هذا مثال على خلق التجارة.

الجدول رقم .2.1: خلق التجارة

	A	B	C
سعر السلعة x	40	20	15

المصدر: Siroën, Jean-Marc. *La régionalisation de l'économie mondiale*. La découverte, 2004.

لكن إذا فرضت الدولة A تعريفة جمركية بنسبة 100% على السلعة x. فإنه سيشتري من الدولة C المنخفضة التكلفة. في هذه الحالة، إذا أقيم اتحاد جمركي بين الدولة A و B، فإن الدولة A ستشتري السلعة من البلد B (بسعر 20) عوض البلد C (بسعر 30). لذلك لقد تم انتقال التجارة من دولة غير عضو منخفضة التكلفة أصلا (بسعر 15) إلى بلد عضو عالي التكلفة. هذا مثال على تحويل التجارة، وبالتالي يمكن أن نقول أنه يمكن حل المسائل المتعلقة بالاتحاد الجمركي بحجة حماية التجارة الحرة. في هذا السياق يرى Salera أن الغرض الرئيسي من أي اتحاد جمركي هو تحويل مصادر الاستيراد، فإذا كان هذا التحول من مصدر عالي التكلفة لمصدر منخفض التكلفة، فإن الاتحاد الجمركي يعتبر خطوة نحو التبادل الحر. أما إذا كان التحرك في الاتجاه الآخر، فإن الاتحاد الجمركي يعتبر وسيلة لجعل الحماية الجمركية أكثر فعالية. ومن هنا يرى Viner أن خلق التجارة يزيد في رفاهية البلد في حين أن تحويلها يخفض ذلك، ويرى Kreps أنه من غير المرجح أن تقدم الاتحادات الجمركية المزيد من المكاسب التجارية

[1] Hosny, Amr Sadek. "Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature." *International Journal of Economy, Management and Social Sciences* 2.5 (2013): 133-155.

ما لم تكن هناك ظروف صارمة[1]. هذا الاستنتاج مدعم من طرف الفكرة أن آثار تحويل التجارة من الاتحاد الجمركي قد تفوق آثار الخلق. لذلك يدعو Viner إلى عدم التمييز في الحواجز التجارية. باختصار Viner يرى أن الدول تكون أكثر تحفيزا للاندماج بينها إذا كان خلق التجارة يفوق تحويل التجارة.

2.2.2. انتقادات النظرية التقليدية:

لقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات، وظهرت تطورات لها سنلخصها كما يلي:

التوسع التجاري مقابل خلق وتحويل التجارة: حيث انتقد Meade هذه النظرية بأنها تؤذي إلى سوء توزيع الموارد، كما اعتبر أن تحليل Viner صحيح تحت شروط الطلب غير مرن، والعرض كامل المرونة. واستنتج أن الاتحاد الجمركي سيسمح في حال أصبح الطلب أكثر مرونة بزيادة حجم التجارة حتى بوجود تحويل التجارة. هذا الأثر سماه التوسع في التجارة، كما أضاف أن هذا الأثر يجب أن يضاف إلى النظرية التقليدية، وبالتالي فإن تحويل التجارة في هذه الحالة لن يكون مضر[2].

آثار الإنتاج والاستهلاك: هذه النقطة تعتبر أهم المساهمات في نظرية الاتحاد الجمركي. حيث يرى Lipsey أن استنتاج Viner أن خلق التجارة هو أمر ايجابي، في حين أن تحويل التجارة هو أمر سلبي لا يمكن أن يكون هكذا، لأن الرفاهية الاقتصادية تشمل آثار الإنتاج والاستهلاك معا. وهذا يتضح من خلال: عند إنشاء اتفاق إقليمي، تتغير الأسعار النسبية في الأسواق المحلية للدول الأعضاء نتيجة إلغاء الحواجز الجمركية. فهذا التغير له أثرين الأول على الإنتاج وهو تحليل Viner، وأثر على الاستهلاك نتيجة زيادة الاستهلاك المحلي، ونقصه من الدول غير الأعضاء[3]. كما يرى Sheer أن النقص في تحليل Viner نتيجة افتراضه أن الاستهلاك مستقل على الأسعار النسبية[4]. فرغم أن النظرية التقليدية للاندماج الاقتصادي تعتبر أساس التحليل الاقتصادي, إلا أن الحكم على الرفاهية الاقتصادية يشمل آثار الإنتاج والاستهلاك معا.

[1] Kreps, Theodore J. "The Customs Union Issue." (1950): 207-208.
[2] Meade, James Edward. *The theory of customs unions*. Amsterdam: North-Holland, 1955.
[3] Lipsey, Richard G. "The theory of customs unions: trade diversion and welfare." *Economica* 24.93 (1957): 40-46.
[4] Sheer, Alain. "A survey of the political economy of customs unions." *Law and Contemporary Problems* 44.3 (1981): 33-53.

الرفاهية وتحويل التجارة: يرى Johnson أن تحويل التجارة قد يزيد في الرفاهية إذا أخدنا بعين الاعتبار آثار الإنتاج والإحلال معا. بمعنى أن الخسائر في الرفاهية الناتج عن تحويل التجارة إلى دولة أكثر تكلفة يمكن أن يعوض بزيادة رفاهية المستهلكين الناتجة عن انخفاض الأسعار نتيجة نزع الحواجز على الواردات[1]. في هذا السياق يرى Pomfret أن هذه النتيجة تزيد في فائض المستهلك سواء كانت زيادة الواردات من مورد أقل تكلفة أو لا[2].

الآثار الجانبية: في تطورات أخرى للنظرية التقليدية يرى Meade أن Viner ركز على آثار تخفيض الجباية على سلعة واحدة فقط. كما يرى أنه يمكن تحقيق رفاهية إضافية إذا أخدنا بعين الاعتبار الآثار الثانوية للسلع البديلة والتكميلية. كما ركز على ضرورة تتبع تداعيات تخفيض التعريفة الجمركية لسلعة واحدة على جميع الكميات من جميع المنتجات المتداولة دوليا، وذلك للقدرة على تقييم التأثير الفعلي لهذا التغيير على الرفاهية الاقتصادية للبلد[3].

الرسوم الجمركية: توجد دراسة فرقت بين التخفيضات الجمركية الكبيرة و صغيرة الحجم في الاتحاد الجمركي. حيث خلصت أن التخفيضات الصغيرة في التعريفات الجمركية يجب أن تزيد في الرفاهية. في حين أن التخفيضات المرتفعة يمكن أن تزيد أو تنقص منها. وفي دراسة أخرى يرى De melo,Panagariya, and Rodrik أنه من المرجح أن تزيد الرفاهية الاقتصادية في حالة تخفيض التعريفات الجمركية أكثر من نزعها الكلي[4]. كما يعالج Lipsey مراحل تخفيض التعريفات حيث استنتج أن المراحل الأولى من التخفيضات تزيد في الرفاهية الاقتصادية، في حين تنخفض في المراحل النهائية وذلك اعتمادا على الافتراضات الموضوعة في الدراسة[5].

شروط تأثير التجارة: إن دراسات تحليل آثار الاندماج الاقتصادي تفترض أن البلد صغير ليس له تأثير على الأسواق العالمية. لكن هذا ليس صحيح في كل الأحوال. إذا كان البلد كبير قادر على تغيير الأسعار العالمية، وإذا فرض رسوم جمركية، فهذا يمكن أن يخفض من الطلب على الواردات، وبالتالي يخفض أسعار السلع المستوردة في الأسواق العالمية بالنسبة إلى صادراتها، وهذا يحسن من شروط التبادل التجاري[6].

---

[1] Johnson, Harry G. "A note on welfare-increasing trade diversion." *The Canadian Journal of Economics/Revue canadienne d'Economique* 8.1 (1975): 117-123.
[2] Pomfret, Richard. *The economics of regional trading arrangements*. Oxford University Press, 2001.
[3] Meade, James Edward. *مرجع سابق*, 1955.
[4] De Melo, Jaime, Arvind Panagariya, and Dani Rodrik.*مرجع سابق*, 1993.
[5] Lipsey, Richard G., and Kelvin Lancaster. "The general theory of second best." *The review of economic studies* 24.1 (1956): 11-32.
[6] Krauss, Melvyn B. "Recent developments in customs union theory: An interpretive survey." *Journal of economic literature* 10.2 (1972): 413-436.

التجارة بين دول متماثلة الدخل وأخرى مختلفة المستويات: حسب نموذج هيكشر و اولين، فإن الدول يكون لها ميزة نسبية في تصدير المنتجات التي تتطلب وفرة نسبية في عوامل الإنتاج، وبالتالي تكون رخيصة نسبيا داخل الحدود. فحسب هذه النظرية، فمن المتوقع أن تقوم الدول مختلفة عوامل الوقف وعلى درجات مختلفة من التنمية بتجارة أكبر من بعضها البعض، وأن عوامل الإنتاج سوف تتقارب بعد التكامل أو التجارة. من جهة أخرى، رغم صحة النموذج بالنسبة للمنتجات كثيفة الاستهلاك للموارد الطبيعية. إلا أنه لا يوجد نموذج لتصنيع المنتجات كما تكشف بيانات تدفقات التجارة الخارجية[1]. ويضيف Linder أن البلد لا يمكن أن يتمتع بميزة نسبية في أي منتج دون أن يتم الإنتاج والطلب في الأسواق المحلية أولا.وبالتالي إذا كانت الميزة النسبية مرتبطة بطلب التفضيلات، فإن التبادل التجاري يجب أن يحدث بين دول ذات هياكل متماثلة الطلب. كما يرى أنه يمكن اعتبار نصيب الفرد من الدخل كمؤشر لتفضيلات الاستهلاك[2].

نصيب الفرد من الدخل والتجارة البينية: يرى Lancaster أنه كلما زاد تداخل التفضيلات في الطلب أو التماثل في نصيب الفرد بين أنماط التجارة المحتملة. كلما زاد نطاق التجارة البينية. من جهة أخرى، فإن التجارة البينية تزيد بين الدول المتماثلة في نصيب الفرد[3].و في دراسة أخرى، فإن التجارة البينية تتناقص بين الدول مختلفة عوامل الوقف[4].

وكخاتمة يمكن القول أن جميع هذه التطورات في النظرية التقليدية للاندماج الاقتصادي خلصت أنه لا توجد إجابة مباشرة حول زيادة الاتحاد الجمركي للرفاهية أو لا.

3.2. الآثار الديناميكية (النظريات الحديثة):

لقد بينت النظرية التقليدية نقصها في تحليل آثار الاندماج، بالمقابل أعطت الموجة الثانية من تجارب الاندماج الإقليمي سنوات التسعينات دفعة جديدة في آفاق البحث المتعلق بالاندماج الإقليمي، حيث ظهرت دراسات تهتم بآثار الاندماج في إطار منافسة غير تامة، ويمكن أن تحقق أرباح أكثر من تلك المحققة في التحليل الساكن. هذه الدراسات

[1] Axline, W. Andrew. "Underdevelopment, dependence, and integration: the politics of regionalism in the Third World." *International Organization* 31.01 (1977): 83-105.
[2] Linder, S. B. "Essay on trade and Transformation John Wiley & Sons." *New York* (1961).
[3] Lancaster, Kelvin. "Intra-industry trade under perfect monopolistic competition." *Journal of international Economics* 10.2 (1980): 151-175.
[4] Clark, Don P., and Denise L. Stanley. "Determinants of intra-industry trade between developing countries and the United States." *Journal of Economic Development* 24.2 (1999): 79-95.

قامت بالاعتراف بتمايز المنتجات وركزت على التجارة البينية وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والتمركز الصناعي، بالإضافة إلى الاقتصاديات السلمية والمنافسة. كما اعتبر Schiff & Winters أن الآثار الديناميكية هي التي يمتد تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي في المدى المتوسط والبعيد[1].

بينت الدراسات أنه يوجد منهجين في دراسة الآثار الاقتصادية لتكوين الاتحاد الجمركي من خلال دراسة المبرر من إنشاء تكتل للحصول على دخل حقيقي أعلى، إذا كانت السياسة الجمركية غير التمييزية قادرة على ذلك. يعتبر المنهج الأول لـ Cooper & Massell هو أول من وضع أسس النظرية الجديدة للاندماج أين لا يمكن الاعتماد على الآثار الساكنة فقط، بل بالاعتماد أيضا على الآثار الديناميكية والتي تشمل المنافسة والاقتصاديات السلمية[2]. والمنهج الثاني لـ Johnson الذي ينظر إلى ظاهرة التكتلات الاقتصادية أنها إحدى السياسات الحمائية والأكثر فعالية لتحسين معدلات التبادل الدولي، زيادة المنافسة داخل الأسواق وتحقيق مكاسب ناتجة عن الاقتصاديات السلمية.

1.3.2. الاقتصاديات السلمية:

تعتبر الاقتصاديات السلمية المتزايدة آلية تربط بين الاندماج الإقليمي والنمو الاقتصادي. ويعتبر Corden أول من أدخل هذا المصطلح بالإضافة إلى المنافسة غير التامة إلى نظرية الاندماج الاقتصادي والذي يعني تخفيض المدخلات بالنسبة لكل وحدة واحدة من الإنتاج، والناتجة عن الاستعمال الفعال لموارد الإنتاج في مخرجات واسعة[3]. فاقتصاديات الحجم كما يطلق عليها أيضا، تعني زيادة النشاطات الإنتاجية مع انخفاض تكاليف الإنتاج، كما أنها تعبر عن توسع الأنشطة الناتجة عن زيادة المكاسب من الإنتاجية والانخفاض في تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة. وهذا يشير إلى أنها سبب كافي لعملية التكتل والاندماج.

يمكن أن نميز بين نوعين من الاقتصاد السلمي: الاقتصاد السلمي البيني (intra-branche) والذي يتحقق عندما ترتبط التكلفة المتوسطة للوحدة الواحدة المنتجة بحجم المؤسسة فقط. أما الاقتصاد السلمي الخارجي هو الذي يتكوم من جميع المزايا التي تستفيد منها المؤسسة. فهي ترتبط بمستوى إنتاج الصناعة ككل. ويمكن القول أن

[1] Schiff, Maurice, and L. Alan Winters. "Dynamics and politics in regional integration arrangements: an introduction." *The World bank economic review* 12.2 (1998): 177-195.
[2] Cooper, Charles A., and Benton F. Massell. "Toward a general theory of customs unions for developing countries." *Journal of Political Economy* 73.5 (1965): 461-476.
[3] Corden, Warner M. "Economies of scale and customs union theory." *Journal of Political Economy* 80.3, Part 1 (1972): 465-475.

اقتصاديات الحجم الخارجية قد تنتج عن عدم قدرة الشركة على المعرفة الكاملة للمعرفة، وهنا تصبح مسألة نشر المعرفة أمرا حاسما. فإذا افترضنا أن السلع تحتوي على أفكار وأن هذه الأفكار يمكن حلها من قبل المستوردين، فإن انتشار المعرفة يصبح عاما أي دوليا حتى في حالة المعرفة الخاصة. وبالتالي تعتمد معظم مصادر وفورات الحجم على عملية ديناميكية تنطوي على نشر المعرفة. حيث أن إدخال المعرفة في سياق التحليل أدى إلى نماذج أكثر ديناميكية[1].

ترتبط الاقتصاديات السلمية الخارجية باقتصاديات الحجم الداخلية. حيث وضح Ethier أنه إذا ظهرت وفرات الحجم في إنتاج سلع استهلاكية وسيطة قابلة للتبادل على المستوى الدولي، فإن اقتصاديات الحجم تنطبق أيضا على المستوى الدولي[2]. بالإضافة إلى ذلك، فإنه عندما تزيد الاقتصاديات السلمية على مستوى الشركة، يمكن لعدة شركات الاستفادة من تخصصها لتصبح أكثر كفاءة. حيث أن بعض التكاليف مستقلة عن مستوى الإنتاج، مما يمكن أن تنخفض لكل وحدة عندما يزيد الإنتاج. ويرى De rosa أن الاقتصاديات السلمية تساهم في تحقيق التنافسية للصناعات، حيث أن تسجيل اقتصاد سلمي في إنتاج سلع غير تقليدية بالنسبة لمؤسسات الدول النامية يؤذي إلى تحويل الصناعات التي تشكل عبئا على الموارد مما يزيد في تنافسيتها[3]. كما جاء Corden بنموذج جزئي عن أهمية مفاهيم خلق وتحويل التجارة في ظل وجود هذه الاقتصاديات السلمية، وأبرز مفهومين جديدين.

- **أثر تقلص التكلفة**: والذي يشير إلى زيادة الرفاهية الناتجة عن انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة الواحدة من الإنتاج المحلي الذي يزيد عند حدوث اندماج إقليمي.
- **أثر كبح التجارة**: والذي ينتج عن انخفاض مستوى الرفاهية بسبب استبدال مصادر الاستيراد الأكثر كفاءة بأخرى محلية أقل .

ولقد اعتمد في نموذجه على فرضيات وجود منتج وحيد في بلدان الاندماج، بالإضافة إلى تجانس السلع والمنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة لبعض المؤسسات، و وجود اقتصاديات سلمية خارجية لأنه في حال وجود اقتصاديات سلمية بينية، يصبح البلد صانع للسعر.

[1] Grossman, G. M., & Helpman, E. (1991). Trade, knowledge spillovers, and growth. *European economic review*, *35*(2-3), 517-526.
[2] Ethier, W. (1979). Internationally decreasing costs and world trade. *Journal of International Economics*, *9*(1), 1-24.
[3] DeRosa, Dean A. *Regional integration arrangements: Static economic theory, quantitative findings, and policy guidelines*. No. 2007. World Bank Publications, 1998.

2.3.2.التمركز الصناعي والمنافسة:

ارتبطت هذه النظرية بـ Krugman والذي أبعد فرضية المنافسة التامة من التحليل، حيث درس العلاقة بين التكتلات والرفاهية، واستخلص أن الرفاهية العالمية تتناقص إذا تجاوز عدد التكتلات ثلاثة، وذلك في حالة المنافسة الاحتكارية. من هذا نستنتج العلاقة العكسية بين الرفاهية وعدد التكتلات[1]. فحسب النظرية الجديدة للاقتصاد الجغرافي، والتي تشمل فرضيات المنافسة غير التامة، فإن عملية الاندماج الإقليمي وتمركز الشركات يعتمد على الالتقاء بين 2 من القوى: القوى المندفعة نحو المركز والقوى المبتعدة عن المركز.

فالقوى المندفعة نحو المركز أو القوة التي تؤذي إلى تجمع الأنشطة، والتي يطلق عليها قوى طلب أو حجم السوق، وتشمل أثرين حيث يرى الأثر الأول أن الصناعة تتمركز حول الأسواق الكبيرة والتي تضم عدد مهم من الشركات. أما الأثر الثاني يخص الأفراد الذين يفضلون العيش في المناطق التي تتمركز فيها الصناعات، والتي تتميز بانخفاض الأجور وزيادة الأجور. أما القوى المبتعدة عن المركز تمثل في أثر المنافسة بين الطلب على السلع الصناعية والمؤسسات[2].

إن إنشاء التكتلات يكون نتيجة التوازن بين قوى الدفع التي تؤذي إلى تشتت الأنشطة في الفضاء، وقوى الجذب التي تؤذي إلى تجمعها. تتشكل هذه القوى نتيجة دمج آليات مكانية مرتبطة بالتنظيم المكاني للأنشطة، وآليات تقليدية تؤثر على قرارات إنتاج أو استهلاك الأفراد. ويشير التنظيم المكاني للأنشطة أنها لا تتمركز في مكان واحد، وبالتالي توجد مسافات تفصل بينها. بمعنى أخر هذا يعني أن تحقيق التفاعلات الاقتصادية يتطلب تنقلات، أفراد، مدخلات أو سلع. وتكون هذه العملية مكلفة كلما زادت المسافات أو ارتفعت تكاليف التنقل. في هذه الحالة تعتبر تكاليف النقل قوى مبعدة. كما أن انخفاض تكاليف النقل يترافق مع تعزيز تمركز الأنشطة في الفضاء، لأن التقارب المكاني يوفر عدة ايجابيات تكون على شكل اقتصاديات التكتل، تكاليف المعاملات، المعرفة الخارجية أو آثار حجم السوق. كما أن اختيار تمركز الأنشطة يتوقف على المزايا المرتبطة بالتشتت ومقارنتها بمزايا الجوار[3]. بصفة أخرى، فإن إنشاء التكتلات الاقتصادية يعتمد على مؤشرات جغرافية كتكاليف التنقل، درجة انتقال الأفراد، درجة

[1] De Melo, Jaime, and Arvind Panagariya. *مرجع سابق*, 1995.
[2] Krugman, Paul R. *Geography and trade*. MIT press, 1991.مرجع سابق .
[3] Baumont, Catherine. *Economie géographique et intégration régionale (quels enseignements pour les pays d'Europe Centrale et Orientale?)*. LATEC, 1998.

حركية المدخلات والمخرجات ودرجة انتشار اقتصاديات التجمع. بالإضافة إلى مؤشرات اقتصادية كتفضيل التنوع، مرونة الطلب بالنسبة للسلع الصناعية أو العلاقات التكميلية بين الأنشطة. وذلك يتضح من خلال العلاقة السببية الدائرية، حيث أن الإنتاج الصناعي يتمركز في المناطق التي تمتلك أسواق مهمة. لكن يمكن اعتبار السوق مهم أين يرتكز الإنتاج الصناعي. وهذا ما يطلق عليه أثر الجذب الأمامي. من جهة أخرى فإن العلاقة السببية تتعزز بآثار الجذب الخلفي والتي تعني أنه من الأفضل العيش بجوار تمركز الإنتاج الصناعي والاستفادة من الأسعار المنخفضة والأجور المرتفعة[1]. ويرى Krugman أن المنافسة تزيد من الأرباح وتخفض تكاليف التعاملات والحواجز التجارية[2]. حيث يؤذي تحرير التجارة نتيجة الاندماج الإقليمي إلى توحيد الأسواق إلى سوق كبير الذي يتميز بكثافة المنافسة، وبالتالي تسعى الشركات خاصة المحلية إلى ضمان بقائها من خلال العمل على تحسين الكفاءة الإنتاجية والبحث عن الجودة وتخفيض التكاليف وذلك من خلال زيادة الإنفاق على البحث والتطوير. وبالتاي يمكن القول أن للمنافسة أثر ايجابي على المدى الطويل.

3.3.2. المنافسة الاحتكارية:

تستخدم المنافسة الاحتكارية لتحديد المواقف التي تكون فيها المنتجات غير متجانسة في الأسواق. ويعتبر Chamberlin هو أول من جاء بنظرية المنافسة الاحتكار سنة 1933، حيث يرى أن المنافسة الاحتكارية تعني وجود قطاعات تتألف من عدة منتجين لهم وظائف إنتاج متطابقة. وبالتالي يمكن إقامة تجارة بينية داخل هذه الصناعات في القطاعات ذات اقتصاديات الحجم الكبيرة والمنتجات المتباينة. فالمنتجون يسعون إلى تمييز منتجاتهم عن المنافسين للحصول على نوع من الاحتكار، أي يكون الوحيد الذي يقدم خدمة جيدة أو خدمة لها خصائص معينة[3]. بعد ذلك طور Dixit و Stiglitz فكرة المنافسة الاحتكارية، والتي أصبحت النموذج الأكثر استخداما في نظريات النمو الداخلي والاقتصاد الجغرافي في وجود وفورات الحجم المتزايدة. حيث يفترض هذا النموذج أن العديد من السلع

[1] Krugman, Paul. "Increasing returns and economic geography." *Journal of political economy* 99.3 (1991): 483-499.مرجع سابق

[2] Krugman, Paul, and Anthony Venables. *Integration, specialization, and the adjustment*. No. w4559. National Bureau of Economic Research, 1993.

[3] Chamberlin, E. (1953). *La théorie de la concurrence monopolistique: une nouvelle orientation de la théorie de la valeur*. Presses universitaires de France.

المتباينة تدخل في الطلب بشكل تام ومتوازن، وأن وظائف المنفعة الفردية تكزن ذات مرونة استبدال ثابتة. كما يأخذ بعين الاعتبار تأثير زيادة وفورات الحجم على مستوى الشركة ومناسبة تحليل التوازن العام[1].

4.3.2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى Ethier أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح بارزا، حيث نما بسرعة أكبر من نمو التجارة. وهو يعتبر من أهم حوافز الاندماج الإقليمي خاصة بين الدول النامية، وذلك بسبب ارتباطه بعاملين مهمين: الصادرات والنمو الاقتصادي[2]. كما يرى Goldenstein أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على الوصول إلى أسواق جديدة وانتقال التكنولوجيا والحكم الراشد، وبالتالي يعتبر عامل مهم في تحقيق النمو الاقتصادي[3]. ويرى Lawrence أنه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الصادرات من العلاقات التكميلية، وأنه يمكن تفسير هذه العلاقة من خلال طريقتين، الطريقة الأولى ترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقود إلى تحقيق أفضل المزايا للاندماج بفضل توسيع حجم التجارة. حيث يرى Shams أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص الاندماج الإقليمي، ويخلق مجال أكبر لزيادة التبادل التجاري، ويزيد درجة تداخل الأسواق[4]. أما الطريقة الثانية، فهي ترى أن الاندماج الإقليمي يؤذي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي في المنطقة. حيث يرى Inotai أن إنشاء تكتل اقتصادي يمكنه أن يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل التكتل[5]. كما يرى Schiff & Winters أنه يمكن أن تساهم الزيادة في الاستثمار والتحولات التكنولوجية السريعة الناتجة عن الاندماج في زيادة النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وهذا يكون أكثر أهمية في البلدان النامية أين يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كطريق من خلاله تصبح الدول أكثر حداثة[6].

5.3.2. دور تكاليف المعاملات:

تمثل تكاليف المعاملات إجمالي التكاليف التي ينطوي عليها تبادل السوق بين الأعوان الاقتصاديين الضروريين لتنفيذ هذا التبادل. فهي تشمل تكاليف البحث والمسح لجلب المشتري والبائع معا، تكاليف المعلومات والتحقق منها،

[1] Dixit, A. K., & Stiglitz, J. E. (1977). Monopolistic competition and optimum product diversity. *The American Economic Review, 67*(3), 297-308.
[2] Ethier, Wilfred J. مرجع سابق (1998): ص1150.
[3] Andrea, Goldstein. *Etudes du Centre de Développement Intégration régionale, IDE et compétitivité en Afrique australe*. OECD Publishing, 2004.
[4] Shams, Rasul. مرجع سبق ذكره (2003).
[5] Inotai, Andras. *Regional integration among developing countries, revisited*. Vol. 643. World Bank Publications, 1991.
[6] Schiff, Maurice W., and L. Alan Winters. *Regional integration and development*. World Bank Publications, 2003.

تكاليف التفاوض، تكاليف التنفيذ، تكاليف الكتابة الخ. ويعتبر Coase أول من قام بتسليط الضوء على هذه التكاليف سنة 1937[1].

وفقا للنظرية الجغرافية الجديدة فإن تكاليف المعاملات المرتفعة أو المنخفضة تفضل قوى التشتت، أما تكاليف المعاملات المتوسطة فهي تشجع قوى التمركز. فعند وجود تكاليف معاملات مرتفعة بما فيه الكفاية، يتحقق توازن ثابت أين يتم فيه توزيع الشركات بالتساوي عبر المناطق. حيث تؤدي زيادة القوى العاملة الصناعية في منطقة ما إلى خفض الأجور الحقيقية لأنها تزيد من كمية السلع المصنعة التي لا يمكن تصديرها. وعندما تنخفض تكاليف النقل إلى أقل من القيمة الحرجة، يكون هناك توازن جديد في التبادلات أين تتمركز جميع الشركات في منطقة واحدة. حيث تزيد الروابط المتعلقة بتنقل العمال من الأجر الحقيقي في المكان الذي يهاجر فيه العمال، مما يجعل التوازن غير مستقر[2]. أما عندما تكون تكاليف التبادلات ضعيفة وعالية، تستخدم كل دولة نصف قوتها العاملة في كل صناعة. ففي حالة تكاليف التبادل المرتفعة، تعمل قوى الطرد للطلب الناتج عن المستهلكين على موازنة قوى التمركز، مما يؤدي إلى تنقل الشركات. وبالمثل عند انخفاض تكاليف التبادل، فإن قوى الطرد للعرض الناتج عن الحاجة إلى استيراد السلع الزراعية توازن أيضا قوى التمركز. هذا ما يشكل تأثير تكاليف التبادلات على عوامل التكتل. أما عند تكاليف المعاملات المتوسطة، توجد علاقة عكسية بين هذه التكاليف والمتركز الجغرافي للصناعات.

3. الاندماج الاقتصادي والعولمة:

شهدت سنوات التسعينات زيادة الاتجاه نحو الاندماج الإقليمي على حساب الاتفاقيات المتعددة الأطراف. وهذا ما تمثل بزيادة الاتفاقيات الإقليمية بين الدول لتشجيع التبادلات بين الدول ورسم حدود جديدة بينها، في حين أن العولمة تسعى إلى جعل الدول كتلة واحدة تنزع فيها جميع الحواجز على التبادلات. فبالتالي يتضح وجود تناقض بين هذه الظاهرتين. كما أنه يوجد من يعتبرها عكس ذلك وهذا ما سوف نتطرق إليه.

[1] Williamson, O. E. (1989). Transaction cost economics. *Handbook of industrial organization*, *1*, 135-182.
[2] Kouadio, K. (2008). *Intégration économique, développement et croissance* (Doctoral dissertation, Université Panthéon-Sorbonne-Paris I).

1.3. العلاقة بين الاندماج والعولمة:

1.1.3.الاندماج الاقتصادي ورفض العولمة:

يرى Nicolas أن الموجة الأولى للاندماج الإقليمي تختلف عن حركات التكتل التي نشهدها حاليا، خاصة في إطار العولمة. إن حركات الاندماج الإقليمي التي شهدتها سنوات الستينات ارتكزت على نظرية الارتباط، والتي كانت تعتمد على نظام مركزي، يهدف إلى تخفيض الاعتماد على العالم الخارجي من خلال تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات كسياسة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وبالتالي اعتبر هذا الاندماج كرفض لفكرة العولمة[1].

2.1.3.الاندماج الاقتصادي كرد للنقائص في العولمة:

إن إعادة الاهتمام بالاتفاقيات الإقليمية في الدول المتطورة والدول النامية ترافق مع فترة التراجع والإحباط التي مرت بها الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف, حيث جاءت اتفاقيات GATT بتخفيض للتعريفات الجمركي، وإنشاء مناخ مشجع لفتح الأسواق المحلية. حيث تزايد عدد الأعضاء المشاركة في هذه الاتفاقيات، ونجحت منظمة التجارة العالمية في إلغاء بعض القيود. لكن مقابل الفتح المتزايد للاقتصاديات، فإن هذه المنشآت لم تستطع مواجهة ذلك نتيجة عدم القدرة على حل المشاكل التجارية، ومواجهة حواجز جديدة كالحواجز الإدارية، وانتهاك حقوق مكافحة الإغراق[2]. حيث يرى Siroen أن تزايد الحمائية في الو.م.أ أدى إلى إنشاء اتفاق التجارة الحرة مع كندا والمكسيك[3].

إن الآثار السلبية لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية أذى بالدول إلى التوجه إلى إنشاء تكتلات إقليمية للتخلص من هذه الآثار. في هذا السياق يرى Siroen أن التبادل الحر تغير، وأن العالم انتقل من منطق التوازن النسبي على التنازلات إلى التوازن المطلق[4]. كما يرى Echinard أن التكتلات الاقتصادية تمثل إطار تعاون اقتصادي فعال يرتكز على علاقات ثقة بين دول متجاورة في أغلب الأحيان، مما يسهل التحكم في التسيير[5]. وبالتالي فإن التكتلات

[1] Nicolas, Francoise. "Mondialisation et integration regionale, des dynamiques complementaires." *CAHIERS FRANCAIS-PARIS-* (2003): 59-63.
[2] De Melo, Jaime, and Arvind Panagariya. 1995.مرجع سابق
[3] Siroën, Jean-Marc. 2004.مرجع سابق
[4] Benaroya, François. *Que penser des accords de commerce régionaux?*. 1995.
[5] Echinard, Yann, and Laëtitia Guilhot. 2007.مرجع سابق

الاقتصادية جاءت كرد فعل للنقائص في النظام المتعدد، حيث أنها تشمل قواعد تساوي بين الدول الأعضاء. كما أن التنازلات تشمل جميع الأعضاء في نفس الوقت.

3.1.3.الاندماج الاقتصادي كاتجاه نحو العولمة:

يرى الاتجاه الليبرالي أن الاندماج الإقليمي يعتبر كخطوة أولى نحو العولمة، وهو ما أطلق عليها –متوسط العولمة- mesomondialisation. حيث يتضح ذلك من خلال الإقليمية المفتوحة، والتي تعني تحقيق اندماج إقليمي دون تمييز مع باقي دول العالم، والتي تتوافق مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة[1]. هذا النوع من التكتل يهدف إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو من خلال زيادة الثروة. وبالتالي فإن الاندماج يعتبر اتجاه نحو تحرير التجارة والاندماج في الأسواق العالمية[2]. ويعتبر الاندماج الإقليمي بالنسبة للدول النامية مرحلة أولية للوصول إلى العولمة، حيث أن المستوى الإقليمي يمنح مجالا مثاليا للتعاون والتبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال، رغم من يعتبره كحل من الدرجة الثانية[3]. كما أن هذا المجال يحمي المؤسسات الصغيرة والناشئة من المنافسة الكبيرة التي تشهدها الأسواق العالمية، ويمنحها مجالا للتمركز في الأسواق.

4.1.3.الاندماج الإقليمي عنصر محفز للعولمة:

تسعى العولمة إلى فتح أسواق جديدة وتعزيز التخصص. فهي تزيد من المنافسة في الأسواق من خلال السلع المتبادلة. كما أنها تزيد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي فالمنافسة تحفز على إنشاء التكتلات الاقتصادية. في هذه الحالة، يجب أن يحقق السوق حجما معين ليتمكن من منافسة الشركات متعددة الجنسيات. إذن يمكن اعتبار الاندماج الإقليمي وسيلة لتحقيق ذلك، حيث يوفر عدة ايجابيات بالنسبة للدول النامية، فهو يعزز العلاقات التجارية بين هذه الدول من خلال الزيادة في التدفقات التجارية، مما يوفر لها القدرة على المشاركة في الأسواق العالمية، وتجاوز العقبات المتعلقة بأسواقها المحلية من خلال تحقيق اقتصاديات سلمية عن طريق الاستفادة من المنشآت القاعدية، تخفيض التعريفات الجمركية، وغيرها من الامتيازات.

---

[1] Garnaut, Ross. *Open regionalism and trade liberalization: an Asia-Pacific contribution to the world trade system*. Institute of Southeast Asian, 1996.
[2] Nicolas, Francoise. (2003): مرجع سابق ص60.
[3] De Melo, Jaime, and Arvind Panagariya. *نفس المرجع السابق*.

5.1.3.الاندماج الإقليمي كحماية من للعولمة:

شهدت العولمة سنوات التسعينات تسارع في زيادة التجارة الدولية للسلع والخدمات، وزيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات والتي تعتمد على الابتكار والإنتاج، وتضاعف الشراكة والتحالفات الإستراتيجية على المستوى الدولي. كما تميزت أيضا لظهور العولمة المالية مع إنشاء أسواق مالية موحدة وزيادة تدفقات رؤوس الأموال[1]. إن تسارع هذه العمليات يرافقها زيادة المخاطر، خاصة التي تتعلق بتدفقات رؤوس الأموال والتي يمكنها أن تؤذي إلى أزمات مالية نتيجة الترابط بين هذه الأسواق. في هذه الحالة، فإن الاندماج الإقليمي يمكنه أن يشكل حماية من المخاطر المتعلقة بالعولمة. كما أن الدول من خلاله تسعى إلى التخلص من التسيير المتعدد الذي تفرضه الهيئات الدولية، والاستفادة من التعاون الإقليمي. من جهة أخرى، فإن العولمة تترافق مع تناقص سيادة الدول مقابل الهيئات فوق الوطنية. وبالتالي فالاندماج الإقليمي يمنح هذه الدول بعض السيادة والاستقلالية، كما أنه يشكل مجال مثالي للأسواق الصغيرة للظهور في الأسواق العالمية من خلال زيادة قدرتها التفاوضية مشاركتها في قواعد اللعب.

2.3.أشكال الاندماج الإقليمي:

1.2.3. التصنيف الكلاسيكي:

إن تحديد أشكال الاندماج يأتي أساسا من تصنيف Balassa سنة 1961، والذي يرتكز على الترتيب عن طريق تزايد درجة الاندماج أو الاندماج حسب درجة السوق. حيث وانطلاقا من التكتل الأوربي يرى أنه يوجد أربع أشكال وهي منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشترك والاتحاد الاقتصادي[2]. كما أضاف Panagariya سنة 1998 مناطق التجارة التفضيلية، التي تعني تخفيض الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فقط[3]. ويرى Siroen أنه يمكن تقسيم الاندماج الإقليمي إلى الأشكال التالية[4]:

[1] Boyer, Robert, P. DEWITTE, and PN GIRAUD. "Mondialisation, au-delà des mythes." *Paris, La Découverte* (1997).
[2] Balassa, Bela. (1961): 74 مرجع سابق ص.
[3] De Melo, Jaime, and Arvind Panagariya. 1995.مرجع سابق
[4] Siroën, Jean-Marc. مرجع سابق

منتديات التعاون: تشمل تعاون الدول على المستوى الإقليمي، أو بين الأقاليم، تهدف من خلالها إلى التنظيم والتعاون بين الدول على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي، التجارة، الاستثمار، سياسات المنافسة. فهذه المنتديات لا ترتكز على تمييز تجاري، بل أنها تسعى إلى التحضير للمفاوضات المتعددة. كما أنها لا تسعى لإنشاء مناطق تبادل حر.

الاتفاقيات التفضيلية غير التبادلية: تنشأ هذه الاتفاقيات على منح تمييزات من طرف واحد لبعض الدول المصدرة دون أن تستفيد الدول المستوردة من هذه المزايا. هذه العقود لا تدخل ضمن استثناءات منظمة التجارة الدولية ضمن المادة 24.

مناطق التبادل الحر: عكس الاتفاقيات الغير تبادلية، فهي تنشأ على أساس تبادل في تخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية. حيث تعتبر اتفاقيات مناطق التبادل الحر عقود تفضيلية لا تفرض أي حواجز على التجارة بين الدول الأعضاء على السلع داخل المنطقة. كما أن كل دولة تحافظ على تعريفاتها الجمركية على التبادلات مع الدول غير الأعضاء. هذا ما يدعى بالاندماج التجاري. حيث جاءت المادة 8 من الجات ب: مناطق التبادل الحر تعني إلغاء التعريفات والحواجز المقيدة للتجارة بين عدة أقاليم جمركية على مختلف التبادلات بين هذه الأقاليم[1]. وتشترك منطقة التجارة الحرة مع التجارة التفضيلية في أن لكل دولة الحق في استقلالية السياسة التجارية مع العالم الخارجي، وتستثني خدمات رؤوس الأموال. كما أنها تواجه عدة انتقادات لما تسببه من انزلاقات في التعاملات التجارية ولما تسببه من أضرار في عمليات التصدير التي يتم تمريرها بين الدول الأعضاء، لذلك تعتبر قاعد المنشأ كتدبير للحماية من هذه التجاوزات.

الاتحاد الجمركي: هو أعمق من منطقة التبادل الحر، ويتمثل في تحرير التجارة المشتركة بين الدول الأعضاء، وإزالة كافة العقبات والقيود. كما يتم فيها توحيد السياسات الجمركية بين الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي. كما أن الاتحاد الجمركي لا يستوجب قواعد المنشأ بما أن الدول غير الأعضاء تواجه نفس التعريفة الجمركية المطبقة داخل الاتحاد.

السوق المشتركة: هو أوضح من الأشكال السابقة، حيث يعتبر اتحادا جمركيا يحتوي على إلغاء كافة الرسوم الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات، إضافة إلى الحرية الكاملة لانتقال عناصر الإنتاج: العمل ورأس المال.

[1] Hosny, Amr Sadek. مرجع سابق ص140.

الاتحاد الاقتصادي: وهو يمثل تطور السوق المشتركة، وتعزيز وتنظيم السياسات النقدية والمالية بين دول الاتحاد. كما أنه يساعد على تحقيق التعليم والتدريب على مستوى السياسات الكلية الإقليمية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التقارب والتماسك بين الدول الأعضاء. كما يكمن أن يشمل توحيد العملة النقدية.

الاتحاد السياسي: إن الاتحاد السياسي يشمل إرادة الدول لتصبح كتلة واحدة، وذلك عن طريق نقل السيادة والقرارات الاقتصادية والسياسية لمستوى فوق وطني عبر إنشاء مؤسسات وهيئات إقليمية بالإضافة إلى توحيد الإطار القانوني والتنظيمي.

بالإضافة إلى هذا التصنيف يرى Regnault وجود تصنيفا أخرى للاندماج الاقتصادي وهو الشكل الثنائي التفرع، والذي يربط الاندماج بحكم الواقع مع الاندماج بحكم القانون من جهة، والاندماج المغلق مع الاندماج المفتوح من جهة أخرى، بالإضافة إلى الاندماج المعمق والاندماج السطحي[1]. فحسب هذه المقاربة، يرى أنه يمكن تصنيف الاندماج الإقليمي المنظم باتفاقيات مؤسساتية بين دول ذات سيادة لتنظيم العلاقات التجارية إلى اندماج بحكم القانون، وهو ما يمثله الاتحاد الأوربي.كما يمكن أن ينشأ اندماج دون وجود هذه الاتفاقيات، يكون قائم على تقسيم العمل والتنمية الإقليمية والاستثمار الدولي والعلاقات الطبيعية. وهو ما شهدته مناطق جنوب شرق أسيا بما يعرف بالاندماج بحكم الواقع[2]. كما أن الموجة التي شهدها العالم سنوات التسعينات أطلق عليها الاندماج المفتوح عكس الموجة التي سبقتها والتي سميت بالاندماج المغلق. فحسب هذه المقاربة فإن الاندماج المفتوح هو زيادة العلاقات بين الدول دون مخالفة القواعد التجارية المتعددة، أي لا يوجد تمييز ضد الدول غير الأعضاء. فهو يبحث على خلق التجارة والاعتماد على المزايا النسبية. كما أنها حسب تشمل انتهاج استراتيجيات تشجيع الصادرات[3]. أما الاندماج المغلق فهو اندماج طوعي جاء كسياسة دفاعية ضد العولمة، لا يعتمد على قوى السوق فقط، بل أنه يعتمد على التعاون السياسي عن طريق المؤسسات الإقليمية، كما أنه يشمل مناطق جغرافية محددة. إلا أن هذا النوع أصبح مهملا في وقتنا الحالي. كما أن الاندماج السطحي هو الذي يشمل نزع أو تخفيض الحواجز على حركات السلع

[1] Regnault, Henri. "Libre-échange Nord-Sud et typologies des formes d'internationalisation des économies." *Séminaire EMMA-RINOS* (2003).
[2] Organisation de coopération et de développement économiques. Centre de développement. *Globalisation et régionalisation: quels enjeux pour les pays en développement?*. Organisation de coopération et de développement économiques, 1994.
[3] Mansfield, Edward D., and Helen V. Milner. "The new wave of regionalism." *International organization* 53.03 (1999): 589-627.

والخدمات في حدود الإقليم. أما الاندماج المعمق يشمل تطبيق قواعد على التحرير تتجاوز مجرد حماية الحدود. كما يشمل المنافسة، الاستثمار، الأسواق العمومية. ويمثل الاتحاد الأوربي حالة الاندماج المعمق[1].

2.2.3.التصنيف الثلاثي:

هذه المقاربة ترتكز على مثلث عدم التوافق ل Mundell، حيث يرى Deblock أن هذه المقاربة تتركز على ثلاث خصائص وأهداف ممكنة من خلال كل إنشاء إقليمي. هذه الخصائص تتمثل في: استقلالية الأسواق، سيادة الدولة والتعاون المؤسساتي بين الأفراد[2]. فحسب مفهوم عدم التوافق، فإن التكتل الإقليمي لا يمكنه تحقيق هذه المزايا الثلاثة مع، بل يحقق اثنين فقط على حساب الميزة الثالثة. وبالتالي يمكن استنتاج ثلاث أشكال من الاندماج الاقليمي، كما يوضحه المخطط التالي:

الشكل1.1: أشكال الاندماج الإقليمي:

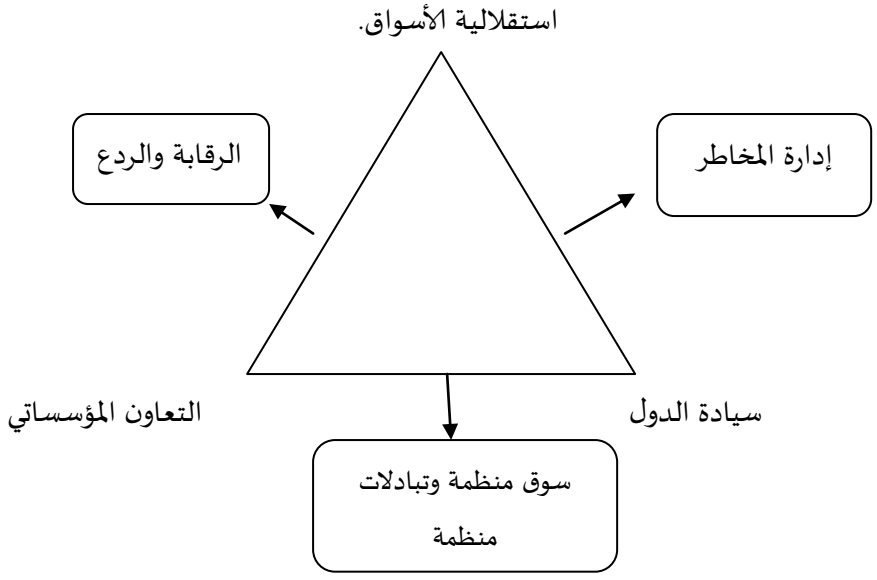

المصدر : Deblock, C., B. Dorval, and M. Rioux. "Zone de libre-échange des Amériques et intégration en profondeur asymétrique."

- من اندماج من نوع الرقابة والردع والذي يرتكز على استقلالية الأسواق مع التعاون المؤسساتي. وهذا يتم عن طريق قواعد ومؤسسات ذات سلطة فوق وطنية.

[1] Lawrence, Robert Z. "íRegionalism, Multilateralism, and Deeper Integrationì." *The Brookings Institution, Washington, DC* (1996).
[2] Deblock, C., B. Dorval, and M. Rioux. "Zone de libre-échange des Amériques et intégration en profondeur asymétrique." *chap* 22 (2003): 313-325.

- اندماج لتسيير المخاطر: يرتكز على استقلالية الأسواق واحترام سيادة الدولة عن طريق آليات تنظيم النزاعات.
- اندماج السوق المنظمة والتبادلات المنظمة: والذي يشمل التعاون والسيادة على حساب الأسواق.

وفي نفس المقاربة اقترح Kebadjian تصنيفا ثلاثيا يمشى مع نفس المقاربة السابقة حيث يرى أن[1]:

- النموذج الأوربي والذي يمثل اندماج الرقابة والردع.
- الحوكمة الإقليمية الذي يمثل اندماج السوق المنظمة والتبادلات المنظمة.
- النظام الإقليمي البحث الذي يسعى إلى تسيير المخاطر.

3.3. معايير نجاح الاتفاقيات الإقليمية:

حسب البنك العالمي، فإن الاندماج الإقليمي يشمل السلع والخدمات، بالإضافة إلى عوامل الإنتاج وانتقال رؤوس الأموال. كما يمكن اعتبار التجارة البينية والعولمة عنصرين تكميليين. وبالتالي تم اقتراح وحسب دراسات تطبيقية مؤشرات ومعايير تؤثر على نجاح أو فشل اتفاقيات الاندماج اللإقليمي والتي سوف نلخصها في ما يلي:

1.3.3. حجم التجارة:

يرى Lipsey سنة 1961 أن التجارة من أهم معايير الاندماج الإقليمي، حتى قبل الموجة الأخيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة، حيث قدم فرضية الشريك التجاري الطبيعي التي طورها Krugman يرى فيها أنه كلما زادت نسبة التجارة بين دول التكتل أو المنطقة، وكلما كانت هذه النسبة ضعيفة مع باقي دول العالم، فإنه يزيد احتمال أن يرفع الاتفاق الإقليمي من درجة الرفاهية[2]. في هذا السياق يرى Summers أنه كلما كان التكتل الإقليمي بين دول تكون فيها التبادلات التجارية غير متكافئة، فإن خطر تحويل التجارة يتناقص[3]. ويمكن القول أن مؤشر كثافة التجارة يستعمل

[1] Kébabdjian, Gérard. "Économie politique du régionalisme: le cas euro-méditerranéen." *Région et développement* 1.19 (2004): 151-184.
[2] Lipsey, Richard G. مرجع سابق:ص 500.
[3] Summers, Lawrence. "Regionalism and the world trading system." *Policy implications of trade and currency zones* (1991): 295-301.

دائما لمعرفة حجم التجارة الحقيقي. حيث يرى Andersson أنه كلما زاد هذا المؤشر، كلما زاد احتمال اندماج إقليمي معمق[1].

2.3.3.التقارب الجغرافي:

على الرغم أن فرضية الشريك الطبيعي صحيحة، إلا أنها تعتمد على حجم التبادلات فقط. وأنها تهمل تكاليف الخدمات اللوجيستيكية للتجارة واعتبارات أخرى تتعلق بالتنافسية. تعتبر هذه العوامل محددات مهمة لنجاح أو فشل المناطق التفضيلية للتبادل. وبالتالي قدم Deardoff فرضية جديدة للشريك الطبيعي بإضافة تكاليف التموقع وتكاليف التنقل[2]. كما ركز Rauch على أهمية تكاليف المعلومات المرتبطة بالمسافات المادية والثقافية[3].

3.3.3. التجارة البينية:

لقد بينت الدراسات الحديثة الأرباح الإضافية الناتجة عن التجارة البينية مقارنة بالتجارة التقليدية. فالتجارة البينية التي تستفيد من مزايا التبادلات في المنتجات المتمايزة، لها القدرة على تحقيق اقتصاديات سلمية مهمة، والتي تؤذي بدورها إلى نمو في الصادرات[4]. كما تعتبر القدرة على الاندماج في سلاسل الإنتاج الدولية شرط مهم في زيادة التجارة البينية، وأن التوسع في التجارة البينية يعتبر محدد مهم في نجاح الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4.3.3.التكاملية التجارية:

إن حجم التجارة لا يمثل مقياسا موضوعيا للخاصية الطبيعية للشركاء التجاريين. وبالتالي اقترح تعريفا للشريك التجاري يعتمد على التكاملية. حيث أنه إذا كان البلد يستورد المنتجات التي يتم تصديرها من الدول

[1] Anderson, Kym, Richard Blackhurst, and G. A. T. T. Secretariat. *Regional integration and the global trading system*. Harvester Wheatsheaf, 1993.
[2] Deardorff, Alan, and Robert Stern. "20 Multilateral Trade Negotiations and Preferential Trading Arrangements." *Trading Blocs: Alternative Approaches to Analyzing Preferential Trade Agreements* (1999): 405.
[3] Rauch, James E. "Business and social networks in international trade." *Journal of economic literature* (2001): 1177-1203.
[4] Helpman, Elhanan, and Paul R. Krugman. *Trade policy and market structure*. MIT press, 1989.

المجاورة فإن فرضية الشريك التجاري الطبيعي هي الأمثل[1]. ويوجد مؤشر لقياس هذه النسبة وهو مؤشر التكاملية التجارية. فكلما زادت قيمة هذا المؤشر، زاد احتمال نجاح الاتفاق الإقليمي.

5.3.3.منافسة الصادرات:

لقد بينت عدة دراسات تطبيقية أثر التنافسية على الصادرات[2]، وذلك من خلال مؤشر كشف المزايا النسبية لمقارنة المزايا النسبية بين الدول. فحسب هذا المؤشر، فإن الدول التي تمتلك مزايا نسبية مختلفة، ينبغي أن تمتلك فرص أكبر للتبادلات بينها مقارنة بالدول التي تمتلك مزايا نسبية متماثلة.

6.3.3.تمركز الصادرات:

إن لأثر تنويع أو تمركز الصادرات حسب الدراسات التطبيقية أثر كبير على الدرجة النسبية لنجاح أو فشل الاتفاقيات الإقليمية التجارية. حيث يرى أن الدول التي تكون صادراتها تتمركز حول منتجات معينة يمكن أن تحقق معدلات عالية من الحساسية المتعلقة بعدم الاستقرار في عائدات التصدير، ما يمكنه أن ينقص من قدرة الدول في المحافظة على الالتزامات المالية التي تتطلبها الاتفاقيات الإقليمية.

7.3.3.السياسات التجارية والمحددات المؤسساتية للمؤسسة:

إن حجم التبادلات مرتبط بالسياسة التجارية. حيث أنه كلما كان النظام التجاري أكثر تقييد، كلما قلت احتمالات زيادة الرفاهية من طرف الاتفاق الإقليمي. كما أن بحوث الاقتصاد الدولي أكدت على أهمية الحواجز التجارية غير الجمركية والحصص. حيث سلط Obstfeld الضوء على دور الحواجز التجارية غير الملاحظة، الذي يمكنه أن يزيد في تكاليف المعاملات للشركاء التجاريين. هذه الحواجز مرتبطة بمناخ الأعمال السائد والحوكمة[3]. كما يرى Wei أن فعالية المؤسسات والسياسات الوطنية لضمان وتطبيق حقوق الملكية في سياق التبادلات الاقتصادية يعتبر محدد مهم للتكاليف التجارية والمستوى العام للتبادلات.

[1] ECONOMIQUE, GROUPE DÉVELOPPEMENT, et al. "UNE NOUVELLE VISION POUR L'INTEGRATION ECONOMIQUE DU MAGHREB?." (2006).
[2] Ng, Francis, and Alexander J. Yeats. "Major trade trends in East Asia: what are their implications for regional cooperation and growth?." (2003).
[3] Obstfeld, Maurice, and Kenneth Rogoff. "The six major puzzles in international macroeconomics: is there a common cause?." *NBER macroeconomics annual* 15 (2000): 339-390.

4.3. دور المؤسساتية في الاندماج الإقليمي:

من الناحية العملية، فإن التمييز بين الاندماج القانوني والاندماج بحكم الواقع أمر صعب التحقيق. حيث يوجد ترابط بين هذين الشكلين من الاندماج الإقليمي. وهنا يبرز دور المؤسساتية كأساس للاندماج الإقليمي الاقتصادي، حيث يتجلى هذا الدور المؤسساتي من خلال النقط التالية.

1.4.3. إطار مؤسساتي لتخفيض تكاليف التبادل:

يأخذ التحليل الاقتصادي للاندماج الإقليمي بعين الاعتبار جانبا مؤسساتيا واحدا فقط وهو تشكيل السياسات الاقتصادية ومشكلة تحقيقها. حيث لا يوجد أي سبب لتطوير للجانب المؤسساتي بعد ذلك، لأن التحليل يفترض أن المعاملات تتم بدون تكاليف وأن الأسعار تنقل جميع المعلومات المتاحة وأن الحكومات تستوعب هذه العوامل الخارجية. في حين أن الاندماج الإقليمي بحكم القانون، المبني على الإرادة السياسية، يأخذ في المقام الأول شكل المؤسسات التي ستؤثر على تنمية الاقتصاديات المعنية. وبالتالي، يجب إنشاء نظام يحسن من رفاهية السكان عن طريق الحد من السلوك الانتهازي. ويجب أن تضمن التنمية فيما بعد الترابط الاقتصادي الحقيقي بين الأطراف.

بشكل عام، فإن الاندماج المؤسساتي يقلل من تكاليف التبادل وبالتالي يدعم التنمية الاقتصادية[1]. لكن من ناحية أخرى، فإنه يزيد من عدم كفاءة الحكومات التي تضطر إلى ترك بعض قراراتها إلى مؤسسات جديدة ذات طبيعة بيروقراطية، وتبتعد عن احتياجات السكان. حيث أشار HIRSCHMAN أن الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة يعني فقدان استقلالية السياسات النقدية وأسعار الصرف. ويمكن لهذا الفقدان في السيادة الوطنية أن يتجاوز القطاعات المعنية بالاتفاق ويؤثر على السياسات الصناعية والتنموية والبيئية. وتبين أول الدراسات بشأن التكتلات بحكم القانون ومركزية القرارات قيمة الاندماج السياسي من أجل دعم وتحفيز الترابط الاقتصادي، فباعتبار الاتحاد السياسي يزيد من وفورات الحجم في إنتاج السلع العامة[2]، فإن المركزية المالية تحقق الاستقرار في إيرادات كل طرف من خلال إعادة توزيع الدخل في حالة حدوث صدمة، حيث يزيد التوحيد من المنفعة المتوسطة لكل الأطراف. في المقابل يفقد الأعضاء الاستقلال الذاتي في اختيارهم لطبيعة السلع العامة، فعدم التجانس يزيد من التباين في

[1] Casella, A., & Feinstein, J. S. (1990). *Public goods in trade: On the formation of markets and political jurisdictions* (No. w3554). National Bureau of Economic Research.
[2] Alesina, A., & Spolaore, E. (1997). On the number and size of nations. *The Quarterly Journal of Economics*, *112*(4), 1027-1056.

المنفعة[1]. واختلفت الدراسات حيث يرى WEI أن التنمية والاندماج يتطوران معا، في حين يعتبر CASELLA & FEINSTEIN التنمية والاندماج السياسي كبدائل، حيث أن تكاليف التوحيد لا تعوض المكاسب الاقتصادية إلا في المراحل الأولى من التنمية. أما الدراسة الأولى تعتبر الاندماج السياسي قابل للتطبيق فقط في أعلى مستويات التنمية. في هذه الحالة يكون الاندماج السياسي ضروري لدعم التجارة الدولية. وأخيرا تجدر الإشارة أن نقل السيادة لا يعني بالضرورة اختفاء السياسات الاقتصادية.

2.4.3. مكاسب المصداقية كمصدر للتنمية:

تسمح مكاسب المصداقية للدول بالحصول على الإعانات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سيسهل تمويل النمو الاقتصادي. ففي حين أن هذا قد يكون صحيحا بالنسبة لتدفقات الإعانات لأن القرارات تخص القوى العامة الوطنية أو المتعددة الأطراف، فإن هذا أقل صحة بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتأتي مكاسب المصداقية بشكل رئيسي من وزن الاندماج الإقليمي على المؤسسات، حيث سلط DE MELO, PANAGARIYA & RODRIK الضوء على قناتين يمكن من خلالها للاندماج أن يؤثر على المؤسسات بطريقة إيجابية، تتمثل التأثير الأول نتيجة نقل القرارات إلى المستوى فوق الوطني، حيث أن وجود هيئة فوق وطنية ذات سيادة وتهتم بشكل أساسي بالرفاهية الجماعي، يمكن أن تعارض مجموعات الضغط الوطنية، مما يقلل من قوتهم. أما الأثر الثاني فهو العدد المحدود من الشركاء وتنوع المصالح الوطنية. كما اهتمت نفس الدراسة بالجانب الإقليمي السياسي والانعكاسات على المجال الاقتصادي من حيث المصداقية. وعلى المدى الطويل، يؤدي تنسيق السياسات الاقتصادية إلى الاستقرار المؤسساتي وإلى الحد من التبذير، ما يتبع ذلك مصداقية أكبر، مما يعزز من النمو الاقتصادي. ويسلط هذا التحليل الضوء على أهمية الأهداف المشتركة في قوة المؤسسات الإقليمية. فإذا لم يتم أخذ أحد هذه القناتين بعين الاعتبار، فإن النتيجة هي فشل في عملية الاندماج الإقليمي. لكن يبدو أن هذا النموذج بعيد كل البعد عن الواقع، فإما أن الإطار النظري للتحليل لا أساس له أو أن السياسات الموضوعة خاطئة.

3.4.3. الشكل المؤسساتي والتنمية:

لقد شككت النظرية الاقتصادية في توافق المؤسسات في عملية الاندماج وآثاره على التنمية. بعدها جاء تيار نظري جديد سمي بالاقتصاد المؤسساتي الجديد ويستند على نظرية الألعاب، هذا التيار شدد على دور الشروط

[1] Alesina, A., Perotti, R., Tavares, J., Obstfeld, M., & Eichengreen, B. (1998). The political economy of fiscal adjustments. *Brookings Papers on Economic Activity*, *1998*(1), 197-266.

الأولية في بناء نظام مؤسساتي فعال. كما سلط الضوء على أهمية تماسك القواعد المؤسساتية واعتمادها على البنية العامة للمجتمع من أجل ضمان فعاليتها. وبالتالي، فإن حسن سير النظام السياسي أو القواعد القانونية لا يتم ضمانه إلا إذا كان الهيكل المؤسساتي مناسبا. ويمكن القول في بعض الحالات أن تحديث القواعد القانونية يبطئ النمو الاقتصادي إذا لم يكن متوافقا مع أداء المجتمع ومعاييره وأيديولوجيته. لكن في أغلب الأحيان تتوافق القواعد المؤسساتية الجديدة المستوحاة من الاقتصاديات المتقدمة مع الأنظمة الحديثة، حيث تستغل الشركات اقتصاديات الحجم الكبير ورأس المال المكثف. وبشكل عام، يجب أن يضمن الهيكل المؤسساتي المناسب انخفاض تكاليف المعاملات عن طريق الحد من المخاطر المرتبطة بإبرام العقود.

إن صعوبات تطبيق الاندماج الإقليمي بحكم الواقع أن نماذج التنمية للدول المتطورة ليست بالضرورة قابلة للتصدير، ومع ذلك لا يزال البنك الدولي والهيئات الدولية يبين الإصلاحات المؤسساتية التي تدفع التنمية الاقتصادية ويشرح فشل هذه الاستراتيجيات في الدول النامية، كما لو كانت هناك متغيرات طبيعية تقود الإقلاع أو الانطلاق نحو التنمية. كما تعتبر طبيعة السلطة السياسية والإيديولوجية أمرا أساسيا ،فيمكن للسلطة المسيطرة التي تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من رفاهية أعضائها القيام بإصلاحات مؤسسية تتعارض مع النمو الاقتصادي.

4.4.3. الترابط الاقتصادي كمصدر للاندماج المؤسساتي:

حسب Genberg فالاندماج الاقتصادي يضاعف من الترابط المتبادل بين الدول[1]. فمن خلال تغيير المكونات الهيكلية للاقتصاد، سيعزز الترابط الاقتصادي الحاجة إلى الاندماج المؤسساتي لضمان التوافق بين نظامين من خلال آثار الاندماج على التدخل العمومي، حيث يمكننا أن نبدأ بتحليل تأثير التقارب بين الاقتصاديات في الطلب على السلع العامة. بين CASELLA أنه عندما يتم تسهيل التبادل في أحد الدول، فإن هذه الأخيرة لديها مصلحة في تطوير سوق كبيرة واستيعاب الدول المجاورة. وأنه في غياب الاندماج، فإن الاختلافات المؤسساتية تقلل من إنتاجية السلع العامة ومن عوائد التبادل، حيث تصبح المؤسسات في الدول المجاورة غير فعالة وتعيق التنمية الاقتصادية على كلا الأطراف، وبالتالي يصبح من الضروري توحيد التشريعات الوطنية وتعزيز آليات تبادل وتسوية الصراعات. بالإضافة إلى الحاجة للتوحيد والتدخل العام في المجال المالي. فانتشار التجارة والحاجة إلى تطوير أنظمة فعالة يلزم السلطات

[1] Genberg, H., & De Simone, F. N. (1993). Regional integration agreements and macroeconomic discipline. *Regional integration and the global trading system*.

بمواءمة القواعد الاحترازية والمعايير التعاقدية. وفي المقابل يؤدي التنسيق القانوني إلى زيادة درجة الاندماج والترابط الاقتصادي.

5.4.3. احتياجات التعاون الاقتصادي:

تعتبر السياسة الاقتصادية نظريا كعنصر مستقل وأداة لعمل الحكومات. حيث يكون للخصائص السياسية لدولة معينة تداعيات على الاقتصاديات الأخرى، وذلك في إطار الاقتصاد المفتوح أو إطار الاندماج الإقليمي. حيث استعمل Brunner نموذج Obstfeld[1] وأضاف البعد الجغرافي. ثم أخذ في الحسبان آثار الاندماج، من خلال انخفاض تكاليف الصرف على مجاميع الاقتصاد الكلي[2]. وبينت النتائج أن هذه الآثار لا تظهر فقط أنها تؤثر على الأسعار النسبية وتخصيص السلع، ولكنها تعتبر أيضا كمعيار يحدد مدى انتقال الصدمات المحلية والأجنبية إلى الاقتصاد الوطني.

[1] Obstfeld, M., & Rogoff, K. (1995). Exchange rate dynamics redux. *Journal of political economy*, *103*(3), 624-660.

[2] Brunner, A. D., & Naknoi, K. (2003). Trade costs, market integration, and macroeconomic volatility.

خاتمة:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة المفاهيم المختلفة، وكذلك الطرق المستخدمة في دراسة ظاهرة الاندماج الإقليمي الاقتصادي سواء من الجانب الاقتصادي المتعلق بزيادة التدفقات التجارية أو المؤسساتي المتعلق بزيادة الترابط والتعاون السياسي. كما يدرس أيضا تعدد الظواهر الإقليمية من حيث إنشائها، تطورها ونتائجها المختلفة ويدرس أيضا مختلف النظريات المتعلقة بهذه الظاهرة وزيادة التدفقات التجارية، من نظريات التجارة الدولية التقليدية والحديثة إلى نظريات خلق وتحويل التجارة والآثار الساكنة والديناميكية للاندماج الإقليمي.

بشكل عام يوفر إنشاء منطقة إقليمية للدول الأعضاء عدة فوائد اقتصادية وسياسية. لذلك يمكننا أن نستنتج أن تحديد هذه الأهداف الاقتصادية والسياسية للدول يسمح بالقيام باستراتيجيات الاندماج الخاصة بهم.

الفصل الثاني:

التجارب الدولية للاندماج الإقليمي الاقتصادي: التكتلات الإقليمية

مقدمة:

يعتبر الاندماج الإقليمي عملية معقدة ومتعددة الأوجه، ينتج عن العديد من الآليات والتفاعلات. فهو يشمل آليات وديناميكيات مختلفة تتمثل في زيادة التبادلات والتدفقات التجارية، كما يمكن أن تكون مدفوعة بالإرادة السياسية بقدر زيادة الجانب التجاري. وهكذا نلاحظ تعدد التجارب الدولية للاندماج الإقليمي واختلاف أهدافها سواء اقتصادية، سياسية أو مؤسساتية، كما أنها تختلف من حيث نطاقها الجغرافي والدول المشاركة فيها.

سنحاول في هذا الفصل ذكر أهم هذه التكتلات الإقليمية مع ذكر الدراسات السابقة لأثر كل تكتل إقليمي على النمو والتنمية الاقتصادية. من أجل ذلك قمنا بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات، سنتطرق في المبحث الأول إلى أهم التكتلات التي تمت بين الدول المتطورة والناشئة، بعدها سنذكر بعض تجارب بين الدول النامية نظرا لتعددها. وأخيرا نتيجة التداخل الكبير لهذه الاتفاقيات، بدأ حديثا الحديث عن اتفاقيات عملاقة تتميز بالشمولية لعدد من الاتفاقيات وحجم نطاقها الجغرافي وعدد الدول المشاركة فيها، وبالتالي سيتم التطرق في المبحث الثالث إلى ذكر أهم هذه الاتفاقيات العملاقة.

1. تكتلات الدول المتطورة والناشئة.

يعيش العالم اليوم في إطار نظام اقتصادي عالمي جديد، يتميز بحركة واسعة لتحرير المبادلات التجارية وتكتلات عالمية وإقليمية في إطار العولمة. هذه التحولات تمثل تحديا كبير للدول لإيجاد إستراتيجية اقتصادية ديناميكية تجعل منها تكتلات منافسة وقوية في الساحة الاقتصادية العالمية.

1.1. الاتحاد الأوربي.

1.1.1.النشأة والتأسيس:

تم تأسيس الاتحاد من خلال تطور المجتمعات الأوروبية التي أنشئت بموجب معاهدات باريس 1951، وروما 1957، والتي تمت مراجعتها لاحقا. بالإضافة إلى القانون الأوربي سنة 1986، ومعاهدة ماستريخت بشأن الاتحاد الأوربي سنة 1992، ومعاهدة أمستردام في 1997، معاهدة نيس سنة 2000 ومعاهدة لشبونة سنة 2009. وحاليا يضم الاتحاد الأوربي 28 دولة وهي: النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبورج، مالطا، هولندا، بولونيا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد والمملكة المتحدة.

بعد الحرب العالمية الثانية، كانت لخيبة الأمل الأوربية مع القومية الأثر الكبير في إلزام الدول الأوروبية الرئيسية فرنسا وألمانيا الغربية على الاتباط ومنع الصراع بينهما في المستقبل. حيث دعا وينستون تشرتشل سنة 1946 إلى إنشاء اتحاد أخلاقي في شكل دول أوروبا الموحدة. وترأس تشرتشل سنة 1948 المؤتمر الأوربي في لاهاي، وهو اجتماع ضم 800 مختص أوربي، أسفر عن إنشاء مجلس أوروبا، وهو تجمع للدول الأوروبية كان هدفه الأساسي تحقيق أكبر وحدة بين الأعضاء بغرض الحفاظ على المبادئ وتحقيقها. ولقد شكل إنشاء اتحاد البنلوكس سنة 1948 نموذج جديد للاتحاد الجمركي الإقليمي، وبحلول سنة 1960 تم تحقيق حرية حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات. وشجع برنامج الإنعاش الأوربي الذي تموله الولايات المتحدة من خلال مشروع مارشال ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (لاحقا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) على المزيد من التكامل الأوروبي والقضاء على الحواجز التجارية، كما كان تعاون أوروبا الغربية مدفوعا بعدم الثقة بالقوة السوفياتيية بالشرق مما أدى إلى إنشاء معاهدة بروكسل سنة 1948 وهي ميثاق الدفاع الجماعي الذي أنشأ الاتحاد الأوربي الغربي. وعززت معاهدة شمال الأطلنطي لعام 1949 التعاون الأمني بين أوروبا الغربية وأمريكا.

وقعت كل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، لوكسمبورج وهولندا معاهدة باريس التي أسست المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) والتي اقترح إعلانها في 9ماي1950. واعتبرت خطوة أولى نحو أوروبا الموحدة. ويمكن تلخيص تاريخ الاندماج الاقتصادي الأوروبي في ثلاثة معالم رئيسية، والتي تتمثل في ثلاثة برامج رئيسية: معاهدة روما، القانون الأوروبي الموحد ومعاهدة ماستريخت. حيث قامت معاهدة روما التي وقعت في مارس 1957 بإنشاء مؤسسات التكامل الأوروبي التي تهدف إلى تحديد قواعد السوق المشتركة وضمان تطبيقها. وأنشأت هذه المعاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تشكل الاتحاد الجمركي. وفي سنة 1986 عدل القانون الأوروبي الموحد معاهدة روما من خلال الدعوة إلى إنشاء سوق مشتركة تهدف إلى حرية حركة السلع والأفراد والخدمات ورأس المال بحلول سنة 1993. ومع التوقيع على معاهدة الاتحاد الأوروبي في ماستريخت سنة 1992، تم إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي وكذلك الاتحاد السياسي الذي تم اعتماده عن طريق الاستفتاء. وبالنسبة للاتحاد النقدي الأوروبي، يتعين على الدول المرشحة للانضمام الوفاء بمعايير التقارب الاقتصادي للتحول إلى العملة الموحدة.

2.1.1. التطور:

إن نجاح المجموعة الأوروبية للفحم والصلب زاد الضغط من أجل مزيد من الاندماج والتعاون الاقتصادي، مما أدى إلى إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (EAEC أو Euratom) بموجب معاهدات منفصلة تم توقيعها في روما في 25 مارس 1957. نصت هذه المعاهدات على إنشاء سوق مشتركة مع اتحاد جمركي على مراحل مختلفة، وتطوير سياسات النقل والزراعة المشتركة، وتعزيز النمو والبحث في الصناعات النووية للأغراض السلمية. بعدها تم دمج الجهاز التنفيذي للمجمعات الثلاثة السابقة (المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية) من خلال معاهدة تم توقيعها في بروكسل في عام 1965، لتشكيل مجلس واحد ومفوضية واحدة من المجتمعات الأوروبية، والتي تشكل اليوم جوهر الاتحاد الأوروبي[1].

بدأت مفاوضات العضوية بين الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، الدنمارك، أيرلندا والنرويج في 30 جوان 1970. وفي 22 جانفي 1972 وقعت جميع الدول الأربع معاهدة الانضمام لكن النرويج رفضت العضوية في استفتاء في نوفمبر. أصبحت المملكة المتحدة والدنمارك وأيرلندا أعضاء كاملين في 1 جانفي 1973. وانضمت اليونان في 1جانفي

[1] Turner, Barry, ed. *The Statesman's Yearbook 2015: The Politics, Cultures and Economies of the World*. Springer, 2016.

1981، والتحقت اسبانيا والبرتغال في 1 جانفي عام 1986. بعدها في أكتوبر 1990 توحدت ألمانيا بانضمام ألمانيا الشرقية، وانضمت النمسا، السويد وفنلندا في 1جانفي 1995. وفي استفتاء نوفمبر 1994 أعادت النرويج رفض العضوية. بعدها في 1ماي سنة 2004 انضمت 10 دول من أوربا الشرقية وهي جمهورية التشيك، قبرص، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولونيا، سلوفاكيا وسلوفينيا. وفي 1 جانفي 2007 التحقت بلغاريا ورومانيا. وأصبحت كرواتيا مؤخرا عضوا في 1جويلية 2013.

القانون الأوربي الموحد: أسفرت المجهودات المتجددة لتوسيع المجموعة الأوربية وتعزيز التكامل الاقتصادي على التوقيع على القانون الأوربي الموحد سنة 1986. وهو يمثل أول مراجعة رئيسية لمعاهدة روما. والذي نص على مشاركة أكبر للبرلمان الأوربي في عملية صنع القرار. كما أزال الحواجز على حركة التجارة والأعمال بين دول المجموعة الأوربية الاقتصادية.

معاهدة ماستريخت حول الاتحاد الأوروبي: بعد إعادة توحيد ألمانيا، تم السعي لتحقيق تكامل أوروبي أكبر في المجالات السياسية والاقتصادية. وقد وضعت قمة ماستريخت في ديسمبر 1991 إطارا جديدا وهو الاتحاد الأوربي، والذي يرتكز على ثلاث دعائم رئيسية: الأول يمثل مركزية المجموعات الأوربية الموجودة، ودعامتين ترتكزان على التعاون الرسمي بين الدول. وقعت معاهدة الاتحاد الأوربي في فيفري 1992، ووضع جدول زمني لإنشاء عملة موحدة تخضع لشروط محددة. وبدأ الاتحاد الأوربي رسميا في 1 نوفمبر 1993 بعد مصادقة الدول على المعاهدة.

معاهدة أمستردام: فشل مؤتمر تورينو الحكومي لسنة 1996 في تقديم برنامج الإصلاح، ويرجع ذلك جزئيا إلى معارضة حكومة المحافظين البريطانية لتمديد صلاحيات الاتحاد الأوروبي. وأدى انتخاب الحكومة أوروبية لسنة 1997 إلى اعتماد معظم مقترحات اللجنة الحكومية الدولية في قمة أمستردام في سنة 1997. هذه المعاهدة التي صممت لتعزيز التكامل السياسي، لم تفعل أكثر من تعديل المؤسسات والتحضير لتوسيع الاتحاد الأوروبي. وشملت السياسات المعززة التعاون وحرية التنقل وتشجيع العمالة. كما سمحت المعاهدة للدول الأعضاء بالتقدم في مجالات السياسة بمعدلات مختلفة.

معاهدة نيس: تم ترك العديد من المشاكل التي لم يتم الرد عليها في أمستردام حتى ديسمبر سنة 2000 في مدينة نيس. ومع ذلك فشلت القمة المتوترة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات المؤسساتية الرئيسية. واشتملت المعاهدة على إعادة توزيع الأصوات في مجلس الوزراء، وإجراء تعديلات على تشكيل اللجنة والعديد من

الإضافات. ورفضت أيرلندا المعاهدة في استفتاء جوان 2001، التي تم رفضها في استفتاء في أكتوبر 2002. ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 1 فيفري 2003.

3.1.1. أهداف الاتحاد الأوربي:

حسب معاهدة ماستريخت فإن الهدف النهائي للاتحاد الأوروبي هو تحقيق اتحاد يحقق أكبر تقارب بين شعوب أوروبا، حيث يتم اتخاذ القرارات تشمل بأكبر قدر ممكن هذه الشعوب. ومع ذلك تضاربت الآراء حول ما يجب أن يكون عليه الاتحاد: اتحاد سياسي أو فيدرالي أو اتحاد اقتصادي في المقام الأول. وشملت الأولويات اتحاد اقتصادي ونقدي، تحقيق مزيد من التوسع في نطاق المجتمعات، تنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة وتنمية مجالات العدالة والشؤون الداخلية. وفي سنة 2000 جاءت اتفاقية لشبونة لتسعى إلى تحويل الاتحاد الأوربي إلى اقتصاد أكثر ديناميكية وتنافسية في العالم يعتمد على المعرفة. ومع ذلك لا يزال الاختلاف حول كيفية تحقيق التوازن بين تدابير النمو الاقتصادي وأحكام الرعاية الاجتماعية.

تتميز عملية الاندماج الاقتصادي بإزالة الحواجز على أربع عناصر مهمة، والتي تتمثل في حركة الأفراد، السلع، رأس المال والخدمات. فموجب معاهدة إنشاء السوق الداخلي الموحد، فإنه يمكن إنشاء مؤسسات اقتصادية في بلد عضو أخر، أو بيع السلع والخدمات مثل مواطني ذلك البلد. ومع بعض الاستثناءات فقد تم أيضا نزع القيود على حركة رأس المال. وبموجب القانون الأوروبي الموحد ألزمت الدول الأعضاء نفسها بإزالة جميع الحواجز التي تحول دون حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات بحلول 31 ديسمبر 1992. ومنذ ذلك الحين توسعت اقتصاديات الدول الأعضاء إلى أن حل الاتحاد الأوروبي محل الولايات المتحدة في سنة 2007 كأكبر اقتصاد في العالم.

اتفاق شنغن. تأسس في 26 مارس 1995، ونص على إلغاء ضوابط الحدود على السلع والأشخاص بين بعض دول الاتحاد الأوربي بالإضافة إلى النرويج وأيسلندا. ويهتم الاتفاق بمواضيع مراقبة الهجرة والتأشيرات وحق اللجوء.

الاتحاد الاقتصادي والنقدي: إن إنشاء السوق الموحدة جهز للمرحلة القادمة من الاندماج وهي الاتحاد النقدي والاقتصادي. وقد تأسس نظام النقد الأوروبي (EMS) في مارس 1979 للتحكم في التضخم،حماية التجارة الأوروبية من الاضطرابات الدولية وتعزيز التقارب بين الاقتصاديات الأوروبية. واعتمد هذا النظام على آلية سعر الصرف، والذي يتم إدارته من قبل وزارات المالية والبنوك المركزية في دول الاتحاد الأوروبي على أساس يومي. كما يتم تنفيذ المراجعات الشهرية من قبل اللجنة النقدية للاتحاد الأوروبي (وزارات المالية) ولجنة الاتحاد الأوروبي لمصرفيي البنوك المركزية. ومع إدخال اليورو، تم تحديد أسعار الصرف لجميع الدول الأعضاء.

الاتحاد الجمركي وعلاقات التجارة الخارجية: تتمتع السلع أو الخدمات التي تنشأ في الدول الأعضاء بحرية التداول داخل الاتحاد الأوروبي مما يعني وجود ترتيبات مشتركة للتجارة مع بقية العالم. ولقد تم تحقيق الاتحاد الجمركي سنة 1968 وبالتالي لا يمكن للدول الأعضاء عقد اتفاقيات تجارة ثنائية مع طرف ثالث، حيث تم التنازل عن هذه السلطة إلى الاتحاد الأوربي. وفي أكتوبر 1991 تمت الموافقة على إنشاء المنطقة الاقتصادية الأوربية التي تضم الدول الأعضاء 28، بالإضافة إلى ليتنشتاين، أيسلندا والنرويج. وعلى المستوى المؤسساتي، يمثل البرلمان أكبر سلطة في المسائل التشريعية والتي تتعلق بإجراءات اتخاذ القرارات المشتركة، كما يتم اتخاذ القرارات بالأغلبية في مجلس الوزراء باستثناء القضايا الهامة والمتعلقة بالهجرة لمدة 5 سنوات. وتمثل سنة 1999 تاريخ مهم في عملية الاندماج الأوربي، حيث تم في 01 جانفي 1999 إدخال عملة نقدية موحدة (الأورو) كعملة رسمية في منطقة الأورو، وتم الاعتماد عليه في الأسواق المالية الأوروبية في 04 جانفي. ومنذ 2002 قامت 12 دولة عضو بالاعتماد على هذه العملة في تنفيذ جميع معاملاتها.

لقد بينت العديد من الدراسات الأثر الايجابي والمعنوي للتكتل الأوربي، حيث قام Antimiani و Costantini بتحليل دور عملية توسيع الاتحاد الأوروبي كعامل يعزز التنافسية الدولية للدول الأعضاء. وخلص أن عملية الاندماج الاقتصادي قللت من الفجوة التكنولوجية بين الدول الأعضاء القديمة والجديدة، وهذا النمط من الابتكار التكنولوجي يمكن أن يفسر جزئيا الدافع القوي لديناميكيات التصدير في الدول الأوروبية. وباستخدام نماذج بانل، وجدت الدراسة ثلاث نتائج: أولا، أنتجت عملية التوسيع أثرا إيجابيا على تدفقات الصادرات للأعضاء الجدد أكثر من التأثيرات القديمة، والأهم من ذلك أن القطاعات التي تعتمد على تكنولوجيا عالية قد تلقت أقوى دوافعها. ثانيا، يسمح نموذج الجاذبية المعزز بتشكيل الدور الحاسم للابتكار التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات. ثالثا، يبدو أن هذا التأثير أقوى بالنسبة للدول الأعضاء القديمة على الدول الجديدة[1]. ومن جهة أخرى درس Hornok أثر الحدود على التجارة بعد توسيع الاتحاد الأوروبي سنة 2004. حيث يمثل التأثير الحدودي الحواجز التجارية خارج نطاق التعريفات مثل الاختلافات في المتطلبات الفنية الخاصة بالمنتج والمتطلبات الإدارية. وخلصت الدراسة إلى أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد يزيد من التجارة البينية بنسبة 14 %[2]. ويرى Egger أن الانضمام إلى

[1] Antimiani, A., & Costantini, V. (2013). Trade performances and technology in the enlarged European Union. *Journal of Economic Studies*, *40*(3), 355-389.
[2] Hornok, C. (2009). Trade Without Borders: Trade E ect of EU Accession by Central and Eastern European Countries.

تكتل تجاري إقليمي ليس له تأثير كبير على حجم التجارة في المدى القصير، ولكن له تأثير مهم على خلق التجارة في المدى الطويل. كما أنه قام بافتراض عدم وجود المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ووجد أن ذلك يؤدي إلى انخفاض بنسبة 4% في التجارة البينية في المنطقة[1]. وفي نفس السياق بينت دراسة Micco الزيادة في تجارة الدول الأعضاء ب 34%[2]. من جهة أخرى، بينت دراسات أخرى الأثر السلبي أو غير المعنوي للاندماج على التجارة[3]. ولم تعد الدراسات الحديثة تتحدث عن تأثير الاندماج على الأعضاء بل تأثير ترك الاندماج، حيث حاول Ottaviano et al تقدير تكاليف وفوائد مغادرة المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي. باستخدام نموذج قياسي للتوازن العام الثابت مع قطاعات متعددة. وأظهرت النتائج وجود خسائر ثابتة بين 1.13% و3.09% من الناتج المحلي الإجمالي. ويوجد جدل بأن هذه الخسائر يمكن أن تكون أكبر في حالة وجود نموذج ديناميكي[4].

2.1. اتفاقية التجارة لأمريكا الشمالية NAFTA:

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من الاتفاقيات التفضيلية مع دول الكاريبي، إسرائيل وكندا ابتداء من سنوات 1980. وتم إنشاء اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية في سنة 1992، وتم تعديله وإتمامه في 1993، ليدخل حيز التنفيذ في 01 جانفي 1994. ويمثل الهدف الرئيسي المشترك للدول الأعضاء هو تعزيز النمو، من خلال تحرير التجارة، حماية الاستثمار والسعي إلى الإصلاحات الاقتصادية. هذه الأدوات الرئيسية من المفترض أن تحفز الاستثمار والإنتاجية والابتكار. ويمثل المكسيك البلد الأقل تطور، وهو الذي يتوقع أكثر نتائج من هذا التكتل. ولقد جاء الاتفاق كامتداد وتوسيع لاتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية (ALECA) التي تم التوقيع عليها في جانفي 1988، ودخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 1989 بعد المصادقة عليها[5].

يعتبر اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية إطار للاندماج من نوع تعاقدي، مع آلية التحكيم الملزمة في حالة النزاع. ويشمل تجارة الخدمات والسلع بما فيها المنتجات الزراعية، قواعد التجارة والعراقيل التقنية للتجارة[6]. حيث اتفقت الو م أ، كندا والمكسيك على عملية إلغاء الحواجز الثنائية على التبادلات الجمركية وغير الجمركية. كما

[1] Egger, P. (2004). Estimating regional trading bloc effects with panel data. *Review of World Economics*, *140*(1), 151-166.
[2] Micco, A., Stein, E., & Ordoñez, G. (2003). The currency union effect on trade: early evidence from EMU. *Economic policy*, *18*(37), 315-356.
[3] Soloaga, I., & Wintersb, L. A. (2001). مرجع سابق ص20.
[4] Ottaviano, G., Pessoa, J. P., Sampson, T., & Van Reenen, J. (2014). The costs and benefits of leaving the EU.
[5] Nyahoho, E., & Proulx, P. P. (2006). *مرجع سابق*
[6] Deblock, C. (2014). L'ALENA, modèle du régionalisme de deuxième génération. *L'ALÉNA À 20 ANS*, 49.

اتفقوا على تحقيق هذه العملية في مدة تتراوح من 10 إلى 15 سنة من تطبيق الاتفاق. ولم يتم الحديث على التحول إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة. لكن الاتفاق لا يشمل إلغاء الحواجز على التبادلات فقط، بل يسعى إلى تنظيم المسائل الإقليمية التي لم يتطرق إليها في منظمة التجارة الدولية في سنوات التسعينات، خاصة في قطاع الخدمات والاستثمارات. ففي مجال حقوق الملكية لم يقتصر التكتل على اتفاق متعدد، بل دخل في مفاوضات لإنشاء تكتلات عملاقة سنة 1994. وباعتبار التكتل اتفاق تفضيلي وليس اتحاد جمركي أو سوق موحد، فإن قطاع الاستثمار والخدمات المالية يخضع إلى مبادئ الدول الأولى بالرعاية، وعليه تم وضع تشريعات نسبية للاستثمار مماثلة للمشاريع المطبقة من قبل الاتفاقيات متعددة الأطراف.

إن مصطلح الاتفاق الإقليمي الأمريكي يخلوا من فكرة التكتل مثل الاتحاد الأوربي، فهو يعتبر الاتفاق اتحاد فيدرالي. حيث يبحث على إعادة إنشاء بعض طرق عمل منظمة التجارة الدولية على المستوى الإقليمي أو يشارك في تطوير هذه المنظمة. وبالتالي، فإن هيكل الاتفاق، إجراءات نشاطه تشبه هيكل وإجراءات منظمة التجارة الدولية. كما أن التكتل ينظم من طرف قوانين داخلية مشابهة للمنظمة.كما أنه يخلوا من الطابع التطوري مثل الاتحاد الأوربي. يتضح ذلك من خلال التوجه الغالب الذي يرى أنه يمكن تجاوز هذا التكتل لاحقا مقابل قواعد منظمة التجارة الدولية والتعددية الدولية، وهذا ما يهمل الطابع التفضيلي للاندماج الإقليمي. كما يختلف اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية عن اتفاق التجارة الحرة بين كندا والو م أ في عدة نقاط، حيث تهدف فكرة هذا التكتل أن تكون أكثر شمولية، فهي تتضمن توسيع نموذج للتجارة باندماج ثلاث دول تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية. حيث ظهر هذا النموذج، والذي يشار إليه بالاندماج المعمق في سنوات 1960 من خلال توقيع ميثاق السيارات في الشمال سنة 1965، وإنشاء مناطق حرة في الحدود الجنوبية للو م أ لإعادة معالجة وإعادة تصدير المنتجات المستوردة والتي تسمى (*maquiladoras*). ويختلف عن نماذج الاستثمار الكلاسيكية بأنه لا يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية والتقرب من الأسواق، ولكن يسعى للاستفادة من مكاسب الكفاءة ووفورات الحجم لخلق مساحة اقتصادية متكاملة ومفتوحة مع قواعد السوق نفسها. إن الهدف الرئيسي لهذا التكتل يتجاوز فكرة زيادة التبادلات التجارية بين الو م أ وشركائها، والتي هي كثيفة في الواقع، بل يسعى إلى تعميق العلاقات وتوثيقها بتسهيل خلق شبكات وسلاسل قيمة متكاملة من جهة، وتنظيم القواعد والمؤسسات من منظور تنافسي عادل على المناطق الاقتصادية التي يشملها التكتل. من هذا المنطق، تمت صياغة هذا الاتفاق لتغطية أكبر عدد من المجالات الممكنة بما في ذلك القطاعات الحساسة كالزراعة،

الخدمات والصفقات العمومية. كما أنه يسعى إلى التخلص التدريجي من الشروط الخاصة المحيطة بالتجارة في التكتل. ثانيا تخفيض هامش تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية إلى حد كبير. أخيرا رفض الطلبات الخاصة بالحماية أو تخفيضها إلى وضع استثنائي ومؤقت على الأقل. وينعكس هذا بوضوح في أهداف الاتفاق، حيث تلتزم الأطراف الثلاثة بما يلي[1]:

- إزالة الحواجز والعوائق على تجارة السلع والخدمات بين مختلق المناطق والأقاليم، وتسهيل حركتها عبر الحدود.
- تعزيز المنافسة العادلة، زيادة فرص الاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية في منطقة التجارة الحرة.

من جهة أخرى، يشمل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية 3 دول مختلفة من حيث نموذج التنمية، بالإضافة إلى الناحية السياسية، الاجتماعية والثقافية. حيث أنه يعتبر أول اتفاق تجارة حرة وقعته الولايات المتحدة مع دولة نامية. مع ذلك، يستند الاتفاق على مبادئ المعاملة الوطنية، الشفافية ومعاملة الدولة الأكثر رعاية، مع عدم منح المكسيك معاملة تفضيلية. كما لا يوجد أيضا صندوق تنمية إقليمي، مثل ما هو موجود في التكتل الأوروبي.

يمكن القول إن هذا التكتل نتج بعد إجراءات ومفاوضات كبيرة خاصة في الو م أ، حيث وعلى عكس اتفاق التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا الاتفاق مر على الكونغرس بعد موافقة فئة طفيفة جدا، وتمت المطالبة بإنشاء اتفاقين موازيين يشملان العمل والبيئة كشرط ضروري للمصادقة عليه[2]. وحافظت الدول الأعضاء على استقلاليتها فيما يخص سياساتها النقدية وسياسات سعر الصرف. إلا أن دور وتأثير الولايات المتحدة يبقى هو الغالب. حيث بينت الأزمة المالية التي شهدتها المكسيك سنة 1994 أن الو م أ تؤمن دور الممول أو المقرض الأخير اتجاه الدول المجاورة لها.

يرى Deblock أن الاتفاق يضم العديد من الخصوصيات والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي: أولا يتعلق بمبدأ عدم التمييز بين الدول والذي يمتد إلى الشركات، وهو ما يسعى لضمان ومنح كل الحقوق للمؤسسات وعلى وجه

[1] Arès, M., & Deblock, C. (2011). L'intégration nord-américaine: l'ALENA dans le rétroviseur. *Fédéralisme Régionalismes*, *2*(1).
[2] Brunelle, D., & Dugas, S. (2004). Les oppositions au libre-échange en Amérique du Nord. *L'ALÉNA: le libre-échange en défaut.*

الخصوص إمكانية المقاضاة المباشرة للدولة (آلية المستثمر-الدولة). ثانيا يسمح الاتفاق بإجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية، والتي لم تعد تظهر في الاتفاقات اللاحقة. وأخيرا يمتلك الاتفاق قواعد منشأ أقوى في حالة السيارات والمنسوجات والملابس[1]. وتمثل الصفقات العمومية، قواعد العمل التي تشمل الاستثمار، الخدمات الأسواق المالية والمنافسة، بالإضافة إلى حقوق الملكية الفكرية أصل قوة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

يمكن القول أن هذا التكتل يمثل اندماج معمق من الأسفل على المستوى الاقتصادي، واندماج تعاقدي على المستوى السياسي. بعبارة أخرى نموذج بدون التزامات على نتائج المؤسسات لكن مع التزامات قانونية قوية من جانب الحكومات. كما أن الإطار المؤسساتي يبقى محدود[2]، ويقتصر على 3 آليات، سياسية من خلال لجنة وزارية تشرف على التعاون في مجالات البيئة والعمل، إدارية من خلال لجان العمل وقانونية لحل النزاعات. ويقتصر التعاون الدولي بين الحكومات على القضايا المشتركة والمرتبطة بالاتفاق.

أجريت العديد من الدراسات لتحديد تأثير اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على الدول الأعضاء. حيث درس Fukao et al تأثير نافتا على تجارة الدول الأعضاء من خلال نموذج الجاذبية خلال الفترة 1992-1998. وخلصت الدراسة إلى أن تخفيض التعريفات الجمركية على السلع المكسيكية والكندية قد أدى إلى تحويل واردات الولايات المتحدة من بلدان غير نافتا إلى بلدان اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية، وذلك في عدد من المنتجات، وأبرزها الملابس والمنسوجات[3]. ودرس Lederman et al في سنة 2006، أثر اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية على النمو في المكسيك، باستخدام نماذج اقتصادية قياسية متعددة ومجموعة متنوعة من البيانات من الاقتصاد المكسيكي. وأظهرت النتائج أن هذا الاتفاق قد زاد الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 4%، وزاد أيضا في الأجور. كما بينت أيضا أن لقواعد المنشأ آثار هامة ومعنوية على صناعات المنسوجات والملابس[4]. وقام Easterly et al بدراسة لتسليط الضوء على تأثير نافتا على دخل الولايات المتحدة والمكسيك. واستخدم نماذج اقتصادية قياسية متعددة، كالسلاسل الزمنية والتحليل المشترك للتكامل خلال فترة من 1960 إلى 2001. وأظهرت النتائج أن هناك تقارب مستويات الدخل في المكسيك والولايات المتحدة بعد دخول التكتل حيز التنفيذ باستثناء سنة 1995.

[1] Arès, M., & Deblock, C. (2011). مرجع سابق

[2] Capling, A., & Nossal, K. R. (2009). The contradictions of regionalism in North America. *Review of International Studies*, *35*(S1), 147-167.

[3] Fukao, K., Okubo, T., & Stern, R. M. (2003). An econometric analysis of trade diversion under NAFTA. *The North American Journal of Economics and Finance*, *14*(1), 3-24.

[4] Lederman, D., Maloney, W. F., & Servén, L. (2006). NAFTA at 10 years: lessons for development. *00 Trade, Doha, and Development*, 259.

3.1. السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية:

تم الاتفاق على إنشاء السوق المشتركة في مارس سنة 1991 بين 4 دول البرازيل، الأرجنتين، باراغواي وأوروغواي. وعدل في 1994 حيث ألزم الدول المتعاقدة على التخفيض التدريجي للتعريفات والتي بلغت ذروتها من خلال إنشاء سوق مشتركة وتطبيق تعريفة خارجية مشتركة في 01 جانفي 1995 بعد التوقيع على معاهدة أسنسيون. ودخل هذا حيز التنفيذ كمنطقة تجارة حرة تؤثر على 90% من السلع. كما تم تطبيق تعريفة خارجية مشتركة يبلغ متوسطها 14% على 80% من التجارة مع الدول غير الأعضاء. وتم الاتفاق على التفاصيل بموجب بروتوكول أورو بريتو الذي وقع في 17 ديسمبر 1994. وتهدف السوق إلى حرية حركة السلع، الخدمات، رأس المال واليد العاملة، بالإضافة إلى خلق فضاء اقتصادي موحد وتنظيم السياسات التجارية. وحاليا تستفيد كل منتجات المنطقة من إعفاءات جمركية في أسواق الدول الأعضاء الأخرى، إلا منتجات السكر والسيارات باعتبارهما من القطاعات الحساسة. وبالتالي لا يوجد تعاون تجاري على مستواهما.

قامت السوق المشتركة في 03 سنوات بما قامت به دول الاتحاد الأوربي خلال 11 سنة في مجال التعريفات الداخلية وتطبيق تعريفة خارجية مشتركة. ومع ذلك يسمح الاتفاق ببعض الاستثناءات التي تتعلق بالتحرير الداخلي للتجارة وتطبيق التعريفة الموحدة. ويمكن القول أن هذه المنتجات تتحمل ضريبتين: الأولى عند استيرادها، والثانية عند إعادة تصديرها إلى الدول الأعضاء. وبالتالي يمكن القول أنه نتيجة هذه التدابير، فإن إمكانيات التبادل والاستثمار في هذه الدول لم تستغل بالشكل اللازم. وفي سنة 1996 تفاوضت الشيلي على اتفاق للتجارة الحرة مع السوق المشتركة لدول الجنوب. ودخلت حيز التنفيذ في 01 أكتوبر. وفي وقت لاحق حصلت كل من بوليفيا والشيلي وكولومبيا والإكوادور وغيانا وبيرو وسورينام على عضوية الانتساب. وأصبحت بوليفيا عضوا في سنة 2012. كما تتمتع المكسيك ونيوزيلندا بمركز مراقب. ثم أصبحت فنزويلا التي كانت لها عضوية انتساب بين سنتي 2004 و2006، خامس عضو في السوق المشتركة لبلدان السوق المشتركة لدول الجنوب في جويلية 2006، على الرغم من أنها لن تتمتع بحقوق التصويت الكاملة حتى يصادق جميع الأعضاء الكاملين الآخرين على انضمامها إلى المنظمة. وكانت باراغواي الدولة الوحيدة التي لم توافق على عضوية فنزويلا الكاملة، لكنها علقت من التكتل في جوان 2012

عقب عزل رئيسها، فرناندو لوغو. ومع تعليق الباراغواي، تم قبول فنزويلا رسميا في جويلية 2012. وقد أعيدت الباراغواي في أوت 2013، بعد مراسم أداء اليمين لرئيسها الجديد المنتخب ديمقراطيا هوراسيو كارتيس[1].

يرتكز السوق الموحد لدول أمريكا اللاتينية على عدة هياكل إدارية وسياسية. ويمكن القول أن هذه الهياكل تخضع لمنطق كونفيديرالي، حيث أنه وعلى عكس دول الاتحاد الأوربي، فإنه لا توجد هيئة ذات سيادة فوق وطنية تنظم هذه الهياكل. بل يتم تنظيمها من خلال التعاون بين حكومات الدول الأعضاء[2]. وتعود معظم السلطة إلى مجلس وزراء السوق المشتركة. ويتم التنسيق بين السياسات الصناعية في قطاعات الزراعة والسيارات، أما في سياسات التجارة الخارجية، فإن كل دولة عضو تدير سياستها الخاصة بها شأنها شأن وسائل الدفاع التجاري. من جهة أخرى، فإن السوق الموحد يمتلك إجراءات حل النزاعات الخاصة به، والتي نادرا ما يتم اللجوء إليها. كما تنظم المفاوضات عن طريق لجان متخصصة (زراعة، عمل، حماية اجتماعية)، ولجان تقنية كحماية المستهلك وغيرها .

تعتبر السوق المشتركة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية بديلا لتكتل مشابه لاتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية الذي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. ويرى SIROEN أنه رغم أن السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية تبدو أنها تسعى إلى تحقيق الاندماج أكثر من اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، إلا أنه يرتكز فقط على حرية تبادل السلع، كما أنه لا يفرض القواعد المتعلقة بالاستثمار، الخدمات والحماية الفكرية. وأن السوق يبقى غير متكامل، حيث أن غياب التنسيق النقدي أدى إلى أزمة تجارية بين البرازيل والأرجنتين سنة 1999[3]. من جهة أخرى أدى تخفيض قيمة الريال البرازيلي إلى ميزة تنافسية لإنتاج هذا البلد دفع بالحكومة الأرجنتينية إلى رفع تدابير الحماية التجارية.

يشكل وزراء خارجية الدول الأعضاء المجلس المسؤول عن قيادة عملية الاندماج، تتناوب رئاسته كل ستة أشهر. كما أن مجموعة الأسواق المشتركة للدول الأعضاء تمثل الهيئة التنفيذية الدائمة، والتي تتخذ القرارات بتوافق الآراء. كما توجد لجنة التجارة واللجنة البرلمانية المشتركة، وهي محكمة تحكيم تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء،

[1] Turner, B. (Ed.). (2007). *The Statesman's yearbook: the politics, cultures and economies of the world: 2008* (Vol. 144). Springer.
[2] Laird, S. (1997). *Mercosur: objectives and achievements* (No. 97). World Trade Organization, Trade Policy Review Division.
[3] Siroën, J. M. (2004). *مرجع سابق*

وتوجد أمانتها في مونتيفيديو. ومن المتوقع أن يتم دمج السوق المشتركة تدريجيا في اتحاد دول أمريكا الجنوبية بعد المعاهدة التي وقعتها 12 دولة من أمريكا الجنوبية في ماي 2008[1].

توجد عدة دراسات لتقييم أثار الاندماج الإقليمي بين دول MERCOSUR، حيث درس Trotigon أثر اتفاقيات التجارة الحرة بين دول أمريكا اللاتينية من خلال نموذج الجاذبية واستعمل متغيرات إقليمية من سنة 1991-2003. وخلص في دراسته أن التكتل يعزز التجارة خاصة بين البرازيل والأرجنتين، وحسبه أيضا فإن السوق المشتركة تعتبر قوة جاذبة للشركاء، وأنه المحور الذي ينبغي أن تبنى عليه التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية. كما خلصت الدراسة أيضا أن التكتل يؤذي إلى خلق التجارة البينية[2]. ودرس Yeats هيكل التصدير حسب منتجات الدول الأعضاء. ولاحظ أن الدول التي تنتج سلع تعتمد على تركيز مرتفع من رأس المال تقوم بأخذ حصص في التبادلات البينية بسرعة كبيرة. يمكن القول أن هذه النتيجة تتعارض مع قانون المزايا النسبية، ما يفترض أيضا أن هذا التكتل يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على الدول الأعضاء[3]. ويرى فرانكل على أساس دراسة أجريت خلال الفترة 1965-1992 أن مستويات التجارة البينية تجاوزت النسب المتوقعة. كما لاحظ أن التبادلات بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ارتفعت أيضا خلال نفس الفترة. هذه الزيادة تفسر من خلال سياسات التحرير التي قامت بها الدول الأعضاء حتى قبل إنشاء التكتل. وفي دراسة أخرى وضحت الاختلاف بين الاتجاه العام للاستيراد والاتجاه العام للتصدير والتي تميل إلى الزيادة. حيث خلص أن أداء التبادلات المحققة ليست النتيجة المباشرة للسياسات التجارية المطبقة من الدول الأعضاء، بل نتيجة سياسات التقدير[4]. درس BUTOSأثر اتفاق التبادل الحر الإقليمي على التنمية. حيث استخدم نموذج للتجارة مع مؤسسات متنوعة باستخدام بانل . ولقد بينت النتائج أن تخفيض التعاريف الجمركية تحفز المصدرين على زيادة الاستثمار في مجال التكنولوجيا والذي يمكن أن يؤثر مباشرة على الإنتاجية[5]. كما وضح FLORES الآثار المتوقعة للسوق المشتركة على التجارة والرفاهية. حيث استعمل نموذج المنافسة غير الكاملة مع اقتصاديات سلمية متزايدة[6].

[1] Turner, B. (Ed.). (2016). *The Statesman's Yearbook 2015: The Politics, Cultures and Economies of the World*. Springer.
[2] Trotignon, J. (2009). Les effets des nouveaux accords de libre-commerce en Amérique latine. *Region et Developpement*, *29*, 31-48.
[3] Yeats, A. (1999). *Does Mercosur's trade performance raise concerns about the effects of regional trade arrangements?*. The World Bank.
[4] Alan, L., & Isidro, S. (1999). How has regionalism in the 1990s affected trade?. *Policy Research Working Paper Series*.
[5] Bustos, P. (2011). Trade liberalization, exports, and technology upgrading: Evidence on the impact of MERCOSUR on Argentinian firms. *American economic review*, *101*(1), 304-40.
[6] Flôres Jr, R. G. (1997). The gains from Mercosul: a general equilibrium, imperfect competition evaluation. *Journal of Policy Modeling*, *19*(1), 1-18.

في حين توجد دراسة مشابهة ل Robinson، غير أنه استعمل نموذج منافسة تامة واقتصاديات سلمية ثابتة[1]. هذه الدراسات ترى أن التكتل سيكون خالق للتجارة وبدون أثار للتحويل وإن كانت قليلة. كما تبين أيضا زيادة التجارة في المنطقة.

4.1. الأسيان:

يعتبر الآسيان تكتل دولي إقليمي تشكل من طرف اندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة، وتايلندا من خلال إعلان بانكوك الذي وقعه وزراء الخارجية في 08 أوت 1967. والتحقت بروناي في سنة 1984، الفييتنام في 1995، لاوس وميانمار في 1997 وكمبوديا سنة 1999. ولقد تم التوقيع على ميثاق الآسيان في نوفمبر 2007، والذي يعتبر المجموعة تكتل قانوني، وأنشأ ممثلين دائمين على مستوى أمانته في جاكرتا[2]. وتتمثل الأهداف الرئيسية للتكتل في زيادة النمو الاقتصادي، التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وتعزيز التعاون والمساعدة المتبادلة في الأمور ذات الاهتمام المشترك لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة جنوب شرق آسيا، والحفاظ على تعاون وثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الموجودة ذات الأهداف المماثلة. وتتعلق المشاريع الرئيسية بالتعاون الاقتصادي والتنمية، مع تكثيف التجارة بين دول الآسيان والتجارة العالمية، البحوث المشتركة والبرامج التكنولوجية، التعاون في النقل والاتصالات، تعزيز السياحة، زيادة التبادلات الثقافية والعلمية والإدارية.

تميزت المحاولات الأولى للتحرير الإقليمي للتجارة بالعشوائية وسوء نية الشركاء، حيث لم يشمل اتفاق التجارة التفضيلية الذي انعقد سنة 1977 سوى نسبة صغيرة من التبادلات لأن الإدارات المسئولة عن اختيار منتجات التداول التفضيلية قامت باختيار السلع الأقل تداولا. حيث فتحت اندونيسيا التي تعتبر أرخبيل من الجزر أسواقها على واردات المركبات الثلجية. وفي سنة 1980 سعى برنامج المشاريع الصناعية للآسيان إلى إنجاز 5 مشاريع كبرى (مصانع الأسمدة في إندونيسيا وماليزيا، إنتاج الصودا في تايلاند، تصنيع المحركات في سنغافورة وتكرير النحاس في الفيليبين). كما جاء برنامج التكامل الصناعي سنة 1981 الذي يهدف إلى تصميم وتصنيع "سيارة آسيان"، والذي لم يتحقق بعد 4 سنوات بعدما أطلقت ماليزيا مشروعها الوطني لإنشاء السيارات. وبقيت الدول الأعضاء مترددة في

[1] Hinojosa Ojeda, R. A., Lewis, J. D. A., & Robinson, S. (1997). *Convergence and divergence between NAFTA, chile and MERCOSUR Overcoming dilemmas of north and South American Economic integration* (No. 32042 Caja (425)). INTER-AMERICAN DEVELOPMENT BANK,.

[2] Turner, Barry, ed. *مرجع سابق*

الانفتاح من خلال إتباعها إستراتيجية استبدال الواردات. حيث تم رفض مشروع منطقة التجارة الحرة الذي جاءت به 1968 سنة الفلبين، الدول الأكثر تصنيعا في ذلك الوقت والأمم المتحدة، من قبل أمانة الآسيان[1].

وفي سنة 1992، وافقت الآسيان على تأسيس منطقة التجارة الحرة للآسيان (AFTA) من خلال تطبيق خطة التعريفة التفضيلية الفعالة المشتركة (CEPT)، وذلك من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من الخارج. حيث تم الطلب على تخفيض التعريفات المفروضة على مجموعة محدودة من المنتجات المتداولة داخل المنطقة والمصممة على أنها "منتجات حساسة" إلى ما لا يزيد عن 5%. بالإضافة أنه تم القضاء على القيود الكمية وغيرها من الحواجز غير الجمركية. وعلى الرغم أنه كان يتوقع تحقيقه بحلول سنة 2008، فإن أهداف منطقة التجارة الحرة لا تزال مستمرة في التقدم. إلا أنه يمكن القول أن الآسيان تعاني من مشكلتين رئيسيتين: الأولى هناك نقص في الإرادة السياسية للدول الأعضاء مقارنة بالمشاركة بين فرنسا وألمانيا (الاتحاد الأوربي)، ثانيا، تقع التجارة والاستثمار بين دول المنطقة في المرتبة الثانية مقارنة بعلاقاتها مع الولايات المتحدة، اليابان والاتحاد الأوربي. وبعد الأزمة المالية في سنة 1998، اتفق قادة الآسيان على تسريع وتيرة عملية الاندماج من خلال توسيع قائمة المنتجات المتداولة، وتخفيض جميع التعريفات المطبقة عليها ما بين 0 إلى 5%. حيث اجتمع وزراء وممثلوا بروناي، كمبوديا، الصين، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند والفيتنام في كوالالمبور في 17 جوان 1998، واتفقوا على الأهداف التالية للمجموعة: التعاون في المجال الاقتصادي، التنمية الاجتماعية لمنطقة حوض نهر الميكونغ وتعزيز الصلة بينها وبين البلدان الأعضاء في الآسيان، من خلال عملية حوار وتحديد المشاريع المشتركة. وتشمل الأولويات: تنمية قدرات البنية التحتية في مجالات النقل والاتصالات والري والطاقة، تنمية التجارة والأنشطة المولدة للاستثمار، تطوير القطاع الزراعي لتعزيز الإنتاج، التنمية المستدامة لموارد الغابات وتنمية الموارد المعدنية، تنمية القطاع الصناعي خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تنمية السياحة والموارد البشرية ودعم التدريب والتعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

وعلى الرغم من كل الصعوبات، تعهدت حكومات دول الآسيان ببناء منطقة تجارة حرة، وهي منطقة التجارة الحرة للآسيان (AFTA). كما تعهد رؤساء دول الآسيان سنة 2003 ببناء مجتمع اقتصادي للآسيان (AEC)، وخلق منطقة اقتصادية تنافسية مع وجود سياسات مشتركة تتعلق بالمنافسة، حماية المستهلكين، حماية حقوق الملكية

[1] Chaponnière, J. R., & Lautier, M. (2016). L'intégration économique régionale en Asie du Sud-Est: une dynamique impulsée de l'extérieur. *Mondes en développement*, (3), 113-130.une dynamique impulsée de l'extérieur. *Mondes en développement*, (3), 113-130.

الفكرية، الطاقة والمواصلات، تكنولوجيا المعلومات وبعض المسائل الجبائية. حيث يوفر هذا المشروع المستوحى من سياسة التماسك الهيكلي الأوروبي برامج المساعدة الفنية لأفقر البلدان الأعضاء. وفي حلول 2002، حققت الآسيان أهداف المنطقة الحرة للتجارة بتخفيض التعريفات المفروضة.حيث أن 3.8 % فقط من المنتجات المتداولة تجاوزت معدلات تعريفاتها 5 بالمائة. وبلغ متوسط الرسوم الجمركية البسيطة على السلع المتداولة حوالي 2.7 % في سنة 2003، و1.7% سنة 2004.

وضع ميثاق الآسيان لعام 2007 جدولا زمنيا لإزالة الحواجز غير الجمركية والقيود الأخرى على التجارة. وفي 01 جانفي 2010، وقعت الآسيان على اتفاقية تجارة حرة مع الصين بخلق أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث عدد السكان (التي تشمل 1 إلى 9 مليار نسمة) ، وثالث أكبر منطقة من حيث القيمة الاقتصادية. وقامت بإلغاء جميع رسوم الاستيراد سنة 2010 للأعضاء الستة الأصليين، وسنة 2015 للأعضاء الجدد[1]. وحسب تقرير بنك التنمية الآسيوي لسنة 2015، يوجد تغيير جذري يجري في المجتمع الاقتصادي، والذي يقدم AEC باعتباره عملية متقدمة للغاية والتي سوف تستمر في إطار أكثر طموحا بحلول سنة 2020 (Asian Dévelopment Bank, 2015). ومع ذلك يتم استخدام هذا الالتزام الإقليمي كإطار من قبل الدول الأعضاء لإجراء الإصلاحات والمساعدة في تسريع التنفيذ[2].

ولدراسة أثر الاندماج على النمو الاقتصادي والتنمية أجريت دراستين ل Alan و Frankel[3] سنة 1999 على التوالي شملت عدد واسع من الاتفاقيات الإقليمية. حيث أنه تم في الدراسة الأولى دراسة 7 تكتلات من 1965 إلى 1992 وفي الثانية 9 تكتلات من 1980 إلى 1996. بينت الدراستين أن ASEAN من أهم التكتلات الإقليمية الكبيرة. وتشير النتائج التي وصل إليها فرانكل أن الأثر على التجارة البينية والخارجية في ASEAN ايجابي ومعنوي. في حين نتائج الدراسة الثانية بينت أن هذا الأثر سلبي من 1987 إلى 1995 على التجارة البينية، أما على التجارة الخارجية فهو ايجابي ومعنوي[4]. وجاءت عدة دراسات لتبين أثر التكتل ASEAN ومنطقة التبادل الحر على التبادلات التجارية منها Lee et Park, 2005; Rahman, 2005 ; Pusterla, 2007. وكانت النتائج متقاربة، والتي بينت وجود أثر ايجابي على زيادة التجارة الثنائية. من جهة أخرى درس Trung Kien سنة 2009 محددات تدفقات الصادرات لدول ASEAN من خلال استعمال نموذج جاذبية على لوحة البيانات. حيث شملت الدراسة 39 دولة خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى 2002.

[1] Bchir, M. H., & Fouquin, M. (2006). Economic integration in Asia: Bilateral free trade agreements versus Asian single market.
[2] ADBI. (2016). *ASEAN 2030: Toward a Borderless Economic Community*. Brookings Institution Press.
[3] Frankel J.A. (1997), Regional Trading Blocs in the World Economic System. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
[4] Alan, L., & Isidro, S. (1999). مرجع سابق

ولقد بينت النتائج زيادة نسبية للصادرات مع الناتج المحلي الإجمالي، وأن إنشاء منطقة تبادل حر AFTA أدى إلى خلق مهم للتجارة[1]. كما استعمل Sudsawasd سنة 2012 أيضا نموذج للجاذبية للتدفقات التجارية الثنائية على مستوى فئات المنتجات خلال الفترة 1996 إلى 2005. هذه الدراسة تهدف إلى تقييم الاندماج الإقليمي التجاري في شرق أسيا. ولقد بينت النتائج أنه يمكن أن يكون لمنطقة التبادل الحر ASEAN أثر ايجابي أكثر من السلبي على التجارة بين الدول الأعضاء ومع باقي دول العالم[2]. ودرس Ikemoto أثر ASEAN على التجارة الإقليمية والدولية سنة 2004. فمن خلال نموذج للجاذبية، بين وجود زيادة في التدفقات التجارية بين الدول الأعضاء، إلا أن هذه الزيادة لم تكن مباشرة بعد إنشاء الاتفاقية. من جهة أخرى، في دراسة سنة 2005، قيم التدفقات التجارية لدول ASEAN وشركائهم التجاريين من سنة 1994 إلى 2000. وجاءت النتائج لتعزز نفس نتائج الدراسة السابقة[3].

وعلى الرغم من تخفيض الفروق بين المستويات الفعلية والمستويات المتوقعة داخل وبين ASEAN، وبين بلدان شرق آسيا الأخرى، فإن هناك فئات من المنتجات تشير إلى درجة منخفضة من التكامل التجاري. كما أن زيادة مستوى كثافة التجارة البينية في الصناعة القائمة على القيم التجارية المخططة يبين أن ASEAN يساهم في زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء أكثر من باقي الدول الأخرى في شرق أسيا.

5.1. التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC):

تأسس منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) في عام 1989، حيث بدأ كمجموعة حوار غير رسمية، ويعتبر المنتدى الرئيسي لتسهيل النمو الاقتصادي والتعاون والتجارة والاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. يضم عضوية 21 وحدة اقتصادية، والتي تشكل مجتمعة 40 % من سكان العالم، 43 % من التجارة العالمية و55% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويسعى إلى تحقيق الترابط بين اقتصاديات آسيا والمحيط الهادئ من خلال تسهيل النمو الاقتصادي لجميع المشاركين وتعزيز الشعور بالمجتمع في المنطقة، وتحقيق ما يشار إليه باسم "أهداف Bogor" للاستثمار والتجارة الحرة والمفتوحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويضم أستراليا،

[1] Trung Kien N. (2009), Gravity Model by Panel Data Approach An Empirical Application with Implications forthe ASEAN Free Trade Area. *ASEAN Economic Bulletin*. Vol. 26, No. 3 pp. 266–277.
[2] Sudsawasd, S. S. (2012). Trade integration in East Asia: An empirical assessment. *Modern Economy*, *3*(03), 319.
[3] Elliott R. J. R.et Ikemoto, K. (2004), AFTA and the Asian crisis: Help or hindrance to ASEAN intra-regional trade? *Asian Economic Journal*, Vol.18, pp.1-23.

بروناي، كندا، تشيلي، الصين، هونغ كونغ، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، روسيا، سنغافورة، تايوان، تايلاند، الولايات المتحدة الأمريكية والفيتنام.

أدت زيادة التجارة وكثافة التبادلات التجارية بين دول حافة المحيط الهادي إلى إنشاء العديد من الرابطات غير الحكومية كمؤتمر حوض المحيط الهادئ ومجلس التعاون الاقتصادي في منطقة المحيط الهادئ، والتي تجمع رجال الأعمال والأكاديميين الذين أرادوا إنشاء منظمة مماثلة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE. هذا ما جعل رئيس الوزراء الأسترالي يقوم باقتراح المؤتمر الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والذي يجمع بين الاقتصاديات وليس الدول، ما يسمح بدعوة مجموع دول الصين: جمهورية الصين، هونغ كونغ وتايوان. وكان هذا الاقتراح سيظل حبرا على ورق إذا لم تتراكم مفاوضات جولة أوروغواي.

وفي سنة 1983، سمح الكونجرس الأمريكي للسلطة التنفيذية بالتفاوض بشأن الاتفاقات الثنائية والإقليمية. وبعد النظر في الاتفاق مع اليابان، انضمت الولايات المتحدة إلى APEC في ديسمبر 1989. بعد أربع سنوات،تم انعقاد القمة الأولى للتكتل في سياتل، والثاني في بوجور سنة 1996، وانتهت المرحلة الثانية بالإعلان عن مشروع لتحرير التجارة والاستثمار بحلول سنة 2010 لصالح الدول الأكثر تقدما و 2020 بالنسبة للدول الأخرى. وابتداء من سنة 2000، وبعد حصوله على سلطة الكونغرس للتفاوض، زاد الرئيس بوش من اتفاقيات التجارة الحرة، والتي يمكن القول أن لها اعتبارات جيوسياسية أكثر من التجارية. في قمة هانوي سنة 2006، أقنع الأمريكيون شركائهم بالانضمام إلى مشروع منطقة التجارة الحرة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي يضم الآسيان والنافتا. واعتبر هذا الاقتراح غير واقعي لأنه من جهة، لم تتعزز القدرة المؤسسية لـ APEC، ومن ناحية أخرى عارض الكونجرس الأمريكي التصديق على اتفاقية إقليمية تشمل الصين.

ويعمل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في ثلاثة مجالات واسعة لتحقيق أهداف بوغور، والتي تعرف بالأركان الثلاث للرابطة وتتمثل في تحرير التجارة والاستثمار من خلال تقليل وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة والاستثمار وفتح الأسواق. ثانيا تسهيل مناخ الأعمال، وذلك بتقليل تكاليف المعاملات التجارية، تحسين الوصول إلى المعلومات التجارية وتنسيق السياسات واستراتيجيات الأعمال التجارية لتسهيل النمو والتجارة الحرة والمفتوحة. بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والتقني من خلال مساعدة اقتصاديات الدول الأعضاء على بناء القدرات اللازمة للاستفادة من التجارة العالمية والاقتصاد الجديد.

2. تكتلات الدول النامية:

1.2. مجلس التعاون الخليجي:

تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي GCC أو كما يسمى أيضا مجلس التعاون لدول الخليج العربية CCASG في 25 ماي 1981 بأبوظبي بعد التوقيع على الميثاق من طرف البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة العربية. ويحدد الميثاق الهيئات الرئيسية لدول المجلس، أي المجلس الأعلى، المجلس الوزاري والأمانة العامة، ويضع مختلف تشكيلها، وظائفها وعلاقاتها المتبادلة.

وقع قادة دول مجلس التعاون الخليجي على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في 18 نوفمبر1981، والتي حلت محل الاتفاقات الثنائية السابقة، وحددت بالتفصيل الأهداف والمقاييس الرئيسية للتعاون الاقتصادي، ومراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس من خلال العمل على تحقيق التكامل وفق خطوات متدرجة، تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية، المالية والتجارية. والتي تم بموجبها تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وإزالة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الخارجية. دخلت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة حيز التنفيذ في جانفي 1982، وبقيت الأساس القانوني لكثير من عمليات التكامل في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن تم استبدالها بعد 20 سنة بالاتفاقية الاقتصادية الجديدة بين دول مجلس التعاون، التي أبرمتها قمة مجلس التعاون الخليجي في مسقط سنة 2001. بالإضافة إلى هذه الوثائق التأسيسية، اعتمد المجلس الأعلى بمرور الوقت على عدد من القوانين واللوائح الخليجية[1].

يضع ميثاق دول مجلس التعاون الخليجي الأهداف الأساسية لمجلس التعاون الخليجي، والتي تتمثل في تحقيق التنسيق، التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالات من أجل تحقيق الوحدة بينهما بالإضافة إلى تعميق وتقوية العلاقات والروابط في مجالات التعاون السائدة الآن بينها. كما أنه يضع لوائح مماثلة تختص بالشؤون الاقتصادية والمالية، التجارة، الجمارك، الاتصالات، التعليم والثقافة، الشؤون الاجتماعية والصحية،الإعلام والسياحة، الشؤون التشريعية والإدارية. بالإضافة إلى تحفيز التقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف مجالات البحث العلمي وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع التعاون من قبل القطاع الخاص[2]. وقد تم توضيح هذه الأهداف بشكل أكبر

[1] Darrat*, A. F., & Al-Shamsi, F. S. (2005). On the path of integration in the Gulf region. *Applied Economics*, *37*(9), 1055-1062.
[2] Khan, M. S. (2009). The GCC monetary union: choice of exchange rate regime.

في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي حددت مبادئ منطقة التجارة الحرة في دول مجلس التعاون الخليجي، حركة المواطنين الخليجيين عبر الحدود وتنسيق السياسات المصرفية والمالية والنقدية. وتهدف الاتفاقية أيضا إلى ضمان أمن واستقرار المنطقة من خلال التعاون الاقتصادي والمؤسساتي، كما أنها تسعى إلى تعزيز وتوسيع العلاقات وبناءها على أسس متينة بما يحقق المصالح المشتركة من حيث تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية، فضلا عن التشريعات والأنظمة الجمركية، التجارية والصناعية، بالإضافة إلى تعميق وتوثيق الروابط وأوجه التعاون ووضع أنظمة متماثلة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية من خلال إقامة مشاريع مشتركة، تشجيع تعاون القطاع الخاص ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني.

1.1.2. تطور الاندماج في مجلس التعاون الخليجي :

شهدت عملية الاندماج فترات من التقدم، حيث بدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة سنة 1983، وتم فتح قطاع الخدمات لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي سنة 1986، إلا أن الأمر استغرق أكثر من عشر سنوات للاتفاق على تعريفة خارجية مشتركة بعد المداولات الأولية في المجلس الوزاري سنة 1989. ومع ذلك، اكتسبت عملية الاندماج زخما جديدا في أواخر التسعينيات، وبلغت ذروتها من خلال التصديق على الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الجديدة التي حلت محل الاتفاق الاقتصادي الموحد في قمة مسقط سنة 2001. ووضعت الوثيقة الجديدة أهدافا طموحة للمرحلة القادمة من عملية التكامل، ووضع خريطة طريق لإنشاء سوق مشتركة متكاملة بالكامل والإعداد لاتحاد نقدي. وفي سنة 2001 وافق المجلس الأعلى على جدول زمني لتنفيذ بعض مراحل من التكامل. ويدعو هذا الجدول الزمني إلى تنفيذ الاتحاد الجمركي في جانفي 2003. وضع مبادئ توجيهية للتنفيذ بما في ذلك معايير التقارب للاتحاد النقدي بحلول سنة 2005. استكمال السوق المشتركة سنة 2007. وأخيرا الاعتماد على عملة موحدة بحلول سنة 2010. وبالنظر إلى هذا التسلسل، فإن عملية الاندماج الاقتصادي والنقدي في دول مجلس التعاون الخليجي تهدف إلى إتباع نهج تدريجي، حيث يقصد به أن يتم تأسيس الوحدة النقدية فقط بعد إرساء أساس كبير من حيث الاندماج الاقتصادي. وسيكون التحدي الذي يواجهه مجلس التعاون الخليجي في السنوات القادمة هو التنفيذ الشامل وفي الوقت المناسب لمراحل التكامل الموضوعة[1].

[1] Abed, G. T., Erbas, S. N., & Guerami, B. (2003). The GCC monetary union: Some considerations for the exchange rate regime.

إن مشروع الاتحاد النقدي في دول مجلس التعاون الخليجي ليس عملا انفصاليا معزولا، بل هو جزء من مشروع تكامل شامل، يهدف إلى إنشاء سوق مشتركة من شأنها إزالة جميع الحواجز التي تحول دون حركة السلع والخدمات والعمالة ورأس المال. ورغم أن الأهداف والجدول الزمني للتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي طموحان ويبدو أنهما كافيين لدعم الاتحاد النقدي المستدام، فإن التنفيذ الفعال للأهداف المتفق عليها سيكون ذا أهمية قصوى قبل إدخال عملة موحدة. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمجالات مثل أسواق رأس المال وبعض قطاعات الخدمات وحتى حركة اليد العاملة، فإن المكاسب المتوقعة في كفاءة السوق المشتركة (والاتحاد النقدي) محدودة بسبب هيمنة القطاع العام في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، والتي تميل إلى تجاوز وظيفة تخصيص السوق[1].

طورت دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة واسعة من المؤسسات لدعم عملية التكامل الاقتصادي. وقد اعتمد الإطار المؤسساتي لمجلس التعاون الخليجي حتى الآن اعتمادا كبيرا على نهج يقوم على التنسيق الحكومي الدولي الشامل على المستويين السياسي والتقني. إلا أنه رغم مزايا هذا البناء وفعاليته في الماضي، فقد تحتاج مؤسسات دول مجلس التعاون الخليجي إلى التعزيز في ضوء خطوات الاندماج المقبلة[2].

يمثل المجلس الأعلى أعلى سلطة في هذا التكتل، والذي يتكون رؤساء الدول الأعضاء، ويتم التداول على الرئاسة بناء على الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء. ويعقد دورة سنوية عادية واحدة، بالإضافة إلى جلسة مشاورات في منتصف السنة. ويلحق بالمجلس الأعلى لجنة تسوية الخلافات واللجنة الاستشارية. ويتشكل المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو الوزراء الآخرين المفوضين، ويجتمع كل ثلاثة أشهر. وتتكون الأمانة العامة من القطاعات التالية: الشؤون السياسية، الشؤون العسكرية، الشؤون القانونية، الشؤون البشرية والبيئية، مركز المعلومات، إدارة الإعلام، هيئة التقييس الخليجية (GSO)، مكتب براءات الاختراع، الأمانة العامة والمكتب الفني للاتصالات.

في جانفي 2003، دخل الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون حيز التنفيذ، حيث تم الاعتماد على تعريفة خارجية مشتركة، قانون جمركي موحد ومبدأ نقطة الدخول الواحدة، وتم تطبيق تعريفة جمركية ب 5% على

[1] Sturm, M., Strasky, J., Adolf, P., & Peschel, D. (2008). The Gulf Cooperation Council countries-economic structures, recent developments and role in the global economy.
[2] Sturm, M., & Siegfried, N. (2005). Regional monetary integration in the member states of the Gulf Cooperation Council.

الواردات الأجنبية عبر قطاع التجارة. ويمكن اعتبار ذلك معلما هاما في جهود دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز حرية حركة السلع وتعزيز الاندماج التجاري بين دوله الأعضاء. إلا أن الدرجة المنخفضة من التكامل التجاري التي تحققت حتى الآن داخل دول المجلس تفسر بتماثل مخصصات الهبات للدول الأعضاء (أي النفط والغاز)، بالإضافة أن الحواجز التنظيمية المستمرة يبدو أنها ساهمت أيضا في انخفاض مستويات التجارة البينية الإقليمية. وبالتالي لابد من بذل جهد للقضاء على هذه الحواجز وتعزيز التكامل التجاري خاصة فيما يتعلق بالتجارة غير النفطية. وبالنظر إلى الاختلاف الكبير في مستويات التعريفات الوطنية، كان الاتفاق على اتحاد جمركي إنجازا كبيرا. ويتم تقاسم الميزانية السنوية لأمانة دول مجلس التعاون الخليجي بالتساوي من قبل الدول الست الأعضاء. وفي ديسمبر 2008 تم إنشاء السوق الخليجية المشتركة، والتي عملت على إلغاء القيود على حركة الأشخاص وحركة رؤوس الأموال، وعملت أيضا على تعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين، مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في كل الدول الأعضاء والسماح لهم بالاستثمار في الأسواق المالية. أما فيما يخص إقامة الاتحاد النقدي، فهو يتطلب إنشاء سلطة ذات سيادة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء، وإنشاء عملة موحدة. ودخلت اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ في 27 فيفري 2010، وفي مارس 2010 تم اعتماد النظام الأساسي للمجلس النقدي. ويمكن القول أنه تعذر إصدار العملة الذي كان مبرمج سنة 2010 على دول المجلس، وتم تأجيلها إلى حلول 2020[1].

إن الهدف الاقتصادي لمشروع دول مجلس التعاون الخليجي بإدخال عملة موحدة تعتمد بشكل حاسم على درجة التكامل الاقتصادي بين أعضائه، كما هو الحال في أي اتحاد نقدي. وترتبط الفوائد الاقتصادية المتوقعة لاعتماد عملة واحدة على عوامل من بينها تخفيض الشك وعدم اليقين، تخفيض تكاليف المعاملات وتسهيل التجارة والمعاملات المالية عبر الحدود. لذلك يجب أن يكون مشروع الاتحاد النقدي الخليجي جزءا لا يتجزأ من المجهودات المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي، والذي ينبغي أن يهدف إلى إزالة جميع الحواجز أمام حركة السلع والخدمات والعمال ورأس المال. وهذا يتطلب الالتزام السياسي على أعلى المستويات والقدرات الإدارية القوية وتعزيز المراقبة المتعددة الأطراف[2].

[1] Kandeel, A. A. (2013). Regional upheaval: The stakes for the GCC. *Middle East Policy*, *20*(4), 59-67.
[2] East, M., & Region, N. A. (2009). Economic Developments and Prospects. *The World Bank*.

2.1.2. أثر الاندماج الخليجي على النمو الاقتصادي في المنطقة:

يهدف Chen إلى تحديد ديناميكيات السوق والتفاعلات المعاصرة لأسواق الأسهم في مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تأثير الزيادة الهائلة لطلب الأسهم في نشاط السوق وحركة المنطقة نحو الاندماج الاقتصادي على سلوك العودة والعلاقات الديناميكية بين أسواق الأسهم الإقليمية. وتوصل إلى أن هذا السلوك غير متجانس، مما يدل على زيادة تكامل السوق[1]. ودرس Baldwin القواسم المشتركة والخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي في إدارة أسواق العمل والهجرة، من خلال إجراء تقييم لمصادر البيانات المتاحة والنظر إلى مدى وجود المهاجرين الفعلي في كل من السكان وقطاع العمل. ووجد أنه يتم تحديد الخصائص الهيكلية لكل بلد جنبا إلى جنب مع توقعات مؤقتة من احتياجاتهم المستقبلية للعمال المهاجرين[2]. أما Abu-Bader فدرس مدى ملائمة الاتحاد النقدي بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي. حيث حدد الصدمات الهيكلية الأساسية التي تخضع لها هذه الاقتصاديات وقيم مدى تناسب هذه الصدمات. كما قام باختبار الاتجاهات المشتركة ودورات العمل المشتركة بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. ووجد أنه في حين أن صدمات الطلب العابر تكون متماثلة في العادة، فإن صدمات العرض الدائمة غير متماثلة. علاوة على ذلك، لا يوجد حركات متزامنة طويلة المدى وقصيرة المدى في المخرجات. على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه من حيث التكامل. وتشير النتائج إلى أن شروط تشكيل الاتحاد النقدي الخليجي لم يتم الوفاء بها بعد[3].

تهدف دراسة Boughanmi إلى التحقيق في إمكانيات التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي في سياق الترتيبات التجارية القديمة والأفضلية الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، من خلال تقدير نموذج تجارة الجاذبية بناءا على بيانات زمنية مجمعة للتجارة الثنائية لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع شركائها التجاريين الرئيسيين. وتشير النتائج إلى أنه على الرغم من أن حصة التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي صغيرة للغاية من حيث القيمة المطلقة، إلا أنها في الواقع أعلى من المتوقع على أساس محددات التجارة

[1] Bley, J., & Chen, K. H. (2006). Gulf Cooperation Council (GCC) stock markets: The dawn of a new era. *Global Finance Journal*, *17*(1), 75-91.
[2] Baldwin-Edwards, M. (2011). Labour immigration and labour markets in the GCC countries: national patterns and trends.
[3] Abu-Qarn, A. S., & Abu-Bader, S. (2008). On the optimality of a GCC monetary union: structural VAR, common trends, and common cycles evidence. *World Economy*, *31*(5), 612-630.

الأساسية. لكن مستوى التجارة داخل دول مجلس التعاون الخليجي لم يتغير بشكل ملحوظ على مر السنين. تشير النتائج إلى أن الترتيبات التجارية الموقعة حديثا تعزز فرص التجارة الجديدة في دول مجلس التعاون الخليجي[1].

2.2. تكتل الأنديز:

استدعى رئيس كولومبيا في أوت 1966 نظرائه رؤساء الشيلي، الإكوادور، البيرو وفنزويلا في بوغوتا. حيث وافقوا من خلال "إعلان بوغوتا" على اهتمامهم بتوحيد السوق المشتركة لتعزيز اقتصادياتهم وإعداد شروط اندماجهم الجيد في رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ALALC. وفتح الإعلان الرسمي لهذا الاتفاق في 14 أفريل 1967 الطريق رسميا لإنشاء مثل هذه المجموعات شبه الإقليمية تحت إشراف الرابطة، والتي وافقت في سبتمبر من نفس السنة على أساس اتفاق بين دول الأنديز. حيث قامت لجنة مختلطة أنشأتها بلدان الأنديز بتفويض لجنة أخرى من الخبراء لإعداد الاتفاق. وتم إنشاء مؤسسة التنمية للأنديز (CAF) في بداية 1968، وواصلت دول الأنديز التقدم في مفاوضاتها.

وقعت بوليفيا، كولومبيا، الشيلي، الإكوادور والبيرو على اتفاقية كارتاخينا في 26 ماي 1969 التي أنجبت ميثاق الأنديز أو مجموعة الأنديز، وحصلت على موافقة ALALC في جويلية رغم وجود اختلافات في سرعة تحرير التجارة خلال المحادثات. وبدأت أنشطة التكتل رسميا في 21 نوفمبر عندما أنشأت الهيئة العليا لاتفاقية كارتاخينا، والتي تحدد معايير الجماعة. بعدها انسحبت تشيلي من المجموعة في سنة 1976، ولم توقع فنزويلا حتى سنة 1973. وفي سنة 1997 أعلنت بيرو انسحابها لمدة خمس سنوات، وفي سنة 2006 غادرت فنزويلا نتيجة توقيع كولومبيا والبيرو على اتفاقيات تجارية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية[2].

دخلت منطقة التجارة الحرة في الأنديز حيز التنفيذ في 01 فيفري 1993 كخطوة أولى نحو إنشاء سوق مشتركة. حيث قامت بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور والبيرو بتحرير تجارتها بالكامل. وفي 01 فيفري 1995، تم تطبيق تعريفة خارجية مشتركة على الواردات من الدول الأخرى. وفي القمة الثامنة للمجموعة في التي تم انعقادها بتروخيو بالبيرو في مارس 1996، قامت الدول الأعضاء آنذاك (بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، البيرو وفنزويلا) بإنشاء جماعة الأنديز، لتشجيع المزيد من الاندماج الاقتصادي والتجاري والسياسي بين الدول الأعضاء في إطار نظام تكامل جديد للإنديز. حيث تهدف الدول الأعضاء والهيئات التابعة لهذا النظام التكاملي إلى تأسيس سوق مشتركة لدول الأنديز، وتنفيذ

[1] Boughanmi, H. (2008). The trade potential of the Arab Gulf Cooperation Countries (GCC): a gravity model approach. *Journal of Economic Integration*, 42-56.
[2] Turner, B. (Ed.). (2016). *مرجع سابق*

سياسة خارجية مشتركة، وإنشاء جدول أعمال اجتماعي وسياسة موحدة حول تكامل الحدود، بالإضافة إلى توحيد السياسات لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المشتركة.

ويتميز التكتل بهيكل مؤسساتي بسيط يتكون من ممثلين مفوضين من كل دولة عضو، وتتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة أعضاء يجب اتخاذ قراراتهم بتوافق الآراء. كما يتم دعم هذه الهيئتين من قبل لجنة المساعدة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل كهيئة استشارية. ويمكن القول أن قوة هذه العملية الإقليمية تتمثل في أهدافها الطموحة لتحقيق التنمية المستدامة للدول الأعضاء، حيث تعترف بالفوارق الرئيسية في أهداف وآليات الاندماج بين الدول النامية والاتفاقات الإقليمية بين الدول المتقدمة.

التزمت الدول الأعضاء بالطريق التقليدي للتحرير من خلال التطلع إلى مواءمة وتنظيم سياساتها التجارية، وإنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي قائم على الحد الأدنى للتعريفة الخارجية المشتركة. ومع ذلك، لم تكن الزيادة في التجارة البينية الهدف الرئيسي للتكتل. حيث يجب أن يساعد توسيع السوق على عمليات التصنيع. والواقع أن الهدف الرئيسي هو التنمية، من أجل السماح بإدخال الدول الأعضاء في السوق العالمية بشكل إيجابي، بالإضافة إلى دمج أمريكا اللاتينية. وإلى جانب الاعتماد على سياسة التحرير التدريجي، ترتكز قوة التكامل الاقتصادي لدول الأنديز على ثلاثة مبادئ: الأولوية لسياسة التصنيع، التوزيع المتوازن لتكاليف ومزايا الاندماج، والحماية ضد القدرة التنافسية للاستثمارات الأجنبية.

مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات المختلفة للتنمية في المنطقة، فإن تأسيس المنطقة الإقليمية لدول الأنديز قد تم أيضا من خلال إنشاء معاملة تفضيلية قدمت إلى الإكوادور وبوليفيا خلال المفاوضات الخاصة باتفاق كارتاخينا، وتميزت بشكل خاص بالمرونة في إنشاء السوق المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق التنمية المنسجمة بين دول الأنديز يتم من خلال التوجه نحو التكامل الصناعي المخطط، وذلك من خلال التخصصات الوطنية. حيث تميزت عملية التكتل الإقليمي بشكل خاص في أهدافها المتمثلة في التخطيط والبرمجة الاقتصادية، خاصة في القطاع الصناعي الذي يعتبر أن يصبح محرك التنمية[1].

يمكن القول أن انطلاقة التكتل كانت ناجحة، حيث تميزت الفترة الأولى من السبعينيات بديناميكية إقليمية، وشهدت المنطقة زيادة كبيرة في الصادرات البينية الإقليمية بعد تخفيض سريع في الرسوم الجمركية. لكن بعدها

[1] Stenger, T., & Coutant, A. (2010). Les réseaux sociaux numériques: des discours de promotion à la définition d'un objet et d'une méthodologie de recherche. *HERMES-Journal of Language and Communication in Business*, *23*(44), 209-228.

بدأت بعض المشاكل الإقليمية بالظهور، حيث أن تضاعف حالات عدم تطبيق قرارات التكتل وضع العملية في حالة من عدم اليقين القانوني التدريجي والخطير، كما أن الاختلافات الاقتصادية بين الشيلي والدول الأعضاء أدت إلى عدم الاتفاق على السياسات المتعلقة بالتحرير في بداية مفاوضات التعريفة الخارجية المشتركة، وانتهت أخيرا بانسحاب الشيلي سنة 1976. وفي بداية الثمانينات، تميزت عملية الاندماج بالتذبذب بين التطوير المؤسساتي والصعوبات في تنفيذ الأهداف المنسقة. كما تميزت تلك الفترة بأزمة الديون، مما جعل التفكير بتغيير التوجه بترك التنمية الصناعية لصالح سياسة الأسواق المفتوحة. وعلى الرغم من الأضرار الجسيمة التي لحقت بالسوق الإقليمية نتيجة خروج الشيلي، فقد أكدت الدول الأعضاء الأخرى بالتزامها بالاندماج، وذلك من خلال الصندوق الاحتياطي للإنديز (FAR)، والذي يعمل على منح الائتمان إلى الدول الأعضاء التي تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات، والتحرك نحو التعاون السياسي خاصة في سياق الحرب في نيكاراغوا. ويمكن القول أن هذه الفترة تميزت بوجود هيكل مؤسساتي معمق. وعلى الرغم من أوجه التقدم المؤسساتي هذه، فإن الصعوبات التي واجهتها البرامج الصناعية وتحرير التجارة، والتي تعتبر مواضيع ذات أولوية في تكامل الأنديز، أدت إلى تشويه كبير لهذه العملية. حيث تزايد الشك وعدم اليقين مع الانقلاب الذي نفذه لويس غارسيا ميزا تيخادا في بوليفيا في جويلية 1980، بالإضافة إلى الاشتباكات التي وقعت بين الإكوادور والبيرو في المناطق الحدودية سنة 1981. مما أدى إلى انكماش التجارة البينية واندلاع أزمة الديون سنة 1983، حيث تم تعليق برنامج التحرير واستبداله بنظام التقييد والتجارة المدارة، والذي يتألف من إنشاء اتفاقات ثنائية. يمكن القول أن أزمة الديون أدت إلى إعادة توجيه مسار عملية تكتل الأنديز. حيث تغير سياق وشروط التكامل الإقليمي، وتحولت النزعة الإقليمية استجابة لمنطق الاقتصاد الدولي والتعامل مع الأزمات الوطنية. وبعد سياسات التعديل الهيكلية، أصبحت الأولوية للنزعة الإقليمية المفتوحة على حساب السياسات الإقليمية للحماية والتصنيع لصالح التنمية[1].

وقعت حكومات دول الأنديز في ماي1987 على بروتوكول كيتو الذي أكد على الإرادة لإنشاء منطقة تجارة حرة واعتماد تعريفة خارجية مشتركة، كما أنه أعطى الإذن للدول الأعضاء بإبرام اتفاقات اتفاقيات ثنائية مع أطراف ثالثة. وقد اعتبر هذا الاتفاق أول إصلاح حقيقي للتكتل. وفي جانفي 1992، تم إنشاء منطقة تجارة حرة دون أي استثناء، وتم تعيين تعريفة خارجية مشتركة على أربعة مستويات (5%، 10%، 15%، 20%)، مما أدى في جافي 1995

[1] Samson, C. P. (2016). *L'intégration régionale en quête de sens: impliquer les populations dans la Communauté Andine: réflexion à partir du cas de la communication institutionnelle du SGCAN*(Doctoral dissertation, Université Rennes 2).

إلى إنشاء اتحاد جمركي غير كامل لا تعتبر بيرو جزءا منه. وساعد هذا الانفتاح في تحسن الاقتصاد الإقليمي لدول الأنديز، حيث تضاعفت قيمة الصادرات داخل المنطقة بسبعة مرات خلال الفترة بين 1986 و1995، كما أنه أدى إلى تعميق الجانب المؤسساتي للتكتل. وفي 1997 وبعد الإصلاحات المؤسساتية، أصبح جدول الأعمال أكثر تنويعا وتعمقا، ومجتمع الأنديز تكتلا جديدا وأصبحت الأبعاد السياسية،الاجتماعية والثقافية ذات أهمية تعادل الأبعاد الاقتصادية والتجارية. كما لم تخلوا عملية الاندماج من البعد السياسي الذي تمثل في الأمن والديمقراطية. حيث أدت المشاورات السياسية إلى اعتماد ميثاق الأنديز للسلم والأمن، الحد ومكافحة نفقات الدفاع الخارجي في 17 جوان 2002. وفي 2004، واستندت هذه الخطوة إلى ثلاثة انتقالات والتي تمثلت في تعزيز الدول، الانتقال من النيوليبرالية إلى النيوكنزية الجديدة، وتطوير آليات التعاون في مواجهة التجارة الحرة. وتحقق هذا في 14جوان2007، حيث أصبح التكتل أكثر توازنا للمواضيع الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، البيئية، التجارية، بالإضافة إلى تحقيق وحدة تتميز بالتنوع، وتحقيق خدمة Vivir Good لشعبها، والتنظيم البيئي. واستمر التنويع الذي بدأ بعد إعادة الهندسة في 1997 خلال الفترة من 2004 إلى 2012، وتميز بشكل خاص ببناء جدول أعمال اجتماعي يعالج ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في الجوانب الاجتماعية الاقتصادية المتعلقة بتحسين التكامل وخاصة في السوق الموسع، التنمية الاجتماعية ومشاركة الناس في الاندماج من أجل عملية أكثر شفافية وديمقراطية، بالإضافة إلى الصحة والأمن الغذائي، العمل والتنمية الريفية والحدودية، مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، الثقافة أو الهوية والتعليم وتحقيق التنمية المستدامة.

ويتكون المجلس الرئاسي لدول الأنديز من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى هيئة في منظومة تكامل الأنديز، بالإضافة إلى مجلس الوزراء واللجنة الوزارية المكونة من الهيئات التشريعية. وتمثل الأمانة العامة الهيئة التنفيذية للتكتل، وبرلمان الأنديز هو الهيئة التداولية. كما توجد محكمة العدل، التي بدأت العمل في عام 1984، لحل النزاعات بين الأعضاء وتفسير التشريعات. وتوجد مؤسسات أخرى كمؤسسة التنمية في الأنديز (CAF)، صندوق الاحتياطي الأمريكي اللاتيني (FLAR)، المجلس الاستشاري للأعمال. وعلاوة على المعاهدة التي وقعتها 12 دولة من أمريكا الجنوبية في ماي 2008، من المتوقع أن يتم دمج جماعة الأنديز تدريجيا في اتحاد دول أمريكا الجنوبية.

وبيين الجدول أهم نقاط القوة والضعف في التكتل.

الجدول رقم1.2. نقاط القوة ونقاط الضعف في التكتل:

المزايا	النقائص
الاعتراف بالتكتل كمنظمة تكامل اقتصادي واجتماعي من قبل الأجهزة الحكومية للدول الأعضاء وجزء كبير من المنظمات الدولية.	حد أدنى ونقص في معرفة التكتل من قبل شعوب الأنديز.
أكثر من ثلاثة عقود من الوجود مع درجة عالية من المؤسساتية.	تنظيم وتوقعات غير مقنعة مقارنة بالتطلعات.
وجود هيكل نظام التكامل الأنديزي (SAI) الذي يجمع بين عدة مجالات ومهارات متنوعة.	الصعوبة رسم إستراتيجية مشتركة لنشر التكامل مع رؤية شاملة تتجنب ازدواجية الجهود وتعزز الموارد الضعيفة.
هيئة تنفيذية جديدة، صغيرة، مرنة وقابلة للتكيف مع التغييرات.	غالبية السكان تحتفظ بصورة سلبية لمنظمات التكامل لأنها تعتبرها مؤسسات بيروقراطية.
مشاركة أغلب الرؤساء والمستشارين في عملية صنع القرار.	الإعلانات العامة من قبل السلطات، لا تزال غير كافية، في دعمهم للاندماج ونشر أنشطته ونجاحاته.
نمو التجارة البينية داخل التكتل، بما في ذلك في أوقات الأزمات ، في مواجهة هبوط التجارة مع بقية العالم.	زيادة خروقات أسس التكتل واحتمال عودة ظهور النزعات الحمائية لمواجهة الاختلالات.
الالتزام بتحديد تعريفة خارجية مشتركة جديدة وتحديد المواعيد النهائية لدخولها حيز التنفيذ واعتماد الإجراءات اللازمة لتحسين الاتحاد الجمركي.	الخلافات مع القطاعات التي تتأثر بمدى وخطر التخلف عن السداد من قبل الدول الأخرى.
توسيع الاندماج في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالتالي زيادة إمكانية تغطية الجهات الفاعلة المشاركة في عملية التكامل.	مضاعفة المطالب من قبل جماعات الضغط للدفاع عن مصالحهم.
تأسيس سياسة خارجية مشتركة.	التصور الخارجي لمنطقة الأنديز كمنطقة من الاضطرابات والصراعات ومشاكل الحكم.

المصدر. Samson, C. P. (2016). *L'intégration régionale en quête de sens: impliquer les populations dans la Communauté Andine: réflexion à partir du cas de la communication institutionnelle du SGCAN*

3.2. السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (الكوميسا):

تم إنشاء السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (الكوميسا) في سنة 1982 كمنطقة تجارية تفضيلية. وتضم الاتحاد 19 بلدا أفريقيا من البلدان الأعضاء: بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، رواندا، السيشيل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا وزمبابوي. ويهدف التكتل إلى تسهيل وإزالة نقاط الضعف الهيكلية والمؤسسية للدول الأعضاء حتى يتمكنوا من تعزيز النمو وتحقيق التنمية الجماعية والمستدامة.

أصبحت هذه المنطقة التفضيلية منطقة تجارة حرة في سنة 1994، واعتبرت كتكتل لبناء المجتمع الاقتصادي الأفريقي والتي استبدلت منطقة التجارة التفضيلية لأفريقيا الشرقية والجنوبية، التي كانت موجودة منذ عام 1981. ودخلت حيز التنفيذ في سنة 2000 بعد فترة طويلة من التخفيضات التدريجية في التعريفات الجمركية وبالتالي اعتمدت على اندماج إقليمي مفتوح. وهو يجمع بين أحد عشر عضوا يعملون على حذف التعريفات الداخلية. وتم إطلاق منطقة التجارة الحرة في الكوميسا (FTA) في 31 أكتوبر 2000، في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في لوساكا، زامبيا. حيث تم الاتفاق على عدم فرض أي تعريفة جمركية على السلع والخدمات المنتجة في الدول المشاركة في هذه الاتفاقية[1].

وبالإضافة إلى خلق بيئة سياسية لتحرير التجارة، قامت الكوميسا أيضا بإنشاء مؤسسات متخصصة مثل بنك التجارة والتنمية في منطقة شرق وجنوب أفريقيا (PTA Bank)، شركة إعادة التأمين (ZEP-RE) (PTA)، دار المقاصة (Clearing House) ومحكمة العدل، لتوفير البنية التحتية المالية ودعم الخدمات. كما قامت الكوميسا بتشجيع خطة ضمان المخاطر السياسية، من خلال إنشاء وكالة التأمين التجاري الإفريقي (ATI)، معهد الجلود ومنتجات الجلود (LLPI)، بالإضافة إلى وضع خطة للتأمين عبر الحدود.

وتعتبر الكوميسا حاليا واحدة من التكتلات الإقليمية المعترف بها كوسيلة وركن أساسي لتحقيق التنمية في المنطقة، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية في القارة. ويهدف هذا التكتل إلى تحقيق مجتمع اقتصادي متكامل يضمن حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات، فضلا عن إنشاء اتحاد نقدي. بالإضافة إلى تحقيق تقدم اقتصادي

[1] Othieno, L., & Shinyekwa, I. (2011). Prospects and Challenges in the formation of the COMESA-EAC and SADC Tripartite Free Trade Area.

واجتماعي مستدام في جميع الدول الأعضاء من خلال زيادة التعاون والتكامل في جميع مجالات التنمية خاصة في التجارة، الجمارك، الشؤون النقدية، النقل، الاتصالات، المعلومات والتكنولوجيا، الصناعة، الطاقة، الزراعة، البيئة والموارد الطبيعية[1]. من أجل ذلك، قامت الكوميسا بتطوير قواعد منشأ موحدة وإجراءات جمركية مبسطة، كما ألغت بعض الحواجز غير الجمركية مثل إصدار تراخيص الاستيراد، إزالة القيود على الصرف الأجنبي وإلغاء حصص الاستيراد والتصدير. كما حددت إستراتيجية إقليمية للاستفادة من السياحة.

أجريت العديد من الدراسات التجريبية لتقييم تأثير هذا الاندماج على الدول الأعضاء. حيث استخدم Musilaنموذج الجاذبية لتقييم كثافة خلق أو تحويل التجارة داخل الكوميسا ، ECCAS وECOWAS، باستخدام بيانات سنوية من 1991 إلى 1998، أظهرت النتائج التجريبية لهذه الدراسة أن كثافة خلق التجارة كانت الأعلى في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تليها تلك الموجودة في الكوميسا. كما بينت الدراسة أنه لا يوجد أي حالة من تحويل التجارة في هذه التكتلات[2]. وفي دراسة حديثة Kamau، حيث درس تأثير التكامل الاقتصادي على النمو من خلال بناء مؤشر للتكامل الاقتصادي يعتمد على متوسطات التعريفة في الدول الأكثر تفضيلا ومستوى التعاون الإقليمي للكوميسا وجماعة شرق إفريقيا وSADC. تؤكد نتائج الدراسة العلاقة الإيجابية بين التكامل الاقتصادي والنمو الاقتصادي، حيث أن التكامل الاقتصادي والتجارة، بشكل منفصل ومشترك، لهما تأثير إيجابي وكبير على النمو. وتوصي الدراسة بتحرير التجارة على أساس عدم التمييز مع التحرير التفضيلي لكل من السلع والخدمات[3]. وتحلل دراسة Riedel أثر الاندماج الإقليمي بين البلدان الثلاثية على صادراتها الثنائية وتقيم آخر جهود الاندماج، من خلال تقدير نموذج الجاذبية الممتدة على مجموعة بيانات الفريق باستخدام الملاحظات السنوية من 1995 حتى سنة 2010. حيث تم تطبيق نهجين للوصول إلى السوق المحدودة بالوكالة ومعدلات التعريفات المطبقة، من خلال الجمع بين معدلات التعريفة الجمركية على الواردات والصادرات من بلدان جنوب الصحراء الكبرى ومتوسطها ومتغيرات المؤشر الخاصة بالعضوية في اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية لعزل التأثيرات المتميزة على

[1] Tsikata, Y., & de Melo, J. (2014). Regional Integration in Africa: Challenges and Prospects. *United Nations University (UNU WIDER). WIDER Working Paper, 37*, 10-11.
[2] Musila J.W. (2005), The Intensity of Trade Creation and Trade Diversion in COMESA, ECCAS and ECOWAS: A Comparative Analysis. *Journal of African Economies*, Vol.14, N°1, pp. 117–141.
[3] Kamau N. L. (2010), The impact of regional integration on economic growth: empirical evidence from COMESA, EAC and SADC trade blocs. *American Journal of Social and Management Sciences*. Vol.1, N°.2, pp.150-163.

الصادرات الحقيقية. وجدت الدراسة أثرا قويا وسلبيا بشكل كبير على الحواجز الجمركية فيما يتعلق ببقية العالم. ومن المثير للاهتمام أن حالة اتفاقية التجارة الحرة لا تظهر أي تأثير على تعزيز الصادرات[1].

وفي نفس السياق، حاول Carrère تقييم تأثير الاتفاقيات الإقليمية في جنوب صحراء أفريقيا على تجارة الدول الأعضاء فيها ومقارنة بين آثارها. حيث استخدم نموذج جاذبية معزز يدرس التجارة الثنائية بين دول تنتمي إلى تكتلات إقليمية كالجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، ومجموعة التنمية في الجنوب الأفريقي (SADC) والكوميسا (COMESA)، في الفترة 1962-1996. أظهرت النتائج أن الكوميسا لم يكن لها تأثير على تدفقات التجارة داخل المنطقة[2]. وقام Afesorgbor et Van Bergeijk بتلخيص الدراسات التجريبية حول التكامل الإقليمي الأفريقي واستنتج أنه قد يكون هناك تحيز متزايد في التقييم. فبمقارنة التأثيرات التجارية للتكتلات الإقليمية المختلفة، وجدوا أثرا إيجابيا هاما على التجارة في بلدان السادك ، ولكن ليس في دول الكوميسا[3].

4.2. الجماعة الكاريبية (CARICOM):

تم إنشاء السوق المشتركة لدول الكراييب والجماعة الكاريبية بعد التوقيع على معاهدة شاغواراماس في 04 جويلية 1973 من قبل رؤساء وزراء بربادوس، غيانا، جامايكا وترينيداد وتوباغو. وقامت ستة بلدان وأقاليم إضافية (بليز ، الدومينيك ، غرينادا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، مونتسيرات) بالتوقيع على المعاهدة في 17 أفريل 1974. ودخلت حيز التنفيذ في 01 ماي 1974. وانضمت أنتيجوا إلى العضوية في 04 جويلية من نفس السنة، سانت كيتس ونيفيس في 26 جويلية، جزر البهاماس في 04 جويلية 1983 وسورينام في 04 جويلية 1995. كما تضم أيضا هايتي، برمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر تركس وكايكوس كأعضاء منتسبون.

بدأت الجماعة الكاريبية في تكامل السوق والاقتصاد سنة 1989، وذلك في محاولة لمكافحة وتقليل آثار العولمة. وتمت جدولة عملية الاندماج على مرحلتين، تكامل السوق والاندماج الاقتصادي. حيث تسعى من خلال تكامل السوق لتحقيق حرية حركة السلع والخدمات، بما في ذلك تنسيق التجارة والعمالة والمالية. وينطوي الاندماج الاقتصادي على تنسيق أعمق لاقتصاديات الدول الأعضاء، بما في ذلك التنسيق النقدي وإدخال عملة موحدة.

[1] Riedel, J., & Slany, A. (2015). New panel data evidence on Sub-Saharan trade integration-Prospects for the COMESA-EAC-SADC Tripartite.
[2] Carrère, C. (2004). African regional agreements: impact on trade with or without currency unions. *Journal of African Economies*, *13*(2), 199-239.
[3] VanBergeijk, P. A., van Bergeijk, P. A., Sylvanus Kwaku, A., Sylvanus, A., & Peter, B. (2014). Measuring multi-membership in economic integration and its trade-impact. A comparative study of ECOWAS and SADC. *Economics Working Papers*.

وتتمثل أهداف هذا التكتل في تحسين مستويات المعيشة والعمل، التوظيف الكامل للعمل وعوامل الإنتاج الأخرى، تحسين مستويات التنافسية الدولية، تحقيق التقارب والتنمية الاقتصادية المنظمة والمستدامة، توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأخرى، التنظيم لزيادة الإنتاج والإنتاجية، تحقيق أكبر قدر من النفوذ الاقتصادي والفعالية في التعامل مع العالم الخارجي، تعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية الخارجية والأجنبية للدول الأعضاء[1]. وفي اجتماعه العشرين المنعقد في جويلية 1999، وافق مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية على التوقيع على الاتفاق المنشئ لمحكمة العدل الكاريبية، وفوضوا إنشاء لجنة تحضيرية تتألف من المحامين العامين لدول بربادوس، غيانا، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا وترينيداد وتوباغو، بمساعدة مسؤولين آخرين، لوضع وتنفيذ برنامج للتعليم العام داخل التكت، واتخاذ الترتيبات المناسبة لتدشين محكمة العدل الكاريبية قبل إنشاء السوق الموحدة والاقتصاد. ومن بين التدابير المعتمدة إنشاء صندوق ائتماني بتسوية لمرة واحدة تبلغ 100 مليون دولار لتمويل المحكمة.

يعتبر مؤتمر رؤساء الحكومات الجهاز الرئيسي للمجتمع، وتتمثل مسؤوليته الأساسية في تحديد وتوجيه السياسة العامة للتكتل. وهو السلطة النهائية النائبة عن المجموعة لإبرام المعاهدات والدخول في علاقات ومفاوضات مع الدول والمنظمات الدولية. كما أنه مسؤول عن الترتيبات المالية لتغطية نفقات المجموعة. ويعتبر مجلس الوزراء ثاني أعلى جهاز في المجتمع، ويتألف من وزراء الحكومة، حيث يتحمل المسؤولية الأساسية عن تطوير التخطيط الاستراتيجي للتكتل وتنسيقه في مجالات التكامل الاقتصادي والتعاون الوظيفي والعلاقات الخارجية. أما الأمانة فهي الجهاز الإداري الرئيسي للتكتل، ويعين الأمين العام (بناء على توصية مجلس الجماعة) لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، ويجوز إعادة تعيينه حيث يعتبر المسؤول التنفيذي الأول للتكتل، ويتصرف بهذه الصفة في جميع اجتماعات هيئات المجتمع. وتوجد عدة مؤسسات تابعة للتكتل أهمها بنك التنمية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي[2].

حصلت معظم دول التكتل على استقلالها عن بريطانيا في ستينيات، سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ولا تزال تناضل من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي بما يكفي لتكون دولا ذات سيادة. ونظرا لأن النظرية الكامنة وراء إنشاء السوق الموحدة للجماعة الكاريبية هي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية، فإن التأخر في

[1] Dabène, O. (2009). *The politics of regional integration in Latin America: theoretical and comparative explorations*. Springer.
[2] Barreto, S. M., Miranda, J. J., Figueroa, J. P., Schmidt, M. I., Munoz, S., Kuri-Morales, P. P., & Silva Jr, J. B. (2012). Epidemiology in Latin America and the Caribbean: current situation and challenges. *International journal of epidemiology*, *41*(2), 557-571.

تنفيذه يعني أن سكان الجماعة الكاريبية ما زالوا بحاجة إلى الانتظار لتحقيق المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية في المنطقة. ويمكن القول أن القضايا المتعلقة باقتصادياتها الصغيرة، والتعلق القوي بالشعور بالسيادة، والافتقار إلى القدرة الفنية نتيجة لاستنزاف العقول هي الأسباب المباشرة الرئيسية لحركة التكامل المتخلفة. ومع ذلك لم تنسق إرادتها السياسية للتغلب على تلك القضايا الدول الأعضاء. كما أن وجود دول مجاورة غنية بالطاقة وحركات التكامل الإقليمية أخرى، والتي تعتبر أكثر جاذبية من السوق الموحدة للجماعة الكاريبية قد هددت المصالح السياسية داخل التكتل[1].

5.2. مؤتمر تنسيق التنمية في جنوب إفريقيا SADC:

بدأت نشأة مؤتمر تنسيق التنمية في جنوب إفريقيا في 01 أفريل 1980 في لوساكا بزامبيا، بعد مراحل سياسية أجرتها عدة دول من المنطقة في سنة 1975. وفي سنة 1992، بعد مؤتمر قمة وندهوك (ناميبيا) وبعد عدة سنوات من المشاورات، تحولت SADCC رسميا إلى SADC، ودخلت معاهدات التنظيم الجديدة حيز التنفيذ الكامل في سنة 1993. وتم تحديد جدول الأعمال المتعلق بالتجارة في البروتوكول الخاص التجارة الذي انعقد في أوت 1996، ودخل حيز التنفيذ في 25 جانفي 2000 [2].

تطورت مجموعة التنمية في الجنوب الأفريقي من حيث الشكل والمضمون، ونمت بشكل كبير من خمس دول عندما تم إنشاؤها إلى 15 دولة في عام 2014، حيث ضمت أنغولا، بوتسوانا، ليسوتو، مالاوي، الموزمبيق، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا وزيمبابوي. وانضمت لاحقا جمهورية الكونغو الديمقراطية، مدغشقر، موريشيوس، ناميبيا، السيشيل وجنوب أفريقيا. غادرت السيشيل في جويلية 2004، ولكنها عادت إلى العمل في أوت 2007. ووفقا لبروتوكول الاتفاق، فإن هدف مجموعة التنمية في الجنوب الأفريقي هو إنشاء منطقة تجارة حرة في غضون ثماني سنوات من دخول البروتوكول حيز التنفيذ. وتتمثل الأهداف الرئيسية له في تعزيز النمو الاقتصادي والعادل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة التي من شأنها أن تكفل تخفيف الفقر، والسعي إلى القضاء عليه. كما أنه يسعى إلى تعزيز

[1] Ito, M. (2016). The Caribbean Community Single Market and Economy. *International Journal of Human Culture Studies*, *2016*(26), 63-97.
[2] Opara Opimba, L. (2009). *L'impact de la dynamique de l'intégration régionale sur les pays de la SADC: une analyse théorique et empirique* (Doctoral dissertation, Bordeaux 4).

القيم السياسية المشتركة والنظم والقيم المشتركة الأخرى التي تنتقل عبر مؤسسات ديمقراطية وشرعية وفعالة، وتدعيم وصيانة الديمقراطية والسلام والأمن في المنطقة[1].

وفي أوت 2008، أطلقت المجموعة SADC رسميا اتفاقية التجارة الحرة في قمتها السنوية. ووفقا للمعاهدة يتمثل الهدف الرئيسي لهذا التكتل في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي من خلال تعزيز القدرة التنافسية الصناعية وتنويع اقتصاديات الدول الأعضاء عن طريق تعزيز التجارة البينية، الاستثمارات والتعاون الإنتاجي والتكنولوجي. بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء[2].

وعكس برامج التعاون التي تتم في قطاعات محددة أو دول معينة، فقد اعتمدت مجموعة التنمية في الجنوب الأفريقي الآن على منهج أكثر مركزية، يتم من خلاله تجميع البرامج القطاعية الـ21 للتكتل في أربع مجموعات، حيث تضم المجموعة الأولى التجارة، الصناعة، التمويل والاستثمار. أما المجموعة الثانية تشمل البنية التحتية والخدمات. الثالثة تخص الغذاء، الزراعة والموارد الطبيعية. وأخيرا التنمية الاجتماعية، البشرية والبرامج الخاصة. وأحرزت مجموعة التنمية للجنوب الأفريقي تقدما كبيرا في تنفيذ جدول أعمال التكامل منذ دخول معاهدة 1992 حيز التنفيذ. ومنذ ذلك الحين، تم التوقيع على أكثر من 20 بروتوكول لقيادة البرامج والأنشطة القطاعية. وتشمل هذه البروتوكولات الحصانات والامتيازات، مكافحة المخدرات غير المشروعة، الطاقة، النقل، الاتصالات والأرصاد الجوية، نظم المجاري المائية المشتركة، التجارة، المناجم، التعليم والتدريب بالإضافة إلى السياحة والصحة[3].

وقد أجريت دراسات تجريبية عن تأثير التكتلات التجارية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث بينت دراسة Diao أن إلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية بين دول مجموعة التنمية في لجنوب الأفريقي سوف يفيد الناتج المحلي الإجمالي الزراعي الحقيقي في المنطقة، بالإضافة إلى الدخل القومي والإنتاج الزراعي. حاول Lewis et al. باستخدام التوازن العام دراسة تأثير اتفاقية التجارة الحرة على اقتصاديات المجموعة. واكتشفوا أن

[1] BERTHELEMY, J. C., BLANCHETON, B., COMBES, J. L., VENCATACHELLUM, D., & YVARS, B. (2009). L'IMPACT DE LA DYNAMIQUE DE L'INTEGRATION REGIONALE SUR LES PAYS DE LA SADC: UNE ANALYSE THEORIQUE ET EMPIRIQUE.

[2] Amos, S. (2010). The role of South Africa in SADC regional integration: the making or braking of the organization. *J. Int'l Com. L. & Tech.*, *5*, 124.

[3] Turner, B. (2002). *The statesman's yearbook 2003: the politics, cultures and economies of the world* (No. JA 51. S73 2002).

المكاسب التي يمكن تحقيقها محدودة بالنظر إلى صغر حجم التكتل والاختلالات التجارية للدول الأعضاء[1]. وفي دراسة لCarrère عن تأثير الاتفاقات الإقليمية لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء على تجارة البلدان الأعضاء، بينت النتائج أن التكتل قد ساهم في زيادة التدفقات التجارية داخل المنطقة بمقدار 2.7 مرة. بالإضافة إلى ذلك، ووضع Kamau أدلة على أن التكتل يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. من جهة أخرى، قام Afesorgbor و Van Bergeijkمن خلال نموذج الجاذبية ل 25 دولة وخلال فترة تمتد من عام 1980 إلى عام 2006 بقياس درجة العضوية في الكتل الإقليمية، ومقارنة تأثيرها على المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) ومجموعة التنمية في الجنوب الأفريقي (SADC). وخلصوا أن العضوية المتعددة تساهم في زيادة التبادلات التجارية الثنائية[2].

وتحلل الدراسة التي أجراها .Nin-Pratt et al من خلال نموذج التوازن الجزئي، تأثير مجموعة التنمية في الجنوب الأفريقي على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الزراعة. وخلصوا إلى أن التأثير من حيث الرفاهية إيجابي، ولكنه صغير[3]. خلص Sandberg et Martin أن التجارة داخل مجموعة التنمية في الجنوب الأفريقي لها تأثير سلبي، وإن كان غير معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي في المنطقة[4].

3. التكتلات العملاقة:

تساهم التجارة في الأداء الاقتصادي من خلال تحسين الإنتاجية ومنح المنتجين والمستهلكين إمكانية الوصول إلى أنواع أكبر من السلع بأسعار أقل. كما أنها تحفز المنافسة وتشجع على تدفقات التكنولوجيا والاستثمار. وقد تابعت الدول هذه الفوائد منذ أمد طويل من خلال تخفيض التعريفات تدريجيا عن طريق الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) واتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO)، مما مكن التجارة العالمية من النمو بسرعة مضاعفة بنفس سرعة الإنتاج. لكن في السنوات الأخيرة، تراجعت المفاوضات العالمية وأصبحت الحواجز غير التعريفية أكثر انتشارا، كما تباطأ نمو التجارة العالمية. وتمكن اليوم التعريفات المنخفضة،

[1] Pratt, A. N., & Diao, X. (2008). Exploring growth linkages and market opportunities for agriculture in Southern Africa. *Journal of Economic Integration*, 104-137.
[2] Afesorgbor, S. K., & van Bergeijk, P. A. (2014). *Measuring multi-membership in economic integration and its trade-impact. A comparative study of ECOWAS and SADC* (No. 2014-06).
[3] Nin-Pratt, A., Diao, X., & Bahta, Y. (2008, December). Assessing potential welfare impacts on agriculture of a regional free trade agreement in Southern Africa. In *Southern Africa Regional Conference on Agriculture* (pp. 8-9).
[4] Hm, S., & Tl, M. (2001). TRADE RELATIONSHIPS AND ECONOMIC DEVELOPMENT. *South African Journal of Economics*, *69*(3), 405-435.

اللوجيستيات المحسنة ونظم المعلومات الأفضل، الشركات من استغلال المكاسب الناتجة عن التخصص الدولي على نطاق أوسع بكثير مما كانت عليه في الماضي.

وقد طورت الشركات في الولايات المتحدة ومناطق أخرى سلاسل قيمة عالمية معقدة، تركز في الغالب على آسيا والمحيط الهادئ، للرفع من الإنتاجية. وحفزت هذه النظم إلى جانب المجالات الجديدة للاندماج الاقتصادي، الطلب على الحواجز التجارية التي لا تزال منخفضة، كما أنها ساعدت من تحسين الربط بين الموانئ والاتصالات، ووضعت قواعد أكثر وضوحا وأكثر تناسقا لتسهيل العمليات التجارية الدولية. وبعد فشل مفاوضات التجارة العالمية في مواكبة هذه الاتجاهات لملء الفراغ، تم توقيع ما يقرب من 100 اتفاقية تجارة حرة جديدة منذ سنة 2000 في منطقة آسيا وحدها. حيث تعتبر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية أو الصغيرة كاستراتيجيات "ثاني أفضل" لتحقيق تكامل أعمق. يتطلب تحقيقها إثبات قواعد المنشأ والتي غالبا لا يستطيع المتعاقدون تحقيقها في اتفاقية لا تغطي سلاسل التوريد الكاملة. كما تميل اتفاقيات التجارة الحرة الأصغر إلى التركيز على الأهداف الإقليمية الضيقة، وليس لها تأثير يذكر على القواعد العالمية. كما تميل أيضا إلى أن تكون غير فعالة، حيث أنها تشجع على استخدام المنتجات المكلفة من شركاء اتفاقية التجارة الحرة بدلا من تلك المنتجات التي ينتجها غير الأعضاء بكفاءة. هذا ما يستوجب وجود مفاوضات عالمية فعالة واتفاقات إقليمية كبيرة وطموحة يطلق عليها في كثير من الأحيان الاتفاقات الإقليمية العملاقة. حيث تشمل هذه الاتفاقيات العدد الكافي من الشركاء للحد من تكاليف تحويل التجارة والتأثير على القواعد العالمية. ومع ذلك، تكون عضويتها صغيرة بما يكفي للتوصل إلى حلول وسط بشأن القضايا الصعبة.

1.3. شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي:

تتفاوض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي EU على اتفاقية تجارة حرة أطلق عليها شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي TTIP. ويعتبر الاتفاق عملاق لأن التدفقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تمثل نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي. كما تمثل الصادرات والواردات من الدول الأعضاء المحتملة في TTIP، بما في ذلك التجارة داخل الاتحاد الأوروبي، أكثر من 43 % من التجارة العالمية. كما تعتبر الولايات المتحدة الشريك التجاري الأهم للاتحاد الأوروبي، حيث تمثل ما يقارب من 20% من الصادرات الخارجة عن

الاتحاد الأوروبي في السلع والخدمات وأكثر من 15% من الواردات، على الرغم من تراجع التجارة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي تمثل جزء من التجارة العالمية في الفترة الأخيرة[1].

وتشير العديد من الدراسات أن TTIP سيزيد من هذا الاتجاه، كما سيساعد في إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي العالمي. وتشير إلى التقييم النقدي حول الفوائد الاقتصادية المتوقعة لمثل هذا الاتفاق، ومن أبرز هذه الدراسات نجد Ecorys (2009)، CEPR (2013)، Bertelsmann/ifo (2013).

تتواصل المفاوضات الحالية بشأن اتفاقية التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لسنوات عديدة، وتوجد العديد من المبادرات لإضفاء الطابع المؤسساتي على التعاون في مسائل التنظيم[2]. وقد اتفق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالفعل في إعلان الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة على أن يجتمع ممثلو الحكومة الأمريكية والمفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي بانتظام لمناقشة هدف التحرر الاقتصادي، وكذلك التعاون في القضايا الأمنية والثقافية. ومع ذلك ظل الاتفاق غير محدد إلى حد ما، وتم التصديق على اتفاق واحد فقط لسياسة اقتصادية ملموسة، وهو اتفاق سياسة المنافسة سنة 1991. وقد أعطت هذه العلاقة دفعة جديدة في جدول الأعمال الجديد عبر الأطلسي سنة 1995، والذي كان يهدف بشكل خاص إلى المساعدة في تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية وتحسين التبادلات على المستوى غير الحكومي، من خلال الاعتراف بدور حوار الأعمال عبر المحيط الأطلسي. وبعد التعزيز الإضافي من قبل الشراكة الاقتصادية عبر الأطلسي سنة 1998، تم توقيع 9 اتفاقيات رسمية أخرى بين سنتي 1997 و2002 حول التعاون في المجالات التنظيمية، مثل اللوائح الفنية والاعتراف المتبادل بالمعايير في مختلف القطاعات. وكانت هناك أيضا العديد من المحادثات غير الرسمية على جميع جوانب التنظيم تقريبا في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبعد اعتماد المبادئ التوجيهية للتعاون التنظيمي والشفافية سنة 2002، وخارطة طريق أكثر منهجية للتعاون التنظيمي والشفافي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بين 2004 و2005، والتي تضمنت 15 مشروعا خاصا، أقيمت العديد من منتديات الحوار الأخرى بما في ذلك الحوار التنظيمي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول الخدمات المالية ومنتدى التعاون التنظيمي رفيع المستوى. ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع المبادرات، ظل النجاح في القضايا التنظيمية محدودا. فعلى سبيل المثال، لم يتم تنفيذ العديد من الاتفاقيات

[1] Raza, W., Grumiller, J., Taylor, L., Tröster, B., & von Arnim, R. (2014). An Economic Assessment of the Claimed Benefits of the Transatlantic Trade and Investment Partnership (TTIP). *Labor and Globalization*, 41.
[2] Pollack, M. A. (2003). *The engines of European integration: delegation, agency, and agenda setting in the EU*. OUP Oxford.

المتعلقة بالاعتراف المتبادل بسبب الافتقار إلى الثقة المتبادلة. وفي بعض الحالات، لم تتوافق اللوائح الانفرادية مع الاتفاقات، مما يثير النزاعات. وعلى هذه الخلفية، قامت المستشارة الألمانية ميركل التي كانت رئيسة مجلس الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت، الرئيس الأمريكي بوش ورئيس المفوضية الأوروبية باروسو بإنشاء المجلس الاقتصادي عبر الأطلسي (TEC)، ضمن إطار العمل من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي. وكان الهدف من إنشاء المجلس توفير دعم سياسي أقوى لمبادرات التعاون على المستوى الوزاري. حيث قام المجلس بتعيين مجموعة عمل معنية بوظائف النمو في نوفمبر 2011، والتي قامت أعدت أيضا بإعداد مفاوضات TTIP الحالية[1].

كان ينظر إلى تحرير التجارة عبر الأطلسي كمشروع مهم، لاسيما من قبل الشركات الكبرى في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ثم أصبح تحقيق اتفاق التجارة الحرة عبر الأطلسي مهمة واضحة لحوار الأعمال عبر الأطلسي TABD الذي تأسس في سنة 1995. ثم تغير إلى مجلس الأعمال عبر الأطلسي TABC في بداية 2013 بعد اندماجه مع مجلس الأعمال الأوروبي الأمريكي EABC. وإلى جانب الشركات الفردية الخاصة بالقطاعات، كان للمجلس TABC دورا استشاريا لا يتجزأ من الحوار التنظيمي عبر الأطلسي وكان له تأثير كبير على المفاوضات. وبالتالي يجب النظر إلى المفاوضات حول اتفاقية التجارة والاستثمار عبر الأطلسي على خلفية كل من الجهود السياسية الداخلية والخارجية والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، في ضوء العلاقات الاقتصادية الدولية وديناميكيات السوق الأوروبية الداخلية وتنظيمها.

وأعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في فيفري 2013 عن خططها لتشكيل شراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي TTIP من خلال اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تسمح لهما بالشروع في المفاوضات. ومن المتوقع أن يصبح TTIP أكبر اتفاقية للتجارة الحرة الثنائية وسوف. ورغم أنه يعتبر كخطة تم الإعلان عنها مؤخرا، إلا أنه أمر مهم خاصة بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن المفترض أن تسعى الولايات المتحدة من خلال مفاوضات TTIP إلى استيراد أكبر عدد ممكن من القواسم المشتركة مع الشراكة TTP، وذلك من أجل إنشاء قواعد مشتركة عبر المزيد من الدول. ويمكن القول أنه من خلال إتباع كل من الاتحاد الأوروبي ودول TPP لنهج مشترك في قضية ما (شراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي)، تزيد فرص الاعتماد على منهج شامل للتكتلات الإقليمية. ويمكن

[1] Beck, S. (2014). TTIP: possible negotiating outcomes and consequences. *TTIP: Implications for Labor. Edited by Christoph Scherrer*.

القول أنه سرعان ما أصبح مهم بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى الحد الذي تساءل فيه الأعضاء المشاركون (والمشاركين الثنائيين) عما إذا كانت التزاماتهم في برنامج TPP أو RCEP ستصبح على الأرجح متعددة الأطراف، سواء كان ذلك من خلال عملية منظمة التجارة العالمية بحكم القانون أو من خلال انتشار إضافي لاتفاقية التجارة الحرة بحكم الواقع. فمن المفترض أن تسعى الولايات المتحدة في مفاوضات TTIP إلى استيراد أكبر عدد ممكن من القواسم المشتركة مع برنامج TPP من أجل إنشاء قواعد مشتركة عبر المزيد من الدول. وإذا كان كل من الاتحاد الأوروبي وبلدان TPP يتبعان نهجا مشتركا لقضية فحينئذ يكون لذلك فرصة أفضل في أن يصبح هذا المنهج العالمي أكثر من أي شيء تم تطويره داخل RCEP. كما تسعى أن الولايات المتحدة إلى تضمين بنود متوافقة مع TPP في TTIP. وقد يؤدي هذا إلى مفاوضات مطولة حول البرنامج، ولكنه يخلق حافزا لإبرام الاتفاق قريبا[1].

تقدر دراسة CEPR (2013) أن إتفاق TTIP الطموح والشامل يمكن أن يحقق مكاسب إيكولوجية هامة بمجرد أن يتم تنفيذه بالكامل وأن الوقت المناسب قد حان لتكييف الأنظمة الاقتصادية. وستبلغ هذه الزيادة 0.5 في المائة و0.4 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على التوالي، مقارنة بمستوياتها دون استخدام TTIP. وهذا يرجع في معظمه إلى زيادة التجارة. ووفقا للدراسة، سيزداد إجمالي الصادرات بنسبة 6% و8% في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على التوالي. أو بعبارة أخرى، سوف يجلب TTIP مبيعات إضافية بقيمة 220 مليار و240 مليار يورو من السلع والخدمات لمنتجي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على التوالي. وستزداد الواردات الإجمالية بنسبة 5 في المائة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أي 226 مليار و200 مليار يورو على التوالي. في حين أن الزيادة في التجارة الثنائية هي المحرك الرئيسي للنمو في النشاط التجاري، حيث بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة نسبة 28 في المئة (187 مليار يورو)، في حين زادت واردات الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة أيضا بمقدار 159 مليار يورو. كما زادت مبيعات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لبقية العالم وبلغت على التوالي 33 مليار و80 مليار يورو[2].

يمكن القول أن التأثير الأوسع لـ TTIP يتمثل من خلال أن تقليل الحواجز غير التعريفية هو المحرك الأساسي للمكاسب المتوقعة. حيث أنه يحقق 80 في المائة من إجمالي المكاسب المحتملة نتيجة تخفيض التكاليف التي تفرضها

[1] Lewis, M. K. (2013). The TPP and the RCEP (ASEAN6) as Potential Paths toward Deeper Asian Economic Integration. *Asian J. WTO & Int'l Health L & Pol'y*, *8*, 359.

[2] Francois, J., Manchin, M., Norberg, H., Pindyuk, O., & Tomberger, P. (2015). *Reducing transatlantic barriers to trade and investment: An economic assessment* (No. 1503). Working Paper, Department of Economics, Johannes Kepler University of Linz.

البيروقراطية والتنظيمات، وكذلك من تحرير التجارة في الخدمات والصفقات العمومية. كما أن TTIP لن يعمل فقط على تعزيز النمو في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولكنه يسعى إلى شموليته على باقي دول العالم. وتوصلت الدراسة (2013) CEPRإلى أن الاتفاقية سيكون لها تأثير إيجابي على التجارة والدخل في جميع أنحاء العالم، مما يزيد الدخل في بقية العالم بنحو 90 مليار يورو. وأن فوائد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لن تتحقق على حساب بقية العالم. حيث بينت دراسة تأثيرات الانتشار المباشر لTTIP للكشف عن مدى تخفيض تكلفة التجارة من تقليل الحواجز غير التعريفية أنه يمكن تحقيق التكتل إذا عمل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة معا من أجل قواعد تجارية أفضل وتباعد تنظيمي أقل في المستقبل، وسوف يستفيد أيضا الشركاء الآخرين لباقي العالم. وبالتالي فإن أي توافق تنظيمي متوازن بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ينبغي أن يكون له تأثير إيجابي مباشر على المصدرين نتيجة خفض التكاليف الثابتة لتوفير سوق متكامل عبر المحيط الأطلسي. حيث تسمح التغييرات في اللوائح التنظيمية بوصول شركات تكون أولى بالرعاية بحكم الواقع إلى الأسواق عبر المحيط الأطلسي، بمعنى أن التغييرات القانونية التي يجب إدخالها لا يمكن أن تفضل مستفيدين من دول أخرى[1].

2.3. الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية:

في ظل تراجع وتدهور مصداقية منظمة التجارة العالمية، وضعف قدرتها على التفاوض، قامت الآسيان والصين بصفقة تخص التجارة الإقليمية الضخمة، والتي من المقرر أن تسمى بالشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية. حيث يمكن لهذه الشراكة أن تخلق أكبر كتلة تجارية اقتصادية في العالم، وتؤدي إلى المزيد من التداعيات على الاقتصاد العالمي. وأعربت الأطراف المشاركة عن هدف إنشاء اتفاقية شراكة لإنشاء بيئة تجارية واستثمارية مفتوحة في المنطقة تتمتع بمشاركة أوسع وأعمق مع تحسينات كبيرة على اتفاقيات التجارة الحرة الآسيان + الحالية.

إن الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الإقليمي هو التوصل إلى اتفاقية شراكة اقتصادية حديثة، شاملة، عالية الجودة ومتبادلة المنفعة بين الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) وشركاء اتفاقية التجارة الحرة للرابطة. وهذا من شأنه أن يسمح لكل دولة في المساهمة والحفاظ على اقتصادياتها، ومواصلة السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية العادلة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين المشاركين[2].

[1] Cernat, L., & Sousa, N. (2014). TTIP: A Transatlantic Bridge for Worldwide Gains. In *CESifo Forum* (Vol. 15, No. 2, pp. 32-36). München: ifo Institut–Leibniz-Institut für Wirtschaftsforschung an der Universität München.
[2] Kim, Y. C. (2016). RCEP vs. TPP: The Pursuit of Eastern Dominance. In *Chinese Global Production Networks in ASEAN*(pp. 19-37). Springer, Cham.

إن الإجماع المشترك في الصين هو أن برنامج التعاون الإقليمي من أجل التنمية RCEP هو طريق قابل للتطبيق لتعزيز التعاون في شرق آسيا بطريقة فعالة، من خلال الجمع بين أعضاء الآسيان العشرة وتكاملهم المتسق مع شركائهم التجاريين الستة الرئيسيين (أستراليا، الصين، الهند، اليابان، نيوزيلندا وكوريا الجنوبية). كما يعتبر الاتفاق كأساس لأكبر كتلة للتجارة الحرة في العالم مع 3.5 مليار شخص جنبا إلى جنب مع ثلاثة دول فعالة في تحقيق نمو السوق العالمية. الصين، الهند والآسيان. وحسب Basu Das، فإن RCEP سوف تلتزم بالقواعد والمعايير التي تتوافق في الغالب مع اتفاقيات ومبادئ الآسيان، المبنية على الإجماع[1]. كما أن معايير المفاوضات التجارية المرنة ستجعل برنامج التعاون الإقليمي من أجل التنمية أكثر جاذبية، وستجلب تقارب أكبر على المستوى المؤسساتي وتزيد من الاتصالات الشعبية التي تشتد الحاجة إليها على المستوى الإقليمي.

يمكن القول أن مشروع الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية نشأ من خلال اقتراحين لمنطقة تبادل حر سنة 2006، منطقة التبادل الحر لشرق أسيا بقيادة الصين الآسيان +3، والشراكة الاقتصادية الشاملة التي تقودها اليابان في شرق أسيا الآسيان +6. وبعد فترة من الدراسة والاستعراض، تقرر الجمع بين هذين الاقتراحين في مبادرة واحدة تقودها الآسيان سنة 2011، وانطلقت المفاوضات الرسمية في ماي 2013. ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في إضفاء الطابع المتعدد على نظام التجارة الإقليمي من خلال الجمع بين اتفاقيات التجارة الحرة الخمسة التي تجمع الآسيان في اتفاق واحد شامل. وفي حين أن اتفاق الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي يسعى إلى حل مشاكل الجودة على الاتفاقيات الإقليمية، فإن مشروع الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية يركز على معالجة مشكلة صحن المعكرونة الناتج من اتفاقيات التجارة الحرة المتداخلة وغير المتناسقة. ووفقا لبيان صدر سنة 2014، فإن التركيز الرئيسي للاتفاق ينصب على التجارة في السلع أولا لدمج five asean plus في اتفاق واحد، ثم التفاوض بشأن المزيد من التخفيضات الجمركية. ويولي الاتفاق اهتمام أقل بقضايا أخرى، ويهدف أن يكون متناسقا مع منظمة التجارة العالمية أكثر من المسائل الأخرى. كما أنه يتميز بنطاق جغرافي معتبر[2].

واتفقت الأطراف المشاركة في الاتفاق على مبدأ مركزية الآسيان في الإقليم الأسيوي، ففي الوقت الذي يسمح فيه بانضمام أعضاء جدد بشكل صريح، فإن الدول المشاركة في هذه المفاوضات هي الدول التي لديها اتفاقيات حرة مع الآسيان، الصين، اليابان، كوريا، الهند، أستراليا ونيوزيلندا. كما انخفاض مستوى الطموحات يجعلها أسرع وأقل

[1] Das, S. B. (2013). *RCEP and TPP: Comparisons and Concerns*. Institute of Southeast Asian Studies.
[2] Urata, S. (2014). 9. Constructing and multilateralizing the Regional Comprehensive Economic Partnership: an Asian perspective. *A World Trade Organization for the 21st Century*, 239.

تكلفة في حل مشاكل تداخل الاتفاقيات. وستكون الخطوة الأولى في المفاوضات على دمج الاقتصاديات، بعدها سيتم التركيز على التعريفات الجمركية بدلا من مسائل الاستثمار والملكية الفكرية. كما يتمتع الاتفاق بإمكانية ضم كل الاقتصاديات الأسيوية خاصة الصين لتوافقه من نماذج الآسيان، إلا أنه يواجه خطر غياب الجودة ما يعني صعوبة تطبيقه. وبما أن معظم الدول الأسيوية تمتلك علاقات تجارية عميقة مع الولايات المتحدة، فإن غيابها يشكل صعوبات كثيرة تطرح التساؤل حول مدى تأثيرها[1].

لكن على الرغم من ذلك يرى Kolskey أن برنامج الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية لن يكون بارزا بشكل خاص من حيث شموليته. واعتبر اتفاقيات الآسيان عموما سطحية إلى حد ما، ولم تنفذ بعد اتفاقية التجارة الحرة الداخلية الخاصة بها بالكامل. في حين أن بعض المشاركين مثل سنغافورة ونيوزيلندا وإلى حد ما أستراليا يفضلون اتفاقية المعايير العالية، والحقيقة هي أن معظم المشاركين بما في ذلك الصين واليابان والهند قاموا بتشكيل اتفاقيات تجارة حرة مع استثناءات وطموحات أقل نسبيا.

يمكن القول أنه من الصعب أن تكون RCEP شاملة مثل TPP من حيث الوصول إلى الأسواق، بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن المشاركين في برنامج الشراكة عبر المحيط الهادي سيتبعون مسارا مختلفا عن TPP بشأن قضايا الملكية الفكرية والبيئة والعمل. وبدأ التفاوض لإنشاء RCEP مع الأخذ في الاعتبار أنه يمكن توسيعه ليصبح FTAAP، وتشير التقارير المبكرة إلى أنه مثل TPP و P4 قبله، سوف يكون RCEP مفتوحا لانضمام أطراف إضافية، شريطة موافقة الأطراف القائمة الحالية[2].

3.3. الاتفاق الاقتصادي والتجاري العالمي:

لقد أثارت الاتفاقية الاقتصادية والتجارية العالمية AGEC، والمعروفة أكثر بالاختصار CETA دعاية كبيرة حتى قبل دخولها حيز التطبيق. وهي اتفاقية عملاقة تم التفاوض عليها بين الاتحاد الأوروبي وكندا، إذ يرى البعض أنها وسيلة فعالة لتحرير التجارة، سيخلق توقيعها المزيد من فرص العمل وتحقيق وفورات كبيرة للمستهلكين. بينما يرى الآخرون على العكس من ذلك، أنها أداة لفائدة الشركات المتعددة الجنسيات، وتحتوي على أحكام تشمل التخلي

[1] Wilson, J. D. (2015). Mega-regional Trade Deals in the Asia-Pacific: Choosing between the TPP and RCEP?. *Journal of Contemporary Asia*, *45*(2), 345-353.
[2] Lewis, M. K. (2013 مرجع سابق ص350.

الكبير عن السيادة من جانب الدول الأعضاء. تم التصديق عليها في 30 أكتوبر 2016، ودخلت حيز التنفيذ في 21 سبتمبر 2017.

تعتبر منظمة التجارة العالمية WTO المنتدى المختص المتعدد الأطراف لتحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات، فضلا عن حماية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما أنها الهيئة المسئولة عن إنشاء آلية لتسوية المنازعات يتم الاعتراف بفعاليتها من قبل جميع المشاركين في المشهد التجاري الدولي. ولمعرفة الهدف من الاتفاق الثنائي بين الاتحاد الأوروبي وكندا، يجب ذكر الوضع الدولي الذي فشل في محاولات التنظيم الدولي لعدد من القطاعات ذات الأهمية الخاصة للدول الصناعية[1]. حيث انعقد المؤتمر الوزاري الأول بعد دخول الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية حيز التطبيق في سنغافورة في الفترة من 09 إلى 13 ديسمبر 1996. قدمت فيه الجماعة الأوروبية مقترحات بشأن بعض القضايا الأفقية والتي اعتبرت "مهام سنغافورة". تمثلت هذه القضايا في المنافسة، تسهيل التجارة والاستثمار، والصفقات العمومية. وكانت الجماعة وشركائها تأمل في أن يتم وضع اتفاقات متعددة الأطراف لإدخال هذه المسائل في الهيئة القانونية لمنظمة التجارة العالمية. و في نهاية المؤتمر،أنشئت ثلاثة فرق عمل بشأن المنافسة، العلاقة بين التجارة والاستثمار، والشفافية في الصفقات العمومية. وبعد انعقاد مؤتمر الدوحة الوزاري في الفترة من 09 إلى 13 نوفمبر 2001، تقرر ألا تبدأ المفاوضات بشأن قضايا سنغافورة إلا بعد المؤتمر الوزاري لسنة 2003، وأن اتخاذ قرار بهذا لا يتم إلى بعد إجماع الآراء. غير أن المؤتمر الوزاري لسنة 2003 في كانكون انتهى بالفشل. وشكلت عشرون دولة جنوبية مصدرة رئيسية للمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى الصين والهند تحالفا يعرف باسم "G20 +". حيث دعا هذا التحالف إلى إزالة (أو على الأقل تخفيض) تدابير الدعم التي تمنحها الدول المتقدمة لمزارعيها قبل قبول فتح المفاوضات بشأن قطاعات جديدة. وفي النهاية وافق الاتحاد الأوروبي على التخلي عن مقترحاته بشأن الروابط بين التجارة والاستثمار والتجارة والمنافسة والشفافية في الصفقات العمومية. وتم تسجيل هذا التنازل في مؤتمر هونج كونج الوزاري سنة 2005. ومع ذلك، فقد تم حظر المفاوضات في منظمة التجارة العالمية منذ سنة 2003.حيث أن الخلاف المستمر بين الأعضاء حول الحد من تدابير الدعم الزراعي يعني أنه لم يتم إحراز أي تقدم في تحرير التجارة في السلع والخدمات، ولا في مجال تنظيم الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وبالتالي أصبحت آفاق التنمية المتعددة الأطراف مسدودة. وفي مواجهة هذا الوضع، فضل عدد من

[1] Paquin, S. (2013). Federalism and the governance of international trade negotiations in Canada: Comparing CUSFTA with CETA. *International Journal*, *68*(4), 545-552.

الأعضاء اللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة وتنظيم"مهام سنغافورة". هذا ما أدى إلى ظهور CETA (مثل الشراكة عبر الأطلسي)[1].

1.3.3.التطور:

قررت حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البدء في التفاوض على معاهدة دولية في سنة 1995، وهو اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، المعروف أكثر باسمه المختصر AMI، والذي كان هدفه هو الاستثمار الدولي إطار واسع متعدد الأطراف مع معايير عالية لتحرير نظم الاستثمار وحماية الاستثمار، وإجراءات فعالة لتسوية المنازعات. جرت المفاوضات بأكبر قدر من السرية لمدة ثلاث سنوات. بعد تنبه المجتمع المدني، بدأ بالضغط على الحكومات المشاركة لوقف هذه المفاوضات. حيث كانت المخاوف الرئيسية الحد من سيادة الدولة في حماية البيئة، والحقوق الاجتماعية للعمال والصناعات الثقافية. انقطعت المفاوضات في ماي 1998 وتوقفت في ديسمبر من نفس السنة. وفي أعقاب فشل الاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، بدأ المجلس الأوربي في 22 ديسمبر 2004 بالتفاوض على اتفاقية ثنائية لحماية الاستثمار مع كندا، واعتبرت هذه المفاوضات بداية CETA. ففي ظل هذه الظروف، بدأت المفاوضات لإبرام اتفاق تجاري شامل بين الاتحاد الأوروبي وكندا. أذن المجلس للجنة بفتح المفاوضات في 24 أفريل 2009. ونشرت هذه التوجيهات التفاوضية، بالإضافة إلى تلك التي أضيفت في 14 جويلية 2011 للسماح بفتح مفاوضات حماية الاستثمار، حتى 15 ديسمبر 2015. وانتهت المفاوضات في أوت 2014، وتم نشر نص الاتفاقية في 26 سبتمبر 2014 بمناسبة قمة الاتحاد الأوروبي – كندا. وتم إجراء التعديلات (بما في ذلك تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار) حتى فيفري 2016، وتم توقيعها في 30 أكتوبر 2016 بمناسبة قمة الاتحاد الأوروبي وكندا في بروكسل. وقد أرفق إعلان تفسيري لنص الاتفاق. حيث يعتبر CETA اتفاق مختلط. ونظرا لتعدد المسائل التي ينظمها والتي يقع بعضها خارج نطاق اختصاص الاتحاد، فإن توقيعه يجب أن ينفذ من قبل الاتحاد وكل الدول الأعضاء فيه البالغ عددها 28 دولة. ويجوز تطبيق أحكام CETA بشكل مؤقت إلى حين بدء تنفيذ الاتفاقية في حد ذاتها.

أنشئت CETA منطقة تجارة حرة وفقا للمادة الرابعة والعشرين من اتفاقية الجات. حيث سيتم التخلص من 100% من الرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجات الصناعية، مع تحرير 99.6% من التعريفة الكندية و99.4% من

[1] Mathis, J. (2012). Multilateral aspects of advanced regulatory cooperation: considerations for a Canada-EU Comprehensive Trade Agreement (CETA). *Legal Issues of Econ. Integration*, *39*, 73.

الاتحاد الأوروبي عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. أما بالنسبة للقطاعات الحساسة (لاسيما السيارات)، سيتم تخطيط جدول لنزع التعريفات (يغطي 3 ،5 أو 7 سنوات اعتمادا على المنتجات). كما تعتبر أحكام الاستثمار من بين أكثر التنظيمات متعددة الأطراف إثارة للجدل، حيث توجد حوالي 000 280 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار وحمايته، معظمها بين شريك صناعي وشريك جنوبي. من جانب أخر، يحتوي عدد من الاتفاقيات مثل ميثاق الطاقة واتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة على أحكام بشأن حماية الاستثمار وتسوية نزاعات المستثمرين / الدول. وبالتالي فإن إبرام اتفاق بين قوتين رئيسيتين متطورتين يعتبر سابقة. لذلك من غير المستغرب أن يتم فحصها أكثر من اهتمام المراقبين[1].

وحديثا، تم تبني الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة بين كندا والاتحاد الأوروبي (CETA) من طرف البرلمان الأوروبي في 15 فيفري 2017، وأصبحت موضع جدل كبير. حيث عارض معظم أعضاء البرلمان الأوروبي النص. ومن المقرر دخوله حيز التنفيذ المؤقت في 21 سبتمبر 2017. ويعتبر CETA اتفاقي يسمى بالجيل الجديد، فهو لا يهدف فقط إلى تخفيض الرسوم الجمركية ولكنه يغطي أيضا الحواجز غير الجمركية للتجارة، مما يشجع الدول المعنية على التقيد باللوائح الخاصة بها. ويشمل أيضا عنصر حماية الاستثمار، مع آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. كما إنه أول اتفاق يتم فيها التفاوض على تحرير الخدمات وفقا لما يسمى بطريقة القائمة السلبية، فجميع القطاعات الاقتصادية معنية بالتخفيض. وبالتالي فإن نطاقه يتجاوز بكثير نطاق التجارة، وقد يؤثر تنفيذه على قواعد حماية البيئة، المستهلكين، العمال، وعمل المؤسسات الديمقراطية. هذه الجوانب تعتبر على وجه التحديد غير اقتصادية، وأثارت الجدل في البرلمان الأوروبي وفي العديد من الدول الأعضاء، لاسيما في ألمانيا، النمسا، سلوفينيا، بلجيكا وفرنسا[2].

4.3.منطقة التجارة الحرة بين الآسيان والصين:

1.4.3.نشأة الاتفاق:

تلقت منظمة التجارة العالمية في 31 جانفي 2014 حوالي 583 إخطار لاتفاقيات التجارة الإقليمية تشمل السلع والخدمات بشكل منفصل، من بينها 377 اتفاق ساري المفعول. وبين اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة تجدر

[1] Vincent, P. (2016). Le Comprehensive Economic Trade Agreement (CETA). *Revue du droit du commerce international et des transports*, (4).
[2] Jacquemart, K. (2017). TTIP, CETA: accords de nouvelle génération, nouvelles menaces pour la démocratie?. *Revue internationale et stratégique*, (4), 111-120.

الإشارة إلى اتفاقية التجارة الحرة بين الآسيان والصين ACFTA في الغالب بسبب تأثيراتها التحويلية المحتملة على النظام الاقتصادي العالمي الحديث، حيث تعتبر اتفاقية تكتل إقليمي ذو أهمية كبيرة بالنسبة للعمل المنظم منذ أن قادت الصين منطقة التجارة الحرة، مما أدى إلى توليد نظام اقتصادي إقليمي آسيوي متعدد الأقطاب تلعب فيه الصين دورا أساسيا في مستقبل الاقتصاد الدولي. حيث ستتيح مع الآسيان فرصة أكبر للتوسع الاقتصادي والتجاري في ACFTA، الذي دخل حيز التنفيذ في 1جانفي 2010. ويمكن القول أن الصين والآسيان لم تحقق بعد إمكاناتها الكاملة في تعزيز التجارة والاستثمار في إطار اتفاقية ACFTA، هذه الأخيرة تمثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث عدد السكان وثالث أكبر من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وتتبع المنطقة الاقتصادية الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وبموجب اتفاقية التجارة الحرة، سيتم تخفيض الرسوم الجمركية إلى صفر على 7881 من فئات المنتجات، أي 90 في المائة من السلع المستوردة. وقد بدأ سريان مفعول هذا التخفيض بالفعل في الصين والدول الست الأصلية الأعضاء في الرابطة: ماليزيا، الفلبين، إندونيسيا، سنغافورة، بروناي وتايلندا. والتحقت الدول الأربع المتبقية: كمبوديا، فيتنام، ميانمار ولاوس سنة 2015. وقد حفزت اتفاقية ACFTA عملية الاندماج الإقليمي الآسيوية، حيث تبعت اليابان وكوريا بالفعل تقدم الصين من خلال توقيع اتفاقيات تجارة حرة مماثلة مع الآسيان.

وفقا ل(Nielsen (2014 فإن للتكتل ثلاثة أهداف رئيسية مع مخططات منفصلة ، فهي تشمل[1]:

- تسريع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة.
- تشجيع السلام والاستقرار الإقليميين من خلال احترام العدالة وسيادة القانون.
- تسريع التعاون النشيط والمساعدة المتبادلة في الأمور ذات الاهتمام المشترك.

وتمثل هذه المخططات مجموعة معقدة من الاتفاقيات واللوائح اللازمة لتحقيق طموح الرابطة الرئيسي على الرغم من أن الطموح نفسه بسيط نسبيا، حيث سيتم تجديد الآسيان إلى منطقة ذات حركة حرة للسلع، الاستثمار، الخدمات، العمالة الماهرة والتدفق الحر لرأس المال. وتزامن اتفاق التجارة الحرة بين الصين والآسيان، والذي تحقق في جانفي 2010 مع الأزمة المالية الدولية التي بدأت سنة 2008، إلا أن الصين قد اتخذت زمام المبادرة في الاقتصاد

[1] Nielsen (2014), ASEAN, 2015, Report from Global Information and Measurement Company.

العالمي لتحقيق الانتعاش العام في الاتجاه الصحيح. ويمكن القول أن اتفاقية التجارة الحرة ACFTA خلقت أرباحا أكثر، وستكون الفوائد أيضا طويلة الأمد.

درس Paul بتعمق اندماج الاتحاد الأوروبي EU، وخلص إلى أنه ينبغي إعطاء اعتبارات كبيرة لتكلفة المخاطر والتنسيق، لأنه يعزز تنمية منطقة التجارة الحرة ويوحد العملة. ويعتقد أيضا أن تكامل الاقتصاد الإقليمي سيشجع حتما التكتل الصناعي وتنمية الصناعة غير المتوازنة، وبالتالي لا يمكن تلبية المطالب الواقعية لبعض الدول الأعضاء. إلى جانب ذلك، ستؤدي نتائج التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى زيادة تكاليف إدارة المخاطر وتنسيقها[1].

وبالتالي فإن زيادة تطوير هذه الاتفاقية العملاقة سيجعل الصين تتحمل مسؤوليات اجتماعية أكبر، وتوفر الإنتاج العام، كما تعمل على تنسيق وحل العديد من الصراعات والمشاكل، والحد من مخاطر التكتل الصناعي واختلال التنمية في الصناعة من أجل المزيد من التكامل وتحمل التكاليف المقابلة.

2.4.3.أهداف الاتفاق:

شهدت التجارة والاستثمار بين الصين وأعضاء الآسيان توسعا هائلا طوال العقد الأخير. حيث تعتبر الصين الشريك التجاري الرائد للآسيان. بدأت المفاوضات سنة 2002، أين بدأ الاقتصاديين العملاقين اتفاقهما للتجارة الحرة. وحاليا أكثر من تسعين في المائة من الواردات الصينية من الآسيان معفاة من الرسوم الجمركية، ونفس الأدوات المستخدمة للصادرات الصينية تستخدم في ستة من أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا. وتسارع التكتل الأسيوي مع ارتفاع حجم التجارة بين الدول الآسيوية، وضعف اعتماد آسيا على الولايات المتحدة وأوروبا كسوق التصدير النهائي. وقد أدت هذا التكتل إلى إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب من المحتمل أن يشهد ظهور عملة إقليمية متعددة بدلا من الدولار الأمريكي كعملة الاحتياط الدولية الوحيدة. حيث يدل القبول المتزايد لليوان الصيني كوسيلة لدفع التجارة على تغير النظام العالمي. كما أن نمو التجارة البينية في آسيا وتشديد الشبكات التجارية حول الصين يجعل من الممكن للعملة الصينية أن تصبح كعملة تجارية إقليمية. وتعتبر مشاركة الصين النشطة في اتفاقيات التجارة الحرة كإستراتيجية تنمية طويلة الأجل من قبل الحكومة الصينية. فهي تسعى لتنويع أسواقها والابتعاد عن الاعتماد المفرط على أسواق البلدان المتقدمة[2].

وحسب Irshad فإن أهم هذا التكتل يهدف إلى:

[1] De Grawe, P. (1997). The economics of monetary integration.
[2] Irshad, M. S., & Xin, Q. (2014). A new perspective of the China-ASEAN free trade area and the story of top ten products.

أ.تعزيز تنمية التجارة بين الصين والاسيان:

أدى إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان سنة 2010 إلى تحسين التجارة بين الصين والآسيان إلى حد كبير، مما يدل على أن تشكيل منطقة التجارة الحرة قد أتاح الفرص لتنمية التجارة بين الصين والآسيان. كما يمكن لهذا التعاون مع الصين أن يساعد الآسيان في التخلص من الصعوبات المالية. أما بالنسبة للصين، يتزايد الاعتماد الخارجي في الاقتصاد، وبالتالي يمكن لمنطقة الآسيان للتجارة الحرة أن تساعد الصين على التكيف مع العولمة الاقتصادية، تعزيز القدرة على تحمل المخاطر الاقتصادية وتوسيع التعاون الاقتصادي الصيني مع جنوب شرق آسيا، مما يؤدي إلى تعزيز الروابط التجارية وتعزيز تنمية الصين. ومنذ الأول جانفي 2010، أصبحت أكثر من ثلاثة وتسعين في المائة من المنتجات التي تتاجر بها الصين مع الآسيان تتمتع بالتعريفات الصفرية. وأدت هذه السياسات الضريبية الكثير إلى زيادة ونمو التجارة الثنائية بين الصين والآسيان على المدى القصير. لذا يجب على الصين والآسيان تعزيز تنفيذ سياسة التعريفة الصفرية في منطقة التجارة الحرة لضمان شموليتها لجميع الدول العشر فى الآسيان بحلول 2018. حيث عززت الصين تسهيل التجارة من خلال التعاون مع أعضاء الآسيان فى مجالات تشمل الجمارك وفحص الجودة بينما ترسل مجموعات شراء للمنتجات الزراعية من أعضاء الآسيان.

ب. تحسين هيكل التجارة الدولية في الصين:

يجب على الصين أن تتخلص تدريجيا من الصناعات المتخلفة التي تتنافس عليها مع الآسيان، مثل الصناعات عالية التلويث والصناعات القائمة على الموارد، وينبغي أن تحسن التعاون مع مختلف الدول والمناطق وفقا لخصائص مواردها وبنيتها الاقتصادية ومستواها التكنولوجي. من المتوقع أن يؤدي التحسن في الهيكل الصناعي إلى زيادة التجارة بين الصين والآسيان. كما يجب على الصين أن تستمر في تطوير صناعات ذات تكنولوجيا كثيفة رأس المال بدلا من الصناعات كثيفة العمالة. ما يمكنها من الاستفادة الكاملة من المزايا التكنولوجية والمزايا الأخرى في تكثيف التعاون لتطوير الموارد البيولوجية، واستكشاف الموارد المعدنية وغيرها من المجالات لتطوير البنية الصناعية الصينية ذات الصلة، وتجنب التنافسية الصناعية في منطقة التجارة الحرة. حيث تعتبر المنتجات الميكانيكية والكهربائية أهم السلع المتداولة بين الصين والآسيان، مما يشير إلى أن منتجات التكنولوجيا الفائقة تمثل نسبة كبيرة من تجارة الصين - الآسيان. ولذلك ينبغي أن يستمر الجانبان في زيادة نسبة المنتجات ذات التقنية العالية والسلع المرتفعة القيمة في التجارة، وتحسين المحتوى التكنولوجي لمنتجات التصدير، وزيادة إدخال منتجات التكنولوجيا العالية ورأس المال

المكثف. وتواصل الصين العمل جنبا إلى جنب مع دول الآسيان لبناء منطقة تعاون اقتصادي وتعميق التعاون في الميناء، تعزيز الخدمات اللوجستية ورحلات الطيران، تدريب الموارد البشرية وتعزيز التنمية.

ج.تحسين بناء بيئة الاستثمار:

يجب على الصين تحسين بيئة الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي. ويشمل تحسين بيئة الاستثمار إنشاء نظام إداري موحد، فعال وشفاف، باللإضافة إلى الاهتمام العميق بتطوير الشركات الأجنبية وتحسين النظام القانوني. كما ينبغي على الصين ودول الآسيان تعزيز بناء البنية التحتية لتوفير ظروف ملائمة للاستثمار الأجنبي. كما يجب الاهتمام بالتبادلات الثقافية التي تؤدي إلى تعزيز التفاهم المتبادل والصداقة بين الشعوب من كلا الجانبين وإقامة علاقات الوئام المجاورة. لذا يجب على الصين ودول الآسيان تعزيز التبادلات الودية في مجالات الثقافة الشعبية والسياحة والتعليم. وعلى وجه الخصوص في مجال التعليم،حيث يمكن لأنشطة التبادل الودي أن تساعد المزيد من الشباب على المشاركة في التعاون الإقليمي[1].

5.3. الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي:

أعلنت سنغافورة ونيوزيلاندا سنة 2005 وبعد اتفاقهما مع الشيلي عن نيتهم في تشكيل شراكة اقتصادية من خلال إنشاء منطقة تجارية تفضيلية من شأنها أن تخفض التعريفات الجمركية على السلع بما في ذلك المنتجات الزراعية إلى الصفر بحلول سنة 2017. وجاءت هذه الفكرة كرد فعل على التأخيرات المتراكمة في تطبيق ميثاق بوجور الذي يخص تكتل APEC، وكانت بمثابة منتدى أعطى الأولوية للتجارة المفتوحة. وأطلق عليها الاتفاق التجاري للقرن الواحد والعشرين وينظر إليه على أنه اتفاقية جديدة بسبب التنوع الجغرافي لأعضائها وبسبب تغطيته الطموحة.

انضمت بروناي لاحقا، وأجرت هذه الدول أربع جولات من المفاوضات بما يدعى اتفاقية P4، حيث كان الاتفاق غير عادي ويضم الدول التي ليس لها ارتباط جغرافي والقليل من المكاسب التجارية المحتملة. وبالتالي يمكن القول أن ما جمع بين الدول هو الرغبة المشتركة في تشكيل اتفاقية شاملة عالية المستوى من شأنها أن تكون بمثابة نموذج لاتفاقية التجارة الحرة النهائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (FTAAP). ولتحقيق هذه الغاية، لا ينص نظام P4 على أي استثناءات في الوصول إلى أسواق السلع وله بند مفتوح في الانضمام لتشجيع الدول الأخرى ذات التفكير

[1] Jiang, J., & Li, C. (2013). Analysis of Trade Development between China and Association of Southeast Asian Nations. *Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport*, *1*(1), 15-20.

المماثل في السعي للانضمام إلى الاتفاق وتوسيع نطاقه. كما نص على مواصلة الأطراف التفاوض حول اتفاقيات الاستثمار والخدمات المالية بعد عامين من دخوله حيز التنفيذ[1].

1.5.3.نشأة الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي:

قدم مشروع اتفاقية الشراكة الاقتصادية في اجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC في جوان 2005. وأطلق عليه اسم اتفاق الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادئ. وقد أعيد تسميتها في النهاية إلى الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP مع دخول المزيد من الدول وانضمامها. كانت الاتفاقية واسعة وشاملة على حد سواء، وكانت التداعيات التي أحدثتها أوسع نطاقا، مما أثر على التجارة في الصناعات التحويلية، التشريعات البيئية والتشغيلية وقضايا الملكية الفكرية. وفي سنة 2009، أشارت الولايات المتحدة إلى اهتمامها بالتفاوض والسعي للانضمام إلى الاتفاق. وقد أدى هذا على الفور إلى قيام أستراليا وبيرو بإعلان اهتمامها أيضا، بالإضافة إلى ماليزيا والفيتنام. وفي أفريل 2013، تبعتها كل من كندا، اليابان والمكسيك. حيث أن جميع المتقدمين كانوا ناجحين في الحصول على العضوية ماعدا كوريا الجنوبية. وعلى الرغم من وجود اثني عشر عضوا فقط في البرنامج، بلغ إجمالي الناتج المحلي لأطراف TPP قيمة 28 تريليون دولار، أو 36% من إجمالي الناتج المحلي العالمي وثلث التجارة العالمية، ومبلغ 5.3 تريليون دولار من الصادرات، أو 23% من الإجمالي العالمي[2]. وتتمثل الأهداف الرئيسية لبرنامج الشراكة عبر المحيط الهادئ في زيادة التجارة والاستثمار بين الأعضاء TPP، تعزيز الابتكار، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، والمساعدة في خلق الوظائف والاحتفاظ بها من أجل تولي القيادة وصياغة اتفاقية عالية المستوى تمثل الاتفاق الذي أعلنته الولايات المتحدة. ومن المقرر أن تتحقق هذه الأهداف من خلال بناء بيئة أعمال حرة ومفتوحة من خلال إنشاء اتفاقية إقليمية شاملة من الجيل التالي وتحرير التجارة والاستثمار. بالإضافة إلى تبني قضايا التجارة التقليدية وتحديات القرن الواحد والعشرين اللاحقة.

يمكن القول أن هذه المبادرة كانت ستبقى معزولة إذا لم تدفع مفاوضات جولة الدوحة الولايات المتحدة إلى الانضمام إليها. بالنسبة لهذه الأخيرة، يعتبر هذا التكتل العملاق أكثر من مجرد مشروع اقتصادي لأنه جزء من

[1] Fergusson, I. F., Cooper, W. H., Jurenas, R., & Williams, B. R. (2013). The Trans-Pacific Partnership: negotiations and issues for congress.
[2] Capling, A., & Ravenhill, J. (2011). Multilateralising regionalism: what role for the Trans-Pacific Partnership Agreement?. *The Pacific Review*, *24*(5), 553-575.

الإستراتيجية الأمريكية للرد على صعود الصين. حيث يرى Lutwak أن الولايات المتحدة تستعمل ثلاث سياسات تجاه الصين، تتعلق الأولى بالخزينة التي تعفي الصين لأن مشترياتها من الديون تجنب ارتفاع أسعار الفائدة. أما الثانية تتمثل في مصالح الدفاع، بالإضافة إلى ثالثا وزارة الخارجية التي تضاعف المبادرات ضد الصين. كما نصح بإضافة الجانب الاقتصادي الجيوسياسي، وهو ما تحقق بإنشاء اتفاق الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي، والذي يرتكز على المخاوف المستوحاة من نهوض الصين في آسيا. أقنع تجمع الولايات المتحدة أستراليا والبيرو بالانضمام إلى المفاوضات، وبعدها الفيتنام وأخيرا اليابان. وتم توقيع الاتفاقية في أكتوبر 2015 من قبل الدول الاثني عشر بما فيها الولايات المتحدة[1].

2.5.3.أهداف الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي:

يعتبر اتفاق الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي تكتل إقليمي مثل اتفاقية التجارة الحرة عبر الأطلسي (TAFTA)، ويشمل التجارة في السلع والخدمات، الاستثمارات، وقواعد "وراء الحدود" والتي تتمثل في القواعد التي تعمل على ضمان حيادية المنافسة من الشركات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى وجود قواعد تسمح للمستثمرين الأجانب بالطعن في تشريعات البلد المضيف. ولقد كانت التنازلات كبيرة خلال المفاوضات، حيث اضطرت سنغافورة إلى رفع القيود الداخلية التي حافظت عليها عند التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. كما خفضت ماليزيا التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية، ووافقت على فتح الصفقات العمومية، إصلاح سياسات الأجور ومراجعة المزايا لمؤسسات Bumiputra المملوكة. كما أن فيتنام قبلت بمبدأ "غزل إلى الأمام" *Yarn forward* ، والذي بموجبه يحصل مصدرو الملابس على معاملة تفضيلية فقط إذا بلغ معدل التكامل داخل التكتل 55%، وإذا تعهدوا باحترام مبدأ حرية تكوين النقابات[2].

كما تتفاوض أطراف TPP أيضا على مجموعة متنوعة من الالتزامات غير المرتبطة بالتعريفات والتي لا تشكل جزءا من P4، مثل الضوابط المتعلقة بالتماسك التنظيمي، الشركات المملوكة للدولة وحماية الملكية الفكرية المتزايدة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق آلية لتسوية المنازعات ملزمة على قضايا العمل والبيئة. وعلى الرغم من أن خطة الاتفاق قد تباعدت عن نهج P4، فإنها تشترك معها في هدفها المتمثل في العمل على اتفاق سيتم توسيعه ليصبح نموذج لاتفاقية التجارة الحرة النهائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (FTAAP). ويبقى أن نرى إلى أي مدى

[1] Chaponnière, J. R., & Lautier, M. (2016). مرجع سابق, ص116.
[2] Kim, Y. C. (2016). مرجع سابق ص24.

سترقى TPP إلى طموحاتها في اتفاقية القرن الحادي والعشرين على مستوى عال. حيث وبعد عدة سنوات من المفاوضات، لا يزال هناك الكثير من الشكوك فيما يتعلق بتغطية الاتفاقية. فعلى الرغم من الرؤية الأصلية للمعايير العالية وعدم وجود استثناءات، فإن مجموعات المصالح الزراعية في الولايات المتحدة ترغب في رؤية استثناءات لمنتجات الألبان والسكر. وتود كندا حماية نظم إدارة التوريد الخاصة بالألبان والدواجن، واليابان من المرجح أن تسعى إلى استثناء الأرز. وفي الوقت نفسه يرفض مشاركون آخرون من بينهم الشيلي، ماليزيا، نيوزيلندا والفيتنام الموافقة على نظام الملكية الفكرية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS-plus) ضمن أحكام أخرى. وسيزيد هذا التردد إذا كان هناك استثناءات أو عوائق أخرى في الوصول إلى الأسواق[1].

يمكن تقييم دور برنامج TPP من خلال إطلاق التعاون الدولي بشأن ما يسمى الجيل الحديث من قواعد التجارة، كما أن إسهاماته ستكون قيمة على المدى الطويل. وتشير التقديرات الواردة أن الاتفاق سيزيد من الدخل الحقيقي السنوي في الولايات المتحدة بمقدار 131 مليار دولار، أي 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات السنوية بمقدار 357 مليار دولار، أو 9.1 % من الصادرات بحلول سنة 2030. وستبقى الإيرادات بعد 2030 فوق نتائج خط الأساس بهامش مماثل. كما يستفيد كل من رأس المال والعمالة، وأن العمالة ستحصل على حصة نسبية إلى حد ما من المكاسب الإجمالية. بالنظر إلى هذه الفوائد، سيمثل تأخير إطلاق TPP لمدة سنة واحدة خسارة دائمة، أو تكلفة فرصة بديلة للاقتصاد الأمريكي تقدر بـ 94 مليار دولار بالإضافة إلى خلق مخاطر أخرى. كما أن تأجيل التنفيذ سوف يتخلى عن المكاسب التي تتراكم مع مرور الوقت، ويؤجل أو يحرم الفرص الجديدة للولايات المتحدة في المفاوضات الدولية. وقد تؤدي التحديات السياسية غير المتوقعة أو المشاريع التجارية المتنافسة إلى تقلص القرارات في الدول الشريكة، مما يزيد من تكاليف تأخير التصديق على البروتوكول. في حين أن الولايات المتحدة ستكون أكبر المستفيدين من البرنامج من حيث القيمة المطلقة، سيحقق الاتفاق مكاسب كبيرة لليابان وماليزيا وفيتنام، ومزايا قوية للأعضاء الآخرين. في حين أنه من غير المحتمل أن يؤثر البرنامج على التوظيف الكلي في الولايات المتحدة، كما سيشمل تكاليف التكيف لانتقال العمال الأمريكيين ورأس المال من شركات وصناعات أقل إنتاجية[2].

[1] Lewis, M. K. (2013). 352 مرجع سابق ص.

[2] Petri, P., & Plummer, M. (2016). The economic effects of the Trans-Pacific Partnership: New estimates

خاتمة:

يعيش العالم اليوم في إطار نظام اقتصادي عالمي جديد، يتميز بحركة واسعة لتحرير المبادلات التجارية وثورة معلوماتية وتكتلات عالمية وإقليمية في إطار العولمة. هذه التحولات تمثل تحديا كبير للدول لإيجاد إستراتيجية اقتصادية ديناميكية تجعل منها تكتلات منافسة وقوية في الساحة الاقتصادية العالمية.

بعد مراجعة المساهمات النظرية المختلفة والدراسات التجريبية السابقة وجدنا اختلافات وتباينات بين الباحثين فيما يتعلق بتفسير الاندماج الإقليمي. ومع ذلك سمحت لنا ملاحظة التجارب الدولية عبر العالم أن التكتلات الإقليمية تمتلك بعض نقاط التشابه حيث أن أغلب هذه التكتلات كانت مدفوعة في البداية بأسباب أمنية، كما انها اتبعت منهج تدريجي انطلاقا من التعاون البسيط وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي والاتحاد السياسي، وأخيرا يمكن القول أنه في كل تكتل إقليمي يكون عضو واحد أو أكثر أقوى وأكثر نفوذا من الأعضاء الأخرى، ويلعب دور القائد.

الفصل الثالث:

اتحاد المغرب العربي ومسار التنمية في الدول المغاربية

مقدمة:

اتسم المشهد العالمي سنوات التسعينات بظهور موجة جديدة من الاندماج الإقليمي والتي تميزت بإزالة الحواجز الجمركية. كما ترافقت بزيادة اتفاقيات التجارة وظهور التكتلات الاقتصادية، حيث ارتفع عدد هذه الاتفاقيات حسب منظمة التجارة الدولية إلى أكثر من 400 اتفاق خلال هذه الفترة. ويمكن القول أن المنطقة المغاربية لم تبقى على هامش هذه العملية، حيث قامت بإنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989 والذي ضم ما يقارب 90 مليون نسمة، ومساحة تقدر ب 6 ملايين كم مربع مع امتلاك الدول لنفس الخصائص الجغرافية، الاجتماعية، اللغوية والدينية. إلا أنه على الرغم من ذلك، تواجه هذه الدول صعوبات كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات الاقتصادية. وبالتالي سنخصص هذا الفصل لعرض الاقتصاديات المغاربية ومسار التنمية فيها، حيث سنسلط الضوء على أهم خصائص هذه الدول، كما سنبين مزايا وقيود الاندماج بين الدول المغاربية.

1. مسار التنمية في الاقتصاد الجزائري:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة على المستوى السياسي والاقتصادي. هذه التغيرات تأثرت بالظروف الوطنية والدولية. فالجزائر قامت بعد الاستقلال بتبني إستراتيجية قائمة على التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، لكن سرعان ما ظهرت نقائص واختلالات هذه السياسة، وهو ما دفع بالتوجه إلى السياسة اللامركزية في التحليل، وقد رافق ذلك مجموعة من الإصلاحات والتدابير الواسعة والتي مست جميع الجوانب الاقتصادية.

1.1. طبيعة الاقتصاد الجزائري.

تمثل الزراعة قطاع مهما في الجزائر، حيث يرجع هذا الوضع أساسا إلى تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الزراعية التي تم إطلاقها سنة 2000 بهدف تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية والحفاظ على الموارد الطبيعية. ويقوم هذا القطاع بتوظيف حوالي 23% من القوى العاملة الجزائرية ويساهم بنسبة 12% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة كما يبين الجدول 1.3. ويمكن القول أنه يوجد إمكانيات زراعية حقيقية في الجزائر، حيث أن 20% من المساحة الإجمالية للبلاد عبارة من أراضي زراعية، إلا أنها غير مستغلة بالكامل. وينطبق نفس الشيء على قطاع الصيد البحري الذي يمثل ثروة اقتصادية كبيرة ولكنها ليست مستغلة حتى الآن. ففي الواقع، تمثل الواردات في القطاع الزراعي 20% من إجمالي الواردات بينما تبلغ الصادرات 2% فقط من إجمالي الصادرات. كما يمثل رقم الأعمال الناتج عن صناعة المواد الغذائية نسبة 40% من إجمالي مبيعات الصناعات الجزائرية بعد الطاقة. بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني الذي يمثل أكثر من 50 % من إجمالي الإنتاج الزراعي.

الجدول1.3: نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من الناتج الإجمالي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	9.851	10.286	11.579	12.213	12.272

المصدر: بيانات البنك الدولي.

تعتبر المحروقات والغاز الطبيعي المصدر الرئيسي للدخل في الجزائر. ومع ذلك، بدأت الجزائر في اعتماد حلول اقتصادية وبيئية من خلال الاستثمار في الطاقات الجديدة والمتجددة. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر ينتمي إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنتدى الدول المصدرة للغاز، وهي ثالث أكبر منتج للنفط في أفريقيا و11 أكبر مصدر له في العالم. كما أنها تعد المنتج الأول للغاز في أفريقيا بأكثر من 50% من إنتاج إفريقيا للغاز، وتصنف في المرتبة

العاشرة بين أكبر منتجي الغاز في العالم. وهي ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي في أوروبا بعد روسيا. يعاني قطاع المحروقات حاليا من انخفاض في النشاط ولا يزال غير قادر على عكس الاتجاه النزولي الذي ميزه منذ سنة 2006، رغم الانتعاش النسبي المحقق خاصة منذ منتصف سنة 2017.

شهدت الجزائر انتعاشا اقتصاديا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق. وتميزت هذه الخطوة بالموافقة على قانون 2001 الذي شجع على الاستثمار من خلال الضرائب المحفزة. في هذا السياق، انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة التجارة الحرة التي أسفرت عن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية كعضو ملاحظ فقط، كما أسفرت أيضا على الخصخصة التدريجية للصناعات الجزائرية، التي تمثل حاليا 80% من النسيج الصناعي. وعلى الرغم من أن الإنتاج الصناعي غير مخصص للتصدير، فإن النسيج الصناعي في الجزائر يتميز بنسبة مشاركة عالية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 55%.

سجل القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة معدلات نمو إيجابية ولكنها تبقى منخفضة، ومع ذلك فقد خرج من الكساد القوي الذي شهدته الجزائر خلال السنوات السابقة. لكن يجب الإشارة إلى أن هذا النمو لا يزال غير منتظم وغير كاف بالنظر إلى حقيقة انخفاض القيمة المضافة للصناعة في الناتج الإجمالي من أكثر من 60% قبل 2010 إلى 37% سنة 2017 (الجدول 2.3). وحسب بيانات البنك الدولي، فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2007 إلى 2017، 3.5% في المتوسط، وأن القطاعات الدافعة للنمو خلال هذه الفترة تتمثل في قطاع الطاقة، قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية المعدنية، قطاع الكيمياء والبلاستيك والمطاط، قطاع صناعة الأغذية الزراعية. أما قطاعات الأعمال الأخرى، فهي لا تساهم كثيرا في نمو الصناعة نظرا لضعف أدائها ونقص أهميتها. وأخيرا ينبغي الإشارة إلى الأداء الإيجابي لقطاعي النسيج وورق الفلين.

الجدول 2.3. نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي من الناتج الإجمالي.

السنوات	2008	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	58.62	47.85	44.25	42.31	35.72	34.74	37.24

المصدر: بيانات البنك الدولي.

يعتبر قطاع خدمات السوق مكونا مهما للنشاط الاقتصادي ويوفر دعما قويا للنمو الاقتصادي، حيث حقق معدل نمو سنوي بلغ 7.3% خلال الفترة 2000-2013، ويمثل هذا القطاع أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مساهم رئيسي في النمو الإجمالي. ويمكن القول أن ساهمت الأنشطة المدرجة في خدمات السوق ساهمت بطريقة

مختلفة ولكن بشكل إيجابي، وتتمثل في قطاع النقل والاتصالات، قطاع السياحة والفنادق والمطاعم، الخدمات المقدمة للشركات والتي تتمثل في الدراسات، الإعلانات، الخبرة، المحاسبة وتأجير معدات الإنتاج، بالإضافة إلى القطاع التجاري الذي ازدهر بفضل أداء قطاع الزراعة والأغذية الزراعية، ويمكن تفسير ذلك أيضا بالزيادة في الواردات. وتجدر الإشارة أن القطاع التجاري يهيمن إلى حد كبير على النشاط الاقتصادي في الجزائر متقدما على الصناعة والخدمات الأخرى.

2.1. تطور الاقتصاد والتنمية في الجزائر:

لقد تطور اقتصاد الجزائر عبر عدة مراحل مختلفة، حيث يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري تميز بوجود انقطاع مؤسساتي يعود في الأساس إلى نظام تنظيم الاقتصاد. وقد لعبت عدة عوامل داخلية وخارجية أخرى دورا حاسما في تطوره لاسيما الأحداث التي تؤثر على المحروقات، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

لقد تم ترك الاقتصاد الاستعماري وما قبل الاستعماري على الرغم من كونه جزءا من التاريخ، لأن ذلك كان يتطلب الكثير من التطور. ومع ذلك سوف نقول بضع كلمات حول تكامل هذه الفترات في التاريخ الاقتصادي للجزائر. ففي الفترة الممتدة من الستينيات إلى الثمانينيات من القرن العشرين، اهتم الباحثون بالتاريخ الاقتصادي للأمة الجزائرية الجديدة من خلال التساؤل حول النظام الاقتصادي الذي تم إنشاؤه خلال فترة الاستعمار[1]، أسباب التخلف فضلا عن أسباب الاستعمار[2]. ومع ذلك لم يؤد هذا البحث إلى إنشاء مجال دراسة نظامي مستقل يشمل الفترات الثلاث الرئيسية في الاقتصاد ما قبل الاستعماري، الاستعماري والمعاصر. واستخدمت أغلب الدراسات في الاقتصاد الجزائري المعاصر سنة 1962 كنقطة انطلاق وأهملت الفترة التي سبقه، فإذا تم تبرير هذا الموقف بحقيقة أنه يجب علينا اختيار نقطة بداية، فإن هذا الاختيار دائما ما يكون تعسفي. إلا أن تاريخ استقلال البلاد يفرض نفسه بشكل طبيعي رغم أنه يبقى متحيزا لعدة أسباب. حيث أنه يشير أولا إلى تزامن السياسة من خلال ولادة الدولة المستقلة مع الاقتصاد. ثانيا لأنه عند التأكيد على الاستعمار فإننا نتجاهل البعد الاستمراري للظواهر الاقتصادية، وإذا لم يتم في الواقع رفض هذه الاستمرارية كقاعدة عامة، فغالبا ما يتم أخذها في الاعتبار على النمط الأيديولوجي على أساس عدم اعتبار الاستعمار موضع تساؤل. وتم بناء هذه الرؤية في الجزائر خلال السنوات الأولى من الاستقلال عندما كان ذلك لإضفاء الشرعية على الخيارات الاقتصادية للدولة الجديدة. ومنذ ذلك الحين على الرغم من تغير

[1] Benachenhou, A. (1978). *Formation du sous-développement en Algérie: essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie, 1830-1962*. Impr. Commerciale.
[2] Henni, A. (1982). *La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie*. Société nationale d'édition et de diffusion.

التوجهات بشكل جذري، لم تتم إعادة النظر فيها. ويتم تعزيز هذا الموقف على المستوى الأكاديمي من خلال التقسيم بين المجالات النظامية. حيث ترك الاقتصاد الاستعماري والأشياء التاريخية للمؤرخين، في حين أن الفترة التي تبدأ من الاستقلال تعتبر الاقتصاد المعاصر.

1.2.1.مرحلة النهج الاشتراكي 1965/1962:

شهدت الفترة ما بعد الاستقلال نموذج تنموي طموح للقضاء على مظاهر التخلف الناجمة عن الاستعمار من خلال إنشاء قاعدة صناعية ثقيلة، حيث اعتمد الاقتصاد الجزائري نموذج يرتكز على المشاريع المصنعة، واختيرت المؤسسة العمومية كأداة لتحقيق هذا النموذج الذي كان رائجا في تلك الفترة والذي يهدف إلى بناء جهاز إنتاجي يقوم على قاعدة صناعية وتوفير مناصب شغل. وتمثلت أولوية الدولة خلال هذه الفترة على استرجاع الثروات الوطنية خاصة المحروقات لإنجاح هذه الإستراتيجية. ويمكن القول أن الاقتصاد الجزائري الذي كان خاضعا للتبعية الفرنسية في كل القطاعات تميز بسيطرة القطاع الزراعي والتخصص في مجالات محدودة، كما شهد أيضا وجود تفاوت جهوي خاصة بين المدينة والريف، وتدني مستوى الحياة على المستوى الثقافي، التعليمي والصحي بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية والمواصلات. من أجل ذلك تم تبني النموذج الاشتراكي كمنهج للتنمية، من خلال توجهات مؤتمر طرابلس 1962 الذي رسم المعالم السياسية للجزائر، كما ركز على التسيير المشترك للمؤسسات الوطنية والتخطيط المركزي للموارد لبناء مجتمع اشتراكي وتحقيق تنمية متوازنة بالإضافة إلى عدة مراسيم أخرى في جميع القطاعات. حيث قامت الحكومة سنة 1963 بإنشاء نظام التسيير الذاتي الذي ينص على التسيير المؤقت للمستثمرات الزراعية، والذي يهدف إلى تأميم الأملاك. وتم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي لتحقيق التموين الذاتي. ويمكن القول أن قلة الكفاءات وغياب المحاسبة أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل وركود الإنتاج الزراعي. وعلى المستوى المصرفي، قامت الحكومة بإنشاء البنك المركزي للرقابة على الصرف، تسيير النقد وإنشاء عملة وطنية الذي تحقق في 10 أفريل 1964، كما تم تأميم التجارة الخارجية من خلال تحديد طبيعة السلع التي يجب تصديرها واستيرادها.

2.2.1.مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي 1979/1967:

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الجزائري، أين انتهجت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية. حيث لم يكن بالإمكان تطبيقه سابقا لعدم توفر شروط موضوعية تعطي للدولة قدرة على التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية، وعدم تحقيق المؤسسات العمومية التي أنشئت في إطار النهج الاشتراكي لمستوى

الطموحات المنتظرة. وتمثل نظام التخطيط في إنشاء 3 مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني، بالإضافة إلى المرحلة التكميلية.

يعتبر المخطط الأول 1969/1967 أول خطة تنموية عرفتها الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الأجل اعتمد بالدرجة الأولى على سياسة التصنيع باعتبار الصناعة محرك التنمية، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، القطاعات شبه إنتاجية تخص التجارة والمواصلات، والقطاعات غير الإنتاجية تخص التعليم، والذي تهدف الدولة من خلاله إلى تطوير الجهاز الإنتاجي والقضاء على التبعية وضعف الإنتاج.

وجاء المخطط الرباعي الأول من 1970 إلى 1973 على أساس تصور المؤسسات والجماعات المحلية للمشاريع الاقتصادية، حيث تم اختيارها على أساس عدة معايير محددة. ويهدف هذا المخطط إلى إنشاء قاعدة صناعية تكون دعامة للصناعات القادمة من خلال تدعيم وتطوير القاعدة المادية للاقتصاد، تطوير الصناعات التي تحقق النمو الاقتصادي والاعتماد على مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن، وذلك من خلال تنمية قطاع الريف.

يعد المخطط الرباعي الثاني 1978/1974 ثالث مخطط تنموي، ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل أهم أهدافه في تدعيم الاستقلالية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو من خلال رفع الإنتاج، بالإضافة إلى تحسين نظم التسيير للقواعد المنتجة وبناء دولة ذات اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي. وجاءت المرحلة التكميلية التي اعتبرت مرحلة انتقالية تم من خلالها إتمام ما تبقى من مخطط الرباعي الثاني.

وتميزت هذه الفترة بالتصنيع والتوسع في قطاع المحروقات من خلال استعادة الثروة الوطنية في سياق حركة التبني الواسعة للاستثمار الأجنبي في العالم الثالث، كما تميزت بتأميم الممتلكات الشاغرة بعد مغادرة المستوطنين من مساكن، مؤسسات وأراضي، وهدفت إلى إزالة الملكية العشوائية لهذه الأصول. إلا أن هذه الإجراءات بقيت مبهمة ما لم يؤدي إلى إنشاء قطاع عام حقيقي. وفي 24 فيفري 1971 تم تأميم قطاع المحروقات، حيث تم وصول الشركة العامة لنقل وتسويق المحروقات سوناطراك التي أنشئت في سنة 1963 إلى المنابع النفطية، وتمارس الآن احتكار القطاع (لا يمكن أن تتجاوز المشاركة الأجنبية 49 % من رأس المال). واعتبر هذا التراكم للثروة من قبل الدولة والذي يهدف إلى تحقيق مشروع عصرنة سريعة، فرصة للسيطرة على الثروة والقوة، وفي نفس الوقت سبب

للهدر والتدمير. ويمكن القول أنه كان لحماس السنوات الأولى من الاستقلال دورا محفزا بالتأكيد، ولكن بمجرد سقوطه ثبت أن تأميم الاقتصاد كله تقريبا وإدارته المركزية والمدارة هو عقبة في طريق التنمية. ويمكن القول أنه في إستراتيجية التنمية الجزائرية، تم وضع الأولوية على الصناعة باعتبارها الوحيدة القادرة على دفع البلاد بسرعة إلى العصرنة، حيث وفرت عائدات المحروقات التمويل لبرنامج كبير من الاستثمارات المخططة في الصناعات المملوكة للدولة والمخصصة للسوق المحلية. وأعطيت الأولوية للصناعة الثقيلة (صناعة الصلب، المعادن) لبناء نظام إنتاج وطني متكامل. ومع ذلك، رغم أن الشركات تعتمد إلى حد كبير على الواردات من أجل معداتها ومدخلاتها، فإن قطاع المحروقات هو فقط موجه نحو التصدير. حيث وجدت صعوبات لتحويل هذا النظام فيما بعد لتنويع الصادرات، حيث يؤدي انفتاح الاقتصاد إلى زيادة حصة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأساس) يحتفظ بدور هامشي في غياب إطار تنافسي، ويبقى مرتبط بالهبات المتعلقة بالدولة[1].

لقد تراجع القطاع الزراعي خلال هذه الفترة، ويعتبر توفر الإيرادات النفطية أحد العوامل التفسيرية لهذا التراجع. فمن جهة عوضت هذه الإيرادات الفائض الزراعي لتمويل التنمية. من جهة أخرى سمحت باللجوء إلى الواردات للتعامل مع الطلب المتزايد الناتج عن النمو السكاني على المنتجات الزراعية. ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه السلع متاحة في الأسواق العالمية بسعر يقل كثيرا عما تكلفه، نتيجة للإغراق الذي تمارسه بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (إعانات التصدير أو الإنتاج). وقد تعمق هذا الارتباط الغذائي منذ ذلك الحين، مما جعل الجزائر واحدة من أكبر مستوردي القمح في العالم. ورافق انخفاض القطاع الزراعي حركة كبيرة من الهجرة الجماعية الريفية، التي بدأت بالفعل خلال فترة الاستعمار[2]. ويمكن القول أن إن الاستثمارات الضخمة التي تمت خلال هذه الفترة هي جزء من عملية تحول متسارعة في المجتمع و الاقتصاد الجزائري، حيث أن التمدرس، تطوير نظام التعليم، ارتفاع الأجور وظهور طبقة متوسطة وتغير أنماط الاستهلاك والنماذج الثقافية، يتقدم بسرعة ضد حدود السوق الوطنية خاصة فيما يتعلق بالتشغيل. فرسميا لا توجد بطالة، لكن العمالة المتضخمة في الإدارة والقطاع العام تؤثر على إنتاجية العمالة، بينما تتزايد نسبة الأشخاص غير النشطين في السكان من شباب على هوامش النظام المدرسي ونساء في المنازل. خاصة وأن هجرة العمل إلى فرنسا قد توقفت رسميا سنة 1974. وبالتالي

[1] Dillman, B. (2000). State and private sector in Algeria: the politics of rent-seeking and failed development.
[2] Benachenhou, A. (1978). *مرجع سابق*.

أصبحت هذه التغيرات الباحثة عن العصرنة كمصادر للاحتياجات غير المحققة، تداخل وفقدان الثقافة، والتوترات الاجتماعية[1].

3.2.1. أزمة 1985- 86 وبداية عملية الإصلاح :

اعتبر الانخفاض الحاد في سعر النفط سنة 1985 الذي ترافق مع انخفاض الدولار، والذي لم تتوقعه الحكومة، حيث كانت تنتظر تعافي الأسعار لفترة طويلة، بمثابة صدمة على الاقتصاد الجزائري. حيث انخفضت الصادرات بنسبة 55.5% بين سنتي 1984 و1987، بعدها وتحت تدابير التقشف انخفضت الواردات أيضا بنسبة 54%. وسريعا ما أصبح الاقتصاد مشلولا بأكمله. حيث تعتبر الواردات عنصرا حيويا لكل من القطاع الصناعي (المدخلات والسلع الرأسمالية) وضمان تزويد المواد الغذائية الأساسية، الأدوية وغيرها من الضروريات. وتحت تهديد انفجار اجتماعي، يجب على البلاد أن تلجأ إلى الديون للحفاظ على الواردات السلع الإستراتيجية. وهكذا، فإن النظام الاقتصادي القائم على حساب برامج الاستثمار الباهظة أصبح جامد، وغير مقاوم للصدمات الخارجية التي يتعرض لها بشكل خاص، بسبب اعتماده على التجارة الخارجية (الواردات والصادرات).

شرعت الجزائر نهاية الثمانينات في عملية إصلاحات اقتصادية أطلق عليها فيما بعد الانتقال والتحول إلى اقتصاد السوق. فبعد أحداث الشغب في أكتوبر 1988، كان ظهور الحكومة الإصلاحية سنة 1989 نقطة البداية لتنفيذ مشروع شامل للإصلاحات الاقتصادية مدعوما بعملية انفتاح سياسي. وقد بدأ وضع هذا البرنامج سنة 1986، حيث يهدف صراحة إلى وضع قوانين السوق في تشغيل الاقتصاد وخاصة استعادة القيود المالية المفروضة على المصارف والمؤسسات العامة، لكن الظروف السياسية لتنفيذها لم تظهر إلا في سنة 1989 في وقت أصبح فيه الوضع الاقتصادي والاجتماعي غير موات للغاية. ويجب أن يقال إنه مع مرور الوقت انتقل هذا العائق الذي أهمل من طرف الأعوان الاقتصاديين إلى المدفوعات الخارجية التي كان يعتمد عليها بشكل حصري تقريبا. ورغم أنها أصبحت واحدة من الاهتمامات الرئيسية للحكومة في أواخر التسعينات، إلا أن الديون الخارجية ليست السبب الوحيد لإجراء الإصلاحات من قبل صانعي السياسة. ففي الواقع يجب مراجعة نشاط الاقتصاد بأكمله، حيث أن الإصلاحيين ينسبون اختلال الوظائف إلى التشوهات في تخصيص الموارد وتجزئة الاقتصاد بين القطاعين العام والخاص، ومع ذلك لا توجد أي نية لتفكيك القطاع العام. حيث تم تطوير المشروع في سياق اقتصاد يهيمن عليه القطاع العام ويعتمد بشكل كبير على تصدير المحروقات أين تسيطر الدولة على التجارة الخارجية والتدفقات المالية

[1] Guerid, D. (2007). *L'exception algérienne: La modernisation à l'épreuve de la société*. Casbah.

مع الدول الأجنبية، وتكون العملة غير قابلة للتحويل. ويعطي المشروع الأولوية لترسيخ إدارة الشركات العامة لجعلها أكثر كفاءة وتنافسية في الأسواق الوطنية، الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من الكسر الحقيقي للسياسة المتبعة، إلا أنها عملية الإصلاح بقيت تدريجية، حيث تمتد تدريجيا إلى الاقتصاد بأكمله، وتهدف إلى تمكين اقتصاديات السياسة من وضع أدوات سياسة اقتصادية حقيقية، واستند الإصلاح إلى ديناميكية داخلية معتمدة على تطوير مجموعة من الأصول البشرية والمادية والمالية المتاحة للاقتصاد الجزائري والاعتماد على المساهمة الخارجية فقط كمساعد. وبهذه السياسة ينبغي تجنب إعادة جدولة الديون الخارجية، وإجراء التعديل الداخلي بشكل مستقل عن التفاوض المالي مع المؤسسات الدولية.

لتوفير الوقت في انتظار أن يبدأ الاقتصاد في إطلاق الموارد، تم التفاوض حول إستراتيجية "إعادة تشكيل" مع مختلف الدائنين بهدف الحفاظ على السيادة الوطنية. حيث اقترح على المستثمرين المؤسساتيين شراء 60% من الدين لتحويله إلى استثمارات غير مباشرة، استثمارات في الأسهم، مما يعني تسريع الإصلاحات للسماح بافتتاح رأسمال بعض الشركات العامة للمساهمين الأجانب. إلا أن هذا الاقتراح قوبل بمقاومة المستثمرين بسبب عدم وجود سوق مالي وعدم اليقين المرتبط بإجراء الإصلاحات، في سياق سياسي غير مستقر[1].

لقد حرر الانفتاح السياسي ديناميكية اجتماعية وسياسية قوية ذهبت إلى أبعد من الإصلاحات، حيث أثارت رد فعل عدائي المساندين والرافضين للنظام. هذه الضغوط دفعت إلى رحيل الحكومة في جوان 1991 قبل بضعة أشهر من أول انتخابات تشريعية متعددة الأحزاب. وقامت الحكومة التالية على الفور بإصدار قانون لتحرير بيع الأصول في المحروقات بفتح باب التنقيب عن الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة في الإنتاج والتسويق من خلال "رسم الدخول الفوري"، وذلك لجعل القطاع أكثر ربحا ومردودية حتى يكون قادرا على التعامل مع القيود الخارجية. وفي نفس السنة تحصلت الجزائر من صندوق النقد الدولي على ائتمان مشترط بمعايير الأداء التي تهدف في الدرجة الأول إلى الحد من خلق المال.

3.1. تطور الجزائر بعد الأزمة وإصلاحات 1990:

1.3.1. انقطاع الإصلاح و "اقتصاد الحرب" (1992-1994)

لقد كانت حوادث جانفي 1992 بمثابة نهاية للديناميكية التي وعدت بإصلاح النظام الاقتصادي جذريا. وبدأت السياسة التي تم إجراؤها في الفترة من 1992 إلى 1994 بتساؤل حول فعالية الإصلاحات من خلال مراجعة

[1] Andreff, W. (2009). Réformes, libéralisation, privatisation en Algérie. *Confluences Méditerranée*, (4), 41-62.

قانون النقد والائتمان أين تم وضع البنك المركزي على وجه الخصوص تحت إشراف الحكومة، بالإضافة إلى مراجعة قانون التجارة المعدل وجميع النصوص المتعلقة باستقلالية الشركة لإزالة أموال المشاركة وإعادة تكوين الشركات من خلال فروع متجانسة كما في فترة السبعينيات. كما دونت في القانون أن الشركات الإستراتيجية لن يتم خصخصتها أبدا، بينما لا يمكن تملك الشركات الأخرى إلا بنسبة 49% من رأس المال الخاص، الوطني أو الأجنبي حتى تبقى الدولة هي المالكة للأغلبية. ولقد اصطدم قرار العودة إلى أسعار الصرف المتعددة إلى الرفض من طرف صندوق النقد الدولي. حيث أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات لرصد التجارة الخارجية والالتزامات التجارية الخارجية سنة 1992[1]، حيث يجب أن تضع معايير للوصول إلى النقد (العملات) والائتمان للواردات فيما يتعلق بالنظام المصرفي، بحجة أنه في الوضع الحالي لندرة موارد النقد الأجنبي، فإن إلغاء الاحتكارات لاسيما في التجارة الخارجية لا يمكن أن يبرر غياب الحكومة في التحكيم فيما يتعلق بتخصيص العملات الأجنبية. وتعتبر هذه التعليمات تبريرات لنفس الأسس التي ينص عليها القانون رقم 78-02 الصادر في فيفري 1978 بشأن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والذي يهدف إلى وضع حد للتبذير وإخضاع عمليات التجارة الخارجية لخطط التنمية.

ويمكن القول أن هذا الإجراء الذي شكك في القانونين المتعلقة بالنقد والائتمان (الذي حدد استقلال البنك المركزي)، واستقلالية الشركات ساهم من خلال ثقله في حجب جهاز الإنتاج، حيث أنه توجد لجنة متخصصة تدرس كل عملية وتتخذ القرار بشأن طبيعة التمويل، وهذا ما يعتبر مستحيلا بالنظر إلى حجم وتعقيد العمليات المعنية. كما تم تخصيص 98% من هذه الائتمانات للقطاع العام، مما أضر بالشركات الخاصة.

2.3.1. برنامج الإصلاح الهيكلي (1994-98):

في سنة 1994 طلبت الحكومة إعادة جدولة ديونها الخارجية بسبب توقف المدفوعات، واستوجب عليها أن تتفاوض على برنامج الإصلاح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال الفترة 1994-1998. وتتعلق المفاوضات بقضايا القطاع العام، إعادة الهيكلة والخصخصة، دور الدولة كفاعل اقتصادي وتحرير التجارة الخارجية. إلا أن ضعف القوة التفاوضية لنظام بدون شرعية أدت إلى قبول المقاييس المعيارية للإصلاحات الهيكلية دون الاستمرارية في عملية الإصلاح التي بدأت من قبل[2]. وابتداء من تلك الفترة خضع سياسة التحول إلى حد كبير من متطلبات برنامج الإصلاح الهيكلي، حيث وفرت اتفاقيات إعادة الجدولة مع باريس 1994 ولندن 1995 ما بين 20 و22

[1] Benissad, M. E. (1994). *Algérie: restructurations et réformes économiques, 1979-1993*. Office des publications universitaires.
[2] Andreff, W. (2009). مرجع سابق, ص45.

مليار دولار من الأموال الجديدة بين 1994 و1998. وفي المقابل تلزم الحكومة دائنيها على خطة للتكيف الهيكلي بما في ذلك تدابير الاستقرار المالي الكلي من خلال علاج التضخم، تخفيض قيمة الدينار وقابلية تحويله في المعاملات التجارية مع العالم الخارجي، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية واستعادة التوازنات الداخلية والخارجية، كشرط أساسي للإصلاحات الهيكلية. ووضع خبراء صندوق النقد الدولي عمليات الخصخصة كعنصر أساسي في عمليات الإصلاح. حيث أن تنفيذ خطة الاستقرار يؤدي إلى نتائج تتجاوز الالتزامات التي تم التعهد بها، ولكن بتكلفة اجتماعية وسياسية ثقيلة للغاية. ففي سياق الفترة السوداء تم تطبيق التدابير بشكل كبير وقاس. فبالإضافة إلى الآثار المميتة للصراع التي ضربت ميزانية الدولة بزيادة أكثر من 17% في الإنفاق العسكري والأمني، تم تخفيض الواردات والنفقات العامة بشكل كبير. كما تضاعف مستوى البطالة ووصل إلى أكثر من 20 % من السكان النشطين بين سنتي 1990 و1997. ويمكن القول أن في حين ساعدت هذه التدابير على تخفيف قبضة الضغوط الخارجية، إلا أنها لم تؤد إلى إحياء النمو. وبعد سبع سنوات من العنف والدمار، كانت الانتخابات الرئاسية المبكرة في أفريل 1999 بمثابة عودة إلى البحث عن الحد الأدنى من الإجماع. وتمت عملية إعادة الجدولة الثانية للديون الخارجية في سياق سوق نفط منخفض، من دون أي علامة على الخروج من الركود الاقتصادي. بعدها ارتفع سعر النفط وأنقذ الجزائر من عملية إعادة جدولة ثالثة، والتي اعتبرت قبل بضعة أشهر أنه لا يمكن تجنبها[1].

3.3.1. ارتفاع عائدات المحروقات واستئناف الإصلاحات

على الرغم من الارتفاع المستمر في أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الحالي، إلا أن السلطات حافظت على مجرى سياسة نقدية ومالية صارمة، مصممة في ذلك على عدم تكرار التجربة المؤسفة للسنوات 1985-1990[2]. علاوة على ذلك، تم وضع الأولوية على التقييم المتسارع لموارد الطاقة. حيث في 20 مارس 2005، وضع قانون يهدف إلى جذب الشركات الأجنبية الأكثر قدرة على المنافسة من خلال تحرير قطاع المحروقات، مما وضع سوناطراك في منافسة مباشرة مع الشركات متعددة الجنسيات. ومع ذلك تمت مراجعة القانون سنة 2007، واستعادت الشركة الوطنية بعض ميزاتها. وأنشئ صندوق تنظيمي يتلقى الإيرادات النفطية الفائضة (استنادا إلى سعر مرجعي قدره 19 دولارا للبرميل). وتم تبرير تجميد هذه الموارد بهدف حماية الموارد المالية العامة من تقلب الأسعار، في سياق النمو المستمر والمستدام منذ سنة 2004. لذلك يوجد ضغط كبير لتخفيف الحواجز وتحمل الحكومة لنفقات جديدة، من

[1] Talahite, F. (2010). *Réformes et transformations économiques en Algérie* (Doctoral dissertation, Université Paris-Nord-Paris XIII).
[2] Dillman, B. (2001). Facing the market in North Africa. *The Middle East Journal*, 198-215.

أجل مواجهة الحاجات الهائلة للمجتمع والاقتصاد. وبعد برنامج متواضع لمدة ثلاث سنوات (2001-04)، تم الإعلان عن خطة الإنعاش الاقتصادي لمدة خمس سنوات (2005-2010). وبفضل الوضع المالي المزدهر للبلاد (62 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي في نهاية مارس 2006)، استغلت الحكومة مكاسب النفط غير المتوقعة لمواصلة تسديد الديون الأجنبية مقدما.

يمكن القول أن تنفيذ اتفاقيات صندوق النقد الدولي أدى إلى استقرار الاقتصاد الكلي ولكن مع عواقب اجتماعية سلبية بسبب أثار هذه الإصلاحات. هذه الإستراتيجية الجديدة استفادت في أوائل سنة 2000 من سياق ملائم ناتج عن تغييرين رئيسيين. يتمثل التغيير الأول على المستوى السياسي، حيث أنه على الرغم من الصعوبات المستمرة استقر الوضع الأمني. أما على الجانب الاقتصادي، فقد ارتفعت أسعار النفط بثبات من 13 دولار للبرميل في جوان 1998 إلى 60 دولار للبرميل في أوت 2005، وكان الدينار أكثر استقرارا (بالنسبة للدولار) مما أدى إلى وجود فائض في الميزان التجاري وفائض في السيولة على مستوى النظام مصرفي واستقرار واعتدال معدلات التضخم. في هذه الفترة وبالضبط في سنة 2000، تم إنشاء صندوق مراقبة الإيرادات نتيجة لارتفاع أسعار النفط. حيث يسعى هذا الصندوق إلى تخفيض الديون العام وحماية الإنفاق العمومي من التغيرات في فائض الميزانية بسبب التقلبات غير المتوقعة في أسعار النفط[1].

ونتيجة هذه التغييرات التي شهدتها الجزائر على المشهد الاقتصادي، مدعومة بارتفاع أسعار النفط، شرعت السلطات العامة في إطلاق ثلاثة برامج للإنعاش الاقتصادي من النوع الكينزي لتحسين نتائج الاقتصاد الكلي.

- خطة دعم الانتعاش الاقتصادي (PSRL): تمت خلال الفترة 2001-2004 بميزانية قدرها 7 مليار دولار موجهة إلى قطاعات الزراعة، النقل، السكن، الري، البنية التحتية الأساسية والتنمية المحلية. وكانت الهدف منه دعم الاستثمار الإنتاجي من خلال تحديث هذه القطاعات. حيث انخفض معدل البطالة خلال هذه الفترة من 25.4% سنة 1998 إلى 15.3% سنة 2005. ونتيجة لذلك، لم يستبدل رأس المال الذي أعقب إفلاس الشركات المملوكة للدولة بالاستثمار الخاص في قطاع الإنتاج، على الرغم من إستراتيجية تشجيع الاستثمار الخاص في الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تميزت الفترة من 2000 إلى 2005 بالرغبة في التحرير من خلال الاتفاق الموقع لإنشاء منطقة تجارة

[1] Gijón, J., Furceri, D., & Crivelli, E. (2012). Algérie: Questions choisies, rapport n 12/22. *Fonds Monétaire International, Washington, février*.

حرة مع الاتحاد الأوروبي الذي طبق في 1 سبتمبر 2005، بالإضافة إلى وضع قانون جديد للاستثمار يعتمد على الخصخصة، قانون المناجم، قانون بشأن الكهرباء ونقل الغاز عبر خط الأنابيب وتعديل قانون المحروقات[1].

- الخطة التكميلية لدعم النمو الاقتصادي (PCSCE): تم خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2009 بميزانية تبلغ 150 مليار دولار، وشملت الخطة جميع القطاعات. تغيرت الحالة سنة 2009 مع قانون التمويل التكميلي الذي أقره قانون المالية لسنة 2010، حيث تم تقديم الأفضلية الوطنية مع قاعدة 49% -51%، والتي تتعلق بالشركات، البنوك وكذلك تدابير الإدارة للتحويلات الرأسمالية.

- الخطة التكميلية لدعم النمو (PCSC): من 2010 إلى 2014، تم تخصيص صندوق بقيمة 286 مليار دولار لهذا البرنامج، منها 130 مليار دولار يجب استخدامها لإكمال المشاريع التي تم الالتزام بها بالفعل.

تهدف هذه البرامج إلى تطوير وتحديث البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، على أمل أن ينتهز قطاع الإنتاج فرص هذا التطوير في تحقيق التنمية. ومع ذلك، فإن ما يسمى بالبرامج الكينزية غير قابلة للتطبيق في حالة البلدان النامية، لأنها كانت موجهة إلى الدول الرأسمالية التي كان لديها ما يسمى بالأساسيات. حيث يرى Courlet أن هدف كينز من هذه البرامج هو وجوب استمرار النظام الرأسمالي حتى على حساب التدخل الضروري للدولة، وذلك لتجنب تطور الأفكار الشيوعية في المجتمعات الأوروبية[2]. بعبارة أخرى، ينطبق الحل الكينزي على الدول الرأسمالية التي تمتلك مؤسسات ناضجة وتخضع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يفسر النتائج السيئة لسياسات الإنعاش الاقتصادي الكينزية في الدول النامية، بما في ذلك البرامج التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية.

أدى انخفاض أسعار النفط منذ جوان 2014 وانخفاض عائدات النفط والغاز بما يقرب من 40 % إلى حدوث اضطراب مالي جديد، حيث تسبب التوقيع على نص قانون المالية 2016 في نقاش كبير بسبب اتجاهه الذي اعتبر ليبراليا للغاية. وتركت المحاور الرئيسية للقانون في تدابير لدعم الاستثمار وتعزيز الإنتاج الوطني، تحسين وإعادة توزيع الموارد، تبسيط الإجراءات وتعزيز ضمانات دافعي الضرائب. هذا التوجه الاقتصادي الجديد أو الانعكاس يبين أن الجزائر بعد أكثر من 50 سنة من الاستقلال لا تزال تعتمد على 98% من المحروقات ومشتقاتها[3].

[1] Mebtoul, A. (2011). Bilan des Politiques Economiques de 1963 à 2010, in «le Développement Economique de l'Algérie: expériences et perspectives» ouvrage collectif sous la direction de Hafsi, T, Editions Casbah.
[2] Courlet, C. (1996). *Les nouvelles logiques du développement*. Editions L'Harmattan.
[3] Kara, R. (2017). *Analyse du développement financier de l'Algérie (1962-2015): approche institutionnelle historique* (Doctoral dissertation, Universite Mouloud Mammeri).

2. واقع الاقتصاد التونسي في ظل النمو الاقتصادي:

1.2. طبيعة الاقتصاد التونسي:

يتميز الاقتصاد التونسي بالعديد من الخصائص التي تعكس طبيعته وأدائه، كما تحدد مدى قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي وإنشاء قاعدة تنافسية مهمة، حيث تعد تونس من الاقتصاديات الناشئة، ويتميز بالتنوع أين يعتمد على الزراعة، المناجم والسياحة كقطاعات أساسية، بالإضافة إلى الطاقة والصناعات التحويلية.

تعتبر السياحة المورد الرئيسي للعملات الأجنبية في تونس بعد صادرات الفوسفات، كما تعتبر الوجهة السياحية الأولى في جنوب البحر المتوسط. أما على المستوى الزراعي، تعتبر تونس المصدر الرئيسي للتمور على المستوى العالمي وثاني مصدر لزيت الزيتون بعد الاتحاد الأوربي بالإضافة إلى الحمضيات والمنتجات البحرية. ويوفر هذا القطاع تغطية غذائية معتبرة خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الرئيسية، حيث بلغت نسبة تغطية الإنتاج الداخلي للحاجات الوطنية 49.6% بالنسبة للحبوب و87% بالنسبة للزيوت. وتمثل الزراعة قطاع فعال في الاقتصاد التونسي، حيث تحظى بأهمية اجتماعية واقتصادية لا يمكن إنكارها، مع ما يقارب 28% من القوى العاملة المستخدمة ومساهمة بنسبة 12.6% في الناتج المحلي الإجمالي. ويشهد هذا القطاع تحرير التجارة في المنتجات الزراعية خاصة بالنسبة للسلع مثل الحبوب ومنتجات الثروة الحيوانية التي تتمتع حاليا بمعدلات حماية عالية. ويتطلب استمرار مكاسب القدرة التنافسية الحاجة إلى التوفيق بين النشاط الزراعي وحماية الموارد الطبيعية. حيث حددت خطة التنمية الحادية عشرة تدابير لتحسين القدرة التنافسية وضمان حماية البيئة الطبيعية وتمكين القطاع الزراعي من القيام بدور اقتصادي واجتماعي في تنمية البلاد.

يعد الاقتصاد التونسي أول قطاع اقتصادي مغاربي عرف التحرير التدريجي للاستثمار والمبادلات التجارية من أجل الانفتاح الكلي في التجارة الدولية. وتجلى ذلك من خلال إنشاء عدة اتفاقيات أبرزها اتفاقية منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2008، لتصبح تونس أول بلد متوسطي يمضي مثل هذه الاتفاقية. هذا التنوع في الاقتصاد يمنح تونس فرص كبيرة لمواجهة مخاطر الانفتاح، ويوفر له إمكانيات أكبر للاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف مقارنة بالجزائر والمغرب.

ارتفع متوسط مستوى المعيشة بثبات لعدة عقود في حين انخفضت معدلات الفقر بشكل كبير، حيث قامت تونس بتطوير الرفاهية الاجتماعية من خلال سياسة اجتماعية تعزز شمولية التعليم المجاني والصحة، بالإضافة إلى

مزايا محددة للأسر المحتاجة والحفاظ على أسعار المنتجات الغذائية من خلال الإعانات المقدمة للمنتجين أو بشكل غير مباشر للمستهلكين. كما تم تطوير سهولة الوصول على الأساسيات كمياه الشرب والكهرباء ويتم دعم أسعار الخدمات العامة الأساسية. ومع اعتماد قانون الأحوال الشخصية، اعترفت تونس بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية. ومع ذلك وبالرغم من كل هذه الجهود ومستوى النمو المحقق، بقي معدل التشغيل منخفض، حيث يعاني 3/1 من الشباب من البطالة أو ظروف العمل غير الرسمي. وبالتالي يجب منح الأولوية لخلق الوظائف ومشاركة الغالبية في سوق العمل من أجل إعطاء الفرصة للجميع للمساهمة في تحقيق التنمية وتحسين المهارات والظروف المعيشية[1].

2.2. تطور الاقتصاد التونسي:

لقد شهد الاقتصاد التونسي جملة من التطورات انعكست على أدائه ومسار تطوره، فبعد الاستقلال أصبح الهم الشاغل للحكومة التونسية يتمثل في تحرير الاقتصاد من مخلفات الاستعمار الفرنسي الذي اهتم بالزراعة والاستخراج المنجمي وأهمل الصناعة. ويمكن القول أن الاقتصاد التونسي مر بالمراحل التالية:

1.2.2. مرحلة التأميم 1956-1960:

بعد الاستقلال غادر أغلب الموظفين الفرنسيين من الإدارة التونسية، حيث قدر عددهم ب 12000 نسمة. مما استدعى تدخل الحكومة التونسية وانتهاجها لسياسة التأميم من أجل تأكيد سيطرتها على القطاعات الأساسية. حيث أممت القطاع المصرفي وشركات الكهرباء والغاز والماء، ثم أممت شركات النقل وشاركت ب 50% في شركة الطيران التونسية. من جهة أخرى أسست الشركة الوطنية للسكك الحديدية والشركة التونسية للملاحة. وفي 18 أكتوبر 1958، أصبح الدينار التونسي بموجب القانون العملة الرسمية للدولة التونسية. ويمكن القول أن هذه السياسة لا تعكس النزعة الاشتراكية بقدر ما تبين حرص الحكومة على تعزيز سيطرتها من خلال إتباع سياسة قائمة على تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية، من أجل ذلك تم منح تسهيلات في القروض وامتيازات جبائية لتحفيز أكبر مشاركة للقطاع الخاص.

[1] de la Maisonneuve, C., Larbi, H., & Dridi, R. (2018). *Vers une croissance plus inclusive en Tunisie* (No. 1486). OECD Publishing.

2.2.2. المرحلة الاجتماعية أو مرحلة الاقتصاد الاشتراكي 1961-1969:

بعدما شرعت تونس بعد الاستقلال في عملية تأميم الثروة التونسية مثل المناجم والكهرباء. ظهر وقت لاحق الاتجاه نحو النموذج الاشتراكي من خلال نظام المنظمة الجماعية وخاصة في القطاع الزراعي، الذي وصل إلى 90% في نهاية سنة 1969. كما شمل هذا النهج على التجارة والصناعة والقطاع المصرفي. ولم يشمل فقط قطاع السياحة، الذي بدأت السلطات في تطويره، وأعفي من الإدارة الحصرية للدولة[1].

اتخذ الاقتصاد التونسي منحى اشتراكي منذ سنة 1961 بعد التأثير المتزايد للاتحاد العام للعمال بقيادة أحمد بن صالح، حيث شرع المسئولون السياسيون في إتباع هذا المنهج لتعزيز سيطرة الدولة على مختلف قطاعات الاقتصاد. تمثلت هذه السياسة من خلال تأسيس وزارة المالية والتخطيط، وإتباع مخطط تنموي عشاري 1962-1971 صادر عن مؤتمر الاتحاد العام للعمال. وتمثلت أبرز أهداف هذا المخطط في تحسين مستوى المعيشة من خلال خلق سوق اقتصادي داخلي وتقليل الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية، ما جعل تونس تعاني من أزمة اقتصادية بعد توقف الإعانات الفرنسية.

3.2.2. مرحلة الرأسمالية المقيدة 1970-1982:

أدت الأزمة الاقتصادية التونسية إلى فشل التجربة الاشتراكية سنة 1969 بعد صدور تقرير من البنك المركزي يبين العجز المالي للمؤسسات الوطنية. وتوجهت الدولة إلى اقتصاد السوق وإعادة الاعتبار للملكية الفردية، حيث اتخذت خطوات عملية من أجل تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي وتقليص تدخل الدولة. وسرعان ما ظهرت نتائج هذا التوجه أين شهد القطاع الخاص نموا متزايدا في السبعينات خاصة في الصناعات التحويلية من خلال زيادة مناصب الشغل وتعزيز النمو الاقتصادي. هذه النتائج تحققت بفضل توفير مناخ مناسب يشجع التجارة الخارجية، بالإضافة إلى ارتفاع مداخيل الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط والادخار المحلي ومصادر التمويل الخارجية.

وبشكل عام يمكن القول أن إعادة توجيه تونس نحو نموذج اقتصاد السوق خلال الفترة 1970 -1981، يعني إعطاء المبادرة للاستثمار الخاص لتعزيز الصناعة. حيث زاد النمو في تونس بمعدل سنوي متوسط يبلغ 8.4 في المائة،

[1] Morrisson, C., & Talbi, B. (1996). *Long-term growth in Tunisia*. Development Centre, Organisation for Economic Co-operation and Development.

وتضاعف الدخل الفردي أربع مرات من 314 إلى 1351 دولار[1]. وتجدر الإشارة إلى ما يسمى بالرأسمالية تحت السيطرة أين تحتفظ تونس إلى حد كبير بدعم أسعار معينة، وتدار الحكومة بالكامل بواسطة القطاع المالي وتتم حماية الاقتصاد من خلال التعريفات الجمركية المرتفعة للغاية والقيود المفروضة على الاستيراد. هذه السياسة أعطت أهمية خاصة لقطاع النسيج وصناعة الملابس التي استوعبت أكثر من نصف الاستثمارات في ذلك الوقت. بعد ذلك، تدهور الوضع الاقتصادي والمالي لتونس سنة 1981 بعد تراجع إنتاج النفط والتباطؤ في التصنيع والمنتجات المنجمية.

4.2.2. مرحلة الأزمة 1982-1986:

مع بداية الثمانينات شهدت تونس اختلال في اقتصادها الكلي، حيث تراجعت معدلات النمو وزادت معدلات البطالة. كما تراجع الإنتاج الزراعي نتيجة عوامل مناخية، ونقصت فرص الهجرة وارتفعت تكاليف الاقتراض الخارجي وشروطه. وتباطأ النشاط الاقتصادي طوال الفترة 1981-1986، مع تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يقدر ب 3.3% في السنة وفقا لإحصاءات صندوق النقد الدولي 1985-1986. من أجل الخروج من هذه الأزمة تم تبني سنة 1986 برامج الإصلاحات الهيكلية من أجل تحرير الاقتصاد وإعادة هيكلته لتحرير التجارة، بالإضافة إلى تشجيع المبادرة الخاصة وخوصصة المؤسسات العمومية. ونتيجة لذلك لجأت تونس إلى صندوق النقد الدولي بعد أن جربت تماما مثل الجزائر برنامجها الخاص لإصلاح اقتصادها. حيث اتفقت سنة 1986 على برنامج الإصلاحات الهيكلية للتقليل من عجز الميزانية، تبني سياسة أسعار متماسكة وتطبيق سعر صرف حقيقي[2]. كما تم تخفيض نفقات الميزانية من خلال تخفيض فاتورة الأجور في القطاع العام. ويعتبر انفتاح الاقتصاديات على القطاع الخاص وخاصة المستثمرين الأجانب أساس برامج التكيف الهيكلي في تونس والمغرب، إلا أن الجزائر فضلت منذ فترة طويلة الحفاظ على سيادتها الاقتصادية، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، إصلاح قوانين الاستثمار وإنشاء المناطق الحرة سنة 1986.

شهدت بداية التسعينات تطور مهما في السياحة وصناعة النسيج. وقد تحقق تنويع الاقتصاد التونسي مع تباطؤ الأنشطة الزراعية والمنجمية لصالح أنشطة السياحة والخدمات المالية. ويرجع هذا التوسع في جزء كبير منه إلى القرب الجغرافي من الاتحاد الأوروبي والتسهيلات الممنوحة للوصول إلى رأس المال الأجنبي.

[1] Wilmots, A. (2003). *De Bourguiba à Ben Ali: l'étonnant parcours économique de la Tunisie, 1960-2000: essai*. Editions L'Harmattan.

[2] Ben Said, T. (1994). Les Effets de l'Ajustement Structurel sur l'Intégration de l'Agriculture Tunisienne à l'Échange International. Crises et Transitions des Politiques Agricoles en Méditerranée. *Options Méditerranéennes. Série B-Etudes et Recherche*, *8*, 117-123.

5.2.2. الاقتصاد التونسي بعد 2010:

يمكن القول أن تونس لم تكن تمثل قصة نجاح كاملة، إلا أنها كانت أفضل حال مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، حيث نجحت في بلوغ معدل نمو يتجاوز 5%. وعلى الرغم من أداء اقتصادها الكلي، ظل تزايد العجز الاقتصادي مستمرا، ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام الذي يعمل على توفير مكاسب اجتماعية واقتصادية مقابل تأمين شرعيته واستقراره السياسي. إلا أنه فشل بعد تفاقم العجز واندلاع مظاهرات اجتماعية بالدرجة الأولى رغم أن المؤشرات الاقتصادية التونسية لسنة 2010 كانت ايجابية. ويفسر البعض هذا الفشل بالأزمة الاقتصادية العالمية مع العلم أن تونس تجنبتها بسبب تراجع سوقها المالي وليس بسبب سياستها المالية الاحترازية.

انخفض الاستثمار في الأعمال التجارية بأكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي منذ 2000، مما أثر على مكاسب الإنتاجية، خلق الوظائف، النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية للاقتصاد. من ناحية أخرى، بقي الاستثمار في قطاع السكن مزدهرا ومدعوما بحوافز مالية ومادية كبيرة، كما تم الحفاظ على الاستثمارات الحكومية، ويتمتع أغلب السكان بمستوى مرتفع نسبيا من تغطية البنية التحتية مقارنة مع الاقتصاديات الناشئة. ويمثل إنعاش الاستثمار هدفا رئيسيا للحكومة، حيث أشارت إليه خطة التنمية 2016-2020 ومؤتمر تنظيم تونس 2020 الذي انعقد في نوفمبر 2016، بالإضافة إلى مشاركة تونس في الاتفاق G20 مع إفريقيا التي يتمثل هدفها الرئيسي في تشجيع الاستثمار الخاص. ولتعزيز الاستثمار في الأعمال التجارية وتعزيز المبادرة الخاصة، يجب الحد من القيود التنظيمية والإدارية بما في ذلك العديد من التراخيص الإدارية، قيود التسعير والقيود على المنافسة في بعض القطاعات. حيث خلقت هذه القيود حالات من الأوقاف بالنسبة للمؤسسات مما خفض من حوافزها لتحسين نوعية الخدمات المقدمة. كما أنها تؤثر على رفاهية السكان وتعزز عدم المساواة بين الأفراد[1].

3.2. مسار التنمية الاقتصادية في تونس.

يتميز مسار التنمية في تونس بمحاولة للتوفيق بين هدفين متناقضين، عصرنة الأعمال والتقدم الذي يجسد المسيرة نحو التنمية من جهة، ومن ناحية أخرى توطيد نظام سياسي يهيمن عليه إلى حد كبير تدخل الدولة يعكس إدارة دقيقة للتوازنات الاجتماعية. إن بناء الدولة للاستقرار ينتج عن هذه الرغبة في التوفيق بين هذه النزعات

[1] (2018). Chapitre 1. Relancer l'investissement. *Etudes économiques de l'OCDE*, 6(6), 61-95. https://www.cairn.info/revue-etudes-economiques-de-l-ocde-2018-6-page-61.htm

المتناقضة، ويمكن التعبير عنها أنها إدارة حكيمة ومراقبة للتغيير من قبل دولة حريصة على احتكار أدوات العمل والتحديث.

شهدت السنوات 1960- 1970 في بداية التحديث بذل السلطات مجهودات كبيرة لتوفير فرص العمل لسكان فقراء بالكامل. وقد سبق ذلك بين سنتي 1956- 1960 أين تم إنشاء مواقع بناء لمكافحة التخلف مما أدى إلى توظيف أكثر من 150000 شخص عاطل عن العمل في المناطق الريفية، وتم إنشاء قطاع عام متضخم أين ازداد عدد الأشخاص الموظفين في الخدمة العامة بستة أضعاف خلال خمس سنوات ليصل إلى 80000 شخص سنة 1960. وبدأ إنشاء القطاع الإنتاجي سنة 1961 حيث قدر عدد الوظائف التي تم إنشاؤها في أنشطة غير زراعية بنحو 425000 خلال هذه الفترة. وكان الهدف المعلن هو أن هذا القطاع الإنتاجي الجديد فعال وقادر على توليد فائض كاف للسماح بتحديث الاقتصاد الوطني. ومع ذلك بقيت هذه الإستراتيجية مرهونة إلى حد كبير بالربط بين الاستخدام المفرط لليد العاملة وسياسة الأجور المنخفضة في الخدمة العامة سنة 1956، وامتدت تدريجيا إلى القطاع الخاص من خلال توقف الأجور. هذه الخصائص أثرت بشكل كبير على مستويات الإنتاجية في البلاد[1].

في ظل هذه الظروف أصبحت سياسة تخفيض الأسعار أمرا لا مفر منه وتم تبنيها من خلال تثبيت الأسعار الزراعية عند مستويات منخفضة جدا، مما تسبب في انخفاض مستويات الإنتاج وانهيار إيرادات الفلاحين. وعلى الرغم من الإخفاقات التي رافقت هذه السياسات الاقتصادية المعتمدة في الستينيات زاد عدد السكان بنسبة 2.2% بين 1961 و1975، ونصيب الفرد من الدخل بنسبة 2.3% سنويا في المتوسط. تحسن مستوى معيشة جزء كبير من السكان بشكل كبير، حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من 50 دينار تونسي من 73% سنة 1961 إلى 42% في 1971. وتم أيضا خلال هذه الفترة إجراء استثمارات هامة طويلة الأجل، تغطي كل من البنية التحتية والمعدات والموارد البشرية. وتميزت هذه السنوات بنظام الحكم القائم على تدخل الدولة وتنفيذ الخيارات الاجتماعية التي من شأنها أن تؤثر الفترات القادمة.

كما شهدت السبعينات مستويات عالية من المديونية، حيث تضاعف معدل الدين على الناتج المحلي الإجمالي بين 1961 و1967، وارتفعت خدمة الديون من 1.6% من الصادرات سنة 1961 إلى 26.1% في 1967. ويمكن القول أنه في نهاية هذه الفترة، أصبحت مشكلة الديون وتمويل الاقتصاد مشكلة رئيسية في تونس، والتي تفاقمت بسبب

[1] Krichen, A. (1993). *Le syndrome Bourguiba*. Cérès productions.

فشل تجربة المجتمع وتزايد الاستياء في عدة مناطق من البلاد خاصة الفلاحين بعد المصادرات[1]. مما أدى إلى نهاية فترة التدخل سنة 1969، تاركة ميزانية فادحة فيما يتعلق بالمديونية وتفاقم العجز. ومع ذلك، فقد وضعت أسس اقتصاد وطني يتمحور حول تدخل الدولة، ويتميز بالشرعية من قبل السكان من خلال تحسين مستوى المعيشة لجزء كبير منهم، بالإضافة إلى أهمية الاستثمار في القطاع الإنتاجي والموارد البشرية. وفشلت هذه السياسة الاشتراكية على وجه التحديد لأنها كانت تهدد أسس الاستقرار الذي كان يعتقد أنه ثمرة التخطيط الاقتصادي المتنور والهندسة الاجتماعية المكثفة. وبالتالي، فإن تفوّق هدف الاستقرار في النظام السياسي يفسر إعادة تنظيم إجراءات الدولة في المجال الاقتصادي.

خلال الفترة 1970- 1985، تخلت الدولة عن هذا الشكل من أشكال التدخل واختارت إستراتيجية تنمية ثنائية وأشكال أخرى للتدخل. وشهدت السبعينات التأسيس التدريجي لاقتصاد السوق والاندماج التدريجي في التجارة العالمية. حيث سمح قانون 1972 بإنشاء قطاع خارجي يضم شركات كاملة التصدير مع حوافز ضريبية كبيرة، مثل الإعفاء من الضريبة لمدة تصل إلى 10 سنوات على المنتجات المستوردة للمعالجة وإعادة التصدير. وبالتالي سجل الاقتصاد التونسي خلال النصف الأول من هذا العقد معدل نمو سنوي بلغ حوالي 6.2%، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3.7 % بين 1971 و1981. كما حدثت تغييرات كبيرة تميل نحو تصنيع أكبر، ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة منتجات التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد من 4.7% في سنة 1972 إلى 25.6% في 1978. هذا الأداء الاقتصادي راجع إلى حد كبير لارتفاع أسعار النفط. ففي الواقع، زادت حصة المنتجات البترولية في إجمالي الصادرات من 25.8 % في سنة 1972 إلى 54 % في 1981. وقد مكنت هذه الثروة النفطية الوفيرة الدولة من الوفاء بالتزاماتها الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما من خلال سياسات الدعم والتعويض.

لقد تم الحفاظ على سياسة التسعير، وتم وضعها كمبدأ أساسي وموضوعي في إستراتيجية حماية القدرة الشرائية للمستهلك. هذه السياسة مثلها مثل الموافقة المسبقة على تنظيم التجارة الخارجية أو التمويل الائتماني للقطاع الخاص، تعكس التزام الدولة الذي يركز أساسا على تعزيز الاستقرار الاجتماعي على حساب السعي من أجل الأداء الاقتصادي. وبالمثل، فإن القيود المفروضة على استيراد بعض المواد والحواجز الجمركية المحافظة في القطاعات الإنتاجية التونسية، قامت بالحد من إمكانيات التنمية لدى بعض الشركات والقطاعات لصالح حماية القطاعات الأخرى الأقل قدرة على المنافسة. مما أدى إلى ظهور مشكلة الديون في أوائل 1980، وخلق ضغوط

[1] Ghali, S., & Mohnen, P. (2004). The Tunisian path to development: 1961-2001.

تضخمية. باختصار، فقد أثبتت السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى ضمان الاستقرار من خلال توحيد الموازين الاجتماعية السياسية إلى نتائج اقتصادية معاكسة.

بلغ عجز الميزانية 5.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت القدرة التنافسية للصادرات بسبب المبالغة في سعر الصرف. وأدى اختيار سياسة نقدية توسعية لتمويل عجز الميزانية وتغطية احتياجات تمويل القطاع العام إلى ارتفاع الطلب على الائتمان مدفوعا بأسعار فائدة حقيقية سلبية، مما خلق تشوهات كبيرة في تخصيص الائتمان وتفاقم الضعف في القطاع المصرفي. وتزايدت التوترات الاجتماعية مع ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية، ووصلت الحالة إلى مستوى حرج في سنة 1986 مع انفجار مشكلة الديون. هددت هذه الاختلالات الاقتصادية على خطر التوازن الاجتماعي والسياسي الناجم عن الاستقلال. وبالتالي أصبح من الضروري اللجوء إلى برامج الإصلاحات الهيكلية. حيث أنه وتحت توصيات الجهات المقرضة، كان من الضروري أولا استعادة الأرصدة الداخلية والخارجية، والشروع في تثبيت استقرار الاقتصاد الكلي من خلال السيطرة على التضخم، تخفيض الديون، والصرامة في الميزانية، وذلك قبل تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحويل الاقتصاد التونسي من الناحية الهيكلية، بهدف الحفاظ على نظام اجتماعي سياسي محدد سلفا.

إن إدخال التعديلات الهيكلية وسياسات التحرير التي بدأت في أوائل التسعينات منحت للجهات المقرضة حق التدخل في أداء الاقتصاد التونسي، فالديون المشكوك في تحصيلها تعبر عن وجود خلل في النظام المصرفي. واستمرت السلطات في الاستجابة لضغوط المانحين بإصلاحات تمويهية تقريبا لأنها لم ترغب في تغيير الأسس الاجتماعية لهذا الاقتصاد. وباختصار، استمرت السلطات التونسية بالدفاع على مبدأ ضرورة الاستقرار، الذي يعتبر في المفاوضات الدولية كقيد حقيقي يمنع الطالب الجيد، على الرغم من رغبته في القيام بعمل أفضل في الإصلاحات دون وضع نموذجه في خطر.

3. واقع الاقتصاد المغربي.

شهد المغرب في السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، حيث تشير مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على التحسن الكبير في البنى التحتية وزيادة النمو الاقتصادي والذي يتوج المجهودات المبذولة من طرف الدولة المغربية سواء الجماعات المحلية أو القطاع الخاص.

1.3. تطور الاقتصاد المغربي:

يمكن القول أن الاقتصاد المغربي مر بمرحلتين رئيسيتين، حيث اعتمدت المغرب بعد استقلالها سنة 1956 على إستراتيجية التنمية في قطاعين رئيسيين وهما الزراعة والصناعة، وأصبحت السياحة بعد ذلك تشكل قطاع هام للمداخيل المغربية. تميزت هذه المرحلة بسياسة حمائية تعرف باسم التنمية المحمية والتي وصفها الاقتصاديون كنموذج إحلال الواردات مستوحى من نظرية Friedrich List. وتقوم على سياسات تهدف إلى إنتاج سلع مستوردة من قبل الشركات المحلية. كما تشمل حماية الصناعات التي لا تستطيع تحمل المنافسة وتركيب نظام إنتاجي قادر على الحد من الاعتماد على اقتناء سلع صناعية من الخارج. وعلى الرغم من أن هذا التوجه مكن البلاد من وضع الركائز الأساسية لعدد معين من القطاعات الصناعية، فقد هذا النموذج قوته في نهاية السبعينات، وهو وضع تفاقم بسبب مشكلة المديونية خلال هذه المرحلة. وهكذا وجد المغرب نفسه بنسيج صناعي يتميز ببعض التشوهات الناتجة عن السياسات الحمائية، بالإضافة إلى تشكل الاحتكارات فضلا عن الآثار الضعيفة للتدريب المرتبطة بانعدام تكامل القطاع الإنتاجي الوطني.

إن فشل هذه السياسة قاد الاقتصاد المغربي إلى مرحلته الثانية التي بدأت مع الثمانينيات، والتي تميزت بتحول في سياسة الاقتصاد الكلي نحو انفتاح اقتصادي أكبر. وفي هذا الإطار قررت السلطات المغربية ابتداء من 1973 إلى غاية 1988 تغيير المنهج الاقتصادي واعتماد برنامج استثماري طموح يمول عبر واردات الفوسفات المتزايدة، والتي تشكل أهم مورد معدني للمغرب. حيث حاول المغرب علاج أوجه القصور التي لوحظت من خلال الترويج لسياسة تقوم على تعزيز الصادرات. وسمحت هذه الإستراتيجية بتطوير العديد من الفروع كثيفة العمالة أبرزها المنسوجات والقطاع الغذائي الزراعي. وعلى عكس ذلك، بقي القطاع الصناعي في المغرب مقصورا على الصادرات التي تميزت معظمها بقيمة مضافة منخفضة وتركيز جغرافيا كبير، بالإضافة إلى انخفاض قدرتها التنافسية مقارنة بالدول الناشئة في آسيا، أوروبا الشرقية ومنطقة الشرق الأوسط.

ويمكن القول أنه إلى غاية الثمانينات، لم تهتم الحكومات المغاربية المتعاقبة بجذب الاستثمارات الأجنبية. هذه الأخيرة لم تشكل أولوية باعتبار أن الدولة تمتلك أغلب قطاعات الإنتاج والخدمات. وشكل ارتفاع أسعار الفوسفات في أواخر السبعينات ازدهار للاقتصاد المغربي الذي حقق في تلك الفترة معدل نمو بلغ 20% من الناتج المحلي الإجمالي، مما زاد من توسع القطاع العام وزاد الإنفاق الحكومي من خلال المشاريع الكبرى التي استهدفت البنية التحتية، تطوير الصناعات المحلية والاعتماد على الزراعة كمحرك أساسي للاقتصاد المحلي.

يعتبر المغرب أول بلد مغاربي لجأ إلى صندوق النقد الدولي لإصلاح اقتصاده. وكما كان مخطط سنة 1980، بدأ المغرب بسلسلة من برامج الإصلاح الهيكلي الاقتصادي فعليا سنة 1983. وكما في حالة الجزائر وتونس، كانت المرحلة الأولى من برامج الإصلاح الهيكلي هي تخفيض الإنفاق العام واستعادة القدرة التنافسية للاقتصاد[1]. حيث تم اعتماد تحرير أسعار الفائدة والأسعار وكذلك التجارة الخارجية. وعلى الرغم من النتائج الكبيرة للإصلاحات، إلا أن عبء الديون ظل ثقيلا واستهلك ما يقارب ثلث إيرادات الحساب الجاري. من جهة أخرى، تم تفكيك القطاعات العامة تدريجيا مما ترك مجالا أكبر للمبادرة الخاصة والأجنبية مع إنشاء المنطقة الحرة للدار البيضاء سنة 1990. ومن أجل تشجيع الاستثمارات خاصة الأجنبية، تم إلغاء قانون المغربية الذي كان مكبح لمشاركة الأجانب في رأسمال الشركات المغربية سنة 1993، مما فسح المجال لبرنامج جديد للخصخصة. كما تم تبني إدارة سعر صرف أكثر مرونة في منتصف التسعينيات من أجل تحسين قوى السوق ودعم عملية تحرير التجارة. وقد أدت هذه التدابير إلى تضييق الهامش بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، مما مكن المغرب من تحديد قابلية تحويل عملياته سنة 1993.

في سياق الاقتصاد الدولي، انضم المغرب إلى الجات سنة 1987. وقد قبل بعد ذلك اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ولذلك تعهد بمواصلة تحرير تجارته الخارجية في سياق متعدد الأطراف. وجاء في تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي سنة 1995 أن المغرب راهن على استمرار ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، كما راهنت أيضا على تحصيل القروض في ظل الفائض المالي وازدهار أشعار المحروقات في الأسواق الدولية، مما أذى إلى تراكم الديون حيث بلغ إجمالي الديون الخارجية 7.6 مليون دولار سنة 1980. وتعقدت وضعية الاقتصاد المغربي نتيجة انهيار أسعار الفوسفات باعتبار المغرب ثاني دولة منتجة، وتفاقمت أزمة المديونية الناتجة عن اللجوء المتزايد للقروض واتساع الأزمة الاقتصادية العالمية[2].

تعتبر سنة 2005 نقطة تحول بالنسبة للمغرب من خلال إتباع نموذج السياسة الصناعية جديد، أين تم وضع إستراتيجية قائمة على الصناعة العالمية المتخصصة التي تعتبر من بين القطاعات الأكثر ديناميكية في التجارة العالمية. وهكذا شهدت البلاد منذ سنة 2005 نجاح خطة الإنعاش، ومن ثم الميثاق الوطني للنشوء الصناعي، قبل

[1] Leymarie, S., & Tripier, J. (1993). *Maroc, le prochain dragon?: de nouvelles idées pour le développement*. KARTHALA Editions.
[2] Labonne, M. (1995). Ajustement structurel au Maroc: Le secteur agricole en transition?. *Revue Options Méditerranéennes, Série B*, (14), 297-305.

الشروع في سياستها الصناعية الجديدة بعنوان خطة التعجيل الصناعي 2014-2020، بعد ملاحظة عدم وجود تقدم في القدرة التنافسية وانخفاض مساهمة الصناعة في النمو والعمالة[1].

2.3. تحليل واقع الاقتصاد المغربي:

يمثل القطاع الزراعي أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد المغربي بسبب وزنه في الناتج المحلي الإجمالي والذي يتجاوز في المتوسط معدل 15%، بالإضافة إلى دور هذا القطاع في توظيف السكان النشطين في الريف (حوالي 80% في المتوسط)، ومن خلال المشاركة في التجارة الخارجية بنسبة تصل إلى 10% من إجمالي الصادرات[2].

كما تلعب الزراعة دورا هاما عن طريق تبادلاتها مع القطاعات الأخرى كصناعة الأغذية، وذلك من خلال الاستحواذ على السلع الرأسمالية ومبيعات المنتجات الزراعية. أما فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، لا يزال هذا القطاع غير كافي لتلبية احتياجات السكان المتنامية باستمرار. ويرجع ذلك أساسا إلى الغلة المنخفضة وغير المتناسقة، والتي تعتمد مباشرة على هطول الأمطار.

يعتبر القطاع الطاقوي محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة. بالنسبة للمغرب، بالنظر إلى أنه يمتلك القليل من موارد الطاقة، فإنه يتميز بالاعتماد المزدوج على الموارد الأجنبية والموارد النفطية مما يؤثر على الغطاء الإنتاجي وبالتالي على النمو الاقتصادي. حيث يعتمد المغرب على أكثر من 96% من الخارج لإمداده بالنفط الخام، وبالتالي فهو يخضع لتقلبات الوضع العالمي للمحروقات. هذا ما يعيق تطبيق السياسات الاقتصادية الوطنية. لذلك انتهج المغرب سياسة تنويع مصادر الطاقة كتعبئة الإمكانات الهيدروليكية، تحويل الفحم وتنمية الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية.

وفقا لتقرير صادر عن المفوض السامي للتخطيط المغربي، فإن الطلب على الطاقة استمر في الزيادة من سنة إلى أخرى، هذا ما أدى إلى زيادة في عجز الطاقة بنحو 4.7% خلال الفترة 1980-2007، وانخفاض إنتاج النفط المكرر بنسبة 1.9% سنويا خلال نفس الفترة. كما استمر معدل الاعتماد على الطاقة بالزيادة ليبلغ 96.4% سنة 2014. هذا ما يؤكد الاعتماد شبه التام للمغرب على استيراد منتجات الطاقة بما في ذلك النفط الخام[3].

[1] El Mokri, K. (2016). *La stratégie industrielle 2014-2020 du Maroc et ses implications potentielles sur le processus de transformation structurelle* (No. 1627). OCP Policy Center.
[2] CHIADMI, M., KARIM, M., & OBADA, M. (2013). Structure de la fiscalité marocaine entre les considérations d'équité sociale et d'efficacité économique: Une analyse en équilibre général appliquée. *Document de travail, AMSE WP*, (2013-14).
[3] El Mokri, K. (2016). *مرجع سابق*.

يحتل قطاع المناجم مكانة أساسية في الاقتصاد المغربي، هذه الأهمية ملموسة من خلال مساهمته في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 % وفي صادرات البلد بمعدل 20 %. يرتبط هذا الدور بحقيقة أنه يمكن أن إنتاج مجموعة واسعة من المعادن وخاصة الفوسفات الذي يحتوي المغرب على أكثر من نصف احتياطيات العالم. كما يتميز المغرب أيضا بوجود مناجم صغيرة غير فوسفاتية، والتي تمثل 39% من إنتاج التعدين في البلاد و18 % من القيمة الإجمالية لمنتجات المناجم، والتي شجعت المغرب على تطوير هذا النوع. إن الفرص التي يمتلكها هذا القطاع من خلال الإمكانيات الواعدة، المعرفة البارزة، قوى عاملة مؤهلة مقترنة بسياسة التنمية من حيث البحث والترويج، تنويع الإنتاج، تحديث وسائل الاستخراج والانتعاش أدى إلى نتائج مرضية مما أعطى للمغرب مكانة بارزة بين الدول في هذا المجال.

ترتبط الصناعة في المغرب بقوة بالقطبين الرئيسيين للاقتصاد في البلاد وهما قطاع الطاقة والمناجم والقطاع الزراعي. وبالفعل، فقد طور المغرب صناعات ذات قيمة مضافة كبيرة ولكنها تعتمد على مخاطر مناخية وتنافسية في حالة الصناعات الغذائية الزراعية وعلى الوضع العالمي في حالة الصناعات الكيميائية والاستخراجية. وتميزت السنوات القليلة الماضية برغبة المغرب في تطوير الأعمال في قطاعات السيارات، الملاحة والالكترونيات من خلال الاستفادة من عمليات إعادة التنظيم الدولي للقطاعات. والتحول نحو الاستعانة بمصادر خارجية لهذه الأنشطة لاسيما في أوروبا.

لاشك أن قطاع الخدمات المغربية هو واحد من أكثر القطاعات تطورا في شمال أفريقيا، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى السياحة من خلال الفنادق والخدمات السياحية، حيث أنه يساهم بنسبة 59.2% في الناتج المحلي الإجمالي[1]. كما أنه توظف 36 % من السكان النشطين، ولكن يمكن أن تنتقد هذه الوظائف بما أن معظمها في المناطق الحضرية فقط. إن الأنشطة الرئيسية التي يغطيها هذا القطاع هي الاتصالات، النقل والسياحة. وتعتبر السياحة أولوية بالنسبة إلى المغرب، وقد أثمرت الجهود المبذولة على مدى العقد الماضي من حيث تنويع وترويج المنتجات السياحية على الرغم من المنافسة مع الدول على مستوى حافة البحر الأبيض المتوسط خاصة تونس، مصر وتركيا. وحسب مؤشرات البنك العالمي، فقد زادت القيمة المضافة لخدمات السكن والخدمات الغذائية مدعومة بتعزيز نمو معظم مؤشرات القطاع. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأداء يتحقق من خلال السياحة الداخلية.

[1] Bouaouinate, A., & Moussa, A. A. (2015, October). Les oasis du Maroc face au Tourisme, quelles chances pour le développement durable?. In *XIV th Annual International Conference of Territorial Intelligence «Sustainable development of vulnerable territories»*.

3.3. المغرب والاندماج الإقليمي:

تهيمن في المغرب ثلاثة مقاربات على الاندماج الإقليمي، حيث تعتمد المقاربة الأولى على مشروع الاندماج السياسي في المنطقة، فهي مقاربة قديمة كان يحملها حزب الاستقلال في الخمسينات والستينات. وقد أدى فشل اتحاد المغرب العربي إلى نقص هذا النهج الذي استند على فكرة القدر المشترك بسبب الروابط العديدة بين شعوب المنطقة فيما يتعلق باللغة، الدين، التاريخ. ولا تزال هذه الرؤية للتكامل الإقليمي موجودة في التمثيلات واللقاءات الشعبية. ومع ذلك فقد تعارض مع مبدأ الواقع لاسيما في العلاقة مع الجزائر الذي أدى في البداية إلى صراع حرب الرمال سنة 1963، ثم عن طريق التنافس والتوترات بعد انسحاب اسبانيا من الصحراء الغربية سنة 1975. ومنذ ذلك الحين، يحاول المغرب والجزائر احتواء نزاعاتهما على المستوى الدبلوماسي فقط لتجنب أي انحراف نحو صراع مفتوح. وبالتالي لم يتحقق هذا المنهج في الواقع.

يعتبر المنهج الثاني للاندماج الإقليمي براغماتي، حيث لا ينظر إلى الاندماج الإقليمي على أنه تماثل بين الدول بل هو عبارة عن اتحاد تكميلي. وكان هذا المنهج وراء انعقاد اتفاقية أغادير للتجارة الحرة في فيفري 2004 مع الأردن، تونس ومصر. ويرى Gonzalo Escribano و Alejandro Lorca أنه فيما يتعلق بالإقليمية، فإن الدروس التي يجب تعلمها هي تلك المتعلقة بالاندماج العميق القائم على تنسيق القواعد والمعايير والتكامل من خلال التجارة البينية[1].

وفي علاقتها مع الاتحاد الأوربي، سيكون من المهم توضيح محتوى الاندماج الذي هو أكثر من مجرد ارتباط ولكن أقل من الانضمام. حيث أن كيفية ربط المغرب بالاتحاد الأوروبي أمر مهم لجاذبية البلاد للمستثمرين الأجانب، أما بالنسبة للاتفاق مع الولايات المتحدة فلا يزال من المبكر اتخاذ قرار، كما أنه حسب التوصيات التي قدمها صندوق النقد الدولي، فإنه يجب على المغرب تطبيق معايير براغماتية على اتفاقياته مع دول البحر المتوسط الأخرى.

أما المنهج الثالث فهو ذو طبيعة أمنية، حيث يرى رواد هذه المقاربة أن التكامل الإقليمي ضرورة في تحقيق السلم ومواجهة المخاطر الأمنية، وذلك لتجنب المشاكل التي شهدتها الدول المجاورة. وتؤكد ملاحظة من مكتب المفوض العام للتخطيط على حقيقة أن جميع الدول المغاربية تواجه خلافات سياسية داخلية ما يستوجب تعزيز التعاون بين وزارات الداخلية لتحسين مراقبة الحدود.

[1] Escribano, G., & Lorca, A. (2003). la politique commerciale du Maroc: entre libéralisation et modernisation. *Universidad Nacional de Educación a Distancia, UNED, Espagne*.

وعادت مسألة الاندماج الإقليمي إلى الظهور سنة 2007. حيث لم تعد تحملها النخبة السياسية بل جاءت من قبل الجهات الاقتصادية الفاعلة. حيث اجتمع رؤساء أرباب العمل المغاربة في 17 فيفري 2007 بمراكش، وأعلنوا تأسيس الاتحاد المغاربي لأرباب العمل. وأشار نائب رئيس الاتحاد العام المغربي للمقاولين وأحد مؤسسي اتحاد أرباب العمل المغاربي بأن الاقتصاد هو الذي سيكسر الجدار السياسي الموجود اليوم. من خلال الضغط على حكومات الدول حتى يتمكنوا من تحسين علاقاتهم بأنفسهم. وفي الواقع، لا تزال التجارة البينية في المنطقة منخفضة أي حوالي 2.5% من التبادلات الكلية للدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي. من هذا المنظور، فإن عدم وجود الاتحاد السياسي لا يمنع إقامة علاقات تجارية وتعزيزها. حيث يهدف إنشاء البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية (BMICE) إلى تمويل المشاريع المشتركة في مجال الزراعة والصناعة. ويمكن القول أن الجهات الاقتصادية الفاعلة تمتلك المزيد من الاهتمام في تحقيق مشروع التكامل الإقليمي الذي يبدو أن القادة السياسيين للمنطقة قد دخلوا مرة أخرى في حرب باردة.

1.3.3.فوائد المغرب من الاندماج الإقليمي:

تشير أغلب التقارير التي تسلط الضوء على فوائد المغرب والدول الأعضاء من التكتل أن الاندماج المغاربي أصبح ضرورة اقتصادية لا يمكن المفر منها، نظرا للمنافسة الشديدة بين التكتلات الإقليمية. كما أشارت أيضا أن تكاليف عدم التكتل ستكون غير قابلة للتحمل من طرف هذه الدول. حيث يرى M. Boussetta أنه بالنسبة للمغرب، يبدو أن تأثير تخفيض التعريفات على التجارة مع الدول المغاربية الأخرى (الجزائر وتونس) غير مهم نسبيا وغير متنوع وفقا للقطاعات. وبالتالي سيكون هذا التأثير عمليا شبه معدوم على مستوى قطاع الخدمات بسبب عدم وجود الرسوم والضرائب المطبقة على هذا المستوى. ومن ناحية أخرى، سيكون هذا التأثير كبيرا في حالة الإلغاء الجزئي أو الكلي للرسوم والضرائب المرتبطة بالتجارة المتعلقة بقطاعات الزراعة والصناعة. وأن إزالة 50 % أو 100 % من هذه الضرائب على المستوى الزراعي سوف ينتج عنها على التوالي زيادة في التجارة مع البلدان المغاربية الأخرى بنسبة 33.3 % و 83.3%. وأن تخفيض الرسوم الجمركية ب 50 % أو 100 % سيؤدي إلى زيادة في التجارة الصناعية مع تونس والجزائر على التوالي 20.7 % و 875.3 %. مما يعطي مكسب حقيقي لا يمكن إنكاره للتبادلات بين الدول الثلاث[1].

[1] Boussetta, M. (2004). Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud: le cas des pays du Maghreb. *FEMISE Report, FEM-21-43*.

تم تأكيد هذه النتائج من خلال تقارير الإدارات التي سلطت الضوء أيضا على الفوائد المتوقعة للمنطقة. والي ترى أن الأرباح السنوية من إكمال التكتل ستبلغ 4.6 مليار دولار على الأقل. ويتطلب تحقيق هذا المشروع الرئيسي توفير عدة شروط أبرزها الإصلاح الكامل للاقتصاد الكلي، تعزيز تطوير البنية التحتية للنقل وتوجيهها نحو تلبية احتياجات التكامل المغاربي، توحيد القوانين والقواعد والتخصصات خاصة فيما يتعلق بالمنافسة، الاستثمار والإجراءات الجمركية. بالإضافة إلى تكييف المعلومات والاتصالات[1]. وفيما يتعلق بالتبادلات التجارية، فإن المغرب له حضور ضعيف في السوق التونسي الذي يتمتع بميزة نسبية، خاصة المنتجات البحرية التي يتم استيرادها بشكل شبه حصري من إيطاليا. وعلى الرغم من القرب الجغرافي، تمثل منتجات الطاقة الجزائرية في المتوسط 5% فقط من الواردات المغربية من هذه المنتجات و 0.5 % فقط من إجمالي الصادرات الجزائرية. وبالمثل، لم تتجاوز مبيعات المنتجات الزراعية الغذائية في السوق الجزائرية سوى 0.6 من الصادرات المغربية من هذه المنتجات و0.3 من إجمالي واردات الجزائر من المنتجات الغذائية الزراعية، حيث تأتي هذه ب 40 % من فرنسا واسبانيا. أخيرا،فإن معظم مشتريات المنسوجات الجزائرية من تركيا والصين وأسبانيا. ولا تمثل حصة المغرب وتونس في السوق الجزائرية سوى 0.9 و 0.8 % من واردات النسيج في الجزائر[2].

إن الفوائد المترتبة على المغرب واضحة ومتعددة رغم العقبات القائمة أمام بناء الاندماج الإقليمي. هذه العقبات تقنية حيث أن متوسط الرسوم الجمركية مرتفع جدا ويبلغ 22-29%، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية للمواصلات وضعف الإطار المؤسساتي. أما العقبات السياسية تبرز من خلال عدم الثقة المغربية الجزائرية ومشكل الصحراء الغربية.

4. اتحاد المغرب العربي.

من خلال هذا المبحث سنحاول تحديد وإبراز الأسباب الرئيسية التي دفعت الدول المغاربية الخمسة إلى اختيار الاندماج الإقليمي.

1.4. بناء اتحاد المغرب العربي:

إن"فكرة وحدة شمال أفريقيا ... ولدت قبل كل شيء من رد الفعل ضد التأثير الفرنسي على الدول المغاربية الثلاثة: قبل أن تكون فكرة بناءة، فهي تتجلى على أنها شعور مشترك ثلاثي منعكس للدفاع ضد الهيمنة الفرنسية.

[1] Catusse, M. (2010). Maroc: un fragile état social dans la réforme néo-libérale. *L'État face aux débordements du social au Maghreb. Formation, travail et protection sociale, Paris, Karthala*, 187-228.
[2] Martinez, L., Polis, A., & Cheklat, K. (2008). Le Maroc, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale. *EuroMeSCo Paper*, (67).

وسيتعين على رواد الوحدة المغاربية أن يكونوا صبورين إذا أرادوا النجاح، لأنه من المرجح أن تعرف شمال إفريقيا مرة أخرى المصير الذي سقط بالفعل عليها عدة مرات، أي أن تبقى في حالة الصراع الداخلي والركود الاقتصادي والتقني "[1]. وشهدت القمة المغاربية التي انعقدت في زرالدة بالجزائر سنة 1988 تحقيق أول معلم بارز في بناء اتحاد المغرب العربي، والتي نتجت من خلال التقدم المنطقي لثلاثة أحداث رئيسية.

1.1.4. الأسباب السياسية:

تمت استعادة العلاقات الثنائية منذ سنة 1986 مع تفكك الاتحاد العربي الأفريقي، كما عادت العلاقات بين الجزائر والمغرب بعد اجتماع رئيس الدولة الجزائرية والسيادة المغربية بحضور الملك فهد من المملكة العربية السعودية في 24 ماي 1988 عند المعبر الحدودي العقيد لطفي، واستهدف هذا اللقاء إقامة حوار قائم على الإرادة المشتركة للاتفاق على الشأن الصحراوي (كان أول اجتماع قد سبقه في 26 فيفري 1983). وبعد تغيير النظام في تونس في 7 نوفمبر 1987، تم أيضا إحياء العلاقات بين تونس وليبيا في 28 ديسمبر 1987. بالإضافة إلى ذلك، خلق التقارب بين الجزائر مع المغرب وتونس مع ليبيا توازنا سياسيا جديدا في المنطقة المغاربية. واعتبر هذا التوازن ديناميكي وليس ثابتا، كما اقترحت الدول الخمس عملية متعددة الأطراف أين يبدو أن الجزائر والمغرب يسعيان إلى التخلص من ثقل قضية الصحراء.

ويمكن القول أن الإطار المغاربي يمنح لتونس ميزة مع الجزائر لإعادة الاتصال مع ليبيا وتجنب المغامرات النقابية. كما يمنح بالنسبة لليبيا حلا ممتازا ضد العزلة، ووعد بالتضامن ضد التهديدات الأمريكية وأيضا الأمل في القدرة على لعب دور جديد في المنطقة. وأخيرا بالنسبة للدول الخمسة لعبت الأزمة الناجمة عن فشل نماذج التنمية دورا كاشفا على الساحة السياسية، حيث أنها عجلت بفشل الحزب الواحد في الجزائر وتونس. لكن الالتزام بتبني أنظمة الانتقال إلى الديمقراطية وتراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أدى أيضا إلى اندلاع مواجهات تهدد بشكل خطير السلطات الموجودة.

2.1.4. الأسباب الاقتصادية:

تعرضت التطورات الاقتصادية في الدول المغاربية إلى عدة عوامل أبرزها الأزمة الاقتصادية الدولية، والتي شهدتها المنطقة بدرجات متفاوتة بسبب تراجع اتجاه أسعار التصدير المغاربية في السوق العالمية (النفط في الجزائر،

[1] Martinez, L., Paoli, A., Rendon, M., & Cheklat, K. T. A. (2006). *L'Algérie, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale*(No. 59). EUROMESCO, Research Report.

ليبيا وتونس، الفوسفات في المغرب وتونس، الحديد في موريتانيا والغاز الطبيعي في الجزائر). كما أصبح عبء المديونية ينذر بالخطر ويعرض آفاق التنمية في المنطقة المغاربية للخطر، حيث بلغت الديون المغاربية ما مجموعه 58.2 مليار دولار ما يقارب 62 مليون نسمة، مع دين يبلغ حوالي 939 دولار للفرد الواحد. وكنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات، ارتفع إجمالي خدمات الديون خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1988، من 4 % إلى 77% في الجزائر، من 9.2% إلى 25.1% في المغرب، من 3.4% إلى 21.6٪ في موريتانيا، ومن 19.7% إلى 25.5% في تونس. وتفاقمت هذه الحالة بسبب استخدام نسبة كبيرة من عائدات التصدير لكل بلد لدفع فواتير مرتفعة ناتجة عن نتج عن أسباب خارجية، حيث أن انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية لا يسمح بمنافسة منتجات المنطقة مع المنتجات الأوروبية والأمريكية والموردين التقليديين للمنطقة، بالإضافة إلى خيارات التنمية المختلف عليها، حيث فضلت الجزائر وليبيا التصنيع على القطاع الزراعي، وركزت موريتانيا على استخراج خام الحديد، وفي الوقت الذي اعتمدت فيه المغرب وتونس على خيار التصدير الزراعي، لم تتمكنا من تقدير العلاقة بين المحاصيل الغذائية والمحاصيل النقدية.

وفي قمة زرالدة سنة 1988، ناضلت جميع الأنظمة المغاربية على مشاكل المتعلقة بالبطالة، تصفية رأس المال المحلي والأجنبي، تدهور شروط التبادل التجاري والنقصان في موارد النقد الأجنبي، الزيادة في المديونية، تدهور الميزان التجاري الكلي والزراعي، وثقل النظم السياسية والإدارية البيروقراطية التي كانت تعيق كل الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت بالفعل، والتي رهنت تكييف عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية بواقع الضرورات الاجتماعية. ويمكن القول أن حلول الأزمة الاقتصادية خلقت تأثيرات ضارة، والتي تفاقمت بسبب التأخيرات الكبيرة في القطاع الزراعي وفشل المؤسسة العامة في سياسة التصنيع الثقيلة، المكلفة،غير التنافسية وغير القادرة على التعامل مع قسوة السوق العالمية.

وفي مواجهة المطالب الأخرى لم تعد الدول، باستثناء القطاعات الإستراتيجية (قطاعات التصدير)، تتحمل العجز المتزايد في الشركات الصناعية المملوكة للدولة التي لا تستطيع تصدير أو لعب دورها كصناعات بديلة حتى الدول، واضطرت الدولة إلى الانسحاب من القطاع الصناعي، التجاري والزراعي الذي اعتبر لسنوات عديدة ملكا حصرا لها. وخلال ثمانينيات القرن العشرين، أدرك القادة المغاربيون واحدا تلو الآخر أنهم يواجهون نفس الحقائق، ونفس الصعوبات، في حين أن هناك العديد من الضرورات الموحدة والمصالح المشتركة، والقادرة على استبدال الصراعات الداخلية بأهداف مشتركة موجهة نحو ضرورة الجمع بين نفس التحديات.

3.1.4. الحقيقة الجيوستراتيجية:

يمكن إضافة عامل أخر فرض على القادة المغاربة، حيث استوجب عليها التعامل ومواجهة ديناميكيات الاقتصاد العالمي الذي تميز بوجود ثلاث أقطاب اقتصادية، تتواجه فيما بينها مشكلة حرب اقتصادية حقيقية وهي المنطقة الأمريكية المبنية حول الولايات المتحدة، كندا، المكسيك ودول أخرى في أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، المنطقة الأوروبية تتمحور حول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومنطقة المحيط الهادئ بقيادة اليابان والتنينات الآسيوي الخمسة. حيث أصبح توازن القوى في العالم يعتمد على قوة المجمعات الاقتصادية الإقليمية الكبرى التي كانت تبنى، والتي أصبحت مراكز صنع القرار في الاقتصاد العالمي. كما تميز تطور الاقتصاد الدولي في الواقع بعولمة العلاقات الاقتصادية الدولية، هيمنة الأقوياء وبمتطلبات المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

في هذا التقسيم الدولي، أدركت الدول أن الكفاءة والقدرة التنافسية هما الآن الكلمتان الرئيسيتان في العلاقات الاقتصادية الدولية. ولقد واجهت الدول المغاربية الخمسة سلسلة من التحديات التي من المستبعد أنه مواجهتها بشكل منفصل، وأن بقاءهم يكمن في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت خلال 1980، التي تهدف إلى تحرير اقتصادياتها وتحسين اندماجها في الفضاء الاقتصادي العالمي، وأن الجدية التي ستأخذها المجموعات الإقليمية الأخرى بعين الاعتبار تعتمد على قدرتها على أن تصبح تكتل اقتصادي إقليمي فعال وقوي.

في هذا السياق تقرر انعقاد مؤتمر زرالدة. حيث كانت الإرادة السياسية للقادة هي التحرك بسرعة وبشكل جيد في تنسيق النظم الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تحقيق إنشاء فضاء حر ومتجانس لضمان حرية حركة رأس المال، السلع والخدمات، اليد العاملة، وإحياء القاعدة المغاربية كقاعدة حيوية وحاسمة. كل هذه الأحداث جعلت القمة تستفيد من سياق عام موات، تتميز بديناميكية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بإرادة جميع الدول المغاربية لإزالة العقبات أمام حركة البضائع والأشخاص. بالإضافة إلى ذلك أراد ملك المملكة العربية السعودية أن يكمل الوساطة بين رئيس الدولة الجزائرية والسيد المغربي من خلال المصالحة النهائية بينهما، من خلال حضوره افتتاح القمة.

في العاشر من جوان سنة 1988، تم إطلاق عملية التوحيد رسميا، حيث اعتمد رؤساء الدول مبدأ الاجتماعات في القمم بالعواصم المغاربية وإنشاء لجنة سياسية للتشاور، التنشيط والتنسيق على مستوى وزارات الخارجية وذلك من أجل اقتراح نهج مشترك لبناء مجموعة إقليمية موحدة. وعقدت هذه اللجنة دورتها الأولى في الجزائر في 13 و14 جويلية 1988، حيث أنشأت خمس لجان فرعية متخصصة تتألف من خبراء (واحد لكل دولة

عضو)، تهتم بتطوير منهج للتكامل يهتم بجميع المجالات. وفي 14 و15 سبتمبر أنشئت اللجنة الفرعية للشؤون المالية والجمركية في الرباط. ثم أنشئت اللجنة الفرعية للتنظيم والهياكل في طرابلس واللجنة الفرعية للتربية والتعليم والثقافة في الجزائر العاصمة في 17 سبتمبر. وأخيرا تم إنشاء اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الإنسانية والاجتماعية والأمنية في تونس في 23 سبتمبر. وقد عملت اللجان المختلفة على عملهم لمدة 8 أشهر، وفي فبراير 1989 تم وضع معاهدة اتحاد المغرب العربي (UMA).

2.4. نشأة اتحاد المغرب العربي:

تأسس سنة 1989 وجمع بين خمسة دول في المنطقة المغاربية هي الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا. ويعتبر اتحاد المغرب العربي تكريس لرغبة قديمة في التكتل، حيث ظهرت أول بوادر للرغبة المغاربية في الاتحاد خلال سعيهم من أجل الاستقلال. حيث ادعى نجم شمال إفريقيا سنة 1927 عن استقلال كل شمال أفريقيا بما في ذلك الجزائر، تونس والمغرب. ومع ذلك، اتخذت هذه الرغبة في الاستقلال شكلا أكثر تنظيما حتى 1948 مع إطلاق لجنة تحرير المغرب[1]. وشكل هذا أول تطور إيديولوجي لمشروع موحد في المغرب العربي.

وعلى المستوى الاقتصادي، تعود المحاولات الأولى لتحرير التجارة المغاربية إلى سنة 1964 عندما أنشئت اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي (CPCM) في تونس. حيث وضعت برنامجا لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء التي من المتوقع أن تصبح الناقل الرئيسي للتعاون المغاربي. وكان الخيار الذي أوصت به هو الحل الوسط بين إنشاء مجتمع اقتصادي مغاربي والتعاون البسيط من أجل الإنشاء التدريجي لمنطقة تبادل حر. وذلك بعد رفض الخيار الخاص بقوائم المنتجات التي سيتم تحريرها في التجارة. إلا أن هذه اللجنة فشلت سنة 1970 بسبب غياب ليبيا ورفض الجزائر لأي نزع للتعريفات الجمركية بما أنها فتحت سياستها الصناعية للتو.

برز المشروع المغاربي على خلفية أزمة سنة 1987 كأفضل استجابة للآثار المزعزعة للاستقرار في المنطقة المغاربية. ويعتبر 17 فيفري 1989 يوما حاسما في تاريخ بناء اتحاد المغرب العربي لأنه يمثل تاريخ التوقيع على المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي في مراكش، والتي تتضمن إنشاءه. ودخل حيز التنفيذ في 1 جويلية 1989.

تعتبر قمة مراكش استمرار منطقي للقاء الأول الذي انعقد بين القادة المغاربة الخمسة في 10 جوان 1988 بزرالدة. حيث تم التساؤل في هذا الاجتماع عن تشكيل لجنة رئيسية، تتمثل مهامها في تحديد الطرق والوسائل التي

[1] El Malki, H. (1988). le Maghreb Economique entre le possible et le réalisable. *Cité In Alain Claisse et Gérard Conac, le grand Maghreb: Données Socio-Politiques et Facteur d'intégration des Etats du Maghreb, édition Economica, Paris.*

تسمح بتحقيق اتحاد مغاربي. واعتبر العمل الذي قامت به هذه اللجنة الرئيسية في وقت لاحق هو خارطة الطريق قصيرة ومتوسطة الأجل لاتحاد المغرب العربي الذي تم إصداره في قمة مراكش كبرنامج عمل للاتحاد. وتمثلت أهداف هذه القمة في تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء، بل أبعد من ذلك من خلال تصور التقدم نحو تحقيق التكامل الكلي، يكون من خلاله للاتحاد وزن خاص على الساحة الدولية، مما يسمح له بالمشاركة الفعالة في تحقيق التوازن العالمي، توطيد العلاقات السلمية وتعزيز الأمن والاستقرار في العالم.

بعدها تم انعقاد قمم أخرى حتى سنة 1994، أبرزها قمة تونس من 21 إلى 23 جانفي 1990، الجزائر من 21 إلى 23 جويلية 1990، راس لانوف بليبيا سنة 1991، قمة الدار البيضاء بالمغرب في سبتمبر 1991، وأخيرا قمة تونس الثانية سنة 1994. حيث اتخذ مجلس الرئاسة خلال هذه القمم عدة قرارات تتعلق بإنشاء الهياكل التي تم الاتفاق عليها في المعاهدة التأسيسية، اعتماد الاتفاقيات المغاربية وتنفيذ برامج الأعمال التي بدأتها سلطات اتحاد المغرب العربي.

1.2.4. أهداف الاتحاد:

حددت المادة الثانية والثالثة من المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي الأهداف الاجتماعية، السياسية والاقتصادية التي يتعين على الاتحاد تحقيقها. حيث تتمثل الأهداف الاقتصادية في حرية حركة السلع، الأفراد ورأس المال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تنفيذ سياسات مشتركة تضمن تحقيق التنمية الصناعية، الزراعية، التجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، وتحقيق المشاريع المشتركة وتطوير البرامج. وعمل الاتحاد على توفير الأدوات والآليات التي يمكن أن تساعد في تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في المعاهدة. حيث تم إنشاء مجلس وزراء الخارجية، لجنة المتابعة، الأمانة العامة، المجلس الاستشاري واللجان الوزارية المتخصصة والربط الحقيقي للعمل المغاربي المشترك. واعتبرت هذه المؤسسات المنصوص عليها في المعاهدة روابط العمل الحقيقية للنشاط المغاربي المشترك وتحقيق الأهداف الموضوعة. حيث قامت بإبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات المغاربية أبرزها وضع أسس التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، اعتماد إستراتيجية تنمية مغاربية مشتركة في جويلية 1990 والدعوة إلى تطوير سياسات مشتركة في جميع المجالات بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي وسوق مشتركة في مرحلة لاحقة والتي من شأنها أن تحقق الانسجام وتوحيد الرسوم الجمركية المطبقة من قبل الدول الأعضاء ووضع تعريفة خارجية مشتركة. وأخيرا إنشاء اتحاد اقتصادي عالمي كخطوة أخيرة في عملية الاندماج.

2.2.4. هيكل الاتحاد:

يتكون اتحاد المغرب العربي من مجلس الرئاسة، الذي يمثل الهيئة العليا للاتحاد والهيئة الوحيدة المخولة باتخاذ القرارات، حيث تتخذ القرارات بالإجماع أو اتخاذ بعض القرارات بالأغلبية. كما يوجد مجلس وزراء الخارجية، وتتمثل أبرز مهامه في إعداد دورات مجلس الرئاسة والنظر في مقترحات مؤسسات الاتحاد الأخرى. بالإضافة إلى الأمانة العامة الدائمة التي تزود أمانة مجلس الرئاسة، مجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة.

وتعتبر لجنة المراقبة التي تتألف من عضو واحد من كل حكومة، اللجنة المسؤولة عن مراقبة شؤون الاتحاد. ويشمل الاتحاد على أربع لجان وزارية متخصصة مكلفة بالاقتصاد والمالية، الأمن الغذائي، البنية التحتية والموارد البشرية. حيث يمكن لكل لجنة أن تنشئ مجالس وزارية قطاعية ولجان الخبراء لإعداد الأعمال المقرر تقديمها إلى المجالس واللجان الوزارية المعنية. كما يضم الاتحاد أيضا جمعية استشارية مكونة من عشرين ممثلا لكل دولة يتم اختيارها من بين المؤسسات التشريعية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الهيئات القضائية. وفي الواقع تحتفظ الأمانة العامة بعلاقات وثيقة مع هذه المؤسسات التي تحتفظ بأعمالها. حيث تعمل الأمانة العامة بموجب نظامها الأساسي بالتعاون الوثيق مع مجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة.

3.2.4. الاتفاقيات الموقعة في إطار الاتحاد:

تم اعتماد اتفاقية بشأن تبادل المنتجات الزراعية، حيث دخلت حيز التنفيذ في 14 جويلية 1993، وتهدف إلى تعزيز الإمكانات الزراعية وتشجيع تسويق السلع الزراعية على المستوى المغاربي، بالإضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي لجميع سكان المغرب الكبير. كما اعتمد الاتحاد اتفاقيات تكميلية أخرى بشأن النقل البري والنقل العابر في 23 جويلية 1990 والتي دخلت حيز التنفيذ في 14 جويلية 1993. وتم أيضا إمضاء اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار في 1990/7/23 بالجزائر، اتفاقية الدفع الثنائي الموحد، الموقعة بين البنوك المركزية بالرباط بتاريخ 1991/2/2 ودخلت حيز التنفيذ في 1992/4/1، واتفاقية عدم الازدواج الضريبي بين دول الاتحاد التي تم توقيعها في الجزائر في 1990/7/23 ودخلت حيز التنفيذ في 1993/7/14. وتم اعتماد المرجعية الجمركية المغاربية الموحدة في 14 فيفري 1991 بتونس. وفي 10مارس 1991، تم تطبيق اتفاقية التجارة والتعريفات المغاربية التي تدعو إلى تطبيق قواعد التجارة الحرة على المنتجات المغاربية التي يتم تداولها بين الدول الأعضاء. ويتضمن أربعة مذكرات تفاهم بشأن

قواعد المنشأ، وتطبيق ضريبة تعويضية موحدة بنسبة 17.5 في المائة على الواردات، حماية التدابير وبروتوكول يشمل المنتجات المحررة من التدابير غير الجمركية.

أما على المستوى المؤسساتي فقد تم تبني اتفاق مغاربي في مارس 1991 يشمل تأسيس بنك مغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية يهتم بتوفير الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي وتمويل أو المشاركة في تمويل مشاريع الاستثمار المغاربية وعمليات التجارة الخارجية. كما تم توقيع اتفاقية إنشاء مجلس التعاون الجمركي واتفاقية التعاون الإداري لمنع المخالفات الجمركية.

3.4. التحديات الحالية للمغرب العربي:

يمكن القول أنه تبرز ثلاثة تحديات رئيسية من التحديات العديدة التي تواجه الدول المغاربية خلال نهاية هذه الفترة[1].

1.3.4. التحدي الديموغرافي:

من خلال مقارنة الهياكل والخصائص الديموغرافية لدول المغرب العربي وعلاقتها بالتنمية، تم التوصل إلى الاستنتاج من قبل العديد من المؤلفين وفي العديد من الكتب أن المغرب العربي لا يتعامل بشكل جيد مع انفجاره السكاني. كما تكشف المؤشرات الديموغرافية أن المغرب العربي يمتلك تركيبة سكانية أولية على غرار الدول النامية، وبغض النظر عن تونس التي طبقت برنامج المباعدة بين الولادات في وقت مبكرا جدا، فإن النمو السكاني في المنطقة ليس تحت السيطرة. من هذا الموقف يتبع سلسلتين من العواقب، تتمثل الأولى في عدم التوافق بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، حيث أنه مع وجود معدل نمو سكاني يزيد عن 3 % ومعدل تحضر يبلغ 55 %، سيشكل المغرب العربي كيانا يتميز بطلب كبير وتطلعات فورية، وهو ما يعيق مشروع التكتل على المدى الطويل. أما المشكلة الثانية تتمثل في البطالة وعدم التوازن الإقليمي، حيث يتميز وضع التشغيل في المغرب العربي بالعمالة الجزئية التي تؤثر على حوالي 80 % من السكان في سن العمل، مع 600.000 عاطل في الجزائر و700000 في المغرب و300.000 في تونس. ومن المتوقع أن تزداد المشكلة سوءا بسبب العودة المتوقعة لـ 1.5 مليون عامل مهاجر إلى بلدهم الأصلي.

[1] Guechi, D. E. (2002). *L'Union du Maghreb arabe: intégration régionale et développement économique*. Casbah Editions.

2.3.4. التحدي الغذائي:

تعاني جميع الدول الخمسة في المنطقة من نقص غذائي مزمن في ميزانياتها التجارية الزراعية، حيث أصبح هذا الارتباط الغذائي الناتج عن خيارات التنمية الزراعية في الدول النامية مشكلا هيكليا منذ أواخر السبعينيات. وقد حددت المغرب وتونس منذ البداية أهمية القطاع الزراعي كضمان للحد الأدنى من التغطية الغذائية، في حين تأخرت الجزائر في الابتعاد عن خيار المحروقات والتصنيع. ومع ذلك لم تتمكن تونس والمغرب من التفاوض بشأن العلاقة بين المحاصيل الغذائية والمحاصيل النقدية، وطلبوا من الفلاحين إطعامهم وتزويدهم بالعملة الأجنبية، مع السماح فقط بالاستثمارات شبه المتبقية، سواء لأنشطة الإنتاج نفسها أو للبنية التحتية (المياه، الطاقة، الطرق الريفية) والمرافق الاجتماعية (الصحة، التعليم، التدريب المهني، إلخ). أما في الجزائر يمكن القول أنه تم إهمال القطاع الزراعي بالكامل حتى منتصف الثمانينيات، عندما أدى مدى الأعطال الناجمة عن الاختيارات السابقة إلى إجراء تصحيحات رئيسية في المسار. ويمكن القول أن الاكتفاء الذاتي من الغذاء يعتبر حتى الآن هدف لم يتحقق، ومن المرجح أن يزداد تفاقم هذا الوضع إذا لم تتخذ تدابير مشتركة جريئة في السنوات القادمة. والواقع أن المسؤولية كبيرة للغاية بحيث يجب على المنطقة توخي الحذر على المدى البعيد في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير حد أدنى من التغطية الغذائية، مما يسمح لها بمغادرة منطقة الخطر التي تظهر في أفق حالتها الزراعية والغذائية.

3.3.4. التحدي الاقتصادي والتجاري:

ويتمثل هذا التحدي في أربعة جوانب أساسية تشكل العديد من القيود والعراقيل لانطلاقة حقيقية للاقتصاديات المغاربية. ويتمثل التحدي الأول في الالتزام بإعادة توجيه التنمية الاقتصادية المنتشرة داخل كل بلد مغاربي بسبب نقص حجم الاستثمار الناجم عن انخفاض مداخيل الصادرات، مما أدى إلى مراجعة وحتى التخلي أحيانا عن العديد من المشاريع. أما التحدي الثاني للتكتل يتمثل في المديونية التي تختلف درجة حدتها حسب كل دولة، إلا أن المشكل الأساسي هو الصعوبة الدائمة في الوفاء بالالتزامات المقطوعة مع الدائنين بشأن السداد. بالإضافة إلى التحدي المتمثل في فرص التصدير نظرا لتأثير توسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى دول الساحل الشمالي من البحر المتوسط على الاقتصاديات المغاربية خاصة إسبانيا والبرتغال، والتي تتخصص في نفس خطوط إنتاج دول شمال إفريقيا (الحمضيات، الفواكه، الخضروات، النبيذ وزيت الزيتون). كما أن المجموعة الأوروبية أصبحت مكتفية ذاتيا لجميع المنتجات التي كانت مستوردة في السابق، وبالتالي تتوقع الدول المغاربية أن تتقلص حصتها في السوق الأوروبية أكثر فأكثر. وينطبق نفس الشيء على المنتجات المصنعة المغاربية التي تتنافس بشكل

متزايد مع منتجات بعض الدول الآسيوية (كوريا وتايوان وغيرها) والدول العربية (سوريا والأردن ومصر). أما التحدي الأخير فيتمثل في البيئة الدولية التي تتسم بعولمة الاقتصاد وتحرير التجارة، مما يجبر دول التكتل على إيجاد الطريق الذي يسمح لها بدخول الاقتصاد العالمي، والذي قد يكون التكامل الإقليمي فيه بوابة.

5. نقاط القوة والقيود للاندماج المغاربي:

إن انخفاض درجة التكاملية بين اقتصاديات دول المغرب العربي وعدم وجود تخصص حقيقي في الإنتاج يفسر بدرجة كبيرة الانخفاض في مستوى التجارة بين هذه الدول. كما تشكل الاختلافات في المصالح الاقتصادية واستمرار الممارسات الإدارية الحمائية عقبات خطيرة أمام تنفيذ القرارات المتخذة. ويمكن القول أيضا أن عدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، ضعف تداول المعلومات الاقتصادية وصعوبة تسوية التبادلات تمثل أيضا عوامل تعيق العلاقات بين هذه الدول وتحد من إمكانيات التكامل الإقليمي. هذا يزيد من تكاليف المعاملات ويقلل بشكل كبير من تطور التجارة.

تمثل هذه العوامل الاقتصادية بالتأكيد عقبات أمام تطوير التعاون الإقليمي، لكن في الأساس يمكن القول أن الاعتبارات السياسية هي التي أعاقت عملية التكامل المغاربي. فبالإضافة إلى قضية لوكربي التي أعاقت بشدة العلاقات مع ليبيا والتي لم تعد مهتمة بأي إنشاء مغاربي، فإن الأزمة السياسية والحرب الأهلية في الجزائر أعاقت إلى حد كبير عملية الاندماج من خلال انشغالها بهذه المشاكل الداخلية. ويبقى سبب الانسداد الرئيسي هو النزاعات والمنافسات القوية بين معظم الدول المغاربية، التي تواصل تسميم علاقاتها المتبادلة، خاصة التوترات بين المغرب والجزائر بشأن مسألة الصحراء المغربية.

يتطلب أي مشروع اندماج إقليمي جردا مفصلا وشاملا للعوامل المساعدة والمعيقة لهذا التكتل، حيث تبدو العناصر المؤيدة لعملية الاندماج في المغرب العربي قوية ومتنوعة، كما توجد عناصر مهمة تعيق مثل هذه العملية.

1.5. العوامل المساعدة نقاط القوة:

توجد عدة عوامل موضوعية لصالح الاندماج المغاربي، يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع.

1.1.5. العامل الجغرافي:

الجدول رقم3.3: مؤشرات ديمغرافية حول دول اتحاد المغرب العربي

	الجزائر	المغرب	تونس
عدد السكان	41.318.142	35.739.580	11.532.127
الكثافة السكانية (عدد السكان في المتر المربع)	17.348	80.08	74.228
العمر المتوقع عند الولادة (سنة 2016)	76.078	75.821	75.371
نسبة التحضر	72.052	61.908	68.642

المصدر: بيانات البنك الدولي 2017.

يعتبر التقارب عنصر ضروري في أي عملية اندماج. وتمثل هذه الميزة أساس أي تعاون مهم وشرط أساسي لتعزيز العلاقات بين الدول. ويسهل وجود حدود مشتركة في المغرب الكبير التبادلات التجارية ويعزز التجارة البينية الإقليمية. ويمكن أن الدول المغاربية تشكل وحدة جغرافية حقيقية، فهي في الواقع كيان واحد مع عدم وجود أي حدود طبيعية يمكن أن تعيق التجارة. ويبين الجدول أهم المؤشرات الديمغرافية للدول المغاربية.

تبلغ مساحة دول المغرب العربي حوالي 6 مليون كيلومتر مربع، حيث تمثل حوالي 42% من مساحة الوطن العربي، ويصل طول شواطئها إلى حوالي 6500 كيلومتر، حيث تمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي. ويبلغ عدد السكان حوالي 88 مليون نسمة أي ما يقارب 29% من سكان الدول العربية وتقدر الكثافة السكانية حوالي 18 شخص في الكيلومتر مربع نظرا لكبر المساحة. كما يمكن القول أنه لا يوجد تفاوت هيكلي كبير بين الذكور والإناث.

2.1.5. العامل التاريخي:

يمتلك المغرب العربي تاريخ مشترك طويل وغني، حيث عرف وحدة كاملة أو جزئية في مواجهة مختلف الغزوات السابقة التي كان عرفها. وجلبت هذه الغزوات عناصر عززت من وحدة هذه الدول كاللغة والثقافة والدين. كما قدم الاستعمار الفرنسي من جانبه نفس النظام الاقتصادي، الاجتماعي واللغوي. كما أن لهذه الدول نفس المصير، وتواجه نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية نفس التحديات والقيود فيما يتعلق بالسكان، تحديث الاقتصاد، إرساء سيادة القانون ومحاربة التطرف. ويمكن القول أن المغرب العربي هو أقرب منطقة إلى التجانس، من خلال اللغة المشتركة والدين السائد لحوالي 99% من السكان. كما لا توجد عوائق جغرافية بين الدول، بالإضافة إلى امتلاكها لنفس التاريخ الحديث.

3.1.5. العامل الاقتصادي:

إن المنافسة الحالية بين اقتصاديات الدول المغاربية الثلاثة (خاصة بين المغرب وتونس) لا تستبعد بعض التكاملية التي يجب استغلالها. ويظهر هذا على عدة مستويات أبرزها الطاقة والزراعة، حيث يمكن لقطاع الطاقة أن يكون أحد المحاور الرئيسية للتعاون وتعزيز التكامل بين الدول من خلال تصدير الغاز والنفط الجزائري إلى المغرب ونقله إلى أوروبا عبر تونس والمغرب. كما أن فرص التبادل في المجال الزراعي مهمة من خلال فتح السوق الجزائرية أمام زيت الزيتون التونسي، والخضار والحمضيات المغربية. بالإضافة إلى ذلك، تشير أهمية التجارة غير الرسمية بين هذه الدول إلى وجود فرص حقيقية للتبادل الإقليمي ينبغي تعزيزها. وازدهر هذا النوع من التجارة على وجه الخصوص على جانبي الحدود المغربية الجزائرية قبل إغلاقها في سبتمبر 1994. وعلى مدى العقدين الماضيين، فإن التقارب الذي لوحظ في السياسات الاقتصادية لهذه الدول أدى إلى تعزيز عملية الاندماج من خلال تحرير التجارة الخارجية، الحد من الحماية الجمركية، سياسة الخصخصة وفك الارتباط من الدولة. إلا أنه يبقى ضعيف نسبيا مقارنة بالتكتلات الأخرى.

4.1.5. الاندماج استجابة للمشاكل الاقتصادية:

شهدت المنطقة تراكم تأخيرات الكبيرة في مجالات التغيير الهيكلي والمؤسساتي. ويتجلى التأخير في التغيير الهيكلي في الافتقار إلى العرض المحلي، مما جعل المنطقة في نمط قديم من تقسيم العمل الدولي، الأمر الذي أعاق الدخول الفعال في السوق العالمية. وعلى المستوى المؤسساتي يلاحظ غياب المرونة في جميع المجالات وعدم القدرة على تشجيع التصنيع الانتقائي أو إعداد إدارات فعالة. كما انتقد المدير الإداري لصندوق النقد الدولي وضعية التكتل بعد عشر سنوات من التنفيذ، حيث رأى أن النمو الاقتصادي لا يزال دون المستوى المحتمل في المنطقة ككل، وأن البطالة مرتفعة للغاية والفقر منتشر على نطاق واسع. ولذلك يبدو أن هناك حواجز كبيرة أمام التنمية الاقتصادية يتعين إزالتها. حيث تمثل الدول المغاربية أسواقا صغيرة ومجزأة نسبيا، تكمن أفضل فرصها في التنمية من خلال الانفتاح والتكامل. ومن الناحية العملية، فإن نظام التجارة التقييدي ولوائح الاستثمار الضخمة يعيق الاستثمار الخاص المحلي ويحد من الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات. ويمثل الاندماج الاقتصادي الإقليمي فوائد كبيرة، حيث سيخلق سوقا إقليميا لأكثر من 75مليون مستهلك، كما من شأنه أن يخلق كفاءات ويجعل المنطقة أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، وفوق كل ذلك فإن الهياكل الاقتصادية التكميلية للدول الأعضاء ستخلق فرصا تجارية تعود بالفائدة على جميع المنطقة.

بالنظر إلى الضعف الهيكلي للاقتصاديات المغاربية، يعتبر التكامل الإقليمي حل مفيد. إلا أنه يوجد إجماع على بطء هذه العملية. ويعود أساس ذلك إلى عدة عوامل تعرقل هذه العملية، غالبا ما تكون ذات طابع سياسي لأنها بينت أن المشاكل الاقتصادية لم تكن الشاغل الرئيسي للدول خلال العقدين الماضيين. خاصة وأن الهيئة العليا لاتحاد المغرب العربي المتمثلة في مجلس الرئاسة المؤلف من رؤساء الدول، الهيئة الوحيدة القادرة على اتخاذ القرارات بالإجماع، تشكل عقبة دستورية واضحة. حيث كانت أهداف رؤساء هذه الدول بعيدة جدا خلال التسعينيات عن تحقيق الاندماج الإقليمي، يمكن ملاحظة ذلك من خلال اغتيال الرئيس محمد بوضياف والحرب الأهلية في الجزائر، الحصار في ليبيا، انقلاب زين العابدين في تونس، الحرب ضد الصحراويين وقضية الخلافة في المغرب. في هذا السياق، من المفهوم أن مجلس الرئاسة لم يجتمع منذ سنة 1994، وأنه خلال الفترة 1994 و1999 شهد الاتحاد فترة جمود.

منذ سنة 2000، كان هناك تشديد قوي على الحاجة إلى التكامل الإقليمي الذي غاب عنه الاتحاد المغاربي. في الواقع توجد رؤية اقتصادية للاندماج الإقليمي تجمع الدول المغاربية (الجزائر والمغرب وتونس). ستكون هذه عملية مستقلة عن مشروع اتحاد المغرب العربي، والتي تستبعد في الوقت الحالي ليبيا وموريتانيا من عملية التكامل الإقليمي. ولكنه يجعل من الممكن الحفاظ على منظمة إقليمية لا تزال غير قادرة على الاتفاق على مشاريع سياسية مشتركة. من هذا المنظور، يشمل التكامل الاقتصادي في المنطقة المغاربية التحايل على منظمة أخرى تعتبر عقبة في طريق التكامل.

2.5. المعيقات المؤسساتية للاندماج المغاربي:

توجد العديد من الصعوبات الملحوظة، والتي تسجل مع جميع محاولات الاندماج الإقليمي في جميع أنحاء العالم، أعاقت التطور المستمر للتكتل المغاربي.

1.2.5. الصعوبات المؤسساتية:

تعتبر واحدة من أكبر الصعوبات، حيث يشكل النظام المؤسساتي وتركيز صنع القرار إلى حد كبير عاملين رئيسيين يعيقان من الاندماج المغاربي. حيث ينطوي مشروع الاندماج على تغيير طبيعة العلاقات بين الدول الأعضاء في التكتل والتي تنتقل من مرحلة التعاون الإرادي بين الدول إلى مرحلة خلق مجتمع تسوده مؤسسات مشتركة وقانون عام. في هذا السياق يرى GUECHI أنه في العلاقات العادية، تنخرط الدول في عملية تعاون اقتصادي وتجاري حيث

نادرا ما يظهر توافق حقوقها على أنه أمر حتمي. إلا أنه تتغير الأمور عندما نتجاوز التعاون وتنخرط الدول في عملية الاندماج، حيث يتطلب تطبيق نظام اقتصادي موحد إنشاء مؤسسات وهياكل قانونية كافية، والنظام القانوني للاقتصاد الدولي يحتوي بالفعل على محتوى مختلف من النظام القانوني المطابق لخطة التكامل. كما يرى أيضا أن النظام القانوني للاقتصاد الدولي يختلف عن النظام القانوني المقابل لخطة الاندماج[1].

إن المشكل الأساسي الذي ينشأ دائما من هذا المنطق هو إيجاد حل متوازن، يلقى القبول من الدول التي لا تتخلى عن سيادتها، والذي تضمن في نفس الوقت فعالية مؤسسات المجتمع. وكان هذا السؤال موضوع النقاش الأكثر سخونة بين مؤيدي ومعارضي ما يسمى المذهب فوق الوطني، سواء داخل المنظمات الإقليمية أو الدولية، واعتبر سبب فشل أو توقف العديد من مشاريع الاندماج. ويكمن الخيار الذي سيتم إجراؤه في استمرار هيمنة السياسة أو التأكيد على مثالية التكتل.

لقد فشلت بعض تجارب الاندماج بسبب حقيقة أنه في الهيئات المؤسساتية التي تم إنشاؤها، تم التركيز على الهيمنة الحصرية للسياسة من خلال تركيز سلطة اتخاذ القرار في أيدي الهيئات السياسية كما هو الحال في اتحاد المغرب العربي، وذلك على حساب المؤسسات المجتمعية التي تم تخفيضها إلى مرتبة الهيئات التابعة والخالية من أي سلطة حقيقية، وبالتالي لا يمكن تمثيل مصلحة الجماعة في مصالح الدول الفردية.

لذلك يجب إيجاد توازن مؤسساتي قابل للتطبيق من أجل تهدئة مخاوف الدول وفي نفس الوقت إعطاء الكفاءة اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المشتركة. ولا يوجد بالتأكيد نموذج مثالي قابل للتحويل بالكامل من تجربة إلى أخرى. حيث يواجه النموذج الأوروبي والذي يستخدم عادة كمرجع، صعوبات كبيرة في مجالات مهمة مثل السياسة المشتركة حول الطاقة، البحث العلمي، النقل، السياسة النقدية والزراعة.

2.2.5. الصعوبات السياسية:

أدت العوائق السياسية إلى تأخير كبير في التكامل الاقتصادي المغاربي. فالعنصر الأكثر وضوحا هو أنه يوجد عدد من الصراعات الحقيقية التي كانت عقبات خطيرة جدا أمام أي تقارب سياسي وتعاون اقتصادي جاد. حيث يجب أن نشير أولا إلى المشاكل الحدودية الموروثة من الفترة الاستعمارية والتي واجهت الدول بصراعات إقليمية لم تحل. ومن بين أكثر النزاعات المستمرة في المنطقة، يعتبر الصراع في الصحراء الغربية هو الأكثر إثارة للقلق. حيث

[1] GUECHI, D. E. (1999). Mondialisation, ajustement structurel et intégration régionale au Maghreb. *Les Cahiers du CREAD*, (50), 135-154.

فشلت جميع محاولات الوساطة والتوفيق فيها حتى الآن، ويؤدي عدم وجود حل إلى فشل أي محاولة للتقارب بين الجزائر والمغرب وتأثر العلاقات المغاربية. وتضاف هذه الخلافات إلى الاختلافات الإيديولوجية والخيارات السياسية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الإحساس القوي بالهوية الوطنية بين القادة المغاربة وحقيقة أن السيادة الوطنية ما زالت حديثة العهد لدرجة عدم تقبل الحكومات التخلي عن أصغر جزء منها.

3.2.5. التناقضات السياسية:

يمكن القول أن في الأنظمة السياسية المغاربية والخيارات الاقتصادية غير متشابهة. حيث تحملوا آثار الصراع بين الشرق والغرب. ومنذ سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفييتي، اختفت هذه الفوارق عمليا وأفسحت المجال أمام تناقضات أخرى مرتبطة بالقومية ومخاوف الهيمنة والسيطرة التي توجد بقوة. وقد يؤدي تفاقم النزعة القومية في بعض الأحيان إلى عامل المواجهة عند الحدود وإلى قطع العلاقات الثنائية أو حتى المتعددة الأطراف في المنطقة. ومن جهة أخرى، يفترض إنشاء منطقة إقليمية متكاملة تنفيذ بعض المبادئ الأساسية أبرزها النظام الاقتصادي الليبرالي والديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان. وهذا ليس هو الحال في بعض الدول المغاربية.

3.5. الصعوبات الاقتصادية للتكتل:

عانت التجارة في المنطقة المغاربية نتيجة لارتفاع مستويات التعريفة الجمركية. حيث يمثل مستوى التعريفات المطبقة في الدول المغاربية ضعف المتوسط العالمي 2008[1]. وتبلغ نسبة الدولة الأولى بالرعاية 19 في المائة في الجزائر وأكثر من 20 في المائة في تونس والمغرب. هذا المستوى العالي من الحماية له آثار خطيرة على التجارة في المنطقة، حيث تمتلك الشركات حافز لإنتاج سلع منافسة للواردات، والتي يمكن أن تحد من التجارة. كما تؤدي الرسوم العالية المفروضة على المدخلات المستوردة إلى خفض القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة من المنطقة[2]. بالإضافة إلى وجود حواجز غير معترف بها للتجارة في المنطقة المغاربية، حيث يشير معهد بيترسون باستخدام بيانات نظام تحليل التجارة والمعلومات إلى أن الجزائر تطبق تدابير غير جمركية على 417 منتج مقارنة بـ 746 و1،204 على التوالي لتونس والمغرب.

ثانيا على الرغم من التحسينات الأخيرة في بعض الدول المغاربية لاسيما تونس والمغرب، يمكن زيادة تعزيز مناخ الاستثمار الشامل في المنطقة الإقليمية من خلال تعزيز التجارة، النمو والتشغيل. فباستثناء تونس، تحتل دول

[1] Brunel, C. (2008). *Maghreb regional and global integration: A dream to be fulfilled*. Peterson Institute.
[2] Brenton, P., Baroncelli, E., & Malouche, M. (2006). *Trade and investment integration of the Maghreb*. World Bank.

المنطقة الإقليمية المراتب الأخيرة بين الدول العالم من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، كما أن المؤشرات العامة لأداء الخدمات اللوجستية منخفضة بالمقارنة مع الصين والهند[1].

ثالثا توجد عدة معيقات للتجارة أهمها تكاليف النقل المرتفعة، الإمداد والاتصالات العالية، العمليات والإجراءات غير الفعالة لتسهيل التجارة، البنية التحتية المتخلفة للنقل وعدم كفاية توفير الخدمات اللوجستية وخدمات النقل. حيث أظهرت دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي أن المغرب فقط لديه سياسة الأجواء المفتوحة. كما يمكن القول أن الدول المغاربية لا تزال تفتقر إلى بيئة محددة بشكل جيد للعبور وحركة الشاحنات عبر الحدود، والتي تميل نحو الطابع غير الرسمي. حيث لم يتم تشغيل خدمات السكك الحديدية الدولية بين المغرب والجزائر منذ سنوات وتم تخفيضها إلى الحد الأدنى بين الجزائر وتونس. ويشكل الافتقار إلى البنية التحتية الكافية مصدر قلق كبير للمستثمرين[2].

1.3.5. محدودية الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية:

لاشك أن تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الوطنية وركودها يشكل أحد العقبات الرئيسية أمام التكامل المغاربي. حيث أنه من الصعب تحقيق أهداف إقليمية مشتركة ما لم يتحقق بعد هدف التنمية الاقتصادية الوطنية. هذا ما يفسر تردد الدول، والمشروع أحيانا في الاختيار بين الهدف الفردي أو هدف التكتل. ومع ذلك يبين واقع الدول الأعضاء أنها وصلت إلى حدودها الخاصة حيث تم تحقيق التنوع صناعي حقيقي جدا في الاقتصاد المغربي والتونسي، تنمية صناعتي النفط والغاز في الجزائر، تنمية الزراعة المغربية والقطاع البحري وفقا للطلب الخارجي.

لقد ركزت الجزائر جميع جهودها للتنمية الاقتصادية على قطاع المحروقات، أين تمول موارد هذا القطاع إنشاء صناعة ثقيلة تفي نظريا باحتياجات السوق الداخلية وتؤدي إلى إنشاء نسيج صناعي ثانوي (الصناعات الميكانيكية والصناعات الخفيفة وصناعة الأغذية الزراعية)، وتشجع على تطوير زراعة منتجة وفعالة. وتستورد حاليا 3/2 من استهلاكها الغذائي، كما أن إمكاناتها الصناعية القائمة تعمل فقط بنسبة 30 % بسبب الصعوبات المتعلقة بتجديد الاستثمارات والحفاظ على القدرات الحالية.

[1] BENABDERRAZIK, H. (2008). Opportunities for logistical improvements through Maghreb integration. *Maghreb Regional and Global Integration. Peterson Institute for International Economics, Washington*, 139-148.
[2] Wolde, H., & Bhattacharya, M. R. (2010). *Constraints on Trade in the MENA Region* (No. 10-31). International Monetary Fund.

تمر تونس والمغرب اللذان قاما بالاعتماد على قطاع التصدير الزراعي والتصنيع في حالة من الجمود التجاري، حيث أن الأسواق التقليدية (خاصة الأوربية) تميل إلى الإغلاق أو يصعب الوصول إليها نتيجة توسيع المجتمع الأوروبي لبعض دول الساحل الجنوبي للمتوسط، بالإضافة إلى التطبيق الصارم للتدابير الحمائية للسياسة الزراعية الأوروبية وظهور دول صناعية جديدة ذات صناعات تحويلية عالية التنافسية.

لهذا يجب إضافة سبب اقتصادي متقدم في كثير من الأحيان، مع التأكيد على الطبيعة شبه التنافسية للجهاز الإنتاجي. حيث تنتج الدول المغاربية مجموعة واسعة من نفس المنتجات الزراعية (الفواكه، الخضراوات، زيت الزيتون والنبيذ.)، وصيد الأسماك والتصنيع (المنسوجات، الجوارب، الجلود والسلع الجلدية)، هذا ما يعيق المزيد من تحقيق التكامل الاقتصادي. ومن هنا تجدر الملاحظة أن السوق المغاربي لايزال يعتبر سوق طلب، وأن القدرة الاستيعابية للمنتجات التي تصدرها بعض الدول في المنطقة ضئيلة بين الدول الأعضاء، هذا ما يعني عدم وجود تكاملية في الإنتاج.

2.3.5. وزن الديون الخارجية:

عانت معظم الدول المغاربية من أزمة ديون ثقيلة للغاية. وعلى الرغم من علامات التعافي التي ظهرت في الجزائر، المغرب وتونس، فإنها لا تزال تخضع لرسوم كبيرة لخدمة ديونها الخارجية. ويتطلب تمويل جميع الاقتصاديات في المنطقة احتياجا كبيرا للعملات الأجنبية التي توفرها عادة المؤسسات المالية الدولية، وتستخدم أساسا في ضمان تشغيل، توسيع وتنويع معدات الإنتاج الحالية وتوفير المواد الخام اللازمة لتشغيلها. بالإضافة إلى خلق الاستثمار في أنشطة إحلال الواردات، خلق فرص عمل للحد من البطالة المتزايدة في المنطقة وضمان تمويل الواردات. وبصفة عامة يمكن القول أن هذه الديون ناجمة بشكل عام عن تدهور معدلات التبادل التجاري، عدم تنويع التجارة الخارجية وضعف أداء الجهاز الإنتاجي الذي لا يستطيع تلبية احتياجات الاستهلاك الداخلي وغير الصالح للتصدير.

3.3.5. ضعف حجم التجارة البينية المغاربية:

إن التجارة المغاربية لا تعكس بعد الإنشاء الفعال للتجارة الحرة في المنطقة. حيث توجد عدة منتجات متوفرة في المنطقة لا يتم استيرادها من الدول. وعلى الرغم من الاستمرارية المكانية، إعلانات النوايا، المعاهدات واتفاقيات التبادل الموقعة والمصدق عليها والتي دخلت حيز التنفيذ، فقد ازداد التبادل بين دول المغرب العربي منذ تأسيس اتحاد المغرب العربي، إلا أنه لا يتجاوز 3% من حجم التجارية الدولية. وعليه فإن العوائق الاقتصادية تشمل

العلاقات التجارية، وهذا يعني أنه لا يوجد عامل توحيد قوي للتجارة بين الاقتصاديات الديناميكية، وهو ما يؤكده عدم وجود إطار متعدد الأطراف للتفاوض بشأن التجارة التفضيلية.

4.3.5. التكاملية الاقتصادية المنخفضة:

يشكل هذا العامل عائقا كبيرا لأي عملية اندماج لأن اقتصاديات الدول لها إمكانية أكثر للقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية خاصة للاقتصاديات المغربية والتونسية. ونتيجة لذلك تبدو إمكانيات التبادل محدودة نوعا ما، كما أن فرص التعاون متواضعة. ووفقا لمركز CEPII، فإن المزايا النسبية التي تم الكشف عنها للمغرب وتونس هي من نفس الطبيعة، وتكاملية مع الجزائر في قطاع المحروقات وتم استغلالها فعليا. ولا تزال التجارة المحتملة بين هذه الدول محدودة للغاية بالنظر إلى عدم قدرة الدول الثلاثة على تلبية الطلبات ذات المحتوى التكنولوجي العالي بصورة متبادلة على عكس ما يمكن تصوره في ميركوسور، حيث اكتسبت بعض الأقطاب البرازيلية مستوى تكنولوجيا ملموس. ويجب أن يكون هذا القيد الاقتصادي نسبيا بقدر ما يظهر المثال الأوروبي عكس ذلك تماما. ويمثل غياب المكمل الاقتصادي عائقا باعتباره أساس ديناميكية الاندماج ونجاح عمليته بين الدول التي تشهد تنافس هياكلها الاقتصادية وقطاعاتها الإنتاجية.

5.3.5. العوامل المصاحبة للاندماج:

تقف العديد من القيود أمام أي تقدم كبير في عملية الاندماج أبرزها البنية التحتية الضعيفة على مستوى السكك الحديدية والبحرية بشكل خاص والتي تعد عقبة رئيسية في تعزيز التجارة بين هذه الدول. كما أن شبكة السكك الحديدية بين الدول الثلاث مغلقة تماما والصلات البحرية تكاد تكون غير موجودة. هذا الغياب التام تقريبا للخطوط المباشرة للنقل يولد تكاليف إضافية ويخفف بالتأكيد من القدرة التنافسية وأسعار المنتجات المتداولة بين الدول المغاربية. بالإضافة إلى الصعوبات كبيرة في تمويل التجارة الإقليمية بسبب عدم تحويل العملات الوطنية، ونقص الحصول على النقد الأجنبي في بعض الأحيان. حيث لم يتم المصادقة على الاتفاقية المعتمدة سنة 1991 لتأسيس بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة الخارجية من قبل الدول المغاربية. كما أن غياب الاتصال والعلاقات بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، وثقل الإجراءات ومناخ الشك السائد في العلاقات بين الإدارات المغاربية تبرز العقبات التي تعترض ديناميكية التبادلات بين هذه الدول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إساءة استخدام هذه الإدارات لإجراءات التفويض المسبق وفرض قيود غير جمركية تشير إلى عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لتطوير التجارة الإقليمية.

6.3.5. ضعف الممارسات المتعددة الأطراف:

هيمن ضعف كبير في الممارسات المتعددة الأطراف على العلاقات المغاربية. حيث يبين منطق المؤتمرات والاجتماعات وكذلك ممارسات الدول من حيث الاتفاقات انتشار وغلبة المنهج ثنائي الأطراف. هذه النتيجة ليست جديدة حيث أن 90% من الاتفاقات كانت ثنائية وتغطي فقط قطاعات الاتصالات والنقل بينما سجلت القطاعات الإنتاجية المباشرة (الزراعة، التعدين، الصناعة والطاقة) والتي تعتبر العمود الفقري لأي تنمية إقليمية متكاملة، عددا من الاتفاقات المتعددة الأطراف غير المهمة[1]. وبالتالي يبدو اختيار المنهج الثنائي في العلاقات بين الدول في المنطقة المغاربية، ومع ذلك لم يكن لهذه الممارسة حتى الآن الآثار المرجوة على التعاون الثنائي، بل حتى على التعاون المتعدد الأطراف الذي لا يمتد إلى هذا التعاون ولا يعمل كدعم للأفضل.

إن عدم التفاعل بين الطريقتين يدل على الصعوبات والمعيقات التي يعاني منها التعاون المغاربي. فحتى التعاون في مجال العمل لا يزال محفوفا بالمخاطر، حيث أن تدفقات الهجرة وحركة القوى العاملة لا تتميز بالاستقرار وتعتمد بدرجة أكبر على الوضع السياسي الإقليمي أكثر من الوضع الاقتصادي.

تظهر هذه المعيقات والتحديات صعوبة المسار لتحقيق الاندماج المغاربي. ولكن يجب ألا ننسى أن أغلب التجارب في جميع أنحاء العالم اضطرت إلى الانتظار لسنوات عديدة للحصول على نتائج هامة. وأفضل مثال على ذلك هو الاتحاد الأوربي الذي انتظر 30 سنة ليصبح سوق موحدة.

خاتمة:

يبين لنا هذا الفصل الحالة الاقتصادية لدول المغرب العربي من خلال تحليل الاقتصاديات المغاربية، كما يسلط الضوء على الصعوبات الكبيرة في تحقيق معدلات نمو كبيرة. ويمكن القول أن هذه المشاكل الاقتصادية، بالإضافة إلى الاختلاف في التوجه الاقتصادي وزيادة الفوارق في التنمية، تمثل عقبة حقيقية أمام تعزيز عملية الاندماج الإقليمي.

كما يمكن القول أيضا أنه على الرغم من العديد من المزايا المشتركة فيما يتعلق بالتاريخ، الجغرافيا، اللغة، الدين والثقافة المشتركة، وعلى الرغم من عبارات الاتحاد، فإن الدول المغاربية ما زالت تتميز بجميع أنواع

[1] El Malki, H. (1988). le Maghreb Economique entre le possible et le réalisable. *Cité In Alain Claisse et Gérard Conac, le grand Maghreb: Données Socio-Politiques et Facteur d'intégration des Etats du Maghreb, édition Economica, Paris.*

الخصومات السياسية والأيديولوجية التي أشعلها نزاع الصحراء الغربية. وشكلت هذه المشاكل السياسية عقبة مهمة للغاية أمام عملية الاندماج الاقتصادي المغاربي.

الفصل الرابع:

قياس آثر الاندماج الإقليمي الاقتصادي في الدول المغاربية

مقدمة:

تزايدت الدراسات التي تبحث عن آثار الاندماج الإقليمي على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي خاصة في الدول المغاربية وذلك بالاعتماد على مؤشرات مختلفة وأساليب قياسية متنوعة، وبالرغم من اختلاف النتائج المتحصل واختلاف طرق القياس واختيار المتغيرات والنماذج وطرق تقديرها، إلا أن أغلب الدراسات تؤكد ضرورة تعزيز الاندماج وزيادة التبادلات التجارية بين دول المنطقة.

استنادا لأدبيات الدراسة والدراسات التجريبية السابقة سنقوم بدراسة قياسية لأثر الاندماج الإقليمي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2017 باستعمال لوحة البيانات Panel في عينة تضم الجزائر، المغرب وتونس.

1.دراسة الوضع الحالي للتجارة والاندماج الإقليمي في الدول المغاربية:

1.1: مبادرات تحرير التجارة:

أدركت الدول المغاربية فوائد الاندماج الاقتصادي الإقليمي منذ زمن طويل، إلا أن الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه كانت ناجحة جزئيا فقط. حيث أبرمت هذه الدول عددا من اتفاقيات التجارة الحرة لتعزيز التجارة البينية المغاربية. ويوضح المخطط التالي أهم الاتفاقيات المبرمة لهذه الدول.

الشكل1.4: أهم اتفاقيات الدول المغاربية.

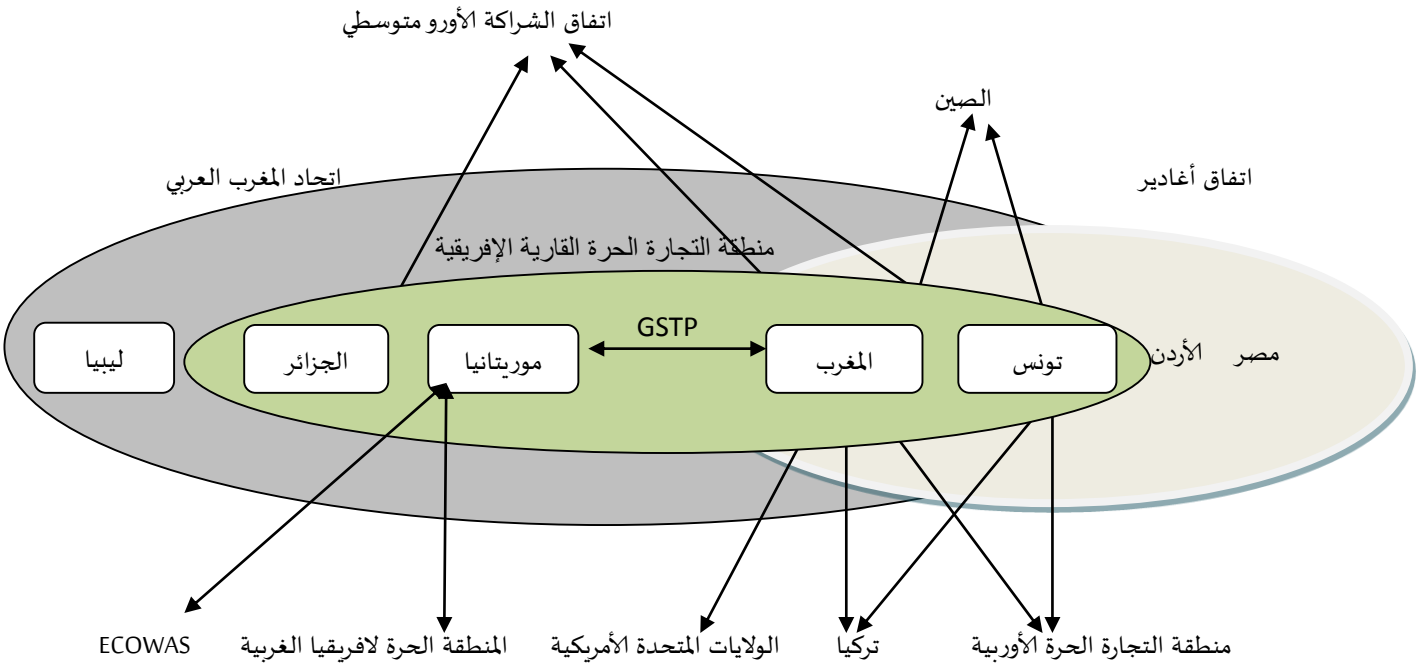

المصدر: Dauphin, M. J. F. (2019). *Economic Integration in the Maghreb: An Untapped Source of Growth*. International Monetary Fund

انطلاقا من المخطط يمكن القول أن جميع الدول المغاربية الخمسة أنشأت سنة 1989 اتحاد المغرب العربي لتعزيز التعاون والتكامل بين الدول العربية في شمال إفريقيا. في هذا السياق تفاوض الأعضاء على إنشاء منطقة تجارة حرة مغاربية للتكامل في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وتم توقيع الاتفاق من قبل وزراء التجارة في سنة 2010، لكن لم يتم التصديق عليه قط.

كما وقع المغرب، ليبيا وتونس بالإضافة إلى كونهم أعضاء في المغرب العربي، اتفاقية المنطقة الحرة العربية في سنة 1997. ويعتبر المغرب وتونس من مؤسسي اتفاقية أغادير الموقعة سنة 2004 لإنشاء منطقة تجارة حرة. وعلى

الرغم أن هذه المبادرات كانت مفيدة لتعزيز روح التكامل والاندماج، إلا أنه تأثيرها ظل محدود على التجارة الإقليمية. فعلى سبيل المثال، جاء مشروع اتحاد المغرب العربي بأهداف قوية للتكامل لكنها ظلت غير نشطة لسنوات عديدة.

يمكن القول أن الاتفاقيات التي تشمل الاندماج المغاربي مع شركاء من خارج المنطقة والتي تتضمن أحكاما للتجارة الداخلية كان لها تأثير أكبر على المنطقة. فالدول المغاربية تشارك العديد من الاتفاقيات التجارية مع أوروبا من خلال الاستفادة من الروابط التجارية التقليدية. حيث تعد الجزائر والمغرب وتونس مع دول أخرى جزءا من الاتفاقية الأورو-متوسطية التي تنشئ شراكة مع الاتحاد الأوروبي وأعضائه، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار بين كل من الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط، وبين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط نفسها كما يوضحه المخطط. كما تعتبر موريتانيا جزء من اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول غرب إفريقيا، التي تهدف إلى تحرير التجارة الثنائية وتقديم الدعم التنموي لهذه المجموعة من الدول. ووقع المغرب وتونس اتفاقات تحرير التجارة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، التي تضم أعضائها أيسلندا، ليشتنشتاين، النرويج وسويزرلاند. وأبرم المغرب وتونس أيضا اتفاقات ثنائية للتجارة الحرة مع تركيا. بالإضافة إلى توصل المغرب إلى اتفاق مع الولايات المتحدة.

شاركت الدول المغاربية في منظمات دولية تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي. فعلى سبيل المثال تعتبر جميع الدول المغاربية أعضاء في جامعة الدول العربية التي تأسست سنة 1945 والتي كانت تاريخيا تحتل مركز الصدارة في جهود الاندماج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة أيضا أنهم أعضاء في الاتحاد الأفريقي، وهو منظمة سياسية لجميع الدول الأفريقية والذي يهدف أساسا إلى تسهيل التعاون. بالإضافة إلى ذلك، تشارك جميع الدول المغاربية في اتفاق النظام العالمي للتفضيلات التجارية فيما بين البلدان النامية، وهو إطار أنشئ سنة 1988 من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وذلك لتبادل الأفضليات التجارية بين البلدان النامية وتعزيز التجارة البينية بين الدول النامية. ورغم أن الدول المغاربية قد أبرمت عددا من الاتفاقيات التجارية التفضيلية بناء على هذا الإطار، لا يوجد سوى اتفاق واحد من هذا النوع بين هذه الدول نفسها، بين المغرب وموريتانيا. وأخيرا، تعتبر موريتانيا، المغرب وتونس أعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO)، حيث تستخدمها كمنصة للتفاوض وتسوية المنازعات. وتقدمت الجزائر بطلب إلى الانضمام سنة 1987، لكن المفاوضات لم تنته بعد. كما تقدمت ليبيا بطلب الانضمام سنة

2004 لكنها لم تتخذ أي إجراءات أخرى للتفاوض على انضمامها. لذلك يظل كلا البلدين خارج نطاق قواعد منظمة التجارة العالمية.

إن المبادرة الجديدة التي أطلقتها الصين والتي تسمى مبادرة الحزام والطريق(Belt-and-Road Initiative (BRI تشمل المغرب الكبير، وهي عبارة عن زيادة الصلات والروابط سواء البحرية أو البرية. ووقعت الجزائر، ليبيا، المغرب وتونس بالفعل على اتفاقيات الشراكة BRI مع الصين، وقد تنظر موريتانيا في اتفاقيات مماثلة. ويمكن القول أنه بينما كان التركيز منصبا على تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال الاستثمار في البنية التحتية بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية وشبكات الطاقة، فإن اتفاقيات BRI تغطي أيضا تعاونا أوسع مثل تيسير التجارة والمساعدة التقنية[1].

2.1: اتجاهات التجارة العالمية في الدول المغاربية:

يبين الشكل مؤشر الانفتاح التجاري للدول المغاربية، حيث يمكن القول أن الانفتاح التجاري انخفض في السنوات الأخيرة في جميع الدول المغاربية باستثناء المغرب، وارتبط هذا الانخفاض بالاتجاهات الدولية الأخيرة التي تميزت بالضعف العام في النشاط الاقتصادي الدولي خاصة في الاستثمار، تراجع وتيرة تحرير التجارة، انخفاض أسعار السلع الأساسية بما في ذلك المحروقات، وأخيرا تباطؤ نمو سلاسل القيمة العالمية (GVCs). ويمكن تفسير انخفاض الانفتاح التجاري في الجزائر، ليبيا وموريتانيا بانخفاض أسعار السلع الأساسية والتنويع غير الكافي.

الشكل2.4: الانفتاح التجاري في الدول المغاربية: (مجموع الصادرات خارج المحروقات والواردات خارج المحروقات كنسبة من الناتج المحلي خارج المحروقات).

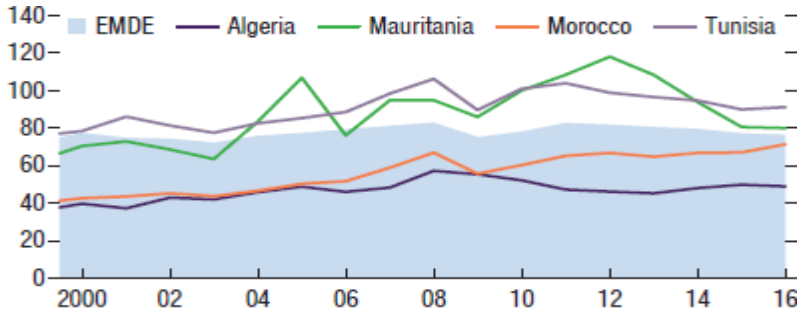

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2017. **EMDE :** الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية

[1] Kireyev, M. A. P., Nandwa, M. B., Ocampos, M. L., Sarr, M. B., Al Amine, M. R., Auclair, M. A. G., ... & Dauphin, M. J. F. (2019). *Economic Integration in the Maghreb: An Untapped Source of Growth*. International Monetary Fund.

تستورد الدول المغاربية بشكل متزايد من الصين كالعديد من الأسواق الناشئة الأخرى. حيث ازدادت صادرات الصين إلى المغرب الكبير بشكل كبير منذ أوائل العقد الأول من القرن الماضي، وبلغت حوالي 14 مليار دولار سنة 2016 (12 في المائة من إجمالي واردات المغرب العربي)، مقابل أقل من 5 مليارات دولار في العقد السابق (8 بالمائة من إجمالي الواردات). وتقوم الصين بتصدير الآلات الزراعية، الجرارات، السيارات والعديد من السلع الأخرى. هذه المنافسة المتزايدة من الصين وغيرها من الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية في آسيا تعتبر تحدي آخر للاندماج الإقليمي، حيث برزت الصين ودول آسيوية أخرى كأسواق تصدير رئيسية لجميع الدول المغاربية لاسيما موريتانيا.

وشهدت السنوات الأخيرة في المغرب وتونس تحسن جودة المنتجات وتحقيق التنويع في الصادرات، لكنه بقي ثابت على نطاق واسع في موريتانيا ومحدود جدا في الجزائر. ونتيجة لذلك فإن اختراق أسواق التصدير في المغرب وتونس أعلى بكثير منه في الأسواق الناشئة، الاقتصاديات النامية والمستويات الإقليمية. ومع ذلك، وباستثناء المعادن، المحروقات، الحيوانات والزيوت النباتية، تظل الجودة الإجمالية لمنتجات التصدير في الدول المغاربية أقل من مثيلاتها في الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية خاصة في السلع المصنعة والآلات والنقل. كما يوضحه المخطط التالي:

الشكل3.4: مؤشر اختراق الصادرات 2015.

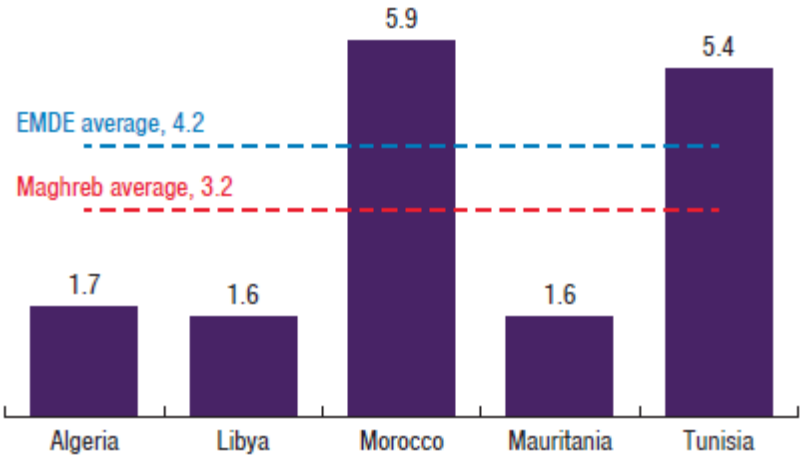

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2017.

كما تتميز المنطقة المغاربية بتباين كبير في تركيز السوق. فباستثناء المغرب وتونس، تصدر الدول المغاربية مجموعة منخفضة من المنتجات. وتتركز صادرات الجزائر وليبيا وموريتانيا بدرجة كبيرة، حيث تمثل المحروقات في الجزائر وليبيا 90% و 98% من إجمالي الصادرات على التوالي، وتعتمد صادرات موريتانيا على السلع الأساسية مثل

المعادن والصلب وصيد الأسماك. من جهة أخرى، يمتلك المغرب وتونس قاعدة تصدير أكثر تنوعا ترتكز على التصنيع (الكيماويات والآلات وقطع غيار المعدات)، الزراعة والخدمات (السياحة والمالية والطبية).

حققت الدول المغاربية تقدما في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، حيث أن التكامل GVCs الخلفي والذي يعني حصة القيمة المضافة الأجنبية والمستوردة والمستخدمة في إنتاج الصادرات يمكن أن يقارن بمتوسط الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية في تونس. ولا يزال منخفض، وإن كان يتحسن في موريتانيا والمغرب، ومنخفض جدا وراكد في الجزائر وليبيا. أما تكامل GVCs المتقدم والذي يمثل حصة القيمة المضافة المستخدمة في إنتاج البلد، فهو مرتفع للغاية في الجزائر وليبيا مما يعكس دورهم المورد في إنتاج المحروقات. أما الدول المغاربية الأخرى، فهي مندمجة نسبيا في GVCs إلى الأمام مع شركائها الاقتصاديين خارج المنطقة. في الوقت نفسه لا يزال الاندماج في سلاسل القيمة بين الدول المغاربية نفسها منخفض جدا. حيث يشير Baldwin أنه في التكتلات متكاملة جيدا، عادة ما يتم الحصول على المدخلات الوسيطة المستعملة في الصادرات من داخل نفس التكتل[1].

وأخيرا تشهد دول المغرب زيادة في الخدمات التجارية خاصة في مجال السياحة، إلا أن هذه الزيادة تعتبر ضعيفة نسبيا مقارنة بالتكتلات الأخرى. فرغم عدم توفر معلومات وبيانات مفصلة حول التجارة في الخدمات في الدول المغاربية، يشير البنك الدولي أن الشركات متعددة الجنسيات زادت استثماراتها في الخدمات التجارية الأجنبية خاصة في المغرب وتونس، وذلك بشكل أساسي كجزء من الخدمات العالمية التي تخدم الأسواق الأوروبية[2]. ويعتبر المغرب وتونس من الوجهات المفضلة للسياح من أوروبا والدول العربية في الخليج وروسي. فحسب تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة سنة 2018، بلغ استثمار المغرب في قطاع السفر والسياحة عن حوالي 4.6 مليار دولار، مما ساهم بشكل مباشر بنسبة 8.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي من حوالي 10 ملايين سائح أجنبي. وخلال نفس الفترة، استثمرت تونس حوالي 0.8 مليار دولار، وساهم القطاع بشكل مباشر بنسبة 6.9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي من 7 ملايين سائح[3]. في المقابل، تعتبر السياحة في الجزائر وموريتانيا من القطاعات المحدودة وضعيفة الدخل، حيث أن معظم السياح الوافدين هم من خارج المنطقة.

[1] Baldwin, R. E. (2012). Global supply chains: why they emerged, why they matter, and where they are going.
[2] Akhtar, S., & Rouis, M. (2010). Economic Integration in MENA: the GCC, the Maghreb, and the Mashreq.
[3] Dauphin, M. J. F. (2019). *Economic Integration in the Maghreb: An Untapped Source of Growth*. International Monetary Fund.

3.1: وصف أهم المؤشرات للاندماج الإقليمي:

1.3.1: التجارة البينية:

على الرغم من الترتيبات المؤسساتية القائمة لا تزال التجارة داخل المنطقة المغاربية ضعيفة، حيث أن التجارة البينية بين دول المغرب أقل بكثير من التجارة مع بقية العالم. وتمثل التجارة البينية داخل المنطقة أقل من 5 في المائة من إجمالي تجارتها، مقارنة بالتجارة داخل المنطقة في إفريقيا بنحو 16 في المائة، أمريكا اللاتينية بنسبة 19 في المائة، آسيا بنسبة 51 في المائة، وأمريكا الشمالية بنسبة 54 في المائة وأوروبا بنسبة 70 في المائة. حيث توضح الأشكال ذلك:

الشكل4.4: التجارة الإقليمية للدول المغاربية.

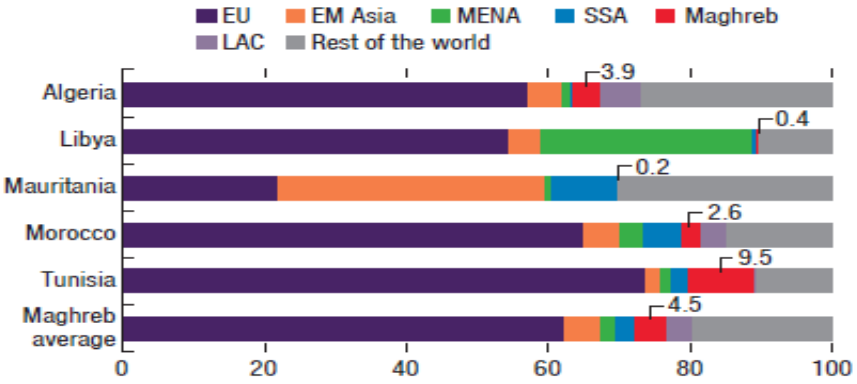

جنوب الصحراء الكبرى أفريقيا : SSA الدول اللاتينية والكاريبية: LAC الاتحاد الأوربي: EU الاسواق الناشئة: EM

الشكل5.4: التجارة البينية للدول المغاربية (نسبة من الصادرات الإجمالية).

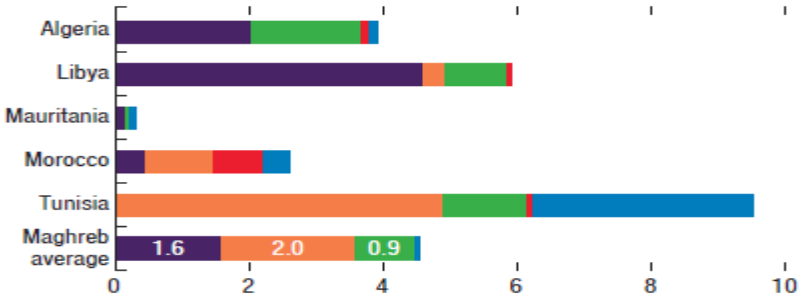

المصدر: البيان التجاري للأمم المتحدة 2018.

يمكن القول أنه لا تعتبر أي دولة من الشركاء التجاريين الرئيسين لباقي الدول الأعضاء، حيث أن الجزء الأكبر من التجارة المغاربية يتم مع أوروبا التي تعكس جزئيا الظروف التاريخية، طبيعة السلع التجارية ومؤخرا الجهود التي بذلتها كل دولة على حدة لتحرير التجارة مع أوروبا. ففي جميع الدول باستثناء موريتانيا، يذهب أكثر من نصف

الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي، لاسيما فرنسا، إيطاليا وإسبانيا التي تعد جغرافيا أقرب الاقتصاديات المتقدمة إلى المغرب الكبير. وتعتبر تونس والجزائر فقط من تقوم بتصدير الكثير داخل المنطقة المغاربية كحصة من إجمالي تجارتها (حوالي 10% و4% من الصادرات على التوالي).

تشمل التجارة الإقليمية في المغرب العربي بضعة تدفقات رئيسية فقط، ففي سنة 2016، سيطرت التجارة داخل المنطقة على عدد قليل من تدفقات السلع والتي تتمثل في صادرات الغاز والنفط من الجزائر إلى المغرب وتونس، الحديد والصلب والملابس من المغرب إلى الجزائر، الحديد والصلب من تونس إلى الجزائر والزيوت النباتية والحيوانية من تونس إلى ليبيا. وتبقى التدفقات التجارية الأخرى ضئيلة. ويمكن القول أن بعض السلع المهمة القابلة للتصدير لا تدخل في التجارة الداخلية على الإطلاق، فعلى سبيل المثال فإن السيارات وأجزاؤها من المغرب، الأسمدة من الجزائر، المأكولات البحرية من موريتانيا، أشباه الموصلات الكهربائية من تونس، لا يتم تداولها في نطاق واسع على المستوى الإقليمي. وعلى العموم يوجد فقط الربع من بين 20 تدفق تجاري ثنائي محتمل في التجارة البينية بين الدول المغاربية[1].

2.3.1: الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير المعلومات المتاحة إلى محدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة. حيث تبين الدراسات السابقة أن التدفقات الثنائية داخل المنطقة تقل إلى حد كبير عن التدفقات الملاحظة في التجمعات الإقليمية الأخرى. ورغم توفر القليل من البيانات حول التدفقات الثنائية لرأس المال، إلا أن البيانات المتوفرة خاصة في المغرب تشير إلى أن تدفقات رأس المال مع المغرب الكبير منخفضة للغاية. ويعتبر الاستثمار المباشر الداخلي والخارجي للمغرب في المنطقة ضئيل للغاية مقارنة بالتدفقات من وإلى المناطق الأخرى، حيث يتوجه ما يقارب نصف التدفقات الداخلة والخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا وأجزاء أخرى من العالم. كما طور المغرب سياسة اقتصادية خارجية طموحة تجاه جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا، ففي حين لا تزال مستويات التجارة مع جنوب الصحراء لأفريقيا منخفضة، فإن المنطقة تعتبر وجهة مهمة للاستثمار المغربي خاصة في القطاع المالي. وتتميز باقي الدول المغاربية بخصائص تمنع الاستثمار الأجنبي المباشر كالقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات مثل اشتراط عمل الشركات الأجنبية مع الشركاء المحليين واستخدام المدخلات المحلية.

[1] Dauphin, M. J. F. (2019). *مرجع سابق ص10*.

الشكل6.4: التدفقات الصادرة إلى المغرب **الشكل7.4: التدفقات الواردة من المغرب**

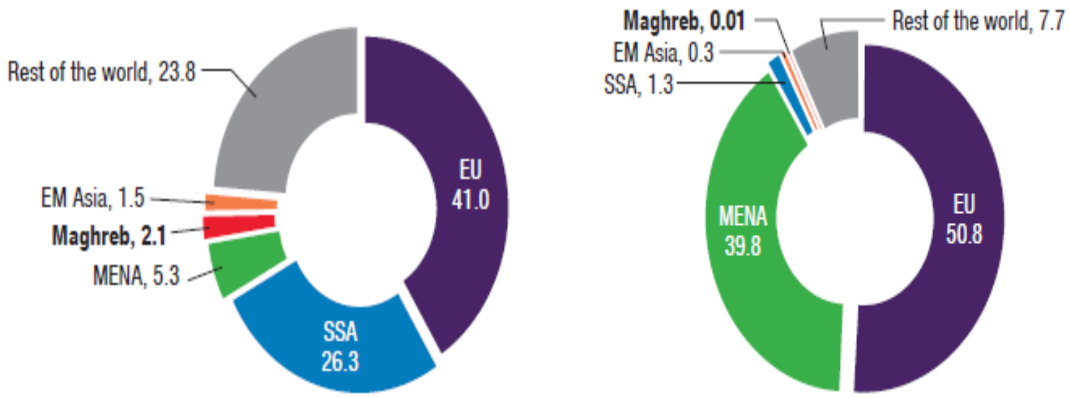

المصدر: استطلاعات الاستثمار الأجنبي المنسقة 2018

3.3.1: الاندماج المالي:

يظل الاندماج المالي بين الدول المغاربية محدودا مما يعكس حالة التعاون الاقتصادي الإقليمي. وتعتبر البنوك المغربية عبر الحدود هي الأكثر نشاطا للنفوذ إلى المنطقة بوجود بنك التجاري وفا أكبر بنك مغربي وسابع أكبر بنك في أفريقيا، والذي يتواجد في تونس وموريتانيا. ويبقى توسع البنوك المغربية في الجزائر وليبيا محدودا، ونتيجة لذلك فإن المؤسسات المالية عبر الحدود في تكتل المغرب الكبير تكاد تكون معدومة. وتختلف القطاعات المالية للدول المغاربية في مستويات التنمية، كما يمثل الحصول على التمويل تحديا مشتركا. ويحتل المغرب موقع الصدارة في التنمية المالية من خلال نظام مالي نشط تهيمن عليه البنوك الخاصة الديناميكية، حيث وسع النظام المصرفي المغربي عملياته عبر الحدود بتواجده حاليا في 22 دولة إفريقية بما في ذلك في دول من جنوب الصحراء الكبرى كالبنين، بوروندي وغانا. أما تونس فرغم امتلاكها مستوى من التنمية المالية يشبه الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية، لا تزال تكافح من أجل إعادة هيكلة البنوك العامة الضعيفة، وتعاني من عبء كبير في القروض المتعثرة على الرغم من وجود بنوك خاصة متطورة نسبيا. أما الجزائر وليبيا، فهي تمتلك أنظمة مالية تسيطر عليها البنوك العمومية. ويمكن القول أن الوصول إلى التمويل في معظم دول المغاربية، يمثل تحديا كبيرا خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق خلال العقد الماضي. ويعتبر الوصول إلى الخدمات المالية مرتفع نسبيا في المغرب وتونس، وإن كان أقل من الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية، إلا أنه أقل انخفاض في دول أخرى.

الشكل8.4: مؤشر الاندماج المالي:

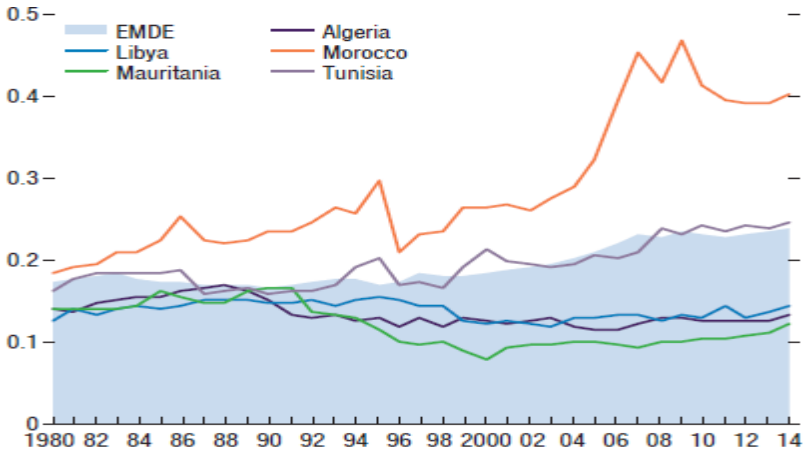

المصدر: صندوق النقد الدولي 2018

يمكن القول أن التكنولوجيا المالية تنمو وتنتشر في جميع أنحاء المنطقة مما يخلق الأساس لاندماج مالي أعمق. وبدأت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المغرب وتونس والجزائر. وطور المغرب وتونس أطرا تنظيمية للخدمات المالية الرقمية والأموال المحمولة، مما يساعد على زيادة اندماج السكان في القطاع البنكي. وبالتالي زادت إمكانية اكتساب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير في السنوات الأخيرة في المغرب وتونس، وبدرجة أقل في الجزائر وموريتانيا. وعلى المستوى التنظيمي، تبنت الجزائر، المغرب وتونس تشريعات تتعلق بالجريمة الإلكترونية والأمن الرقمي. وهكذا يمكن لإزالة الحواجز التجارية والمواءمة التنظيمية أن تساعد في نشر وتسريع اعتماد التقنيات المالية الجديدة وتعزيز اندماج مالي أكبر.

يهدف البنك المغاربي الجديد للاستثمار والتجارة الخارجية إلى تسريع التكامل المالي، حيث تأسس هذا البنك الإقليمي سنة 2017 برأس مال قدره 500 مليون دولار يتم تقاسمها بالتساوي بين الدول الخمسة. ويهدف إلى تحفيز التكامل المالي وتعزيز التجارة والاستثمار داخل المنطقة من خلال إزالة الحواجز التنظيمية والمؤسساتية التي تعيق تطور التمويل داخل المنطقة. كما استفاد الاندماج المالي أيضا من تجديد اتفاقية نظام الدفع لسنة 1991 بين البنوك المركزية الخمسة عن طريق تفعيلها في جميع الدول. هذه الإصلاحات المالية يمكنها أن تزيد من النمو الاقتصادي، إلا أنها ستحتاج إلى إدارة دقيقة لتجنب المخاطر المرتبطة بالتقلبات المالية المحتملة.

4.3.1: العمل:

تمثل الهجرة الرسمية بين الدول المغاربية نسبية ضعيفة رغم أن حرية حركة الأفراد كانت أحد أهداف اتحاد المغرب العربي. فرغم أن المعرفة بالهجرة داخل المغرب العربي لا تزال تقريبية بسبب نقص البيانات، تشير المعلومات الحالية إلى أن الهجرة داخل المغرب لا تزال هامشية. على سبيل المثال بلغت نسبة المهاجرين سنة 2013 نسبة 1 في المائة فقط من إجمالي سكان المنطقة، وكانت نسبة العمال المهاجرين بين جميع العمال أقل (0.5 في المائة) مقارنة بالمناطق الأخرى. ويعتبر المغرب الكبير مصدر للهجرة، حيث كان المغرب والجزائر من بين أفضل دول الهجرة في العالم. وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي أول وجهة للهجرة من المغرب العربي[1].

2.الدراسات التجريبية:

دراسة .Al-Atrash, M. H. (2000) : في دراسة نشرت في بيان صندوق النقد الدولي، درس الباحث تدفقات التجارة الثنائية على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمقارنتها مع باقي الدول الأخرى من خلال استعمال نموذج قياسية، وبينت نتائج الدراسة أن التجارة الملاحظة في المنطقة أقل من نسبة التجارة المقدرة.

دراسة Brenton, P., Baroncelli, E., & Malouche, M. (2006) : تناقش دراسة إستراتيجية التجارة في الدول المغاربية مع التركيز على المبادرات الإقليمية، حيث ترى أن توسيع نطاق التجارة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وانخفاض البطالة. وركزت الدراسة على تحديد الحواجز والمعيقات الرئيسية التي تعيق الاندماج في الأسواق الإقليمية والعالمية وتحد من أثر الاتفاقيات التجارية. وبينت نتائج الدراسة أنه من الممكن للدول المغاربية أن تزيد من المنافع من خلال تعزيز اندماجها الإقليمي بينها أولا ثم مع الاتحاد الأوربي والأسواق العالمية، هذا ما يستوجب سياسات تجارية فعالة وأن يكون الاندماج شاملا لتعزيز الإنتاجية وزيادة نطاق التجارة وفرص العمل، وأن يكون عميقا للقدرة على المنافسة. وركزت في الأخير أن هذه العملية تتطلب عملية إصلاح مترابطة وواسعة للتكيف من النظام الاقتصادي الجديد.

دراسة Lahcen, A. C. H. Y. (2006): تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في النقاش حول زيادة الإمكانيات التجارية من خلال الاندماج الإقليمي لدول شمال إفريقيا، وذلك من خلال تقييم مستوى التجارة الحالي مع المستوى

[1] International Labour Office (ILO). (2015). ILO global estimates on migrant workers: Results and methodology. *Geneva: International Labour Office.*

المحتمل مع الأخذ بالاعتبار الخصائص الاقتصادية، الجغرافية، التاريخية والثقافية لدول المنطقة. وبينت النتائج أن الصادرات المقدرة تزيد بعشر أضعاف الصادرات الحالية، كما بينت أيضا أن زيادة التجارة البينية ينتج عن طريق إعادة توزيع الصادرات وزيادتها. وخلصت الدراسة في الأخير أن وجود اتفاق تجارة تفضيلية بين الدول يعتبر عامل مهم في زيادة حجم التجارة الثنائية.

دراسة .(2013) .Fatima, T., Abderrezak, B., & Kamel, H: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم إمكانية الاندماج الإقليمي المالي للدول المغاربية على غرار التجربة الأوربية. وتم تقييم هذه العملية انطلاقا من تحرير الأسواق المالية، المراقبة والتنظيم الجبائي، وهي العناصر التي ترتكز عليها التجربة الأوربية. وخلصت الدراسة أن الاندماج المغاربي يعبر حل لابد منه لمواجهة زيادة ظاهرة العولمة والتكتلات الإقليمية، وبالتالي زيادة الحصص في الأسواق العالمية ومواجهة المنافسة.

دراسة .(2012) .Millogo, A., & Oulmane, N : درس ديناميكية التبادلات في الدول المغاربية من خلال تحليل التدفقات التجارية في إطار الاندماج الإقليمي من خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية الثنائية أو التبادل الحر لمنتجات خاصة. وبينت النتائج أن نسبة كبيرة من التبادلات تتم مع الاتحاد الأوربي وأن التجارة البينية تمثل نسبة قليلة من التجارة الكلية في المنطقة. كما بينت التقديرات وجود إمكانية كبيرة للتجارة يمكن استغلالها. وبالتالي يستوجب إزالة الحواجز الجمركية وغير جمركية وزيادة تنويع بنية الصادرات.

دراسة (2012) .Santi, E., Romdhane, S. B., & Shaw, W : يرى أنه توجد 6 قطاعات مهمة هي مفتاح زيادة الاندماج الإقليمي في الدول المغاربية. وتتمثل هذه القطاعات في الطاقة، بيئة ومناخ الأعمال، القطاع المالي، تسهيل التجارة والمواصلات، التنمية البشرية وأخيرا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث أن كل منها توفر عدد من الخصائص والتحديات لتعزيز الاندماج الإقليمي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، زيادة التنافسية بين الدول الأعضاء، تخفيض الحواجز على التجارة وتسهيلها، التخفيض من البطالة وأخيرا إنشاء إطار عام للمعلومات يمكن أن يزيد من التنافسية والفعالية داخل المنطقة.

دراسة .(2013) .ZENASNI S. &. BENHABIB A : تقيس هذه الدراسة العلاقة بين الاندماج المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، من خلال استعمال نماذج Panel بينت النتائج أن الاستثمار

الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في دول المغرب تحت عدة شروط اقتصادية ومالية. وبينت الدراسة أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيمكن هذه الدول من تعزيز اقتصادياتها من خلال إنشاء اتحاد نقدي، تجاري ومالي بينها، بالإضافة إلى اعتماد عملة موحدة وإنشاء منطقة تبادل حر.

دراسة .Oueslati, A., & Brini, R. (2013) : درس تكاليف عدم الاندماج على فرص التجارة الإقليمية غير المستغلة للتحقق من وجود مزايا نسبية للدول المغاربية. واستخدم قاعدة بيانات الألواح لدراسة العلاقة بين إجمالي الصادرات والعوامل المؤثرة عليها، ومحددات الصادرات حسب كل قطاع لعينة من 57 دولة، بين الفترة 1980 و2007. ويهدف من خلال ذلك إلى الإشارة إلى إجمالي الصادرات المحتملة كبديل لتكلفة عدم الاندماج. وأظهرت النتائج ضعف مستوى التجارة الإقليمية داخل المنطقة مقارنة بإمكانياتها. ووضحت أن للدول المغاربية أوجه تشابه وتفاوت وفقا لبعض المزايا النسبية، هذا يساهم في تشجيع التجارة الإقليمية وتحسين الاستشراف التجارية في المنطقة المغاربية.

دراسة .Zenasni, S. (2015) : تبين هذه الدراسة الاتجاهات الحالية في عمليات الاندماج المالي الإقليمي وتحرير التجارة في حالة الدول المغاربية، كما تهدف إلى دراسة آثار هذه الاتجاهات الحديثة على النمو الاقتصادي في ظل العولمة المتزايدة والصدمات المالية المتكررة. وتبين نتائج الدراسة أن الاندماج المالي الإقليمي العميق والتجارة المعمقة سيكون له تداعيات إيجابية لكل دولة مغاربية. كما تظهر نتائج التقدير أن عملية الاندماج المالي الإقليمي تلعب دورا إيجابيا في توسيع حدود الدول وحجم السوق لكل بلد، وبالتالي في تحفيز النمو الاقتصادي. وأخيرا تأكد الدراسة أن العوائق السياسية والهيكلية ما زالت تعرقل عملية الاندماج الإقليمي.

دراسة .Verdier-Chouchane, A., Ali, M. S. B., & Karagueuzian, C. (2016) : تبين هذه الدراسة أهمية السياسات التجارية في زيادة النمو والمشاركة في التجارة الدولية للدول النامية، خاصة في دول شمال إفريقيا التي وضعت العديد من السياسات لتعزيز النمو عبر زيادة الصادرات. وبينت نتائج الدراسة أنه رغم ذلك، يبقى الاندماج الإقليمي ضعيف نتيجة عوامل السياسية، بالإضافة إلى ضعف تطبيق الاتفاقيات التجارية وارتفاع الحواجز والعوائق، وأضافت أيضا أن الصادرات تتميز بالتمركز في المنتجات والأسواق، ضعف المنشئات القاعدية ونقص التنويع. ومن خلال هذه النتائج بينت الدراسة أنه يجب على دول شمال إفريقيا إعادة إحياء الاندماج التجاري الإقليمي من خلال تشجيع القطاع الخاص لزيادة مؤسساتية التجارة الإقليمية، هذه الأخيرة تتطلب دفعة سياسية قوية لإضفاء مصداقية أكبر لعملية الاندماج.

دراسة Fernández, F. (2016) : توضح هذه الدراسة تقييم تأثير الاندماج الأوروبي على الهيكل الإقليمي للبحر الأبيض المتوسط. حيث بينت أن سياسة الجوار الأوروبية قد فشلت في هدفها المتمثل في تعزيز الاندماج الإقليمي بين الدول المغاربية. من أجل ذلك تم التحقق مما إذا كانت سياسة الجوار الأوروبية سبب هذا الفشل، وذلك عن طريق اختبار أربعة مؤشرات لقياس الأداء، وكذلك تطور العلاقة الاقتصادية المغاربية مع شركائها الأوروبيين الرئيسيين. وكشفت الدراسة أنه لم يتم الوصول إلى أي من الأهداف وأن طريق التجارة المغاربية يتوافق مع الاتجاهات الدولية بدلا من إطار سياسة الجوار الأوروبية. حيث أن هذه السياسة لم تعزز الرفاهية من خلال الاندماج. بل زادت في توسع التباين الأفقي والعلاقة مركز-محيط.

دراسة .Sonia, I., & Tlili, A. (2018) : تبين هذه الدراسة الدور الهام لقطاع النقل ومساهمته الرئيسية في تحسين التجارة داخل الدول المغاربية. حيث أن العديد من الدراسات تبين أن تحسين البنية التحتية وإعادة تطوير الموانئ والمطارات والسكك الحديدية والطرق لهما آثار إيجابية على النمو الاقتصادي والعمالة والصناعة والقدرة التنافسية. كما أن تحسين تدفق السلع والأفراد يعتبر مؤشرا رئيسيا للاندماج الإقليمي. وبينت نتائج هذه الدراسة أن عامل النقل في جنوب المنطقة لا يزال ضعيفا وغير قادر على دفع عملية الاندماج. مما يستوجب على هذه الدول على إتباع إستراتيجية ملائمة من شأنها دفع عملية الاندماج الإقليمي وتطوير القدرات الإنتاجية والبنية التحتية من أجل تحقيق أهداف نموها الاقتصادي.

3.منهجية الدراسة والنموذج المستخدم:

تهدف الدراسة إلى تقدير العلاقة بين الاندماج الاقتصادي الإقليمي المحتمل بين الدول المغاربية والنمو الاقتصادي في عينة تضم الجزائر، المغرب وتونس. حيث تم الاعتماد على نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل ومؤشرات اقتصادية تفسيرية تم الاعتماد عليها في معظم الدراسات التجريبية السابقة.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data وهي مزيج من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، يتم فيها جمع بيانات ظاهرة معينة لمجموعة من الدول في فترة زمنية معينة وتأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن أو أثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية. وعليه تتمثل مزايا هذا النموذج فيما يلي:

- يوفر هذا النموذج المزيد من المعلومات، كما يوفر درجات حرية أكثر ودرجات أقل من الارتباط الخطي وبالتالي المزيد من الكفاءة عكس السلاسل الزمنية ومشاكلها المتعلقة بالتعدد الخطي[1].
- الحد من احتمال ظهور المشاكل المتعلقة بالمتغيرات الوهمية التي تعطي تقديرات متحيزة.
- التحكم في التباين الفردي الذي يظهر في السلاسل الزمنية والمقطعية والذي يعطي نتائج متحيزة.
- تعتبر هذه النماذج هي الأفضل في دراسة الديناميكية التي تخفيها البيانات المقطعية، والأكثر ملائمة لدراسة فترات الظواهر الاقتصادية. كما أنها تعطي فكرة عن سرعة التعديل في تغيير السياسة الاقتصادية خاصة إذا كانت البيانات طويلة.
- وأخيرا يمكن القول أيضا أن هذه البيانات تعتبر أكثر قدرة على تحديد وقياس التأثيرات التي لا يمكن اكتشافها ببساطة في بيانات السلاسل الزمنية أو بيانات المقطع العرضي[2].

لقد قمنا في هذا التحليل القياسي باستخدام قاعدة بيانات مدمجة في مقطع عرضي وسلاسل زمنية مع عدد n=3 من الوحدات المقطعية i المتمثلة في 3 دول. وتحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية t=28 من الفترات وذلك من 1990 إلى 2017. وعلى ضوء العينة المستخدمة يتم كتابة دالة النمو وفق الصيغة الأساسية لتكديس البيانات كما يلي:

$$PIB_C_{it} = \alpha_i + \beta 1 EXPO_C_{it} + \beta 2 AGRI_C_{it} + \beta 3 MANU_C_{it} + \beta 4 SERV_C_{it} + \beta 5 INDU_C_{it} + \beta 6 GCF_C_{it} + \beta 7 IMPO_C_{it} + \beta 8 EXPO_PIB_{it} + \beta 9 IMPO_PIB_{it} + \beta 10 AGRI_EXPO_{it} + \beta 11 INDU_PIB_{it} + \beta 12 MANU_PIB_{it} + \beta 13 SERV_PIB_{it} + \beta 14 GCF_PIB_{it} + £_{it}$$

ويبين الجدول التالي التعريف بمتغيرات الدراسة:

الجدول1.4: التعريف بمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	مصادر بيانات الدراسة
PIB_C	معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي وهو المتغير التابع.	البنك الدولي.
EXPO_C	معدل النمو السنوي لصادرات السلع والخدمات.	البنك الدولي.
AGRI_C	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للزراعة.	البنك الدولي.

[1] Hsiao, C. (2005). Why panel data?. *The Singapore Economic Review*, *50*(02), 143-154.
[2] Sevestre, P. (2002). *Econométrie des données de panel* (pp. 109-152). Paris: Dunod.

MANU_C	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للتصنيع.	البنك الدولي.
SERV_C	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للخدمات.	البنك الدولي.
INDU_C	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعة.	البنك الدولي.
GCF_C	معدل النمو السنوي لتكوين رأس المال الإجمالي.	البنك الدولي.
IMPO_C	معدل النمو السنوي لواردات السلع والخدمات.	البنك الدولي.
EXPO_PIB	نسبة صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي.	البنك الدولي.
IMPO _PIB	نسبة واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي.	البنك الدولي.
AGRI_EXPO	نسبة صادرات المواد الزراعية الخام من صادرات السلع.	البنك الدولي.
INDU_PIB	نسبة القيمة المضافة للصناعة من الناتج المحلي الإجمالي.	البنك الدولي.
MANU_PIB	نسبة القيمة المضافة للتصنيع من الناتج المحلي الإجمالي.	البنك الدولي.
SERV_PIB	نسبة القيمة المضافة للخدمات من الناتج المحلي الإجمالي.	البنك الدولي.
GCF_PIB	نسبة تكوين رأس المال الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي.	البنك الدولي.
$£_{it}$	حد الخطأ العشوائي.	
$\beta 2،\beta 1$ ...	المعلمات المقدرة.	

من إعداد الباحث.

1.3: وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المتعلقة بالجانب الاقتصادي للاندماج الإقليمي والتي تفسر النمو الاقتصادي. وتتمثل في مؤشر صادرات السلع والخدمات، مؤشر واردات السلع والخدمات، مؤشر القيمة المضافة للزراعة، مؤشر القيمة المضافة للصناعة، مؤشر القيمة المضافة للتصنيع، مؤشر القيمة المضافة للخدمات ومؤشر تكوين رأس المال الإجمالي. أما المؤشر الذي يعبر عن النمو الاقتصادي هو مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة السنوية): يعتبر الناتج الإجمالي المحلي هو إجمالي القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتج مطروحا منها أي إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات. وتقاس النسبة المئوية السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق على أساس العملة المحلية الثابتة. تعتمد المجاميع على الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2010. يتم حسابه دون إجراء اقتطاعات لإهتلاك الأصول

المصنعة أو لاستنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها. ويمثل المتغير التابع باعتباره مؤشر للنمو الاقتصادي، شاع استخدامه في كل أدبيات النظرية النيوكلاسيكية ونظريات النمو الداخلي. كما أنه يشير إلى مقدار التغير في رفاهية الأفراد.

مؤشر صادرات السلع والخدمات (نسبة النمو السنوي): يرتكز معدل النمو السنوي لصادرات السلع والخدمات على أساس العملة المحلية الثابتة. وتعتمد المجاميع على الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2010. وتمثل صادرات السلع والخدمات قيمة جميع السلع وغيرها من خدمات السوق المقدمة إلى بقية دول العالم. وهي تشمل قيمة البضائع، الشحن، التأمينات، النقل والسفر، الإتاوات، رسوم الترخيص وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، الخدمات المالية، المعلومات والأعمال التجارية، الشخصية والحكومية. كما أنها تستثني تعويضات الموظفين وإيرادات الاستثمار (التي كانت تسمى سابقا خدمات العوامل)، بالإضافة إلى مدفوعات التحويل.

مؤشر صادرات السلع والخدمات (نسبة من إجمالي الناتج المحلي): يمثل صادرات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات المقدمة إلى بقية العالم. وهي تشمل قيمة البضائع، الشحن، التأمينات، النقل والسفر، الإتاوات، رسوم الترخيص وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، الخدمات المالية، المعلومات والأعمال التجارية، الشخصية والحكومية. كما أنها تستثني تعويضات الموظفين وإيرادات الاستثمار (التي كانت تسمى سابقا خدمات العوامل)، بالإضافة إلى مدفوعات التحويل.

مؤشر الزراعة، القيمة المضافة (نسبة النمو السنوي): يتم قياس معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للزراعة على أساس العملة المحلية الثابتة، وتعتمد المجاميع على الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2010. وتقابل الزراعة الأقسام من 1إلى 5 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، حيث تشمل الغابات، الصيد والصيد البحري، وكذلك زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني. كما تمثل القيمة المضافة الناتج الصافي لقطاع ما بعد جمع كل المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابه دون إجراء اقتطاعات لإهتلاك الأصول المنتجة أو استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية. وتم تحديد أصل القيمة المضافة من خلال التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC).

مؤشر صادرات المواد الزراعية الخام (نسبة من صادرات السلع): يشمل المواد الزراعية الخام القسم 2 من التصنيف التجاري الدولي القياسي (المواد الخام باستثناء الوقود). وتستبعد لأقسام 22 و 27 (التي تشمل الأسمدة الخام والمعادن باستثناء الفحم والبترول والأحجار الكريمة)، و 28 (الخامات المعدنية والخردة).

مؤشر التصنيع، القيمة المضافة (نسبة النمو السنوي): يتم قياس معدل النمو السنوي للقيمة المضافة التصنيع على أساس العملة المحلية الثابتة، وتعتمد المجاميع على الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2010. ينتمي التصنيع إلى الأقسام من 15 إلى 37 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتي تنتمي بدورها إلى الصناعة. كما تم تحديد أصل القيمة المضافة من خلال نفس التصنيف الصناعي الموحد (ISIC).

مؤشر التصنيع، القيمة المضافة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي): يشير هذا المتغير إلى جزء من قطاع الصناعة المتمثل في التصنيع، وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشر الخدمات، القيمة المضافة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي): ينتمي الخدمات إلى الأقسام من 55 إلى 90 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. وهي تشمل القيمة المضافة في تجارة الجملة والتجزئة (بما في ذلك الفنادق والمطاعم)، النقل، الخدمات الحكومية والمالية والمهنية، بالإضافة إلى التعليم، الرعاية الصحية والخدمات العقارية. كما أنها تشمل رسوم الخدمات المصرفية، رسوم الاستيراد وأي تباينات إحصائية لاحظها المجمعون الوطنيون، بالإضافة إلى التناقضات الناشئة عن إعادة القياس. تمثل القيمة المضافة الناتج الصافي لقطاع ما بعد جمع كل المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابه دون إجراء اقتطاعات لإهتلاك الأصول المنتجة أو استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية. وتم تحديد أصل القيمة المضافة من خلال التصنيف الصناعي الدولي الموحد.

مؤشر الخدمات، القيمة المضافة (نسبة النمو السنوي): يرتكز معدل النمو السنوي للقيمة المضافة في الخدمات على أساس العملة المحلية الثابتة. وتعتمد المجاميع على الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2010. وكما ذكرنا فإن الخدمات تتوافق مع الأقسام 50- 99 من التصنيف.

مؤشر واردات السلع والخدمات (نسبة من إجمالي الناتج المحلي): يمثل واردات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات السوقية الأخرى الواردة من بقية العالم. وهي تشمل قيمة البضائع، الشحن، التأمينات، النقل والسفر، الإتاوات، رسوم الترخيص وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، الخدمات المالية، المعلومات والأعمال التجارية، الشخصية والحكومية. كما أنها تستثني تعويضات الموظفين وإيرادات الاستثمار (التي كانت تسمى سابقا خدمات العوامل)، بالإضافة إلى مدفوعات التحويل.

مؤشر واردات السلع والخدمات (نسبة النمو السنوي): يقاس معدل النمو السنوي لواردات السلع والخدمات على أساس العملة المحلية الثابتة. وتعتمد المجاميع على الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2010. وتمثل واردات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات السوقية الأخرى الواردة من بقية العالم.

مؤشر الصناعة، القيمة المضافة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي): يقابل الصناعة الأقسام من 10 إلى 45 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. وتتضمن التصنيع في الأقسام 15-37. وهي تشمل القيمة المضافة في مجال التعدين والتصنيع (التي يشار إليها أيضا باسم مجموعة فرعية منفصلة)، بالإضافة إلى البناء والتعمير، الكهرباء، المياه والغاز.

مؤشر الصناعة، القيمة المضافة (نسبة النمو السنوي): يتم حساب معدل النمو السنوي للقيمة الصناعية المضافة على أساس العملة المحلية الثابتة. تعتمد المجاميع على الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2010. وتقابل الصناعة الأقسام من 10 إلى 45 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية.

مؤشر تكوين رأس المال الإجمالي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي): يتكون تكوين رأس المال الإجمالي (الاستثمار المحلي الإجمالي سابقا) من النفقات على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد بالإضافة إلى صافي التغيرات في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة الأراضي والبنى التحتية، شراء المعدات والآلات والمعدات، بناء الطرق والسكك الحديدية وما شابه ذلك بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية. وتشمل عملية الجرد المخزونات من البضائع التي تحتفظ بها الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات.

مؤشر تكوين رأس المال الإجمالي (النمو السنوي): يقاس النسبة المئوية السنوية لتكوين رأس المال الإجمالي بأسعار السوق على أساس العملة المحلية الثابتة. وتعتمد المجاميع على الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2010. ويتكون تكوين رأس المال الإجمالي من نفقات الأصول الثابتة للاقتصاد بالإضافة إلى صافي التغيرات في مستوى المخزونات.

2.3.وصف عينة الدول المستعملة في الدراسة:

تتكون العينة التي ستجرى عليها الدراسة القياسية من 3 دول، وقد تم إهمال موريتانيا وليبيا نظرا لعدم توفر البيانات للمتغيرات طوال الفترة محل الدراسة. وفيما يلي شرح لمجموعات الدول التي تم اختيارها.

الجزائر: مرت الجزائر بمرحلة انتقالية من النهج الاشتراكي نحو اقتصاد السوق،حيث لعبت مواردها الطبيعية الدور الأهم. ويقدر الدخل الإجمالي المحلي بأكثر من 170 مليار دولار سنة 2017 أي بزيادة تقارب 15 بالمائة مقارنة ب 2010. ويشكل قطاع المحروقات أهم قطاع في الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل ما يقارب 65% من الميزانية العامة، 35% من الناتج المحلي الإجمالي و أكثر من 90% من إجمالي الصادرات. ويمكن القول أيضا أن المؤشرات الاقتصادية للجزائر شهدت تحسينات منذ النصف الثاني لسنوات التسعينات نتيجة برامج الإصلاحات الهيكلية وارتفاع أسعار المحروقات.

المغرب: يعتبر المغرب دولة نامية ذات اقتصاد يؤول إلى اقتصاد السوق مع حضور قوي للسلطات العمومية في الاستثمار وتوجيه السياسات الاقتصادية. كما يعتبر أيضا خامس قوة اقتصادية في إفريقيا بعد مصر، نيجيريا، الجزائر وجنوب إفريقيا بناتج محلي يقدر ب 109.1 مليار دولار سنة 2017. ويعرف المغرب مشاكل هيكلية عميقة كالتفاوت الاجتماعي والإقليمي، إضافة إلى انتشار الفقر وزيادة البطالة والظواهر المعيقة لمناخ الأعمال.

تونس: تم اختيار الاقتصاد التونسي سنة 2007 باعتباره الاقتصاد ذو أعلى قدرة تنافسية في القارة، وذلك في المنتدى الاقتصادي العالمي حول إفريقيا. وتقدمت تونس على جنوب إفريقيا، حيث حلت في المركز 29 عالميا والرابع عربيا. ويقدر الناتج الإجمالي المحلي لسنة 2017 ب 40.26 مليار دولار.

3.3.خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج:

قبل التطرق إلى نتائج تقدير النموذج ومناقشتها، لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية لنموذج الدراسة والعينة المتكونة من الدول المغاربية للتعرف على الخصائص الإحصائية بين المتغيرات وإعطاء فكرة أولية عن طبيعة العلاقات الكامنة بينها. وهذا ما توضحه الجداول التالية.

الجدول2.4: الوصف الإحصائي للمتغيرات:

	Mean	Median	Min	Max	Kurtosis	Skewness	Obs
PIB_C	3.7238	3.5828	-5.405	12.372	5.093	-0.127	58
EXPO_C	4.240	5.461	-11.197	19.98	2.091	-0.035	58
AGRI_C	4.7608	4.3726	-41.008	73.582	6.808	0.941	58
MANU_C	2.3856	2.207	-3.674	8.683	2.487	0.0779	58
SERV_C	4.966	5.019	-0.673	10.009	3.0536	-0.2717	58

INDU_C	2.9381	2.7853	-6.576	11.138	5.1072	-0.2745	58
GCF_C	6.7258	7.4072	-9.186	22.876	2.3785	0.076	58
IMPO_C	6.7627	7.5915	-8.3641	23.20	2.6868	-0.198	58
EXPO_PIB	35.079	34.864	20.860	55.658	1.9935	0.1712	58
IMPO _PIB	36.844	33.495	20.788	58.696	1.974	0.430	58
AGRI_EXPO	2.7038	2.1947	1.0357	6.3461	4.0165	1.4381	58
INDU_PIB	33.534	26.735	24.238	58.887	2.666	1.1388	58
MANU_PIB	24.751	18.045	15.093	50.637	2.239	0.9833	58
SERV_PIB	47.061	49.949	30.182	57.214	2.5109	-0.8109	58
GCF_PIB	31.196	30.225	21.679	50.806	3.468	1.0741	58

المصدر: من إعداد الباحث.

4.3. الارتباط بين المتغيرات التفسيرية:

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات Panel، حيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها من خلال البرامج القياسية. وبعد استخدام برنامج Eviews9 تحصلنا على الجدول التالي.

الجدول3.4: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

	PIB_C	EXPO_C	AGRI_ C	MANU_C	SERV_C	INDU_C	GCF_C	IMPO_C	EXPO_PIB	IMPO _PIB	AGRI_EXPO	INDU_PIB	MANU_PIB	SERV_PIB	GCF_PIB
PIB_C	1														
EXPO_C	0.3577	1													
AGRI_ C	0.7964	−0.0066	1												
MANU_C	0.2529	0.6673	−0.1834	1											
SERV_C	0.2576	−0.0411	0.0064	−0.0530	1										
INDU_C	0.2882	0.5333	−0.1426	0.7896	0.1699	1									
GCF_C	0.2619	−0.1234	0.1274	0.0746	0.4241	0.2702	1								
IMPO_C	−0.0560	0.2557	−0.3338	0.3279	0.3730	0.3666	0.6853	1							
EXPO_PIB	0.0031	0.0903	−0.0999	−0.0116	0.3977	−0.061	0.1813	0.3268	1						
IMPO _PIB	−0.0400	0.2459	−0.1175	0.1498	−0.1436	−0.132	−0.134	0.1191	0.4715	1					
AGRI_EXPO	−0.0287	0.1413	0.0030	0.2234	−0.3516	0.099	−0.178	−0.115	−0.5491	−0.3	1				
INDU_PIB	−0.0481	−0.3572	0.0081	−0.2585	0.5255	0.0352	0.334	0.1714	0.3598	−0.5	−0.4078	1			
MANU_PIB	−0.0502	−0.3941	0.0186	−0.2784	0.4786	0.0047	0.3092	0.1084	0.1934	−0.6	−0.3625	0.9728	1		
SERV_PIB	−0.0334	0.3272	−0.0952	0.1734	−0.3747	−0.117	−0.304	−0.089	−0.006	0.8	0.0631	−0.8944	−0.909	1	
GCF_PIB	−0.0505	−0.3915	0.0380	−0.2085	0.2155	0.0508	0.1471	−0.045	−0.2653	−0.1	−0.4814	0.3723	0.477	−0.3220	1

من هذا الجدول نلاحظ بأن مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات التفسيرية تبين وجود علاقة ارتباط بين مؤشر واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الخدمات حيث تجاوزت النسبة 0.7%، وهذا ما يمكن تفسيره بأن الدول المغاربية تعتمد على الخدمات المستوردة بشكل كبير خاصة في مجال التكنولوجيا والخدمات المالية. كما نلاحظ أيضا وجود ارتباط بين مؤشر الصناعة ومؤشر التصنيع وهذا طبيعي باعتبار الأخير جزء من الصناعة.

5.3.منحنيات التشتت:

من خلال مصفوفة الارتباط المبينة في الجدول الأعلى، قمنا بإدراج مصفوفة متغيرات الدراسة مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بإدخال متغير لوغاريتم نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي LPIBH_C لتفادي القيم السالبة في المنحنيات، وللاعتماد عليها في تحليل منحنيات التشتت التي تأخذ هذا المتغير كمتغير مستقل.

وسيتم عرض منحنيات التشتت لمتغيرات الدراسة كما يلي:

الشكل9.4: العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر نمو الصادرات 1990-2017:

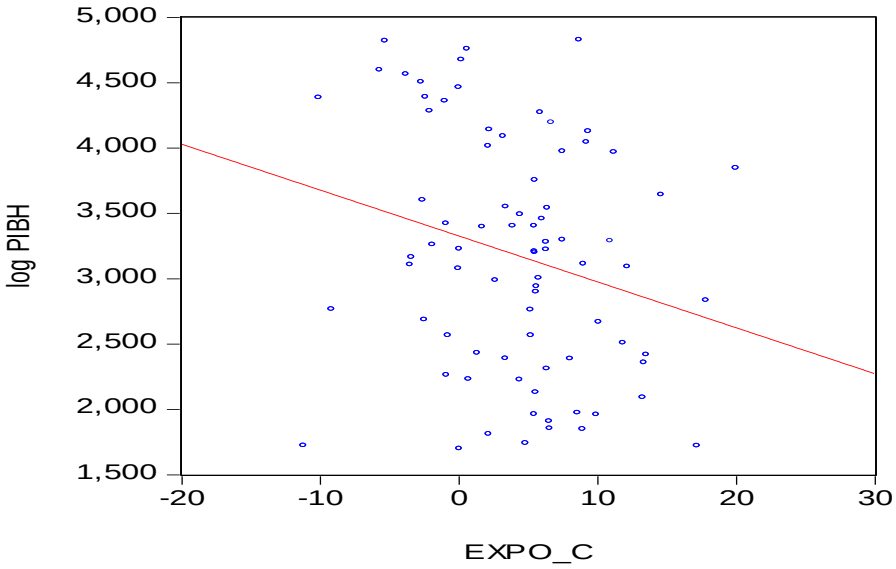

يبين منحنى التشتت للنمو الاقتصادي المقاس بلوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر نمو صادرات الدول المغاربية خلال الفترة 1990-2017 وجود علاقة سلبية قوية، ويقدر معامل الارتباط بينهما 0.259- ، أما معامل التحديد والذي يمثل مربع معامل الارتباط فهو يقدر ب0.067 أي أن رغم نمو الصادرات، إلا أن هذه

الزيادة تؤذي إلى إضعاف النمو الاقتصادي ب 6.7% خلال هذه الفترة. ويبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن حسب ما تشير إليه منحنيات التشتت خلال الفترات 1990-1999، 2000-2009، و 2010-2017.

الشكل9.4: تابع.

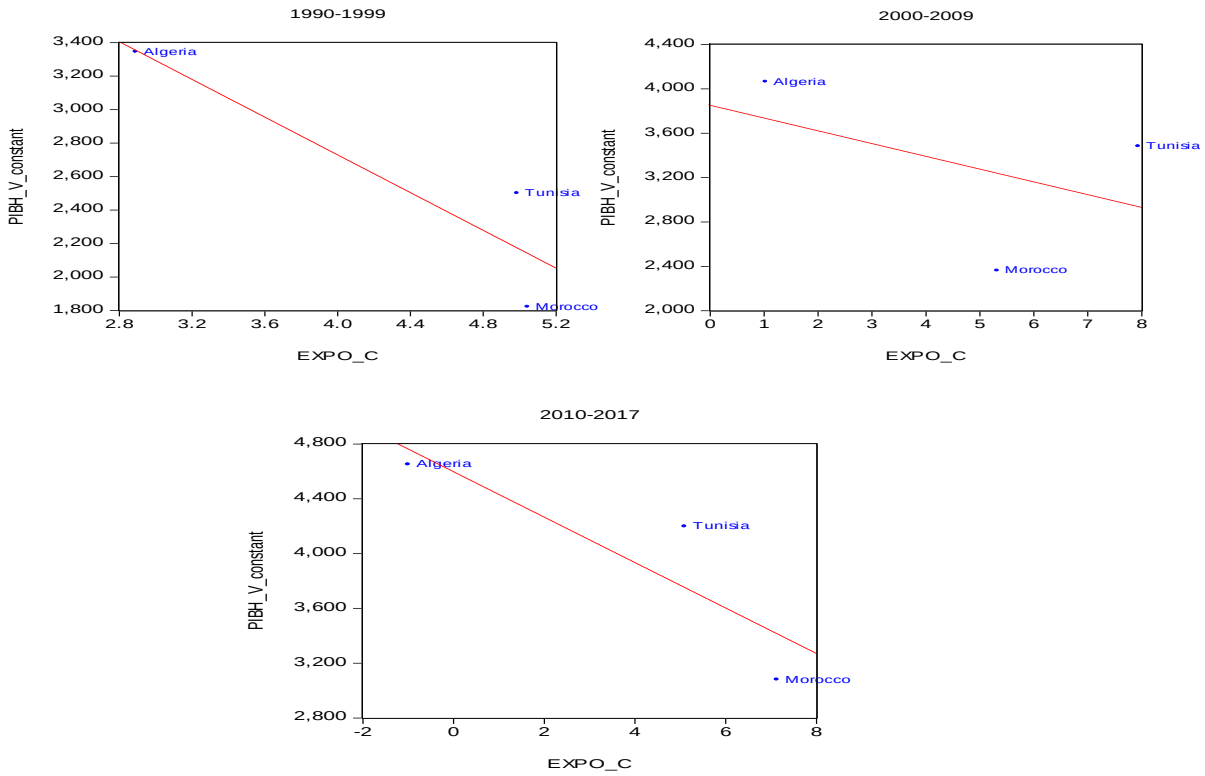

الشكل10.4: العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر نمو القيمة المضافة للزراعة: 1990-2017:

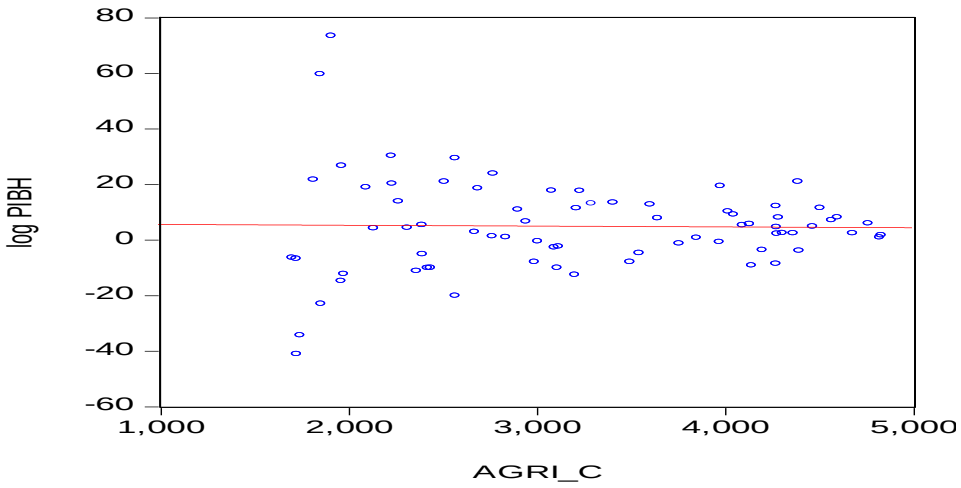

يبين منحنى التشتت للنمو الاقتصادي ومؤشر نمو القيمة المضافة للزراعة للدول المغاربية خلال الفترة 1990-2017 وجود علاقة خطية ثابتة إلى نوع ما، حيث يقدر معامل الارتباط بينهما 0.005 أما معامل التحديد فهو يقدر ب

0.00025 أي أن نمو القيمة المضافة للزراعة تؤذي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.025% خلال هذه الفترة. ويختلف اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن حسب ما تشير إليه منحنيات التشتت خلال الفترات 1990-1999، 2000-2009، وشهد انتعاشا خلال الفترة 2010-2017. وهذا ما يستوجب على الدول المغاربية زيادة الاستثمار في هذا القطاع.

الشكل10.4: تابع

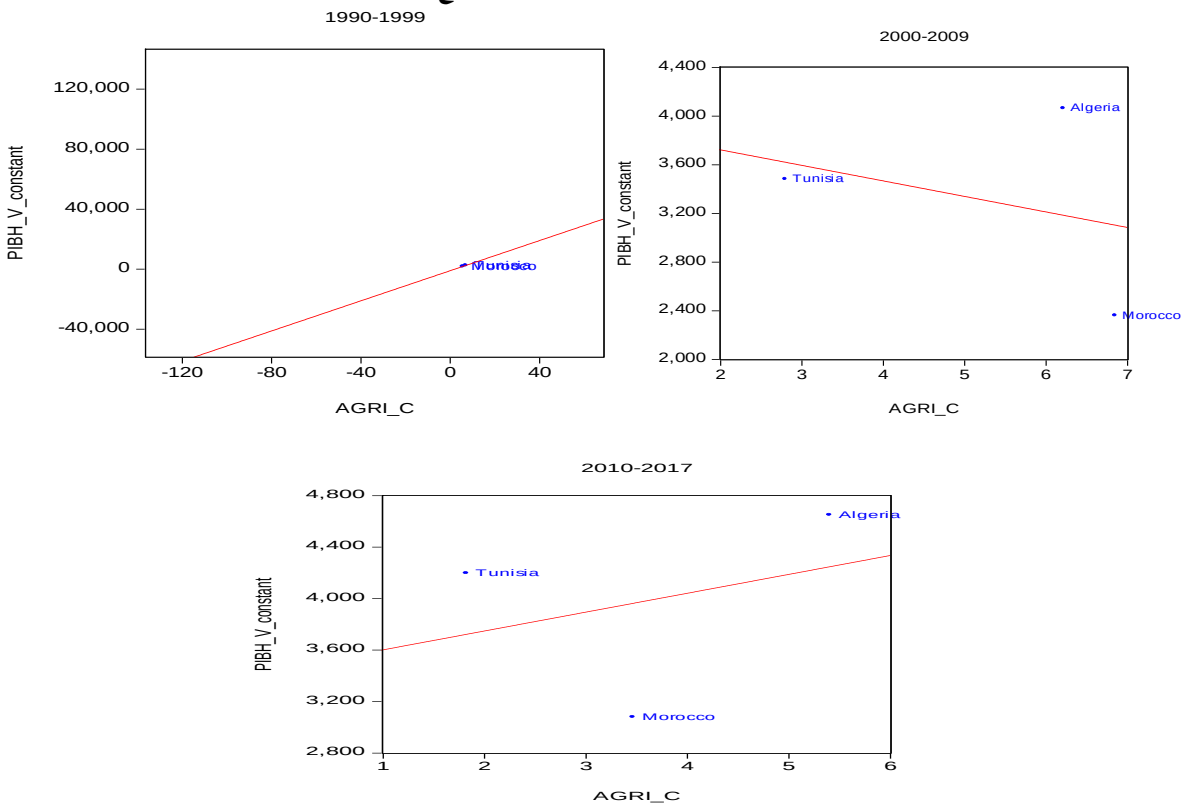

الشكل11.4: العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر نمو القيمة المضافة للتصنيع: 1990-2017:

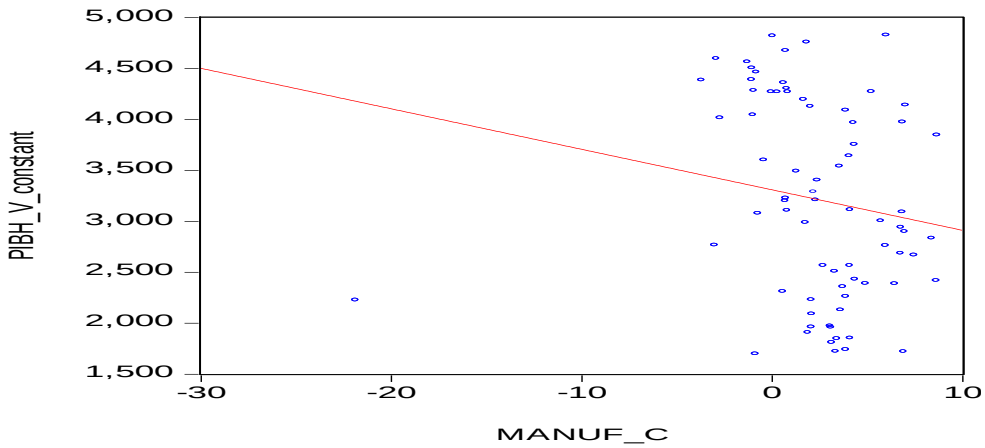

يبين منحنى التشتت للوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر نمو القيمة المضافة للتصنيع في الدول المغاربية خلال الفترة 1990-2017 وجود علاقة سلبية قوية، ويقدر معامل التحديد بينهما 0.07022 أي أن نمو القيمة

المضافة للتصنيع يؤذي إلى إضعاف النمو الاقتصادي ب 7.022% خلال هذه الفترة. ويبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن حسب ما تشير إليه منحنيات التشتت خلال الفترات 1990-1999، 2000-2009، و 2010-2017.

الشكل11.4: تابع.

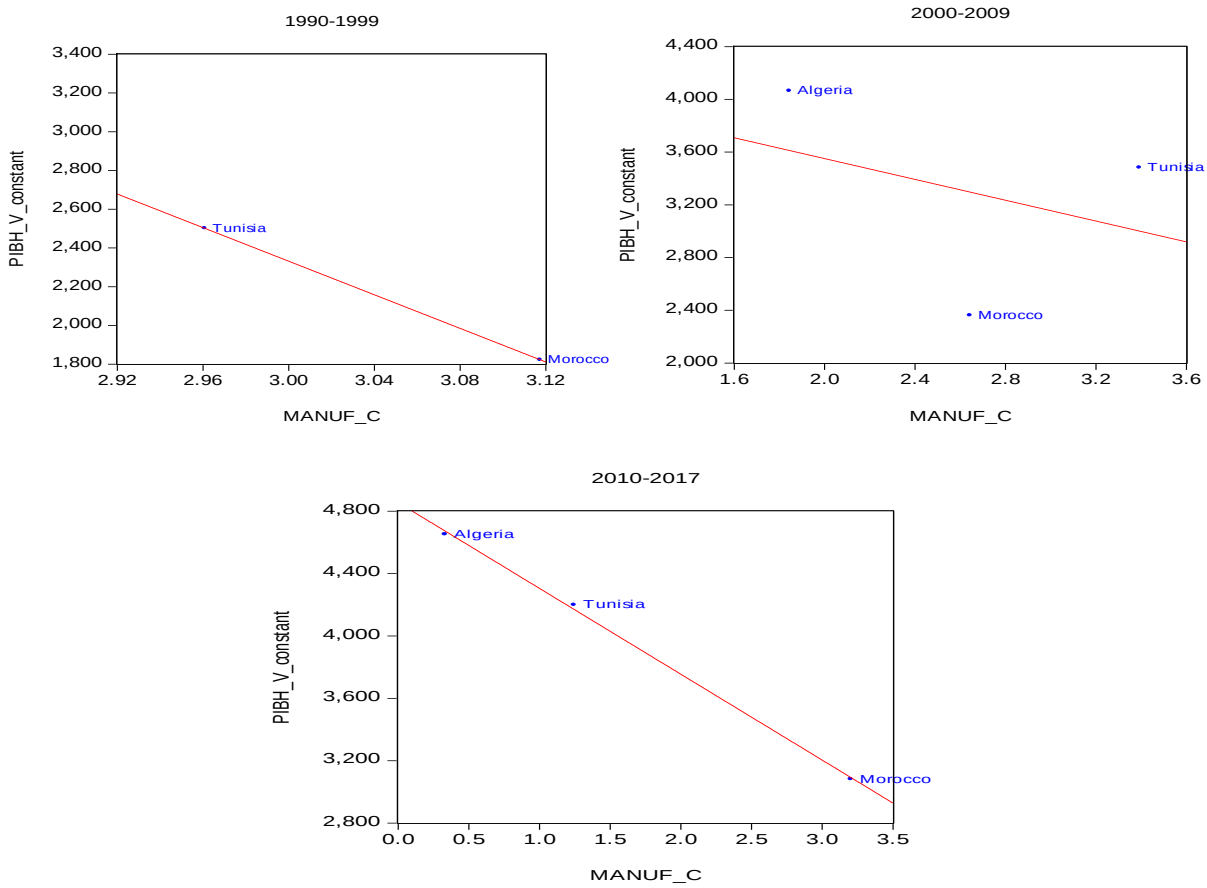

الشكل12.4: العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر نمو القيمة المضافة للخدمات: 1990-2017:

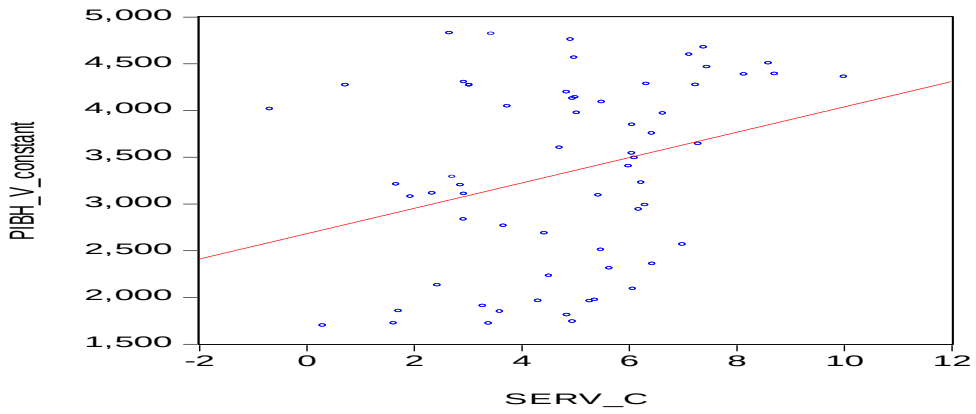

يشير منحنى التشتت لنمو القيمة المضافة والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة ايجابية خطية متوسطة بين المتغيرين في الدول المغاربية خلال الفترة 1990-2017. ويقدر معامل الانحدار ب 0.1592، أي أن نمو القيمة المضافة للخدمات يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بحوالي 15.92%، ويبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن حسب ما تشير إليه منحنيات التشتت خلال الفترات 2000-2009 و 2010-2017.

الشكل12.4: تابع.

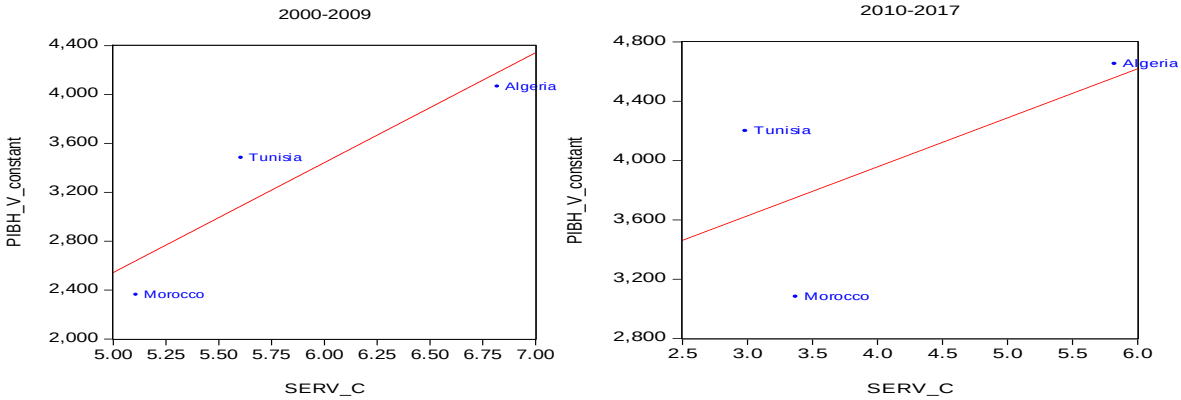

الشكل13.4: العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر نمو القيمة المضافة للصناعة: 1990-2017:

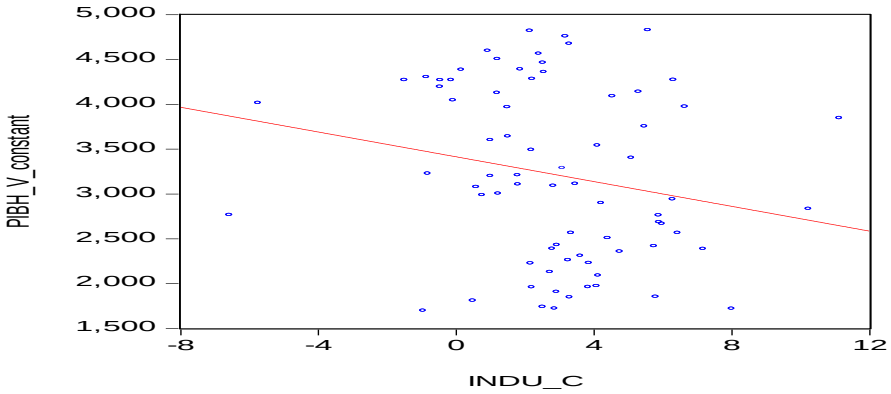

يشير منحنى التشتت للقيمة المضافة للصناعة ونمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي للفترة 1990-2017 إلى وجود علاقة سلبية خطية متوسطة بين المتغيرين، ويقدر معامل التحديد بينهما ب 0.0119 أي أن زيادة القيمة المضافة للصناعة تؤدي إلى إضعاف النمو ب 1.19% خلال هذه الفترة. وعند دراسة هذه العلاقة على فترات مختلفة نرى أن العلاقة كانت ايجابية خلال الفترة 1990-1999 بعدها تراجعت لتصبح علاقة ثابتة خلال الفترة 2000-2010، ثم تصبح سلبية بعد الفترة 2010. ويمكن القول أنه نتيجة انخفاض نمو القيمة المضافة للتعدين حتى أصبحت تؤثر بالسلب على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي .

الشكل13.4: تابع

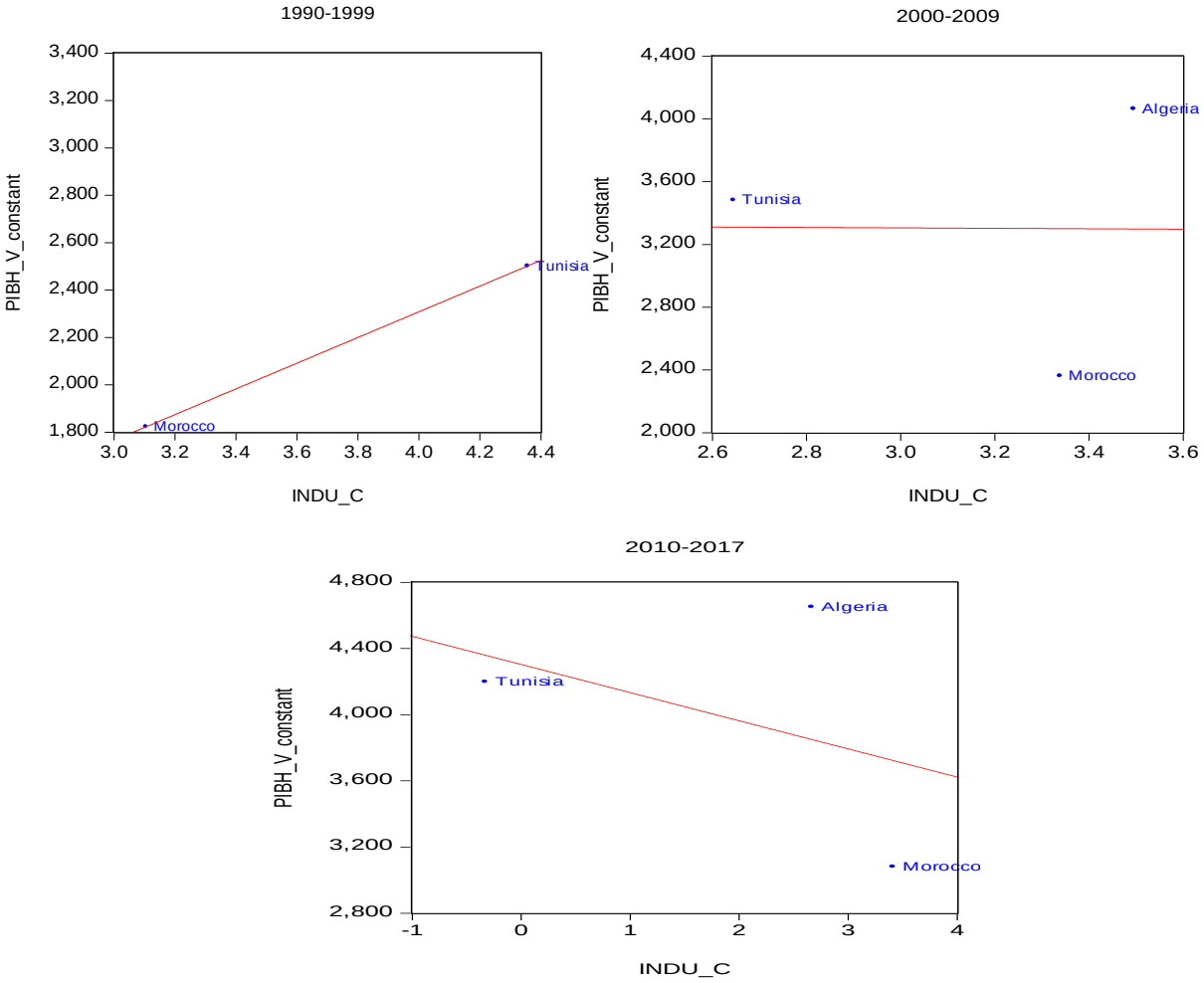

الشكل14.4: العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر تكوين رأس المال الإجمالي: 1990-2017:

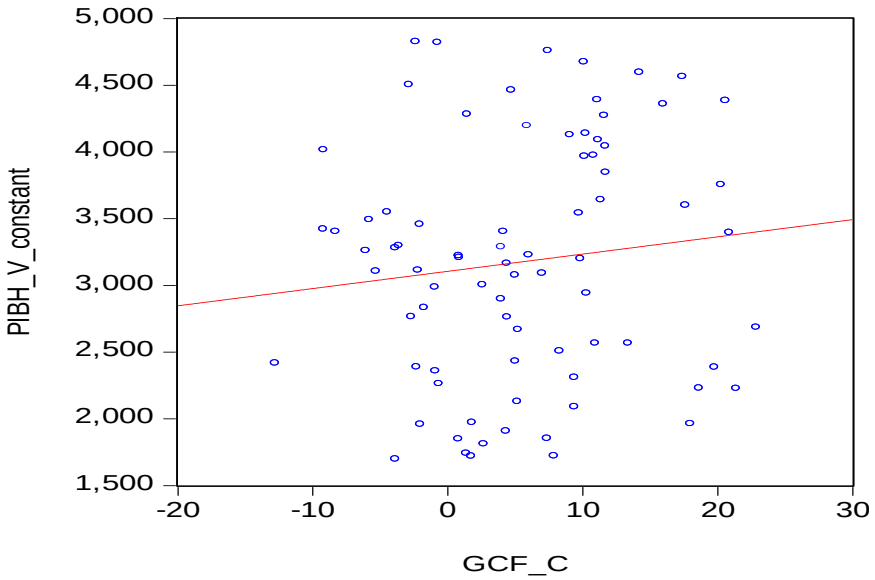

يشير منحنى التشتت لمؤشر تكوين رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة ايجابية خطية متوسطة بين المتغيرين في الدول المغاربية خلال الفترة 1990-2017. ويقدر معامل الارتباط ب 0.1805، ومعامل التحديد 0.0325 أي أن زيادة التكوين في رأس المال الإجمالي يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بحوالي 3.25%، ويبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن حسب ما تشير إليه منحنيات التشتت خلال الفترات 2000-2009 و2010-2017.

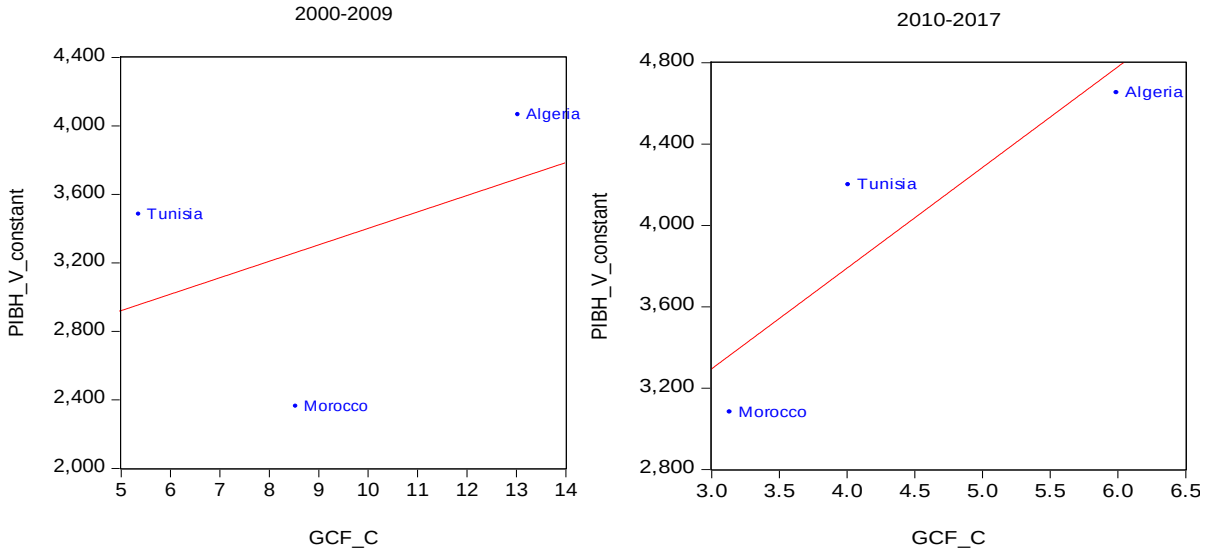

الشكل15.4: العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر واردات السلع والخدمات: 1990-2017:

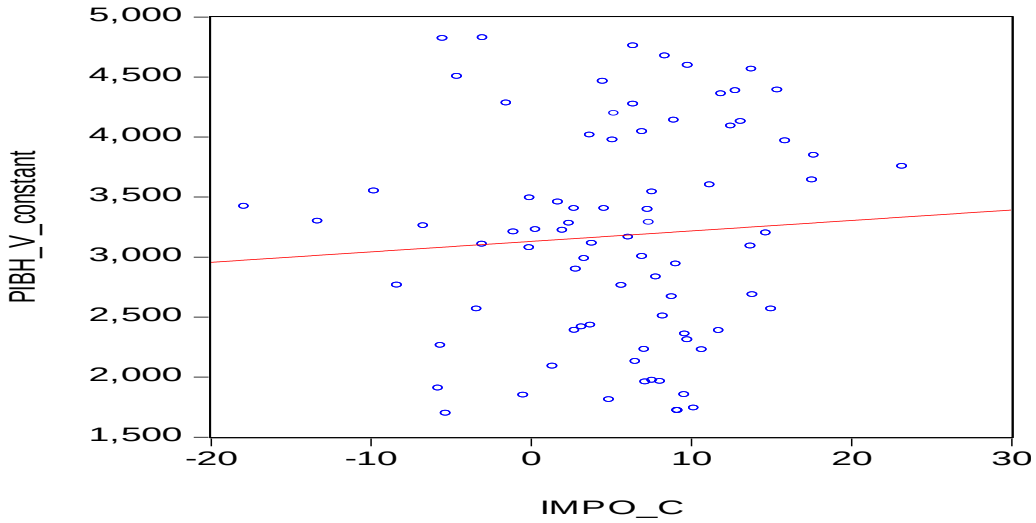

يشير منحنى التشتت لمؤشر النمو الاقتصادي ومؤشر واردات السلع والخدمات إلى وجود علاقة ايجابية خطية متوسطة بين المتغيرين في الدول المغاربية خلال الفترة 1990-2017. ويقدر معامل الارتباط ب 0.0965، ومعامل التحديد ب 0.0093 أي أن نمو الواردات يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي ب حوالي 0.931%، ويبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن حسب ما تشير إليه منحنيات التشتت خلال الفترات 2000-2009 رغم التراجع في الفترة 2010-2017.

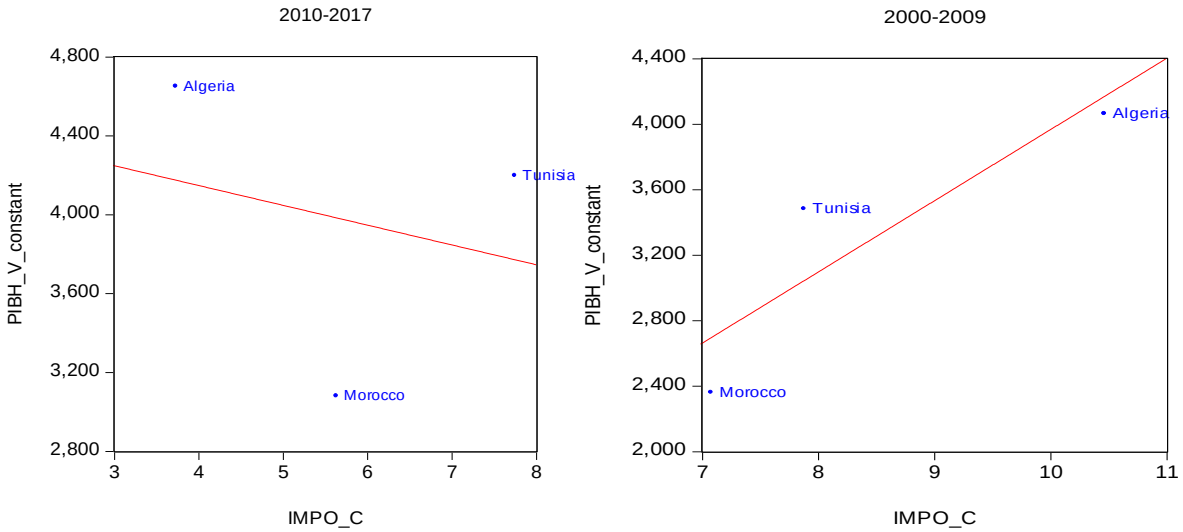

الشكل16.4: العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ونسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج الإجمالي: 1990-2017:

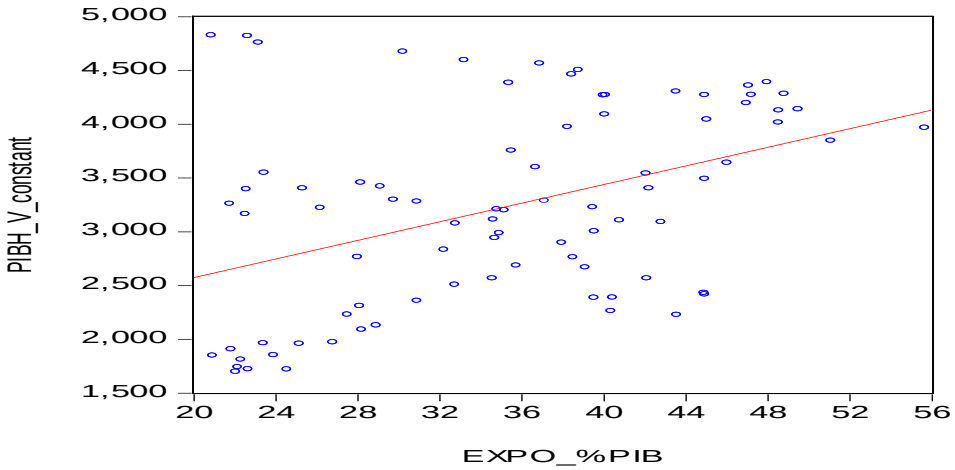

يشير منحنى التشتت لمؤشر النمو الاقتصادي ومؤشر نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج الإجمالي إلى وجود علاقة ايجابية خطية متوسطة بين المتغيرين في الدول المغاربية خلال الفترة 1990-2017. ويقدر معامل الارتباط ب 0.5855، أي أن زيادة نسبة الصادرات تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بحوالي 58.55%، ويبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن حسب ما تشير إليه منحنيات التشتت خلال الفترات 2000-2009 رغم التراجع في الفترة 2010-2017.

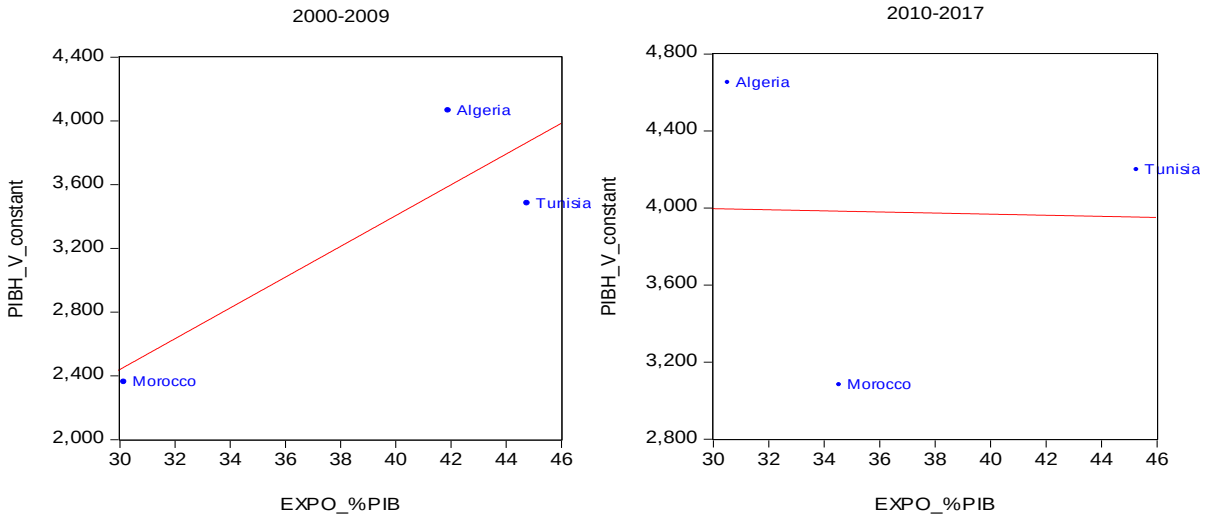

الشكل17.4: العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ونسبة واردات السلع والخدمات من الناتج الإجمالي: 1990-2017:

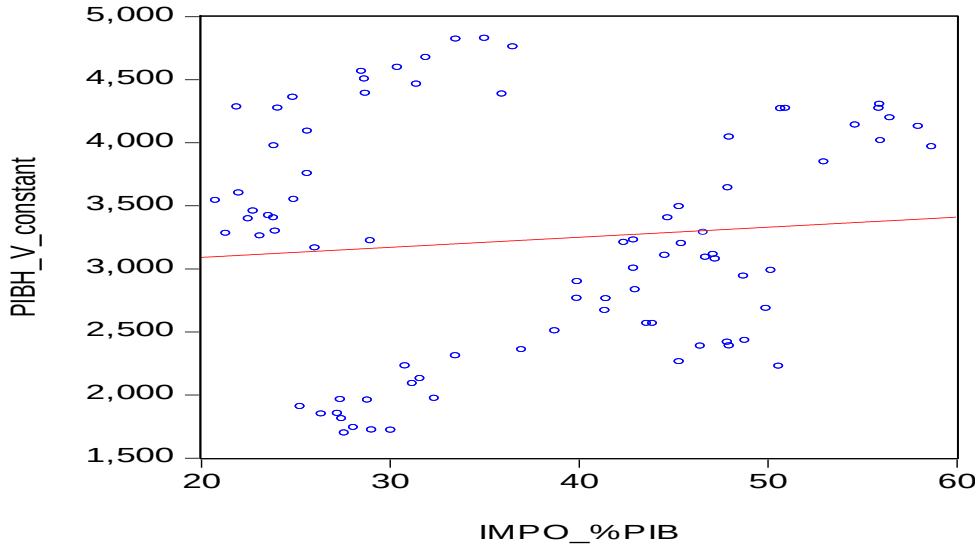

يبين منحنى التشتت لمؤشر نسبة واردات السلع والخدمات من الناتج الإجمالي ومؤشر النمو الاقتصادي إلى وجود علاقة ايجابية خطية متوسطة بين المتغيرين في الدول المغاربية خلال الفترة 1990-2017. ويقدر معامل الارتباط ب 0.1577، أما معامل التحديد يقدر ب 0.0248 أي أن زيادة نسبة الصادرات تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بحوالي 2.48%. ويتغير هذا الاتجاه إلى العلاقة السلبية حسب ما تشير إليه منحنيات التشتت خلال الفترات 2000-2009 و2010-2017.

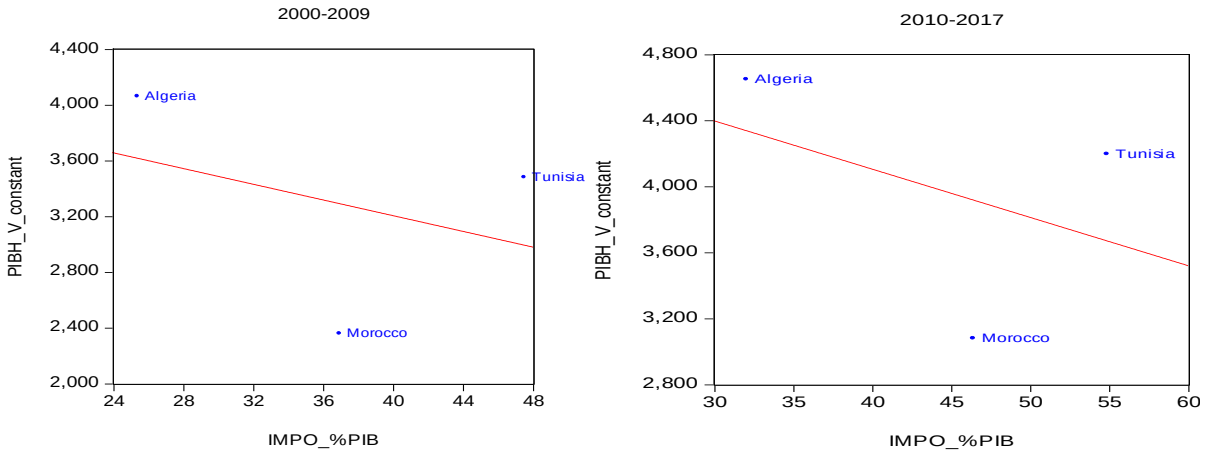

الشكل18.4: العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ونسبة القيمة المضافة للصناعة من الناتج الإجمالي: 1990-2017:

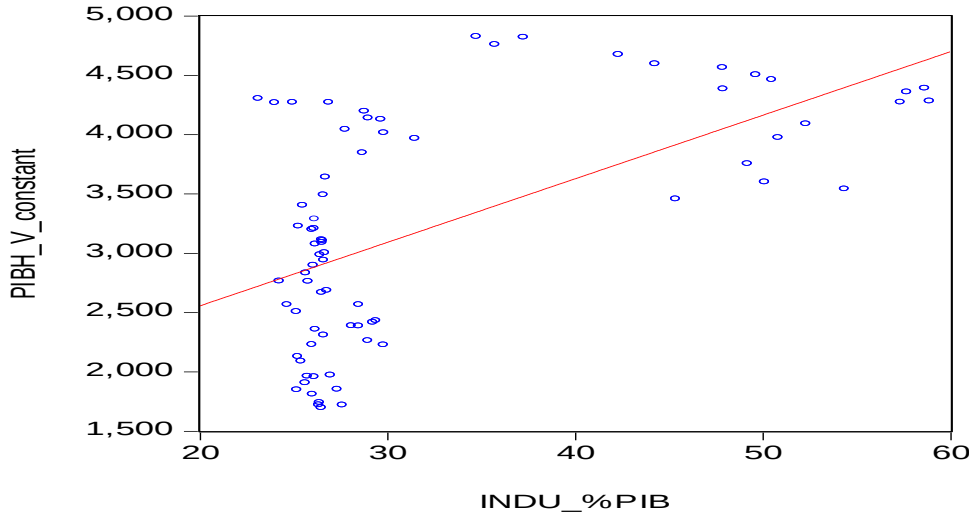

يبين منحنى التشتت لمؤشر نسبة القيمة المضافة للصناعة من الناتج الإجمالي ومؤشر النمو الاقتصادي إلى وجود علاقة ايجابية خطية متوسطة بين المتغيرين في الدول المغاربية خلال الفترة 1990-2017. ويقدر معامل الارتباط ب 0.6568 ومعامل التحديد ب0.4313 أي أن زيادة نسبة الصادرات تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بحوالي 43.13%. ويبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن حسب ما تشير إليه منحنيات التشتت خلال الفترات 2000-2009 و2010-2017.

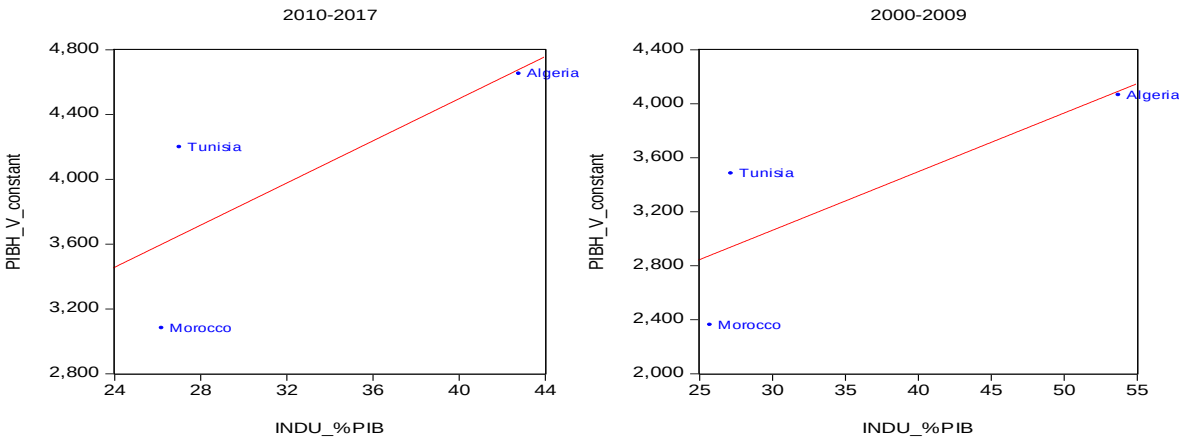

الشكل19.4: العلاقة بين لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي ونسبة القيمة المضافة للخدمات من الناتج الإجمالي: 1990-2017:

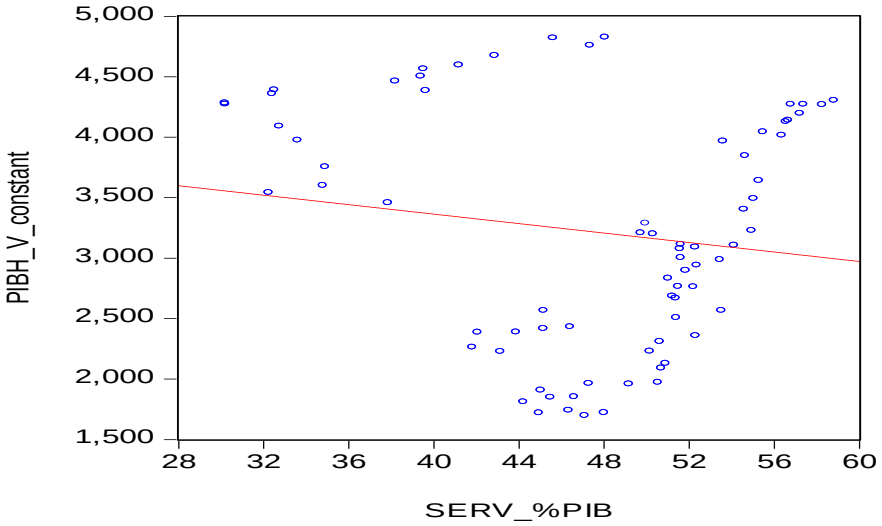

يشير منحنى التشتت لنسبة القيمة المضافة للخدمات من الناتج الإجمالي ومؤشر النمو الاقتصادي للفترة 1990-2017 إلى وجود علاقة سلبية خطية متوسطة بين المتغيرين، ويقدر معامل الارتباط بينهما ب 0.3071- ومعامل تحديد ب 0.0943 أي أن زيادة القيمة المضافة للصناعة تؤدي إلى إضعاف النمو ب 9.43% خلال هذه الفترة. ويبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن حسب ما تشير إليه منحنيات التشتت خلال الفترات 2000-2009 و2010-2017. ويمكن القول أن أغلب الدول المغاربية تقوم باستيراد الخدمات، ما يشكل عبئا على الواردات وهو ما يعيق زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

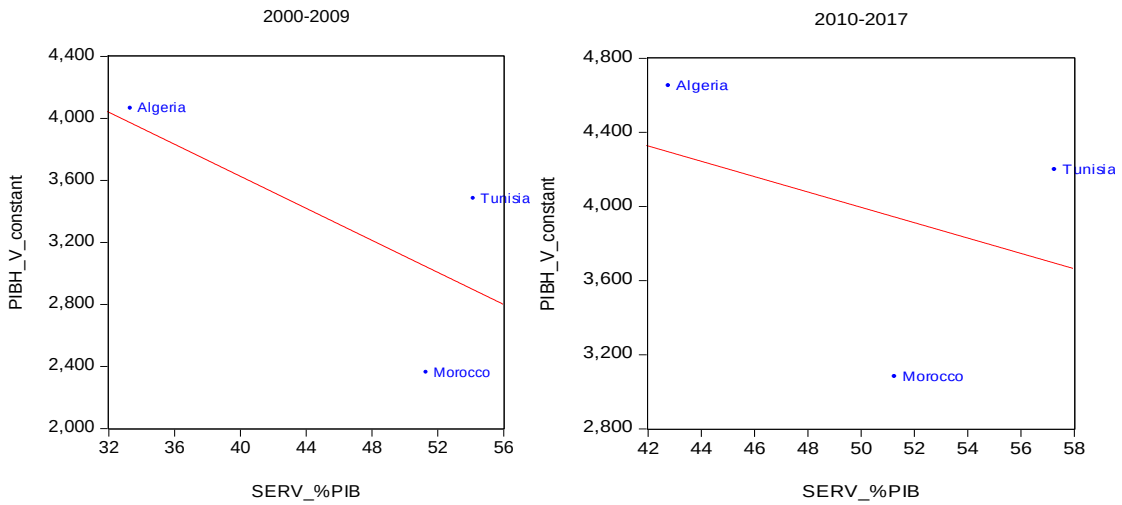

4. نتائج الدراسة:

1.4.تقدير النموذج:

بعد تحديد البيانات ومعاملات الارتباط بين المتغيرات، بالإضافة إلى منحنيات التشتت سنقوم بتقدير النموذج والتوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير العلاقة بين المؤشرات المدروسة، وذلك باستخدام الانحدار المتعدد (Pooled Regression Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). وتحصلنا على نتائج التقدير كما يلي:

الجدول4.4: تقدير معلمات النموذج باستخدام النماذج الثلاثة.

المتغير التابع: PIB_C		الفترة: 1990- 2017	
عدد المشاهدات: 58 بانل			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model	نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model	نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model
C	24.4123 (0.0002***)	25.988 (0.0017***)	24.382 (0.0002***)
EXPO_C	0.0579 (0.094*)	0.0607 (0.0849*)	0.0581 (0.0903*)
AGRI_ C	0.118 (0.000***)	0.1176 (0.000***)	0.1187 (0.000***)
MANU_C	0. 158 (0.0758*)	0.1400 (0.1355)	0.1586 (0.0734*)
SERV_C	0.531 (0.000***)	0.5327 (0.000***)	0.5319 (0.000***)
INDU_C	0.1506 (0.0775*)	0.1468 (0.0930*)	0.1497 (0.0771*)
GCF_C	0.0494 (0.1566)	0.0509 (0.1712)	0.0497 (0.1519)
IMPO_C	-0.065 (0.1106)	-0.068 (0.1512)	-0.0655 (0.1067)
EXPO_PIB	-0.0509 (0.4017)	0.0084 (0.9246)	-0.0509 (0.3987)
IMPO _PIB	0.1208 (0.0748*)	0.1171 (0.0898*)	0.1207 (0.0733*)
AGRI_EXPO	-0.6004 (0.0023***)	-0.4404 (0. 1057)	-0.5996 (0.0022***)
INDU_PIB	-0.3608 (0.0012***)	-0.4354 (0.002***)	-0.3602 (0.0011***)

MANU_PIB	0.1903 (0.0126**)	0.1598 (0.0798*)	0.1900 (0.0123**)
SERV_PIB	-0.0304 (0.0026***)	-0.3096 (0.0107**)	-0.3039 (0.0025***)
GCF_PIB	-0.1341 (0.0162**)	-0.1467 (0.0147**)	-0.1339 (0.0158**)
R-squared	0.9360	0.937	0.9360
Durbin-Watson St	2.5614	2.711	2.561
F-stat Prob(F-stat)	44.981 (0.00***)	38.40 (0.000***)	44.991 (0.000***)

(*معنوي عند 10%، ** معنوي عند 5%، * معنوي عند 1%)**

المصدر: من إعداد الباحث.

2.4.اختبار Hausman:

تم استخدام هذا الاختبار لHausman (1978) للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأشيرات العشوائية. هذا الاختبار يسمح بتحديد النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة، ويتم ذلك كما يلي:

H_0: فرضية العدم: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

وتكتب صيغة اختبار صحة هذه الفرضيات كما يلي:

$$H= (\hat{\beta}FEM - \hat{\beta}REM)' [var (\hat{\beta}FEM) – var(\hat{\beta}REM)] -1 (\hat{\beta}FEM - \hat{\beta}REM)$$

حيث أن $var(\hat{\beta}FEM)$ هو متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات الثابتة.

$var(\hat{\beta}REM)$ هو متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات العشوائية.

تتوزع هذه الإحصائية في توزيع كاي مربع وبدرجة حرية مقدارها k. وبالتالي يمكن القول أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم إذا كانت القيمة الاحتمالية للإحصائية أقل من 0.05. والعكس، فإذا كانت القيمة الاحتمالية للإحصائية أكبر من 0.05 فيكون النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول5.4: نتائج اختبار Hausman:

Correlated Random Effects-Hausman Test . Test cross-section random effect			
Test Summary	Chi-sq. Statistic	Chi-sq. D.f.	Prob
Cross-section random	14.5931	14	0.4065

المصدر: من إعداد الباحث.

تشير القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار Hausman المبينة في الجدول إلى أنها غير معنوية مستوى 5% (0.4065)، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي ان نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم للدراسة.

3.4.مناقشة النتائج وتفسيرها:

من خلال اختبار Hausman توصلنا أن نموذج التأشيرات العشوائية هو النموذج الملائم لهذه الدراسة، وعليه يمكن تقدير النموذج كما يلي:

الجدول6.4: نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model:

المتغير التابع: PIB_C	الفترة: 1990- 2017
عدد المشاهدات: 58 بانل	
المتغيرات التفسيرية	**نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model**
C	24.382 (0.0002***)
EXPO_C	0.0581 (0.0903*)
AGRI_ C	0.1187 (0.000***)
MANU_C	0.1586 (0.0734*)
SERV_C	0.5319 (0.000***)
INDU_C	0.1497 (0.0771*)
GCF_C	0.0497

(0.1519)	
-0.0655 (0.1067)	**IMPO_C**
-0.0509 (0.3987)	**EXPO_PIB**
0.1207 (0.0733*)	**IMPO _PIB**
-0.5996 (0.0022***)	**AGRI_EXPO**
-0.3602 (0.0011***)	**INDU_PIB**
0.1900 (0.0123**)	**MANU_PIB**
-0.3039 (0.0025***)	**SERV_PIB**
-0.1339 (0.0158**)	**GCF_PIB**
0.9360	**R-squared**
2.561	**Durbin-Watson St**
44.991 (0.000***)	**F-stat** **Prob(F-stat)**

(*معنوي عند 10%، ** معنوي عند 5%، * معنوي عند 1%)**

المصدر: من إعداد الباحث.

وتكتب معادلة النموذج كما يلي:

PIB_C = 0.0581 EXPO_C*+ 0.1187 AGRI_C*+ 0.1589 MANU_C* +0.5319SERV_C***+0.1497 INDU_C*+ 0.0497GCF_C – 0.0655 IMPO_C – 0.0509EXPO_PIB +0.1207IMPO_PIB* - 0.5996AGRI_EXPO*** -0.3602 INDU_PIB*** +0.1900 MANU_PIB** - 0.3039 SERV_PIB*** - 0.1339 GCF_PIB** + 24382**

من خلال الجدول والمعادلة الخطية نلاحظ وجود أثر ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي لكل من مؤشرات نسبة نمو الصادرات ونسبة نمو القيمة المضافة للزراعة، مؤشر نمو القيمة المضافة للتصنيع، مؤشر نمو القيمة المضافة للخدمات ومؤشر نمو القيمة المضافة للصناعة، بالإضافة إلى نسبة الواردات من الناتج الإجمالي ونسبة التصنيع من الناتج الإجمالي.

ويوجد أثر معنوي وسلبي لمؤشرات نسبة الزراعة من الصادرات، نسبة الصناعة من الناتج الإجمالي ونسبة الخدمات من الناتج الإجمالي على النمو الاقتصادي. كما نلاحظ أيضا وجود أثر غير معنوي لكل من متغيرات نمو تكوين رأس المال الإجمالي، نمو صادرات السلع والخدمات ونسبة الصادرات من الناتج الإجمالي.

ويشير احتمال إحصائية فيشر 0.00 أنها معنوية عند مستوى 5% مما يدل على معنوية النموذج، وأن نموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملائمة للتقدير. كما يبلغ معامل التحديد R^2 0.93 مما يعني أن متغيرات الدراسة تفسر 90% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي على الدول المغاربية. ويجب الإشارة انه في نماذج Panel لا نعتمد على معامل التحديد لأنه يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه تختلف من نموذج لأخر.

ويبين الشكل التالي صلاحية واستقرار النموذج المقدر، وذلك من خلال التطابق بين القيم الحالية والقيم المقدرة أي وجود مجال صغير للأخطاء العشوائية.

الشكل20.4: التمثيل البياني للقيم الحالية والقيم المقدرة.

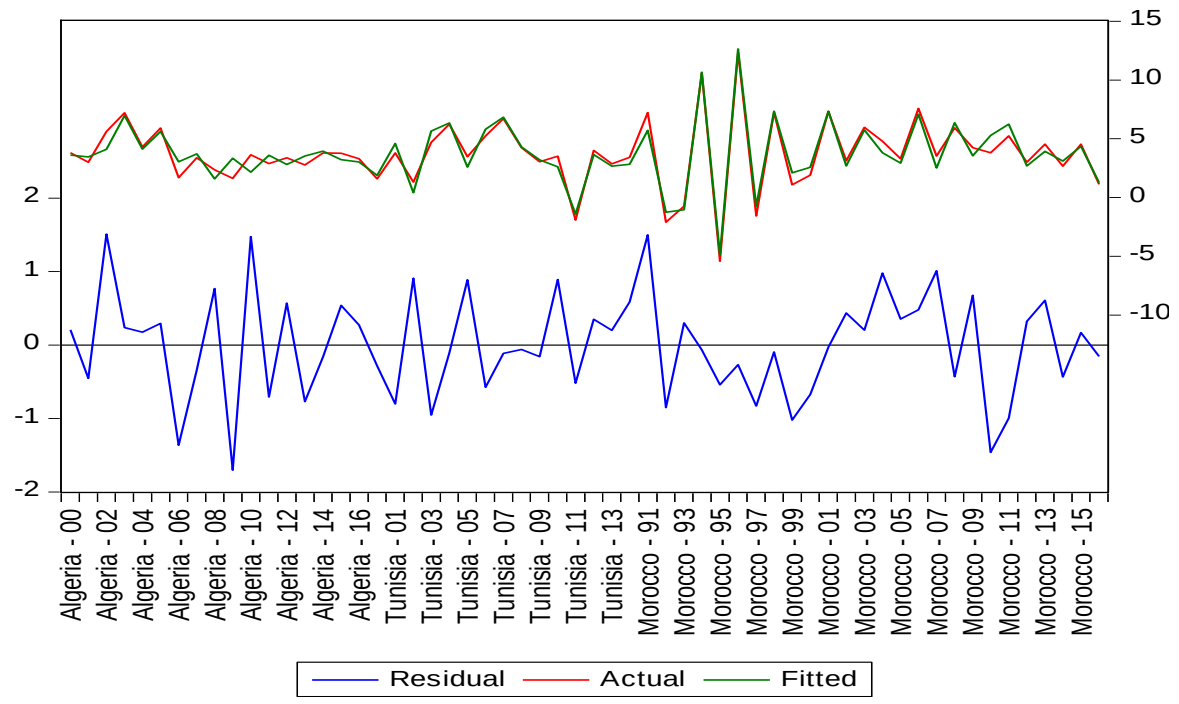

المصدر: برنامج Eviews9

من خلال الشكل أيضا، نلاحظ أن احتمال إحصائية Jarque-Bera يبلغ 0.887 فهو يتجاوز 0.05 أي 5%، وبالتالي يمكن أن نقول أن سلسلة البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

الشكل21.4: اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج.

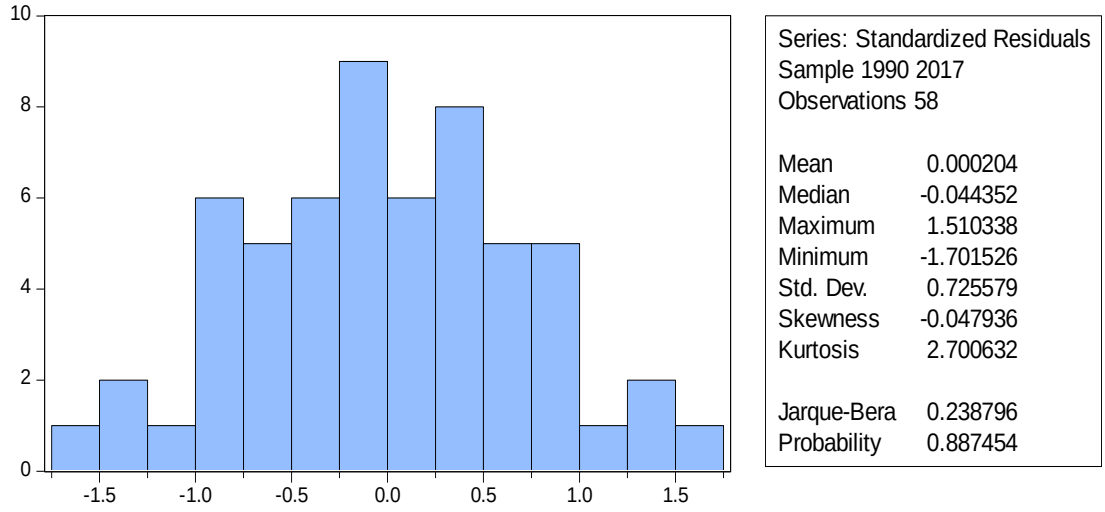

المصدر: بالاعتماد على برنامج Eviews9

الجدول7.4: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية:

Test	Statistic	d.f.	Prob
Breusch-Pagan LM	6.914401	3	0.0747
Perasan scaled LM	0.373303		0.7089
Pesaran CD	0.221629		0.8246

المصدر: من إعداد الباحث.

تبين نتائج الاختبار الموضحة في الجدول أن قيم احتمال الإحصائيات أكبر من 0.05 أي 5% وبالتالي نقبل H_0 والتي تقول أن الأخطاء العشوائية مستقلة عن بعضها.

الجدول8.4: التأثيرات الثابتة للدول:

التأثيرات الثابتة للدول (Fixed Effects)	
الجزائر	1.6560
تونس	-0.3062
المغرب	-1.3498

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين الجدول معاملات التأثيرات الثابتة لكل دولة، حيث نلاحظ أن التغيير الثابت يختلف من دولة إلى أخرى حيث بلغت قيمته 1.6560 في الجزائر وهي قيمة موجبة تدل على وجود تأثير ثابت موجب في هذه الدولة على الأثر الكلي المقدر في العينة ككل، وبلغت قيمة الأثر الثابت في تونس والمغرب 0.3062- و1.3498- على التوالي وهي قيم سالبة تدل على وجود تأثير سلبي ثابت لهذه الدول على الأثر المقدر في العينة ككل.

4.4.التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة:

وجود أثر ايجابي معنوي لنسبة نمو الصادرات على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة طردية بين نمو صادرات السلع والخدمات مع النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الصادرات ب1% تؤدي إلى زيادة النمو ب 5.81%. ويمكن القول أن هذه النتائج تتوافق مع أغلب الدراسات السابقة والتي تبين أن تدفق الصادرات يعزز من التنافسية الدولية للدول الأعضاء، مما يشجع عملية الاندماج الإقليمي بين هذه الدول (2013) .Costantini, V، كما يمكن القول أن أثر الحدود تلعب دور كبير في زيادة التجارة البينية في حالة التكاملية بين نمو الصادرات لدول المنطقة وذلك حسب نتائج دراسة (2009) .Hornok, C، فزيادة الصادرات نتيجة الانضمام إلى تكتل تجاري يمكن أن يكون له تأثير كبير في خلق التجارة على المدى الطويل، هذا ما تبينه دراسة (1999) .Yeats, A التي درست هيكل التصدير والتي خلصت أن الدول التي تصدر سلع تعتمد على تركيز مرتفع من رأس المال تزيد فرصها في زيادة التجارة البينية.

وجود أثر ايجابي معنوي لنسبة نمو القيمة المضافة للزراعة على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة طردية بين نسبة نمو القيمة المضافة للزراعة والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الإنتاج الزراعي ب1% تؤدي إلى زيادة النمو ب 11.78%. هذا ما يتوافق مع دراسة [1](2014) .Boughzala, M., & Hamdi, M. T و [2](2015) .Ghanem, H والتي تشير أن التنمية الزراعية هي أولوية سياسية مهمة في عملية الاندماج الإقليمي، حيث تعد الزراعة وأنشطة الخدمات والمعالجة المحيطة بها عملية مهمة لزيادة مستويات المعيشة الريفية، وبالتالي فهي عنصر أساسي في أي إستراتيجية تنمية شاملة تهدف إلى الحد من التفاوت الإقليمي وعدم المساواة. ثانيا، يمثل نمو الإنتاج والإنتاجية الزراعية عنصرا

[1] Boughzala, M., & Hamdi, M. T. (2014). Promoting inclusive growth in Arab countries: Rural and regional development and inequality in Tunisia. *Brookings Global Working Paper Series*.
[2] Ghanem, H. (2015). Agriculture and rural development for inclusive growth and food security in Morocco. *Brookings Global Working Paper Series*.

ضروريا في استراتيجيات الأمن الغذائي الإقليمي، حيث يساعد في تقليل الاعتماد على الواردات ويزيد من قدرة التكتل على التعامل مع التقلبات الكبيرة في أسعار الأغذية الدولية وتأثيراتها الجانبية.

وجود أثر ايجابي معنوي لنسبة نمو القيمة المضافة للتصنيع على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة طردية بين نسبة نمو القيمة المضافة للتصنيع والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة قيمة التصنيع ب1% تؤدي إلى زيادة النمو ب 15.86%. وهذه النتيجة تتوافق مع تقرير FEMISE 2008 المكرس لتقييم تأثير الوجود الأجنبي على إنتاجية المؤسسات التونسية (إجمالي إنتاجية العامل) والإنتاجية المغربية (إنتاجية العمل)، والذي يوضح أنه في الحالة المغربية فإن العمالة الماهرة، القدرة على التصدير والوجود الأجنبي لها تأثير إيجابي وكبير على الإنتاجية الظاهرة لعمل الشركات المحلية وبالتالي زيادة التصنيع. ومع ذلك فإن تأثير الوجود الأجنبي يبدو ضعيفا ويعتمد على قدرة الشركات المغربية على الاستيعاب والفجوة التكنولوجية بينها وبين الشركات الأجنبية، هذا ما يمكن أن يوفره الاندماج الإقليمي بين الدول المغاربية خاصة في حال وجود صناعة تكنولوجيا مكثفة يمكنها بالتالي التأثير بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي للدول الأعضاء.

وجود أثر ايجابي معنوي لنسبة نمو القيمة المضافة للخدمات على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة طردية بين نسبة نمو القيمة المضافة للخدمات والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة القيمة المضافة في الخدمات ب1% تؤدي إلى زيادة النمو ب 53.19%. هذه النتائج تتوافق مع الدراسات الأدبية التي تركز على ضرورة الخدمات كعامل في زيادة النمو الاقتصادي، حيث بينت نتائج دراسة Ghani, E., & O'Connell, S. D. (2016)[1] أنه على الرغم من ركود قطاع الصناعات التحويلية، تستفيد بعض الدول من الثورة الصناعية الثالثة التي مكنتها من اللحاق بسرعة أكبر. وذلك من خلال التوسع العالمي في إنتاج وتسويق الخدمات نتيجة للتقدم التكنولوجي والعولمة. هذه الدول لديها الفرصة للنمو بشكل أسرع من خلال تحسين ميزتها النسبية التي بكل من الخدمات وقطاع التصنيع وذلك من خلال تعزيز الاندماج الإقليمي على غرار دول جنب شرق أسيا. كما توجد أيضا دراسة Efogo, F. O. (2019)[2] والتي تبين أن قطاع الخدمات من المحتمل أن يعزز التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي في الإيكواس ECOWAS نتيجة تعزيز اندماجها الإقليمي.

[1] Ghani, E., & O'Connell, S. D. (2016). Les services peuvent-ils devenir un escalator de croissance pour les pays à faible revenu?. *Revue d'economie du developpement*, *24*(2), 143-173.
[2] Efogo, F. O. (2019). Trade in Services for Growth and Structural Transformation in West Africa. In *The External Sector of Africa's Economy* (pp. 137-160). Springer, Cham.

وجود أثر سلبي معنوي لنسبة نمو القيمة المضافة للخدمات من الناتج الإجمالي الخام: أي وجود علاقة عكسية بين نسبة نمو القيمة المضافة للخدمات والناتج الإجمالي المحلي، حيث أن زيادة القيمة المضافة في الخدمات ب1% تؤدي إلى نقص النمو ب 30.9%. هذه النتائج يمكن تفسيرها بأن الدول المغاربية ورغم الزيادة السنوية لإنتاجها الإجمالي، إلا أن نسبة الخدمات تؤثر سلبيا، وذلك راجع إلى أن أغلب هذه الخدمات سواء مالية، مصرفية أو استهلاكية هي خدمات مستوردة من العالم الخارج، وبالتالي يمكن القول أن هذه الدول يمكنها تطوير قطاع الخدمات وزيادة مساهمته في الناتج الإجمالي من خلال تعزيز الاندماج.

وجود أثر ايجابي معنوي لنسبة نمو القيمة المضافة للصناعة على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة طردية بين نسبة نمو القيمة المضافة للصناعة والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الصناعة ب1% تؤدي إلى زيادة النمو ب 14.97%. هذا ما يتوافق مع النظرية الجغرافية الصناعية الجديدة والتي تعطي تحولا موضوعيا ونظريا مختلف عن الموضوعات السابقة في الجغرافيا الاقتصادية. حيث تقدم هذه النظريات نتائج معقدة للغاية من حيث تأثير الاندماج على التخصص والتمركز، وترى أن تعزيز الاندماج الإقليمي والدولي يتم من خلال إجراء تعديل هيكلي في قطاع الصناعة للوصول إلى التجارة في القيمة المضافة عن طريق سلاسل القيمة الشاملة. كما يمكن القول أيضا أن زيادة الاندماج الإقليمي يؤثر ايجابيا على زيادة القطاع الصناعي من خلال ظهور أقطاب صناعية تتميز بتمركز النشاط الصناعي، انخفاض تكاليف المعاملات، بالإضافة إلى المعرفة الخارجية أو آثار حجم السوق. هذا ما يتوافق مع نظرية كروغمان حول العلاقة السببية.

وجود أثر ايجابي غير معنوي لنسبة تكوين رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة طردية بين تكوين رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة تكوين رأس المال الإجمالي ب1% تؤدي إلى زيادة النمو ب 4.97%. يمكن القول أن أغلب الدراسات لم تتطرق إلى أثر تكوين رأس المال الإجمالي في النمو الاقتصادي في إطار الاندماج الإقليمي الاقتصادي ودراسات الآثار الناجمة عن زيادة التدفقات التجارية. ومع ذلك في دراسة التي تبحث أنماط الاندماج الاقتصادي والنمو الداخلي في إطار تداخل بين الدول في تكوين رأس المال. واستكشفت تأثير الآثار

الخارجية عبر الحدود في رأس المال على النمو الاقتصادي.بينت نتائج الدراسة أن الاندماج العالمي يمكن أن يعزز النمو طويل الأجل في هذه الدول إذا كانت الآثار الخارجية عبر الحدود في تكوين رأس المال قوية بما فيه الكفاية[1].

وجود أثر سلبي غير معنوي لنسبة نمو الواردات على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة عكسية بين واردات السلع والخدمات مع النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الواردات ب1% تؤدي إلى تخفيض النمو ب 6.55%. هذه النتيجة تتشابه في أغلب الدول النامية لأنها تقوم بتصدير المواد الاستهلاكية والخدمات بالدرجة الأولى ما يؤذي إلى عجز في ميزانياتها التجارية.

يمكن تفسير الآثار غير المعنوية في الدراسة لأنه يوجد إجماع بين الدراسات سواء النظرية أو التجريبية أنه لا يوجد اندماج حقيقي بين الدول المغاربية، وأنه توجد شبه مبادرات غير فعالة لتعزيز هذا التكتل، وبالتالي لا يمكن معرفة الآثار الحقيقية لاندماج محتمل. وبالتالي تغطي هذه الآثار على الأثر الايجابي على النمو في المنطقة.

خاتمة:

اتفقت معظم الدراسات التجريبية على فشل مشروع اتحاد المغرب العربي، وبينت ضرورة إحياء عملية الاندماج الإقليمي بين الدول المغاربية للاستفادة من الإمكانيات المحتملة فيما يخص زيادة التدفقات التجارية والنمو الاقتصادي. بل ذهبت ابعد من ذلك أين تم دراسات حول الخسائر الناجمة عن عدم اندماج هذه الدول.

من خلال هذا الفصل قمنا بقياس آثار الاندماج الاقتصادي الإقليمي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel، والمؤشرات الاقتصادية للاندماج الإقليمي في عينة تضم الجزائر، المغرب وتونس. وبينت النتائج الآثار الايجابية لمختلف المؤشرات المستعملة على النمو الاقتصادي والتي تدعم أغلب الدراسات السابقة التي تؤكد على ضرورة تعزيز الاندماج الإقليمي و توحيد السياسات التجارية للاستفادة من الإمكانيات المحتملة من هذا التكتل. لذلك يجب على هذه الدول أولا التفكير في حل المشاكل المتعلقة بانخفاض تنويع إنتاجها واعتمادها على المحروقات والمواد الخام. فبدون ترقية البنية الاقتصادية لن تكون مسألة الاندماج الإقليمي لأن هذه الدول لن تكون قادرة على الاستفادة من المزايا التي تنبأت بها الأدبيات النظرية.

[1] Michel, P., & Vidal, J. P. (2000). Economic integration and growth under intergenerational financing of human-capital formation. *Journal of Economics*, *72*(3), 275-294.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

تكتسي دراسات الاندماج الإقليمي الاقتصادي أهمية بالغة لدى الباحثين في كل أنحاء العالم لارتباطها بزيادة التبادلات التجارية بين الدول المتقاربة جغرافيا من جهة، وتوحيد السياسات وتنسيقها لتشكيل إقليم أوسع من جهة أخرى، بالإضافة إلى كونها عامل رئيسي لتحقيق التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي. حيث مع تطور ظاهرة العولمة، زادت النقاشات في الآونة الأخيرة حول تأثير الاندماج الإقليمي على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق سعت هذه الدراسة إلى قياس آثر الاندماج الإقليمي الاقتصادي في الدول المغاربية. ولبلوغ الأهداف المرجوة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول.

خصص الفصل الأول لدراسة الجوانب النظرية للاندماج الاقتصادي الإقليمي. فمن خلال دراسة الظواهر الإقليمية يمكن ملاحظة ثلاث مفاهيم للاندماج الإقليمي، حيث يشير الأول إلى تعزيز الروابط الموجودة داخل كيان قائم بالفعل، والذي قد يكون وجوده لسبب جغرافي أي طبيعي أو ثقافي وبالتالي رمزي. كما ينص المفهوم الثاني للاندماج الإقليمي على إنشاء كيان جديد عن طريق انضمام مجموعة من الدول إلى مشروع اقتصادي أو سياسي مشترك. ويجمع المفهوم الثالث خصائص المفهومين السابقين، أي تعزيز الروابط المؤسساتية داخل كيان جغرافي أصلي وثقافي قائم بالفعل. وفي هذه الدراسة تم تحديد التكتل على أساس التقارب الاقتصادي والسياسي، وأن التقارب الجغرافي والثقافي يعتبر عوامل محفزة لعملية التكتل، حيث أن شكل ودرجة التقارب بين دولتين أو أكثر يعبر عن الإرادة السياسية التي تحركها المصالح الاقتصادية المشتركة. ويمكن القول أن هذا المنظور ينطبق على المنطقة المغاربية باعتبارها تشكل منطقة شمال إفريقيا من الناحية الجغرافية. أما من الناحية الثقافية فهي تمثل منطقة فرعية من العالم العربي والإسلامي إلا أن المغرب العربي بالمعنى الاقتصادي والسياسي لا يرقى إلا التطلعات ويبقى سوى مشروع على الأوراق.

أما الفصل الثاني فقمنا باستعراض أهم تجارب الاندماج الإقليمي عبر العالم، حيث سمح لنا فحص ودراسة هذه التكتلات أن نلاحظ أنها تمثل بعض نقاط التشابه. حيث أن هذه التجمعات الإقليمية كانت مدفوعة أصلا لأسباب أمنية، وهنا يمكن القول أن الوضع الحالي في المنطقة المغاربية يشجع التعاون بين الدول بافتراض تشابه مواقفهم في الصراعات الإقليمية. كما بينت لنا دراسة التكتلات أيضا أن كل تجارب الاندماج اتبعت مقاربة

تدريجية انطلاقا من التعاون البسيط نحو الاتحاد الاقتصادي والسياسي، إلا أن اتحاد المغرب العربي وضع هدف الاتحاد الاقتصادي منذ أول معاهدة موقعة سنة 1989.

من خلال الفصل الثالث تم تحليل مسار التنمية في الدول المغاربية، حيث تبين النتائج أن المشاكل الاقتصادية، بالإضافة إلى الاختلاف في التوجه الاقتصادي وزيادة الفوارق في التنمية، تمثل عقبة حقيقية أمام تعزيز عملية الاندماج الإقليمي. كما يجب الإشارة إلى أنه على الرغم من العديد من العوامل المشتركة وعلى الرغم من كل عبارات الاتحاد، الأخوة والمصير المشترك لا تزال الدول تتميز بالخصومات السياسية والأيديولوجية التي يغذيها نزاع الصحراء الغربية. حيث شكلت هذه المشاكل السياسية عقبة رئيسية أمام تحقيق الاندماج المغاربي.

خصص الفصل الرابع للدراسة القياسية لأثر الاندماج الإقليمي الاقتصادي في الدول المغاربية، باستخدام نموذج لوحة البيانات لتسليط الضوء على الأبعاد الفردية والزمنية مع استعمال العديد من المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالتبادلات التجارية. كما قمنا أيضا باستخدام منحنيات التشتت لمعرفة أثر كل متغير على زيادة النمو الاقتصادي. هذه المنحنيات بينت لنا أن بعض القطاعات يمكن أن تسمح بزيادة التدفقات التجارية بين الدول المغاربية مما يسمح بتعزيز الاندماج الإقليمي بين هذه الدول. كما أن معظم الدراسات التجريبية اتفقت على فشل مشروع اتحاد المغرب العربي، وبينت ضرورة إحياء عملية الاندماج الإقليمي بين الدول المغاربية للاستفادة من الإمكانيات المحتملة فيما يخص زيادة التدفقات التجارية والنمو الاقتصادي.

لابد من التأكيد في هذه المرحلة على أن الدول المصدرة للمحروقات تؤثر سلبيا على مستوى التجارة الثنائية خاصة في حالة الدول النامية، وهذا هو الحال بالنسبة للجزائر. وهذا يعيدنا إلى العقبة الرئيسية أمام الاندماج المغاربي الفعال والمتمثلة في ضعف تنويع الصادرات المغاربية. ولمعالجة هذا الأمر، يجب التفكير أولا في إعادة النظر في الهيكل الاقتصادي للدول المغاربية خاصة الجزائر من أجل محاولة تنويع إنتاجها وتقليل اعتمادها على المحروقات. فبدون تطوير البنيات الاقتصادية لهذه الدول لن تكون مسألة الاندماج الإقليمي لأنها لن تكون قادرة على الاستفادة من المزايا التي تنبأت بها الأدبيات.

على الرغم من توفر كل تلك الإمكانيات التي تتربع عليها المنطقة المغاربية، إلا أن تفعيل الاندماج الاقتصادي بين دولها يستدعي مجموعة من المتطلبات، والتي يتم من خلالها التغلب على العقبات التي تعترض مسارها والتي يرجع البعض منها إلى الاختلالات الاقتصادية الهيكلية، والبعض الآخر يتمثل في الصعوبات المؤسساتية والمصالح السياسية

على حساب المصالح الإقليمية المشتركة. حيث يشكل الاندماج الإقليمي عاملا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إلا أن تعزيز هذه العملية على أرض الواقع من خلال مشروع التكتل للمنطقة المغاربية يستوجب القيام بمجموعة من الآليات والإجراءات، والعمل على المزيد من الدراسات لتدعيم هذا المشروع وتعميقه من خلال توفير الشروط اللازمة والاستفادة من التجارب الدولية، وذلك من خلال عدة جوانب أساسية اقتصادية، سياسية ومؤسساتية.

يجب الحاجة إلى تخفيض كبير في الحواجز التعريفية وغير التعريفية لزيادة الصادرات داخل المنطقة بشكل كبير، حيث تم تحديدها على أنها عقبات رئيسية أمام نمو التجارة في المنطقة. ويسير هذا التخفيض جنبا إلى جنب مع تهيئة بيئة تنافسية يحتمل أن تؤدي إلى سيولة البورصات بهدف تحقيق تخفيض في تكاليف المعاملات في نهاية المطاف. كما يمكن تفعيل الاندماج المغاربي على الجانب الاقتصادي من خلال التعامل مع قضية الاندماج الاقتصادي المغاربي كجزء من استراتيجيات التنمية التي ينبغي معالجتها هي الأخرى على نطاق إقليمي هادف وأوسع من نطاقها الجغرافي، حيث يمكن تبني إستراتيجية الاندماج المعمق والتي تعتمد على تحرير المبادلات التجارية في مجال السلع بالإضافة إلى تحرير الخدمات وتحسين مناخ الاستثمار، هذه الإستراتيجية بينت أهمية كبيرة في تحقيق مكاسب اقتصادية هامة. كما يجب مراجعة التدابير التجارية لتحقيق انسجام في التعريفات الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية، بالإضافة إلى دعم البنية التحتية لتسهيل التجارة من خلال التسيير المشترك للمناطق الحدودية. ويجب أيضا العمل على تخفيض تكاليف المعاملات التي تحد من التجارة البينية، وذلك من خلال إنشاء منطقة تبادل تفضيلية وتنسيق الإجراءات لإرساء أسس الشفافية بين الدول الأعضاء كخطوة أولى لزيادة التبادل التجاري في المنطقة وإنشاء منتديات دائمة للتشاور لمتابعة التقارب المتبادل للسياسات الاقتصادية والتجارية من أجل تنظيم أفضل للاندماج الأفقي والعمودي.

رغم أننا نركز على الجانب الاقتصادي للاندماج الإقليمي إلا أنه يجب الإشارة إلى الجانب السياسي حيث يجب العمل على خلق تصور مشترك للاندماج المغاربي والاستفادة من التوجه الدولي الداعم للاندماج المغاربي، وضرورة التخلي عن فكرة الدولة القائد على غرار التجربة الأوربية. بالإضافة إلى العمل على مواجهة المشاكل المشتركة المتعلقة بالهجرة والبطالة والمديونية الخارجية. كما تجدر الإشارة إلى أهمية تجاوز الصراع بين الجزائر والمغرب

باعتبارها أهم عائق للمسار المغاربي. أما على المستوى المؤسساتي فيجب إنشاء مؤسسات مغاربية للدراسة والاستشراف انطلاقا من التجارب الدولية للتركيز على واقع المنطقة ومستقبلها المحلي، الإقليمي والدولي.

وأخيرا يمكن القول أن مشروع المغرب العربي يبقى محدود نتيجة عدم وجود عملية سياسية مستدامة للتعاون الإقليمي. من أجل هذا، من الضروري إعادة النظر في الاندماج المغاربي، وذلك في مفهومها الوظيفي الأكثر واقعية في سياق العولمة وليس في مفهومها الفدرالي الذي يركز على الطموح السياسي. زيادة على ذلك، فعلى الرغم من أن إستراتيجية الاندماج الإقليمي القائمة فقط على تحرير التجارة البضائع لا تبدو فعالة، يمكن استكشاف خيارات أخرى كخيار الاندماج المعمق والموسع مع الشركاء الآخرين.

قائمة المراجع:

1. Abed, G. T., Erbas, S. N., & Guerami, B. (2003). The GCC monetary union: Some considerations for the exchange rate regime.
2. Abu-Qarn, A. S., & Abu-Bader, S. (2008). On the optimality of a GCC monetary union: structural VAR, common trends, and common cycles evidence. *World Economy*, *31*(5), 612-630.
3. ADBI. (2016). *ASEAN 2030: Toward a Borderless Economic Community*. Brookings Institution Press.
4. Afesorgbor, S. K., & van Bergeijk, P. A. (2014). *Measuring multi-membership in economic integration and its trade-impact. A comparative study of ECOWAS and SADC* (No. 2014-06).
5. Akhtar, S., & Rouis, M. (2010). Economic Integration in MENA: the GCC, the Maghreb, and the Mashreq.
6. Alan, L., & Isidro, S. (1999). How has regionalism in the 1990s affected trade?. *Policy Research Working Paper Series*.
7. Alesina, A., & Spolaore, E. (1997). On the number and size of nations. *The Quarterly Journal of Economics*, *112*(4), 1027-1056.
8. Alesina, A., Perotti, R., Tavares, J., Obstfeld, M., & Eichengreen, B. (1998). The political economy of fiscal adjustments. *Brookings Papers on Economic Activity*, *1998*(1), 197-266.
9. Amos, S. (2010). The role of South Africa in SADC regional integration: the making or braking of the organization. *J. Int'l Com. L. & Tech.*, *5*, 124.
10. Anderson, Kym, Richard Blackhurst, and G. A. T. T. Secretariat. *Regional integration and the global trading system*. Harvester Wheatsheaf, 1993.
11. Andreff, W. (2009). Réformes, libéralisation, privatisation en Algérie. *Confluences Méditerranée*, (4), 41-62.
12. ANDRIAMANANJARA, S. Y. S. (1998). *MAURICE." Regional Groupings among Microstates*. mimeo
13. Antimiani, A., & Costantini, V. (2013). Trade performances and technology in the enlarged European Union. *Journal of Economic Studies*, *40*(3), 355-389.
14. Arès, M., & Deblock, C. (2011). L'intégration nord-américaine: l'ALENA dans le rétroviseur. *Fédéralisme Régionalismes*, *2*(1).
15. Axline, W. Andrew. "Underdevelopment, dependence, and integration: the politics of regionalism in the Third World." *International Organization* 31.01 (1977): 83-105.
16. Bach, Daniel. "Régionalisme et régionalisation à travers le prisme de l'aire Saharo-Sahélienne." *Les relations transsahariennes à l'époque contemporaine. Un espace en constante mutation* (2004): 457-479.
17. Balassa, Bela. "The Theory of Economic Integration. Homewood, IL: Richard D. Irwin." (1961): 74.
18. Baldwin, R. E. (2012). Global supply chains: why they emerged, why they matter, and where they are going.
19. Baldwin, R. *A Domino Theory of Regionalism.(I. National Bureau of Economic Research, Ed.)*. Vol. 4465. NBER Working Papers, 1993.

20. Baldwin-Edwards, M. (2011). Labour immigration and labour markets in the GCC countries: national patterns and trends.
21. Barreto, S. M., Miranda, J. J., Figueroa, J. P., Schmidt, M. I., Munoz, S., Kuri-Morales, P. P., & Silva Jr, J. B. (2012). Epidemiology in Latin America and the Caribbean: current situation and challenges. *International journal of epidemiology*, *41*(2), 557-571.
22. Baumont, Catherine. *Economie géographique et intégration régionale (quels enseignements pour les pays d'Europe Centrale et Orientale?)*. LATEC, 1998.
23. Bchir, M. H., & Fouquin, M. (2006). Economic integration in Asia: Bilateral free trade agreements versus Asian single market.
24. Beck, S. (2014). TTIP: possible negotiating outcomes and consequences. *TTIP: Implications for Labor. Edited by Christoph Scherrer*.
25. Ben Said, T. (1994). Les Effets de l'Ajustement Structurel sur l'Intégration de l'Agriculture Tunisienne à l'Échange International. Crises et Transitions des Politiques Agricoles en Méditerranée. *Options Méditerranéennes. Série B-Etudes et Recherche*, *8*, 117-123.
26. BENABDERRAZIK, H. (2008). Opportunities for logistical improvements through Maghreb integration. *Maghreb Regional and Global Integration. Peterson Institute for International Economics, Washington*, 139-148.
27. Benachenhou, A. (1978). *Formation du sous-développement en Algérie: essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie, 1830-1962*. Impr. Commerciale.
28. Benaroya, François. *Que penser des accords de commerce régionaux?*. 1995.
29. Benissad, M. E. (1994). *Algérie: restructurations et réformes économiques, 1979-1993*. Office des publications universitaires.
30. Berthaud, P. (2017). *Introduction à l'économie internationale: le commerce et l'investissement*. De Boeck Superieur.
31. Berthelemy, J. C., Blancheton, B., Combes, J. L., Vencatachellum, D., & Yvars, B. (2009). L'impact de la dynamique de l'intégration régionale sur les pays de la SADC: une analyse theorique et empirique.
32. Bhagwati, J. (1993). Regionalism and multilateralism: an overview. *New dimensions in regional integration*, *22*, 51.
33. Bhagwati, Jagdish N. *US trade policy: The infatuation with FTAs*. Columbia University, Department of Economics, 1995.
34. Bhagwati, Jagdish, and Arvind Panagariya. "The theory of preferential trade agreements: historical evolution and current trends." *The American Economic Review* 86.2 (1996): 82-87.
35. Bley, J., & Chen, K. H. (2006). Gulf Cooperation Council (GCC) stock markets: The dawn of a new era. *Global Finance Journal*, *17*(1), 75-91.
36. Boas, Morten, Marianne H. Marchand, and Timothy M. Shaw. "The weave-world: regionalisms in the south in the new millennium." *Third World Quarterly* 20.5 (1999): 1061-1070.

37. Bouaouinate, A., & Moussa, A. A. (2015, October). Les oasis du Maroc face au Tourisme, quelles chances pour le développement durable?. In *XIV th Annual International Conference of Territorial Intelligence «Sustainable development of vulnerable territories»*.
38. Boughanmi, H. (2008). The trade potential of the Arab Gulf Cooperation Countries (GCC): a gravity model approach. *Journal of Economic Integration*, 42-56.
39. Boughzala, M., & Hamdi, M. T. (2014). Promoting inclusive growth in Arab countries: Rural and regional development and inequality in Tunisia. *Brookings Global Working Paper Series*.
40. Boussetta, M. (2004). Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud: le cas des pays du Maghreb. *FEMISE Report, FEM-21-43*.
41. Boyer, Robert, P. DEWITTE, and PN GIRAUD. "Mondialisation, au-delà des mythes." *Paris, La Découverte* (1997).
42. Brahmbhatt, Milan, and Uri Dadush. "Disparities in global integration." *Finance and Development-English Edition* 33.3 (1996): 47-50.
43. Braillard, P., & Djalili, M. R. (2012). *Les relations internationales:«Que sais-je?» n° 2456*. Presses universitaires de France.
44. Brenton, P., Baroncelli, E., & Malouche, M. (2006). *Trade and investment integration of the Maghreb*. World Bank.
45. Brunel, C. (2008). *Maghreb regional and global integration: A dream to be fulfilled*. Peterson Institute.
46. Brunelle, D., & Dugas, S. (2004). Les oppositions au libre-échange en Amérique du Nord. *L'ALÉNA: le libre-échange en défaut*.
47. Brunner, A. D., & Naknoi, K. (2003). Trade costs, market integration, and macroeconomic volatility.
48. Bustos, P. (2011). Trade liberalization, exports, and technology upgrading: Evidence on the impact of MERCOSUR on Argentinian firms. *American economic review*, *101*(1), 304-40.
49. Capling, A., & Nossal, K. R. (2009). The contradictions of regionalism in North America. *Review of International Studies*, *35*(S1), 147-167.
50. Capling, A., & Ravenhill, J. (2011). Multilateralising regionalism: what role for the Trans-Pacific Partnership Agreement?. *The Pacific Review*, *24*(5), 553-575.
51. Carrère, C. (2004). African regional agreements: impact on trade with or without currency unions. *Journal of African Economies*, *13*(2), 199-239.
52. Casella, A., & Feinstein, J. S. (1990). *Public goods in trade: On the formation of markets and political jurisdictions* (No. w3554). National Bureau of Economic Research.
53. Catusse, M. (2010). Maroc: un fragile état social dans la réforme néo-libérale. *L'État face aux débordements du social au Maghreb. Formation, travail et protection sociale, Paris, Karthala*, 187-228.
54. Cernat, L., & Sousa, N. (2014). TTIP: A Transatlantic Bridge for Worldwide Gains. In *CESifo Forum* (Vol. 15, No. 2, pp. 32-36). München: ifo Institut—Leibniz-Institut für Wirtschaftsforschung an der Universität München.
55. Chamberlin, E. (1953). *La théorie de la concurrence monopolistique: une nouvelle orientation de la théorie de la valeur*. Presses universitaires de France.

56. Chaponnière, J. R., & Lautier, M. (2016). L'intégration économique régionale en Asie du Sud-Est: une dynamique impulsée de l'extérieur. *Mondes en développement*, (3), 113-130.
57. Charles, Albert Michalet. "Qu'est-ce que la mondialisation." (2004).
58. CHIADMI, M., KARIM, M., & OBADA, M. (2013). Structure de la fiscalité marocaine entre les considérations d'équité sociale et d'efficacité économique: Une analyse en équilibre général appliquée. *Document de travail, AMSE WP*, (2013-14).
59. Clark, Don P., and Denise L. Stanley. "Determinants of intra-industry trade between developing countries and the United States." *Journal of Economic Development* 24.2 (1999): 79-95.
60. Cooper, Charles A., and Benton F. Massell. "Toward a general theory of customs unions for developing countries." *Journal of Political Economy* 73.5 (1965): 461-476.
61. Corden, Warner M. "Economies of scale and customs union theory." *Journal of Political Economy* 80.3, Part 1 (1972): 465-475.
62. Courlet, C. (1996). *Les nouvelles logiques du développement*. Editions L'Harmattan.
63. Coussy, Jean. "Causes économiques et imaginaires économiques de la régionalisation." *Cultures et conflits* 21/22 (1996): 347-372.
64. Dabène, O. (2009). *The politics of regional integration in Latin America: theoretical and comparative explorations*. Springer.
65. Darrat*, A. F., & Al-Shamsi, F. S. (2005). On the path of integration in the Gulf region. *Applied Economics*, *37*(9), 1055-1062.
66. Das, S. B. (2013). *RCEP and TPP: Comparisons and Concerns*. Institute of Southeast Asian Studies.
67. Dauphin, M. J. F. (2019). *Economic Integration in the Maghreb: An Untapped Source of Growth*. International Monetary Fund.
68. De Grawe, P. (1997). The economics of monetary integration.
69. De la Maisonneuve, C., Larbi, H., & Dridi, R. (2018). *Vers une croissance plus inclusive en Tunisie* (No. 1486). OECD Publishing.
70. De Melo, J., & Grether, J. M. (1997). *Commerce international: théories et applications*. De Boeck Supérieur.
71. De Melo, Jaime, and Arvind Panagariya. *New dimensions in regional integration*. Cambridge University Press, 1995.
72. Deardorff, Alan, and Robert Stern. "20 Multilateral Trade Negotiations and Preferential Trading Arrangements." *Trading Blocs: Alternative Approaches to Analyzing Preferential Trade Agreements* (1999): 405.
73. Deblock, C. (2014). L'ALENA, modèle du régionalisme de deuxième génération. *L'ALÉNA À 20 ANS*, 49.
74. Deblock, Christian. "17. Régionalisme économique et mondialisation: que nous apprennent les théories?." *La question politique en économie internationale*. La Découverte, 2006. 248-260.
75. DeRosa, Dean A. *Regional integration arrangements: Static economic theory, quantitative findings, and policy guidelines*. No. 2007. World Bank Publications, 1998.

76. Deutsch, K. W., & Burrell, S. A. (1957). ua, 1957: Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience. *Princeton, NJ*.
77. Dillman, B. (2000). State and private sector in Algeria: the politics of rent-seeking and failed development.
78. Dillman, B. (2001). Facing the market in North Africa. *The Middle East Journal*, 198-215.
79. Dixit, A. K., & Stiglitz, J. E. (1977). Monopolistic competition and optimum product diversity. *The American Economic Review*, *67*(3), 297-308.
80. Dollar, David. "Outward-oriented developing economies really do grow more rapidly: evidence from 95 LDCs, 1976-1985." *Economic development and cultural change* 40.3 (1992): 523-544.
81. East, M., & Region, N. A. (2009). Economic Developments and Prospects. *The World Bank*.
82. Easterly, W., Fiess, N., Lederman, D., Loayza, N. V., & Meller, P. (2003). NAFTA and Convergence in North America: High Expectations, Big Events, Little Time [with Comments]. *Economia*, *4*(1), 1-53.
83. Echinard, Yann, and Laëtitia Guilhot. *Le" nouveau régionalisme": de quoi parlons-nous?* 2007.
84. Economique, Groupe Développement, et al. "Une nouvelle vision pour l'intégration économique du Maghreb? " (2006).
85. Edwards, Sebastian. *Capital flows, foreign direct investment, and debt-equity swaps in developing countries*. No. w3497. National Bureau of Economic Research, 1990.
86. Efogo, F. O. (2019). Trade in Services for Growth and Structural Transformation in West Africa. In *The External Sector of Africa's Economy* (pp. 137-160). Springer, Cham.
87. Egger, P. (2004). Estimating regional trading bloc effects with panel data. *Review of World Economics*, *140*(1), 151-166.
88. Eichengreen, Barry, and Jeffrey A. Frankel. "Economic regionalism: Evidence from two 20th century episodes." *The North American Journal of Economics and Finance* 6.2 (1995): 89-106.
89. El Malki, H. (1988). le Maghreb Economique entre le possible et le réalisable. *Cité In Alain Claisse et Gérard Conac, le grand Maghreb: Données Socio-Politiques et Facteur d'intégration des Etats du Maghreb, édition Economica, Paris*.
90. El Mokri, K. (2016). *La stratégie industrielle 2014-2020 du Maroc et ses implications potentielles sur le processus de transformation structurelle* (No. 1627). OCP Policy Center.
91. Elliott R. J. R.et Ikemoto, K. (2004), AFTA and the Asian crisis: Help or hindrance to ASEAN intra-regional trade? *Asian Economic Journal*, Vol.18, pp.1-23.
92. Escribano, G., & Lorca, A. (2003). la politique commerciale du Maroc: entre libéralisation etmodernisation. *Universidad Nacional de Educación a Distancia, UNED, Espagne*.
93. Ethier, W. (1979). Internationally decreasing costs and world trade. *Journal of International Economics*, *9*(1), 1-24.
94. Ethier, W. J. (1998). The new regionalism. *The Economic Journal*, *108*(449), 1149-1161.
95. Fergusson, I. F., Cooper, W. H., Jurenas, R., & Williams, B. R. (2013). The Trans-Pacific Partnership: negotiations and issues for congress.
96. Figuière, Catherine, and Laëtitia Guilhot. "Vers une typologie des «processus» régionaux: le cas de l'Asie orientale." *Revue Tiers Monde* 4 (2007): 895-917.

97. Flôres Jr, R. G. (1997). The gains from Mercosul: a general equilibrium, imperfect competition evaluation. *Journal of Policy Modeling*, *19*(1), 1-18.
98. Francois, J., Manchin, M., Norberg, H., Pindyuk, O., & Tomberger, P. (2015). *Reducing transatlantic barriers to trade and investment: An economic assessment* (No. 1503). Working Paper, Department of Economics, Johannes Kepler University of Linz.
99. Frankel J.A. (1997), Regional Trading Blocs in the World Economic System. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
100. Fukao, K., Okubo, T., & Stern, R. M. (2003). An econometric analysis of trade diversion under NAFTA. *The North American Journal of Economics and Finance*, *14*(1), 3-24.
101. Garnaut, Ross. *Open regionalism and trade liberalization: an Asia-Pacific contribution to the world trade system*. Institute of Southeast Asian, 1996.
102. Genberg, H., & De Simone, F. N. (1993). Regional integration agreements and macroeconomic discipline. *Regional integration and the global trading system*.
103. Ghali, S., & Mohnen, P. (2004). The Tunisian path to development: 1961-2001.
104. Ghanem, H. (2015). Agriculture and rural development for inclusive growth and food security in Morocco. *Brookings Global Working Paper Series*.
105. Ghani, E., & O'Connell, S. D. (2016). Les services peuvent-ils devenir un escalator de croissance pour les pays à faible revenu?. *Revue d'economie du developpement*, *24*(2), 143-173.
106. Gijón, J., Furceri, D., & Crivelli, E. (2012). Algérie: Questions choisies, rapport n 12/22. *Fonds Monétaire International, Washington, février*.
107. Grossman, G. M., & Helpman, E. (1991). Trade, knowledge spillovers, and growth. *European economic review*, *35*(2-3), 517-526.
108. GUECHI, D. E. (1999). Mondialisation, ajustement structurel et intégration régionale au Maghreb. *Les Cahiers du CREAD*, (50), 135-154.
109. Guechi, D. E. (2002). *L'Union du Maghreb arabe: intégration régionale et développement économique*. Casbah Editions.
110. Guerid, D. (2007). *L'exception algérienne: La modernisation à l'épreuve de la société*. Casbah.
111. Helpman, Elhanan, and Paul R. Krugman. *Trade policy and market structure*. MIT press, 1989.
112. Henni, A. (1982). *La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie*. Société nationale d'édition et de diffusion.
113. Hinojosa Ojeda, R. A., Lewis, J. D. A., & Robinson, S. (1997). *Convergence and divergence between NAFTA, chile and MERCOSUR Overcoming dilemmas of north and South American Economic integration* (No. 32042 Caja (425)). INTER-AMERICAN DEVELOPMENT BANK,.
114. Hm, S., & Tl, M. (2001). TRADE RELATIONSHIPS AND ECONOMIC DEVELOPMENT. *South African Journal of Economics*, *69*(3), 405-435.
115. Hornok, C. (2009). Trade Without Borders: Trade E ect of EU Accession by Central and Eastern European Countries.

116.Hosny, Amr Sadek. "Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature." *International Journal of Economy, Management and Social Sciences* 2.5 (2013): 133-155.

117.Hsiao, C. (2005). Why panel data?. *The Singapore Economic Review*, *50*(02), 143-154.

118.Hugon, Philippe. "Les économies en développement au regard des théories de la régionalisation." *Revue Tiers Monde* (2002): 9-25.

119.Inotai, Andras. *Regional integration among developing countries, revisited*. Vol. 643. World Bank Publications, 1991.

*120.*International Labour Office (ILO). (2015). ILO global estimates on migrant workers: Results and methodology. *Geneva: International Labour Office.*

121.Irshad, M. S., & Xin, Q. (2014). A new perspective of the China-ASEAN free trade area and the story of top ten products.

122.Ito, M. (2016). The Caribbean Community Single Market and Economy. *International Journal of Human Culture Studies*, *2016*(26), 63-97.

123.Jacquemart, K. (2017). TTIP, CETA: accords de nouvelle génération, nouvelles menaces pour la démocratie?. *Revue internationale et stratégique*, (4), 111-120.

124.Jiang, J., & Li, C. (2013). Analysis of Trade Development between China and Association of Southeast Asian Nations. *Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport*, *1*(1), 15-20.

125.Johnson, Harry G. "A note on welfare-increasing trade diversion." *The Canadian Journal of Economics/Revue canadienne d'Economique* 8.1 (1975): 117-123.

126.Kamau N. L. (2010), The impact of regional integration on economic growth: empirical evidence from COMESA, EAC and SADC trade blocs. *American Journal of Social and Management Sciences*. Vol.1, N°.2, pp.150- 163.

127.Kandeel, A. A. (2013). Regional upheaval: The stakes for the GCC. *Middle East Policy*, *20*(4), 59-67.

128.Kara, R. (2017). *Analyse du développement financier de l'Algérie (1962-2015): approche institutionnelle historique* (Doctoral dissertation, Universite Mouloud Mammeri).

129.Kébabdjian, G. (2010). L'économie politique à l'épreuve de l'intégration européenne. *Études internationales*, *41*(1), 7-26.

130.Kébabdjian, Gérard. "Économie politique du régionalisme: le cas euro-méditerranéen." *Région et développement* 1.19 (2004): 151-184.

131.Khan, M. S. (2009). The GCC monetary union: choice of exchange rate regime.

132.Kim, Y. C. (2016). RCEP vs. TPP: The Pursuit of Eastern Dominance. In *Chinese Global Production Networks in ASEAN*(pp. 19-37). Springer, Cham.

133.Kireyev, M. A. P., Nandwa, M. B., Ocampos, M. L., Sarr, M. B., Al Amine, M. R., Auclair, M. A. G., ... &

134.Kouadio, K. (2008). *Intégration économique, développement et croissance* (Doctoral dissertation, Université Panthéon-Sorbonne-Paris I).

135.Krauss, Melvyn B. "Recent developments in customs union theory: An interpretive survey." *Journal of economic literature* 10.2 (1972): 413-436.

136.Kreps, Theodore J. "The Customs Union Issue." (1950): 207-208.

137.Krichen, A. (1993). *Le syndrome Bourguiba*. Cérès productions.

138.Kritzinger-van Niekerk, Lolette. "Regional Integration Concepts, Advantages, Disadvantages, and Lessons of Experience." *World Bank, Washington, DC. http://siteresources. worldbank. org/EXTAFRREGINICOO/Resources/Kritzinger. pdf* (2005).

139.Krugman, P. (1991). Increasing returns and economic geography. *Journal of political economy*, *99*(3), 483-499.

140.Krugman, P. R. (2008). *International economics: Theory and policy, 8/E*. Pearson Education India.

141.Krugman, P. R., & Helpman, E. (1985). Market structure and foreign trade: Increasing returns, imperfect competition, and the international economy.

142.Krugman, P., & Venables, A. J. (1990). *Integration and the competitiveness of peripheral industry* (No. 363). CEPR Discussion Papers.

143.Krugman, Paul R. *Geography and trade*. MIT press, 1991.

144.Krugman, Paul, and Anthony Venables. *Integration, specialization, and the adjustment*. No. w4559. National Bureau of Economic Research, 1993.

145.Krugman, Paul. "What should trade negotiators negotiate about?." *Journal of Economic Literature* 35.1 (1997): 113-120.

146.Labonne, M. (1995). Ajustement structurel au Maroc: Le secteur agricole en transition?. *Revue Options Méditerranéennes, Série B*, (14), 297-305.

147.Laird, S. (1997). *Mercosur: objectives and achievements* (No. 97). World Trade Organization, Trade Policy Review Division.

148.Lancaster, Kelvin. "Intra-industry trade under perfect monopolistic competition." *Journal of international Economics* 10.2 (1980): 151-175.

149.Lederman, D., Maloney, W. F., & Servén, L. (2006). NAFTA at 10 years: lessons for development. *00 Trade, Doha, and Development*, 259.

150.Lewis, M. K. (2013). The TPP and the RCEP (ASEAN6) as Potential Paths toward Deeper Asian Economic Integration. *Asian J. WTO & Int'l Health L & Pol'y*, *8*, 359.

151.Leymarie, S., & Tripier, J. (1993). *Maroc, le prochain dragon?: de nouvelles idées pour le développement*. KARTHALA Editions.

152.Linder, S. B. "Essay on trade and Transformation John Wiley & Sons." *New York* (1961).

153.Lipsey, Richard G. "The theory of customs unions: A general survey." *The economic journal* 70.279 (1960): 496-513.

154.Lipsey, Richard G., and Kelvin Lancaster. "The general theory of second best." *The review of economic studies* 24.1 (1956): 11-32.

155.Machlup, Fritz. *A History of thought on economic integration*. Springer, 1977.

156.Mansfield, Edward D., and Helen V. Milner. "The new wave of regionalism." *International organization* 53.03 (1999): 589-627.

157.Martinez, L., Paoli, A., Rendon, M., & Cheklat, K. T. A. (2006). *L'Algérie, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale*(No. 59). EUROMESCO, Research Report.

158.Martinez, L., Polis, A., & Cheklat, K. (2008). Le Maroc, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale. *EuroMeSCo Paper*, (67).

159.Mathis, J. (2012). Multilateral aspects of advanced regulatory cooperation: considerations for a Canada-EU Comprehensive Trade Agreement (CETA). *Legal Issues of Econ. Integration*, *39*, 73.

160.Meade, James Edward. *The theory of customs unions*. Amsterdam: North-Holland, 1955.

161.Mebtoul, A. (2011). Bilan des Politiques Economiques de 1963 à 2010, in «le Développement Economique de l'Algérie: expériences et perspectives» ouvrage collectif sous la direction de Hafsi, T, Editions Casbah.

162.Micco, A., Stein, E., & Ordoñez, G. (2003). The currency union effect on trade: early evidence from EMU. *Economic policy*, *18*(37), 315-356.

163.Michel, P., & Vidal, J. P. (2000). Economic integration and growth under intergenerational financing of human- capital formation. *Journal of Economics*, *72*(3), 275-294.

164.Moravcsik, A. (1991). Negotiating the Single European Act: national interests and conventional statecraft in the European Community. *International organization*, *45*(1), 19-56.

165.Morrisson, C., & Talbi, B. (1996). *Long-term growth in Tunisia*. Development Centre, Organisation for Economic Co-operation and Development.

166.Musila J.W. (2005), The Intensity of Trade Creation and Trade Diversion in COMESA, ECCAS and ECOWAS: A Comparative Analysis. *Journal of African Economies*, Vol.14, N°1, pp. 117–141.

167.Myrdal, Gunnar, and Paul Sitohang. "Economic theory and under-developed regions." (1957).

168.Ng, Francis, and Alexander J. Yeats. "Major trade trends in East Asia: what are their implications for regional cooperation and growth?." (2003).

169.Nicolas, F. (2003). Mondialisation et integration regionale, des dynamiques complementaires. *CAHIERS FRANCAIS-PARIS-*, 59-63.

170.Nielsen (2014), ASEAN, 2015, Report from Global Information and Measurement Company.

171.Nin-Pratt, A., Diao, X., & Bahta, Y. (2008, December). Assessing potential welfare impacts on agriculture of a regional free trade agreement in Southern Africa. In *Southern Africa Regional Conference on Agriculture* (pp. 8-9).

172.Nyahoho, E., & Proulx, P. P. (2006). *Le commerce international: théories, politiques et perspectives industrielles*. PUQ.

173.Oates, W. E. (1999). An essay on fiscal federalism. *Journal of economic literature*, *37*(3), 1120-1149.

174.Obstfeld, M., & Rogoff, K. (1995). Exchange rate dynamics redux. *Journal of political economy*, *103*(3), 624-660.

175.Obstfeld, Maurice, and Kenneth Rogoff. "The six major puzzles in international macroeconomics: is there a common cause?." *NBER macroeconomics annual* 15 (2000): 339-390.

176.Opara Opimba, L. (2009). *L'impact de la dynamique de l'intégration régionale sur les pays de la SADC: une analyse théorique et empirique* (Doctoral dissertation, Bordeaux 4).

177. Organisation de coopération et de développement économiques. Centre de développement. (1994). *Globalisation et régionalisation: quels enjeux pour les pays en développement?*. Organisation de coopération et de développement économiques.
178. Othieno, L., & Shinyekwa, I. (2011). Prospects and Challenges in the formation of the COMESA-EAC and SADC Tripartite Free Trade Area.
179. Ottaviano, G., Pessoa, J. P., Sampson, T., & Van Reenen, J. (2014). The costs and benefits of leaving the EU.
180. Paquin, S. (2013). Federalism and the governance of international trade negotiations in Canada: Comparing CUSFTA with CETA. *International Journal*, *68*(4), 545-552.
181. Petri, P., & Plummer, M. (2016). The economic effects of the Trans-Pacific Partnership: New estimates
182. Pollack, M. A. (2003). *The engines of European integration: delegation, agency, and agenda setting in the EU*. OUP Oxford.
183. Pomfret, Richard. *The economics of regional trading arrangements*. Oxford University Press, 2001.
184. Pratt, A. N., & Diao, X. (2008). Exploring growth linkages and market opportunities for agriculture in Southern Africa. *Journal of Economic Integration*, 104-137.
185. Rauch, James E. "Business and social networks in international trade." *Journal of economic literature* (2001): 1177-1203.
186. Raza, W., Grumiller, J., Taylor, L., Tröster, B., & von Arnim, R. (2014). An Economic Assessment of the Claimed Benefits of the Transatlantic Trade and Investment Partnership (TTIP). *Labor and Globalization*, 41.
187. Regnault, Henri. "Libre-échange Nord-Sud et typologies des formes d'internationalisation des économies." *Séminaire EMMA-RINOS* (2003).
188. Riedel, J., & Slany, A. (2015). New panel data evidence on Sub-Saharan trade integration-Prospects for the COMESA-EAC-SADC Tripartite.
189. Rosamond, B. (2007). European integration and the social science of EU studies: the disciplinary politics of a subfield. *International Affairs*, *83*(2), 231-252.
190. Samson, C. P. (2016). *L'intégration régionale en quête de sens: impliquer les populations dans la Communauté Andine: réflexion à partir du cas de la communication institutionnelle du SGCAN*(Doctoral dissertation, Université Rennes 2).
191. Sánchez, R. A. S. (2010). *The politics of Central American integration*. Routledge.
192. Sandholtz, W., & Sweet, A. S. (2012). Neo-functionalism and supranational governance. In *The Oxford Handbook of the European Union*.
193. Schiff, Maurice W., and L. Alan Winters. *Regional integration and development*. World Bank Publications, 2003.
194. Schiff, Maurice, and L. Alan Winters. "Dynamics and politics in regional integration arrangements: an introduction." *The World bank economic review* 12.2 (1998): 177-195.
195. Sevestre, P. (2002). *Econométrie des données de panel* (pp. 109-152). Paris: Dunod.
196. Shams, Rasul. "Regional integration in developing countries: Some lessons based on case studies." (2003).

197.Sheer, Alain. "A survey of the political economy of customs unions." *Law and Contemporary Problems* 44.3 (1981): 33-53.

198.Siroën, J. M. (2004). *La régionalisation de l'économie mondiale*. Paris: La découverte.

199.Soloaga, I., & Wintersb, L. A. (2001). Regionalism in the nineties: What effect on trade?. *The North American Journal of Economics and Finance*, *12*(1), 1-29.

200.Spinelli, A. (1972). The growth of the European movement since the Second World War. *European Integration*, 1.

201.Stenger, T., & Coutant, A. (2010). Les réseaux sociaux numériques: des discours de promotion à la définition d'un objet et d'une méthodologie de recherche. *HERMES-Journal of Language and Communication in Business*, *23*(44), 209-228.

202.Sturm, M., & Siegfried, N. (2005). Regional monetary integration in the member states of the Gulf Cooperation Council.

203.Sturm, M., Strasky, J., Adolf, P., & Peschel, D. (2008). The Gulf Cooperation Council countries-economic structures, recent developments and role in the global economy.

204.Sudsawasd, S. S. (2012). Trade integration in East Asia: An empirical assessment. *Modern Economy*, *3*(03), 319.

205.Summers, Lawrence. "Regionalism and the world trading system." *Policy implications of trade and currency zones* (1991): 295-301.

206.Talahite, F. (2010). *Réformes et transformations économiques en Algérie* (Doctoral dissertation, Université Paris-Nord-Paris XIII).

207.Taleb, F. *LE PROJET D'INTEGRATION REGIONALE MAGHREBINE: IMPACT SUR L'ALGERIE* (Doctoral dissertation).

208.Trotignon, J. (2009). Les effets des nouveaux accords de libre-commerce en Amérique latine. *Region et Developpement*, *29*, 31-48.

209.Trung Kien N. (2009), Gravity Model by Panel Data Approach An Empirical Application with Implications forthe ASEAN Free Trade Area. *ASEAN Economic Bulletin*. Vol. 26, No. 3 pp. 266–277.

210.Tsikata, Y., & de Melo, J. (2014). Regional Integration in Africa: Challenges and Prospects. *United Nations University (UNU WIDER). WIDER Working Paper*, *37*, 10-11.

211.Turner, B. (2002). *The statesman's yearbook 2003: the politics, cultures and economies of the world* (No. JA 51. S73 2002).

212.Urata, S. (2014). 9. Constructing and multilateralizing the Regional Comprehensive Economic Partnership: an Asian perspective. *A World Trade Organization for the 21st Century*, 239.

213.VanBergeijk, P. A., van Bergeijk, P. A., Sylvanus Kwaku, A., Sylvanus, A., & Peter, B. (2014). Measuring multi-membership in economic integration and its trade-impact. A comparative study of ECOWAS and SADC. *Economics Working Papers*.

214.Venables, Tony. "Les accords d'intégration régionale: facteurs de convergence ou de divergence?." (2000).

215.Vincent, P. (2016). Le Comprehensive Economic Trade Agreement (CETA). *Revue du droit du commerce international et des transports*, (4).

216.Viner, Jacob. *The customs union issue*. Oxford University Press, 2014.

217.Williamson, O. E. (1989). Transaction cost economics. *Handbook of industrial organization*, *1*, 135-182.

218.Wilmots, A. (2003). *De Bourguiba à Ben Ali: l'étonnant parcours économique de la Tunisie, 1960-2000: essai*. Editions L'Harmattan.

219.Wilson, J. D. (2015). Mega-regional Trade Deals in the Asia-Pacific: Choosing between the TPP and RCEP?. *Journal of Contemporary Asia*, *45*(2), 345-353.

220.Wolde, H., & Bhattacharya, M. R. (2010). *Constraints on Trade in the MENA Region* (No. 10-31). International Monetary Fund.

221.Yeats, A. (1999). *Does Mercosur's trade performance raise concerns about the effects of regional trade arrangements?*. The World Bank.

222.(2018). Chapitre 1. Relancer l'investissement. *Etudes économiques de l'OCDE*, 6(6), 61-95. https://www.cairn.info/revue-etudes-economiques-de-l-ocde-2018-6-page-61.htm.

المراجع باللغة العربية:

1. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2017.
2. تقرير البيان التجاري للأمم المتحدة 2018.
3. استطلاعات الاستثمار الأجنبي المنسقة 2018.
4. تقرير صندوق النقد الدولي 2018

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: PIB_C
Method: Panel Least Squares
Date: 06/12/19 Time: 10:10
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (unbalanced) observations: 58

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.41237	5.951294	4.102028	0.0002
EXPO_C	0.057902	0.033811	1.712546	0.0940
AGRI_C	0.118794	0.009663	12.29367	0.0000
MANUF_C	0.158431	0.087071	1.819560	0.0758
SERV_C	0.531917	0.081548	6.522771	0.0000
INDU_C	0.150617	0.083263	1.808930	0.0775
GCF_C	0.049489	0.034322	1.441922	0.1566
IMPO_C	-0.065281	0.040069	-1.629211	0.1106
EXPO__PIB	-0.050959	0.060166	-0.846969	0.4017
IMPO__PIB	0.120856	0.066177	1.826245	0.0748
AGRI__EXPO01	-0.600473	0.185076	-3.244472	0.0023
INDU__PIB	-0.360821	0.103914	-3.472298	0.0012
MANUF__PIB	0.190370	0.073135	2.602995	0.0126
SERV__PIB	-0.304314	0.095130	-3.198931	0.0026
GCF__PIB	-0.134161	0.053625	-2.501829	0.0162

R-squared	0.936083	Mean dependent var	3.723876
Adjusted R-squared	0.915272	S.D. dependent var	2.869944
S.E. of regression	0.835385	Akaike info criterion	2.696149
Sum squared resid	30.00830	Schwarz criterion	3.229023
Log likelihood	-63.18833	Hannan-Quinn criter.	2.903714
F-statistic	44.98159	Durbin-Watson stat	2.561460
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 2: نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: PIB_C
Method: Panel Least Squares
Date: 06/12/19 Time: 10:22
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (unbalanced) observations: 58

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25.98845	7.746121	3.355028	0.0017
EXPO_C	0.060731	0.034393	1.765780	0.0849
AGRI_C	0.117673	0.010163	11.57910	0.0000
MANUF_C	0.140008	0.091955	1.522563	0.1355
SERV_C	0.532711	0.082622	6.447578	0.0000
INDU_C	0.146803	0.085357	1.719868	0.0930
GCF_C	0.050913	0.034806	1.462762	0.1512
IMPO_C	-0.068060	0.040706	-1.672013	0.1021
EXPO__PIB	0.008426	0.088436	0.095275	0.9246
IMPO__PIB	0.117180	0.067437	1.737630	0.0898
AGRI__EXPO01	-0.440428	0.266202	-1.654485	0.1057
INDU__PIB	-0.435478	0.131697	-3.306672	0.0020
MANUF__PIB	0.159888	0.089018	1.796128	0.0798
SERV__PIB	-0.309681	0.115792	-2.674462	0.0107
GCF__PIB	-0.146733	0.057575	-2.548553	0.0147

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.937446	Mean dependent var	3.723876
Adjusted R-squared	0.913034	S.D. dependent var	2.869944
S.E. of regression	0.846344	Akaike info criterion	2.743555
Sum squared resid	29.36825	Schwarz criterion	3.347478
Log likelihood	-62.56310	Hannan-Quinn criter.	2.978795
F-statistic	38.40197	Durbin-Watson stat	2.711575
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 3 : نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: PIB_C
Method: Panel EGLS (Period random effects)
Date: 06/12/19 Time: 10:31
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (unbalanced) observations: 58
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.38268	5.907301	4.127551	0.0002
EXPO_C	0.058187	0.033579	1.732832	0.0903
AGRI_C	0.118771	0.009597	12.37569	0.0000
MANUF_C	0.158656	0.086448	1.835282	0.0734
SERV_C	0.531921	0.080944	6.571467	0.0000
INDU_C	0.149743	0.082681	1.811082	0.0771
GCF_C	0.049745	0.034098	1.458879	0.1519
IMPO_C	-0.065548	0.039782	-1.647699	0.1067
EXPO__PIB	-0.050959	0.059778	-0.852464	0.3987
IMPO__PIB	0.120736	0.065774	1.835614	0.0733
AGRI__EXPO01	-0.599619	0.183819	-3.262005	0.0022
INDU__PIB	-0.360281	0.103193	-3.491339	0.0011
MANUF__PIB	0.190040	0.072669	2.615160	0.0123
SERV__PIB	-0.303978	0.094440	-3.218748	0.0025
GCF__PIB	-0.133942	0.053300	-2.513013	0.0158

Effects Specification

	S.D.	Rho
Period random	0.049182	0.0035
Idiosyncratic random	0.828181	0.9965

Weighted Statistics

R-squared	0.936096	Mean dependent var	3.707107
Adjusted R-squared	0.915289	S.D. dependent var	2.864228
S.E. of regression	0.833858	Sum squared resid	29.89875
F-statistic	44.99137	Durbin-Watson stat	2.561602
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.936082	Mean dependent var	3.723876
Sum squared resid	30.00847	Durbin-Watson stat	2.562662

الملحق رقم 4: اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test period random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random	14.593135	14	0.4065

Period random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
EXPO_C	0.129313	0.058187	0.002353	0.1426
AGRI_C	0.085776	0.118771	0.000670	0.2025
MANUF_C	0.120558	0.158656	0.008505	0.6795
SERV_C	0.503816	0.531921	0.009567	0.7739
INDU_C	-0.002340	0.149743	0.005956	0.0488
GCF_C	0.150199	0.049745	0.002662	0.0515
IMPO_C	-0.170168	-0.065548	0.002788	0.0476
EXPO__PIB	-0.198029	-0.050959	0.011515	0.1705
IMPO__PIB	0.224484	0.120736	0.019088	0.4527
AGRI__EXPO01	-0.690203	-0.599619	1.150858	0.9327
INDU__PIB	-0.325089	-0.360281	0.012593	0.7538
MANUF__PIB	0.252651	0.190040	0.015956	0.6201
SERV__PIB	-0.316313	-0.303978	0.016158	0.9227
GCF__PIB	-0.218165	-0.133942	0.010482	0.4107

Period random effects test equation:
Dependent Variable: PIB_C
Method: Panel Least Squares
Date: 06/12/19 Time: 10:39
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (unbalanced) observations: 58

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	27.00730	8.631631	3.128876	0.0065
EXPO_C	0.129313	0.058998	2.191805	0.0435
AGRI_C	0.085776	0.027608	3.106892	0.0068
MANUF_C	0.120558	0.126406	0.953736	0.3544
SERV_C	0.503816	0.126962	3.968242	0.0011
INDU_C	-0.002340	0.113101	-0.020689	0.9837
GCF_C	0.150199	0.061844	2.428665	0.0273
IMPO_C	-0.170168	0.066113	-2.573909	0.0204
EXPO__PIB	-0.198029	0.122837	-1.612131	0.1265
IMPO__PIB	0.224484	0.153019	1.467033	0.1617
AGRI__EXPO01	-0.690203	1.088415	-0.634136	0.5350
INDU__PIB	-0.325089	0.152454	-2.132380	0.0488
MANUF__PIB	0.252651	0.145727	1.733725	0.1022
SERV__PIB	-0.316313	0.158356	-1.997481	0.0631
GCF__PIB	-0.218165	0.115425	-1.890099	0.0770

Effects Specification

Period fixed (dummy variables)

R-squared	0.976625	Mean dependent var	3.723876
Adjusted R-squared	0.916727	S.D. dependent var	2.869944
S.E. of regression	0.828181	Akaike info criterion	2.621252
Sum squared resid	10.97414	Schwarz criterion	4.113297
Log likelihood	-34.01630	Hannan-Quinn criter.	3.202433
F-statistic	16.30478	Durbin-Watson stat	2.538157
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 5: الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (unbalanced) observations: 58
Note: non-zero cross-section means detected in data
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	6.914401	3	0.0747
Pesaran scaled LM	0.373303		0.7089
Pesaran CD	0.221629		0.8246

الملخص:

يهتم هذا العمل بالاندماج الإقليمي الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في حالة الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب). ويهدف إلى تحديد الأثر الاقتصادي لأي مشروع محتمل للاندماج المغاربي على التنمية الاقتصادية. من أجل ذلك قمنا بقياس آثار الاندماج الإقليمي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel والمؤشرات الاقتصادية للاندماج الإقليمي في عينة تضم الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017. وبينت النتائج الآثار الإيجابية لمختلف المؤشرات المستعملة والتي تدعم أغلب الدراسات السابقة التي تؤكد على ضرورة تعزيز الاندماج الإقليمي وتوحيد السياسات التجارية للاستفادة من الإمكانيات المحتملة لهذا التكتل.

الكلمات المفتاحية: الاندماج الإقليمي الاقتصادي، التجارة الدولية، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، الدول المغاربية.

Résumé :

Ce travail s'intéresse à l'intégration économique régionale et le développement économique dans le cas des pays du Maghreb (Algérie, Tunisie et Maroc). Son objectif est de déterminer l'impact économique d'un éventuel projet d'intégration du Maghreb sur le développement économique. Pour cela, nous avons mesuré les effets de l'intégration régionale sur la croissance économique du Maghreb en utilisant les séries chronologiques et les indicateurs d'intégration économique d'un échantillon de l'Algérie, de la Tunisie et du Maroc de 1990 à 2017. Les résultats ont montré les effets positifs des différents indicateurs utilisés, qui soutiennent la plupart des études précédentes, qui soulignent la nécessité de promouvoir l'intégration régionale et la mise à niveau des politiques commerciales afin de tirer parti du potentiel de ce bloc.

Mots Clés : intégration économique régionale, commerce internationale, croissance économique, développement économique, pays maghrébins.

Abstract :

This study is interested on the regional economic integration and economic development in the case of the Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco). Our objective is to determine the economic impact of a possible integration project of the Maghreb on economic development. For this, we measured the effects of regional integration on the economic growth of the Maghreb using time series and economic integration indicators of a sample of Algeria, Tunisia and Morocco from 1990 to 2017. The results showed the positive effects of the various indicators used, which support most of the previous studies, highlighting the need to promote regional integration and trade policy upgrading in order to take advantage of the block's potential.

Keys words : regional economic integration , International Trade , economic growth, economic development, Maghreb countrie.